بحوث حول الخلافة و الفتنة الكبرى

- خلال العهد الراشدي -

-دراسة نقدية تمحيصية وفق منهج علم الجرح و التعديل ، إسنادا و متنا-
-يحتوي الكتاب على تسعة بحوث هادفة و متنوعة-

الدكتور
خالد كبير علال
- حاصل على دكتوراه دولة في التاريخ الإسلامي من جامعة الجزائر -

- دار كنوز الحكمة-
- الجزائر -

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

مقدمة الكتاب

الحمد لله رب العالمين ، و الصلاة و السلام على أشرف المرسلين ، و بعد : يضم هذا الكتاب تسعة بحوث تاريخية ، كُتبت في فترات متقطعة ، و لكل بحث نسقه و بناؤه ، و موضوعه الذي يتناوله . لكنها بحوث متداخلة فيما بينها و مترابطة ، تتعلق بموضوع الخلافة و الفتنة الكبرى ، زمن الخلافة الراشدة ، من وفاة النبي- عليه الصلاة و السلام ، إلى استشهاد علي بن أبي طالب – رضي الله عنه - سنة 40 هجرية . و قد أضفتُ إليها تعليقات، و تنقيحات ، و فوائد ألحقتها بهذه الطبعة .

و هي بحوث مُنتقاة هادفة ، أقمتها أساسا على نقد الروايات و تمحيصها ، بناء على منهج أهل الحديث في علم الجرح و التعديل ، و قد التزمتُ به قدر المستطاع ، جمعا بين نقد الأسانيد و المتون معا . قصد الوصول إلى الحقائق التاريخية التي كادت أن تضيع من بين الركام الكبير من الروايات التاريخية و الحديثة ، المكذوبة و المتناقضة ، التي افتراها الكذابون الذين تخصصوا في تحريف تاريخ الصحابة ، خدمة لمصالحهم المذهبية و المادية .

و أخيرا أسأل الله تعالى التوفيق و السداد ، و أن يجعل عملي هذا خالصا لوجه الله الكريم ، و ينفع به كاتبه و قارئه ، و كل من سعى في إخراجه و توزيعه ، إنه تعالى سميع مُجيب .

د / خالد كبير علال
2009/1430/ الجزائر

البحث الأول

تحقيق موقف علي بن أبي طالب من خلافة أبي بكر الصديق – رضي الله عنهما-

تضاربت الروايات التاريخية و الحديثية في تحديد موقف علي بن أبي طالب من تولي أبي بكر الصديق –رضي الله عنهما- للخلافة (سنة 11هجرية) ، و اختلفت اختلافا كبيرا ، و قد قسّمتُها إلى أربع مجموعات ، الأولى ذكرت أن بني هاشم- من بينهم علي- رفضوا مبايعة أبي بكر .و الثانية قالت أن عليا بايعه تحت التهديد و الإكراه .و الثالثة ذكرت أنه سارع إلى مبايعته طواعية دون إكراه . و الرابعة قالت أنه تأخر عن البيعة 6 أشهر ثم بايعه . فأين الخبر الصحيح من بين هذه الروايات المتضاربة ؟ .

<u>أولا : عرض الروايات :</u>

تضم المجموعة الأولى خمس (05) روايات ، الأولى مفادها أن بني هاشم –من بينهم علي- لما بلغهم خبر بيعة الناس لأبي بكر الصديق غضبوا ،و قال العباس : فعلوها و رب الكعبة ؛ و قال بعضهم : نحن أولى بمحمد ،و قال آخر : بنو هاشم أولى بالخلافة ،و أن قريشا أخذتها بالتمويه[1] .

و الرواية الثانية مضمونها أن عليا و العباس تأخرا عن بيعة أبي بكر الصديق ، فشاور عمر بن الخطاب الصحابيين أبا عبيدة بن الجراح و المغيرة بن شعبة في أمر هؤلاء ، فقالا له : عليك بإعطاء العباس نصيبا في هذا الأمر ، يكون له و لعقبه ، لقطع الطريق أمام علي بن أبي طالب ؛ فاتصل عمر بأبي بكر الصديق و ذهب الجميع إلى العباس ليلا ،و كلّموه فيما اتفقوا عليه ، فرفض مطلبهم و قال لأبي بكر : إن كان هذا الأمر حقا للمسلمين فليس لك أن تحكم فيه ، و إن كان لنا فلا نرضى ببعضه ؛ ثم ذكّره بأنه من آل محمد ، فتركوه و خرجوا من عنده[2] .

و أما الثالثة –من المجموعة الأولى- فمفادها أنه لما جُددت البيعة لأبي بكر الصديق أمام عامة الناس ، خرج إليه علي بن أبي طالب ، فلم يُبايعه

---

[1] اليعقوبي :تاريخ اليعقوبي ،بيروت، دار صادر، دت ، ج2 ص: 124 .

[2] نفس المصدر ، ج2 ص: 125، 126

و قال له : أفسدت علينا أمورنا ،و لم تستشر ،و لم ترع لنا حقا ؛ فقال أبو بكر الصديق : بلى و لكن خشيتُ الفتنة[1] .

و الرواية الرابعة وردت في كتاب الإمامة و السياسة المنسوب لابن قتيبة الدينوري (ت276هجرية) ،و فيها أنه لما بايع بنو هاشم أبا بكر الصديق بالخلافة ، جيء بعلي بن أبي طالب ، فأبى أن يُبايع ، و قال : لا أبايعكم ،و أنتم أولى بالبيعة لي ، و أنكم غصبتم أهل البيت حقهم ، و أنكم حاججتم الأنصار بأنكم أولى منهم ، لأن الرسول منكم و من قرابتكم ؛و أنا أجادلكم بنفس المنطق ، فنحن أولى منكم بالرسول حيا و ميتا . فقال له بشير بن سعد الأنصاري : إن الأنصار لو سمعوا ما قلته الآن لبايعوك ، لكن الأمر قد فات بمبايعتهم لأبي بكر الصديق . ثم تزعم الرواية أن عليا –لما لم يُؤخذ برأيه- أركب زوجته دابة و خرج بها ليلا إلى مجالس الأنصار ، فكانت –أي فاطمة- تسأل الأنصار النصرة ، فيقولون لها : (يا بنت رسول الله ، قد مضت بيعتنا لهذا الرجل ،و لو أن زوجك و ابن عمك سبق إلينا قبل أبي بكر ، ما عدلنا به)) ، فيقول علي بن أبي طالب : ((أفكنتُ أدع رسول الله –صلى الله عليه و سلم- في بيته لم أدفنه ، و أخرج أنازع الناس سلطانه ، فقالت فاطمة : ما صنع أبو الحسن إلا ما كان ينبغي له ،و قد صنعوا ما الله حسيبهم و طالبهم))[2] .

و الرواية الخامسة هي أيضا وردت في كتاب الإمامة و السياسة المنسوب لابن قتيبة ، و تزعم أن عليا و قوما معه رفضوا الخروج لبيعة أبي بكر الصديق ، فأرسل إليهم عمر بن الخطاب ، فناداهم فلم يخرجوا للبيعة ، فطلب –أي عمر- الحطب ليحرق الدار و من فيها ، فخرج من كان في الدار و بايعوا أبا بكر ،و لم يخرج علي لأنه ((زعم أنه قال : حلفتُ أن لا أخرج ،و لا أضع ثوبي على عاتقي حتى أجمع القرآن))، ثم منعت فاطمة عمر بن الخطاب من الدخول ، فرجع إلى أبي بكر و أخبره بالأمر ، فأرسل –أي أبو بكر- مولاه قنفد ليدعوا له عليا فأبى علي ، و رجع مولاه إليه ، فبعثه ثانية إلى علي ، فأبى المجيء ؛ ثم ذهب عمر مع جماعة إلى بيت علي ، فلما رأتهم فاطمة نادت بأعلى صوتها و استغاثت بالرسول-عليه الصلاة و السلام- ، فعاد بعض من كان معه و دخل الباقون إلى البيت ، و أخرجوا عليا و أخذوه إلى أبي بكر الصديق ، فأبى أن يُبايعه ،و هدده الحاضرون بالقتل ،و طلب عمر من أبي بكر أن يقتله ،

[1] المسعودي : مروج الذهب و جواهر المعدن ، الجزائر ، دار موفم للنشر ، ج 2 ص: 355 .
[2] ط الجزائر ، دار موفم ، 1989 ج1 ، ص: 18، 19 .

فلم يوافقه و ترك عليا مادامت فاطمة إلى جنبه ، ثم تزعم الرواية أن عليا خرج إلى قبر النبي-صلى الله عليه و سلم- و هو يصيح و يبكي[1] .

و أما المجموعة الثانية التي ذكرت أنه حدث إكراه في دعوة علي لبيعة أبي بكر ، فتضم ثلاث (03) روايات ، أولها ما رواه المؤرخ ابن جرير الطبري ، عن زكريا بن يحي الضرير ، عن أبي عوانة ، عن داود بن عبد الله الأودي ، عن حميد بن عبد الرحمن الحميري ، أنه عندما بايع الناس أبا بكر الصديق تخلّف علي بن أبي طالب و الزبير بن العوام ، و قال الزبير : لا أغمد سيفي حتى يُبايع علي فلما بلغ أمرهما لأبي بكر الصديق و عمر بن الخطاب ، قال عمر : خذوا سيف الزبير و اضربوا به الحجر ، ثم ذهب إليهما و قال لهما : لتبايعان طائعين ، أو لتبايعان كارهين ، فبايعا[2] .

و الرواية الثانية ذكرها الطبري ، و فيها : حدثنا ابن حميد ، قال : حدثنا جرير ، عن مغيرة ، عن زياد بن كليب قال : ذهب عمر بن الخطاب إلى منزل علي ، و فيه الزبير و رجال من المهاجرين ، فقال لهم : و الله لأحرقن عليكم أو لتخرجنّ للبيعة ، فخرج الزبير حاملا سيفه ، فعثر و سقط السيف من يده ، فوثبوا عليه و أخذوه منه[3] .و إلى هنا توقف الخبر ،و لا نعلم ما حدث بعد ذلك حسب ما زعمته هذه الرواية .

و الرواية الثالثة –من المجموعة الثانية – هي أيضا رواها الطبري ، و فيها : حدثني ابن حميد ، قال : حدثنا سلمة ، عن محمد بن إسحاق ، عن رجل ، عن عِكرمة ، عن عبد الله بن عباس أنه جرى بينه و بين عمر بن الخطاب –زمن خلافته- ، فكان مما قاله له ابن عباس : إن قريشا صرفت الخلافة عن بني هاشم حسدا و ظلما[4] .و كلامه هذا يعني أن عليا و بني هاشم أُجبروا على البيعة و السكوت عن حقهم الذي زعمته الرواية .

و أما المجموعة الثالثة –التي ذكرت أن البيعة تمت طواعية- فتضم ثلاث روايات ، أولها ما رواه الطبري من أن عليا ما إن سمع ببيعة الصديق خرج مسرعا لابسا قميصا دون إزار و لا رداء عليه ، كراهية

---

[1] ج1 ص: 20 و ما بعدها .
[2] تاريخ الطبري ، ط1 بيروت ، دار الكتب العلمية 1407 ج2 ص: 233-234 .
[3] نفس المصدر، ج 2 ص: 233 .
[4] نفس المصدر ، ج 2 ص: 578 .

أن يتأخر عن البيعة ، فذهب إليه و بايعه و جلس بجانبه ، ثم بعث يطلب ما ينقص من ثوبه[1] .

و الرواية الثانية مفادها أنه لما جلس أبو بكر الصديق للبيعة ولم ير عليا سأل عنه ، فقام أناس من الأنصار و أتوا به ، فقال له أبو بكر : ابن عم رسول الله و ختنه ، أردتَ أن تشق عصا المسلمين ؟ ! ، فقال علي : لا تثريب يا خليفة رسول الله – صلى الله عليه و سلم- ، و بايعه .و عندما لم ير الزبير بن العوام سأل عنه ، فجيء به إليه ، فقال له :ابن عمة رسول الله –ﷺ- و حواريه ، أردت أن تشق عصا المسلمين ؟ ! فقال له : لا تثريب يا خليفة رسول الله ،و بايعه[2].

و الثالثة رواها الطبري ،و هي رواية عامة عن مواقف الصحابة من بيعة أبي بكر الصديق ، يندرج فيها موقف علي بن أبي طالب و بني هاشم ، مضمونها أنه لم يتخلف أحد من المهاجرين عن بيعة أبي بكر الصديق ، و أنهم تتابعوا على بيعته من غير أن يدعوهم[3] .

و أما المجموعة الرابعة - التي ذكرت أن عليا تأخر عن البيعة ستة أشهر- فتضم أربع روايات ، أولها ما رواه المؤرخ اليعقوبي من أنه لما سمع أبو بكر الصديق و عمر بن الخطاب ، أن جماعة من المهاجرين و الأنصار في بيت علي بن أبي طالب ، ذهبا مع بعض الناس إليه في بيته و هجموا على من فيه ، فخرج إليهم علي بالسيف ، فتصدى له عمر و كسر سيفه ،و دخلوا إلى البيت ، فخرجت إليهم فاطمة و قالت لهم : و الله لتخرجن أو لأكشفن شعري و ادعوا الله ، فخرجوا من بيتها ؛ ثم بقي من كان مع علي أياما دون بيعة ، ثم بايعوا أبا بكر فُرادى ، أما علي فلم يُبايعه إلا بعد ستة أشهر [4] .

و الرواية الثانية ذكرها المؤرخ المسعودي ، و فيها انه لما جُددت البيعة لأبي بكر الصديق-بعد بيعة السقيفة- و بايعه الناس البيعة العامة ، خرج إليه علي بن أبي طالب ،و قال له : ((أفسدتَ علينا أمورنا ،و لم

---

[1] نفس المصدر ، ج2 ص: 236 .

[2] عبد الله بن أحمد : السنة ،ط1، الدمام، دار ابن القيم ، 1406 ج2 ص: 554 . الحاكم : المستدرك ،بيروت ، المكتبة العلمية 1990 ج 3 ص: 80 .و البيهقي : السنن الكبرى ، مكة، دار الباز، 1994 ج 8 ص: 183 .و ابن كثير : البداية ، بيروت ، مكتبة المعارف ، دت ،ج 5 ص: 261 . الذهبي : الخلفاء الراشدون ،ط1 بيروت، دار الجيل ، 1992 ص: 6 . السيوطي : تاريخ الخلفاء ، ط1 مصر، مطبعة السعادة، 1952 ص: 69

[3] تاريخ الطبري ، ج 2 ص: 235 .

[4] تاريخ اليعقوبي ، ج2 ص: 126 .

تستشر و لم ترع لمنا حقا)) ، فقال أبو بكر : بلى و لكن خشيتُ الفتنة))[1]
.
و الثالثة وردت في كتاب الإمامة و السياسة المنسوب لابن قتيبة الدينوري ، و فيها أن عليا رفض مبايعة أبي بكر ،و كان يخرج بزوجته فاطمة إلى الأنصار يطلب مساعدتهم له لأخذ حقه المغصوب ، و عندما حاول أبو بكر و عمر إجباره على البيعة رفض ، و خرج إلى قبر الرسول-عليه الصلاة و السلام- يصيح و يبكي ، لكنه عندما تُوفيت زوجته فاطمة ، أرسل إلى أبي بكر بأن يأتيه إلى البيت ، فلما حضر قال له علي : ((لم يمنعنا أن نبايعك إنكارا لفضيلتك ،و لا نفاسة –أي حسدا- عليك ،و لكنا كنا نرى أن لنا في الأمر حقا ، فاستبددت علينا)) ، ثم وعده بالبيعة غدا بالمسجد الجامع ، فلما حان الوقت تكلّم علي ، و عظّم حق أبي بكر و ذكر فضيلته و سابقته ثم بايعه ، فقال له الناس : أصبت يا أبا الحسن و أحسنت ؛ ثم لما تمت البيعة بقي أبو بكر ثلاثة أيام يستقبل الناس و يقول لهم : قد أقلتكم في بيعتي ، هل من كاره ؟ ، هل من مُبغض ؟ ، فيقوم علي في أول الناس و يقول : و الله لا نقيلك و لا نستقيلك أبدا ،و قد قدمك رسول الله –صلى الله عليه و سلم- لتوحيد ديننا ، من ذا الذي يُؤخرك لتوجيه دنيانا))[2] .

و الرواية الأخيرة –الرابعة من المجموعة الرابعة- هي ما رواه البخاري و مسلم في صحيحيهما ،و مفادها أنه لما تُوفي رسول الله –عليه الصلاة و السلام- أرسلت فاطمة إلى أبي بكر الصديق تسأله ميراثها من أبيها ، فقال لها أنه سمع رسول الله يقول : ((لا نورث ما تركناه صدقة ، إنما يأكل آل محمد من هذا المال)) ، و لم يُعطيها ما طلبت ، و قال أنه يتبع سنة الرسول-ﷺ- في هذا المال ؛ فغضبت فاطمة و هجرته و لم تكلّمه إلى أن تُوفيت بعد ستة أشهر من وفاة رسول الله –عليه الصلاة و السلام- . فلما تُوفيت التمس علي بن أبي طالب مصالحة أبي بكر و بيعته ، إذ لم يكن بايعه في تلك الأشهر ، و كان له وجه عند الناس في حياة زوجته فاطمة-رضي الله عنها- ، فلما تُوفيت استنكر وجوه الناس و التمس مصالحة أبي بكر و بيعته ، فأرسل إليه بالمجيء إلى بيته ، فلما حضر أبو بكر ، اعترف له علي بفضله و قال له: إنني لم أحسدك على خير ساقه الله إليك ، لكنك ((استبددت علينا بالأمر ، و كنا نرى لقرابتنا من رسول الله

---

[1] مروج الذهب ، ج 2 ص: 126 .
[2] الإمامة و السياسة ، ج1 ص: 19-25 .

–صلى الله عليه و سلم- نصيبا)) ، فقال له أبو بكر ، : إن قرابة النبي – عليه الصلاة و السلام- هي أحب إليّ من قرابتي ، و أما ((الذي شجر بيني و بينكم من هذه الأموال ، فلم آل فيها عن الخير ،و لم أترك أمرا رأيت رسول الله –صلى الله عليه و سلم- يصنعه فيها إلا صنعته)) ، ثم تكلم علي و وعده بالبيعة في المسجد بعد صلاة الظهر من نفس اليوم ، فلما حان الوقت قام أبو بكر في الناس و أخبرهم بأمر علي و تخلّفه ، فنهض علي بن أبي طالب و قال للناس ما كان قاله لأبي بكر في بيته ،و بايعه أمامهم ، ففرحوا به و استحسنوا فعله[1] .

ثانيا : تحقيق الروايات السابقة :

كانت تلك الروايات هي أشهر الروايات التي ذكرتها المصنفات التاريخية و الحديثية عن موقف علي بن أبي طالب من بيعة أبي بكر الصديق ،و هي التي سأُخضعها للنقد –إسنادا و متنا- لنميز صحيحها من سقيمها .

فالمجموعة الأولى – التي ذكرت أن عليا رفض البيعة- أول رواياتها ذكرها المؤرخ اليعقوبي بلا إسناد[2]، و هذا يعني أنها فقدت شرطا أساسيا من شروط تحقيق الخبر في علم الجرح و التعديل ، مما يُدخلها مباشرة في دائرة الضعيف أو الموضوع-أي المكذوب[3]- . و أما متنها فهو أيضا لا يصح لأنه يخالف ما ثبت في القرآن الكريم و السنة النبوية و التاريخ الصحيح أن الرسول –عليه الصلاة و السلام –لم يوص لأحد من بعده بالخلافة ، و إنما هي شورى بين المسلمين تتم بالاختيار الحر[4] .

و الثانية هي أيضا رواها اليعقوبي دون إسناد ، لذا فهي تدخل مباشرة في دائرة الضعيف أو الموضوع ، لأنه قطع الطريق أمامنا من إمكانية نقدها بواسطة الإسناد ، و أصبحت مجرد دعوى عارية عن الدليل ، و الدعوى لا يعجز عنها أحد . و أما متنها ففيه وصف لأبي بكر و عمر بالتآمر و الحرص على الخلافة ، و هذا غير صحيح لأنه يتنافى تماما مع

---

[1] انظر : البخاري : الصحيح ، حققه ديب البغا، ط2 ، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1987 ج4 ص: 1549 .و مسلم : الصحيح ، بيروت ، دار إحياء التراث العربي، د ت،ج3 ص: 1380 .

[2] انظر : تاريخ اليعقوبي ، ج2 ص: 124 .

[3] انظر : محمود الطحان : تيسير مصطلح الحديث ، الجزائر ، دار رحاب د ت ، ص: 33 .

[4] انظر : قوله تعالى ((و أمرهم شورى بينهم)) ،و ((أطيعوا الله و أطيعوا الرسول و أولي الأمر منكم)) ، فأولي الأمر من المسلمين مطلقا دون تخصيص .و أنظر أيضا : ابن كثير : البداية ، ج 5 ص: 263 . و البخاري : المصدر السابق ، ج 1 ص: 53، 1110، 1157 .و السيوطي : تاريخ الخلفاء ، ص: 6 ، 7 .

الثابت من أخلاقهما الحسنة ،و قد صحّ الخبر أن الصحابة بايعوا أبا بكر و رضوا به ، دون إكراه و بلا طلب منه[1] .

و الرواية الثالثة-من المجموعة الأولى- رواها المؤرخ المسعودي بلا إسناد[2] ، فهي إذا ضعيفة من حيث السند ؛ و أما متنها فإن كان المقصود من قولها أن عليا قال : ((لم ترع لنا حقا)) ، أنه أراد أن الخلافة حق له و أخذها منه أبو بكر ، فهو زعم باطل ترده النصوص الصحيحة الكثيرة التي تُثبت أن الخلافة شورى بين المسلمين ،و أن الرسول-عليه الصلاة و السلام – لم يوص لأحد من بعده بالخلافة[3] . و إما إن كان المقصود من ذلك أن له حق المشاورة ، في اختيار الخليفة و لم يُدع إليه ، فهو كلام صحيح ، لكن غيابه لم يكن مقصودا ، فعندما بويع أبو بكر في السقيفة كثير من الصحابة لم يكن حاضرا ، منهم علي و الزبير ، فبايعوه في البيعة العامة في المسجد[4] .

و أما الرواية الرابعة فإسنادها لا يصح ، لأن من رجاله : أبو عون بن عمرو بن تميم الأنصاري ،و عبد الله بن عبد الرحمن الأنصاري[5] ، الأول مجهول ،و الثاني ضعيف[6] . و أما متنها فهو لا يصح أيضا ، لأنه سبق و و أن ذكرنا أن عليا لم يدع الخلافة لنفسه و لا لأهل البيت[7] ،و أن رسول الله عليه الصلاة و السلام لم يستخلف أحدا من بعده .و أما قولها أن الخلافة في قريش ، فهو أمر مقرون بما ذكرته الأحاديث الصحيحة من أن الخلافة في قريش مقرونة بإقامة الدين و العدل و عدم العصيان[8] ؛

---

[1] انظر : ابن حبان : صحيح ابن حبان ، حققه شعيب الأرناؤوط ، بيروت مؤسسة الرسالة ، ج 2 ص: 145 و ما بعدهما . و البخاري : الصحيح ، كتاب الحدود ، باب : رجم الحبلى في الزنا .و أحمد بن حنبل : المسند ، مصر مؤسسة قرطبة ، د ت مسند العشرة المبشرين بالجنة .

[2] انظر : مروج الذهب ، ج2 ص: 355 .

[3] سبقت الإشارة إلى بعضها ، و أنظر أيضا : عبد الله بن أحمد بن حنبل : السنة ، ص: 216 و ما بعدها . و ابن كثير : البداية ، ج 5 ص: 264 . أحمد بن حنبل : المصدر السابق ، ج 1 ص: 114

[4] انظر : ابن حبان : المصدر السابق ، ج2 ص: 145 .و البخاري : المصدر السابق ، كتاب الحدود ، باب رجم الحبلى في الزنا.

[5] انظر : الإمامة و السياسة ، ج1 ص: 8 ، 17 .

[6] انظر : ابن أبي حاتم : الجرح و التعديل ، ج6 ص: 252 . و العقيلي : الضعفاء ، ط1 بيروت، مؤسسة الرسالة 1404ج 2 ص: 273 .و الذهبي : المغني في الضعفاء ،حققه نور الدين عتر ،د م، د ن، دت ج1 ص: 345 .

[7] سنذكر روايات أخرى عن ذلك قريبا .

[8] انظر: الضياء المقدسي : الأحاديث المختارة ، مكة المكرمة، مكتبة النهضة الحديثة، 1410ج 4 ص: ص: 403-405 ، ج6 ص: 143-144 .و الهيثمي : مجمع الزوائد ، القاهرة، دار الريان للتراث ، 1407 ج 5 ص: 192 .

فهي ليست فيهم من باب التأبيد ، فإذا فقدت قريش أولويتها و أهليتها و كفاءتها ،و لم تلتزم بتلك الشروط انتقلت منها الخلافة إلى غيرها من القبائل و الشعوب الإسلامية ، و كلنا نعلم أن الخلافة خرجت من بني العباس و انتقلت إلي العثمانيين الأتراك .

و الرواية الخامسة هي أيضا إسنادها لا يصح ، لأن رجاله هم أنفسهم رجال الرواية السابقة- أي الرابعة- و أما متنها فهو أيضا غير صحيح للمعطيات الآتية : أولها هو أنني بحثتُ في عشرات المصادر من كتب التراجم و الرجال و التواريخ عن مولى لأبي بكر اسمه : قنفذ أو قنفد ، فلم أعثر له على أي ذكر . كما أنه من المستبعد جدا أن يبعث أبو بكر مولى له ليتوسط بينه و بين علي في أمر غاية في الأهمية ،و يترك كبار الصحابة الذين لهم مكانة لدي علي .

و المعطى الثاني هو أن الرواية زعمت أن عليا أبى الخروج من بيته حتى يجمع القرآن ،و هذا زعم لا مبرر له ، لأن القرآن الكريم لم يتهدده أي خطر و لم يكن في بيت علي ، لأنه كان محفوظا في الصدور ،و مكتوبا متفرقا عند كبار كُتاب الوحي زمن رسول الله –عليه الصلاة و السلام- ثم جمعه أبو بكر الصديق ،و وحد مصحفه عثمان بن عفان –رضي الله عنه-[1] .

و المعطى الثالث هو أن مقتضى هذه الرواية-أي الخامسة- أن عليا كان معاديا و مخاصما و مفارقا لأبي بكر ، و هذا زعم غير صحيح ، لأنه من الثابت تاريخيا أن عليا لم يكن مفارقا و لا معتزلا لأبي بكر بُعيد توليه الخلافة ، بل كان مصاحبا له و في خدمته[2] . و المعطى الرابع هو أن الرواية زعمت أن فاطمة استغاثت بالرسول –عليه الصلاة و السلام- ،و هذا تصرّف لا يصدر عنها ، لأنه لا يجوز شرعا الاستغاثة بالنبي و لا بغيره من الناس ، في حياتهم و مماتهم ،و لا تكون الاستغاثة إلا بالله تعالى[3] .

و آخرها –أي المعطيات- هو أن التصرفات و السلوكيات المشينة التي نسبتها الرواية لأبي بكر و عمر و فاطمة و علي-رضي الله عنهم- تتنافى مع أخلاق الصحابة عامة ،و مع أخلاق هؤلاء الأربعة خاصة .و لا يُعقل أيضا أن يحدث ذلك النزاع المزعوم المصحوب بصراخ فاطمة و صياح

---

[1] انظر : البخاري : الصحيح ، كتاب التفسير ، باب ((لقد جاءكم رسول من أنفسكم)) ،و كتاب فضائل القرآن ، باب جمع القرآن .

[2] سنفصل ذلك قريبا .

[3] ابن تيمية : قاعدة جليلة في التوسل و الوسيلة ، الجزائر ، دار الشهاب ص: 199 و ما بعدها .

علي و بكائه ،و تهديدات عمر بالحرق ، و المسلمون و بنو هاشم و بنو عبد مناف يتفرّجون دون حراك لنصرة علي و زوجته من ظلم أبي بكر و عمر المزعوم !! .

و أما روايات المجموعة الثانية –التي ذكرت أن عليا بايع مُكرها- فأولها رواية الطبري ، و إسنادها لا يصح لأن من رجاله : زكريا بن يحيى ،و حميد بن عبد الرحمن الحميري ، الأول ضعيف ،و الثاني لم يثبت أنه روى عن أبي بكر و عمر بن الخطاب[1] . و أما متنها فلا يوجد فيه تصريح بالإكراه في بالبيعة ، و كل ما في الأمر أن الرواية زعمت أن عمر بن الخطاب جاء بعلي و الزبير و خيّرهما بين أن يُبايعا طائعين أو مُكرهين ، فبايعا دون ذكر للكيفية التي تمت بها البيعة .

و الرواية الثانية إسنادها غير صحيح ، لأن من رجاله : محمد بن حميد الرازي (ت248هجرية) ،و زياد بن كليب (ت110 أو 120هجرية) ، الأول ضعيف كثير المناكير ،و الثاني بينه و بين الحادثة انقطاع لم يكن شاهد عيان فيها ، و لم يرو عن الصحابة و إنما روى عن التابعين[2] . و أما متنها فتخالفه الروايات الصحيحة في بيعة علي و الزبير لأبي بكر ، التي لم تذكر حكاية خروج الزبير بالسيف و سقوطه من يده[3] .

و الثالثة-من المجموعة الثانية- إسنادها غير صحيح ، لأن فيه رجلا مجهولا لم يُذكر اسمه ،و فيه محمد بن حميد الرازي ،و هو ضعيف كثير المناكير[4] . و أما متنها فهو الآخر لا يصح ، لأن فيه ما يُشير إلى أن الصحابة أخذوا الخلافة من أهل البيت ظلما و حسدا و أجبروهم على البيعة ،و هذا غير صحيح لأنه ثبت بالنصوص الصريحة أن الرسول – عليه الصلاة و السلام- لم يستخلف أحدا من بعده ،و لا أوصى بالخلافة لأهل بيته[5] .

و أما روايات المجموعة الثالثة – التي ذكرت أن عليا سارع إلى البيعة- فأولها رواية الطبري و إسنادها لا يصح لأن من رجاله : سيف بن

---

[1] أنظر: الذهبي : ميزان الاعتدال في نقد الرجال ، ط1 بيروت، دار الكتب العلمية 1995 ج2ص: 110 . و أبو الحجاج المزي : تهذيب الكمال ، حققه بشار عواد، بيروت ، مؤسسة الرسالة، 1980 ج 7ص: 382

[2] انظر : الذهبي : نفس المصدر ، ج 6ص: 126، 127 .و المِزي : المصدر السابق ، ج 9 ص: 505 .

[3] سنذكر الروايات الصحيحة التي تخالف ذلك لاحقا .

[4] الذهبي : المصدر السابق ، ج 6 ص: 126، 127 .

[5] سبق ذكر بعض تلك النصوص و سيأتي ذكر طائفة أخرى قريبا .

عمر التميمي ،و هو ضعيف متروك الحديث ، قيل عنه : فِلس خير منه[1] .
و أما متنها ففيه أن عليا خرج مسرعا لبيعة أبي بكر ، و هذا ترده الرواية الصحيحة التي ذكرت أن عليا و الزبير تباطآ بعش الشيء في بيعته ثم لما استدعاهما بايعاه [2] .

و الرواية الثانية إسنادها صحيح[3] ، قال عنه الحافظ ابن كثير : و هذا إسناد صحيح محفوظ من حديث أبي نضرة بن مالك عن أبي سعيد الخدري[4] .و أما متنها فلا علة فيه و لا شذوذ ، و فيه تصريح بأن أبا بكر لما لم ير عليا و الزبير في البيعة العامة استدعاهما ،فحضرا و بايعاه طواعية .و قد قال أبو بكر بن خزيمة عن هذه الرواية ((جاءني مسلم بن الحجاج فسألني عن هذا الحديث –أي هذه الرواية- فكتبته له في رقعة و قرأت عليه ؛ فقال : هذا الحديث يساوي بدنة-أي ناقة- فقلتُ : يسوي بدنة ، بل يسوي بدرة – كيس من الدراهم-))[5] .

و الرواية الثالثة -من المجموعة الثالثة – إسنادها لا يصح ، لأن من رجاله : سيف بن عمر التميمي ،و الوليد بن عبد الله بن أبي ظبية البجلي ، الأول ضعيف و يروي عن المجهولين ،و الثاني مجهول[6] .و أما متنها فهو يخالف الرواية الصحيحة السابقة الذكر ، و التي ذكرت أن عليا و الزبير تباطآ بعض الشيء ، فأرسل إليهما أبو بكر فحضرا و بايعاه .

و أما روايات المجموعة الرابعة- التي ذكرت أن عليا تأخر عن البيعة 6 أشهر- فأولها رواية المؤرخ اليعقوبي ، فهي غير صحيحة ، لأنه رواها بلا إسناد ،و لأن متنها مُنكر و مُستبعد جدا ، و تخالفه الرواية الصحيحة في بيعة علي لأبي بكر في البيعة العامة بدون إكراه .

و الرواية الثانية هي أيضا لا تصح ، لأن المؤرخ المسعودي رواها بلا إسناد ،و لأن متنها ترده الرواية الصحيحة في بيعة علي لأبي بكر في البيعة العامة ، و لأن لعلي أقوال صحيحة في صحة خلافة أبي بكر و اعترافه بها سنذكرها قريبا .

---

[1] الذهبي : نفس المصدر ، ج 3 ص: 353 .

[2] الرواية الصحيحة هي الرواية الثانية من هذه المجموعة .

[3] انظر : عبد الله بن أحمد بن حنبل : السنة ، ج2ص: 554 .و الحاكم النيسابوري : المستدرك على الصحيحين ، ج3 ص: 80.

[4] البداية و النهاية ، ج 5 ص: 262 .

[5] نفس المصدر ، ج5 ص: 261 ، 293 .

[6] انظر : الذهبي : الميزان ، ج 3 ص: 353 .و ابن حجر العسقلاني: لسان الميزان ،ط 3 بيروت، مؤسسة الأعلمي، 1986 ج6 ص: 223 .

و الرواية الثالثة إسنادها لا يصح ، لأن من رجاله : أبو عون عمرو بن تميم الأنصاري ،و عبد الله بن عبد الرحمن الأنصاري ، الأول مجهول ،و الثاني مذكور في الضعفاء[1] .و أما متنها فهو لا يصح أيضا ، لشذوذه و مخالفته لصحيح الأخبار ، لأنه أولا نص على أن عليا أدعى أنه صاحب الحق في الخلافة ،و أن أبا بكر أخذها منه ظلما و عدوانا ،و هذا زعم باطل تخالفه نصوص القرآن الكريم و السنة النبوية ،و الصحيح من التاريخ و أقوال علي بن أبي طالب[2] .

و ثانيا إن هذه الرواية فيها إهانة كبيرة لعلي بن أبي طالب ، فهل يُعقل أن صحابيا جليلا مثله ، يخرج بزوجته ليلا إلى الأنصار ، يستنصرهم بها على أبي بكر ؟! و أليس من العار و من الجبن و من النذالة و من الكذب و البهتان أن يُروى أن عليا خرج بزوجته يستجدي بها ،و أنه ذهب إلى قبر الرسول-عليه الصلاة و السلام- و هو يصيح و يبكي ؟ ! و لماذا ترك بني عمومته من بني العباس و بني أمية و ذهب إلى الأنصار الذين بايعوا أبا بكر ، ليطلب منهم المساعدة ؟ . و مما ينقض ذلك الزعم أنه قد صحّ الخبر أنه لما بُويع أبو بكر بالخلافة جاء أبو سفيان إلي علي و حّرضه على أبي بكر فأبى عليه و زجره[3] .

و ثالثا إن في هذه الرواية تناقضا ، و ذلك أنها زعمت أن عليا اتهم الصحابة بظلمه ،و أنه خرج بزوجته يستجدي بها ،و أنه كان يصيح و يبكي و يشتكي ، ثم أنها تذكر في الأخير أنه –أي علي- بايعا أبا بكر بعد 6 أشهر ، و أنه قال له : ((و الله لا نقيلك و لا نستقيلك أبدا ، قدمك رسول الله-صلى الله عليه و سلم- لتوحيد ديننا ، من ذا الذي يؤخرك لتوجيه ديننا ؟))[4] ؛ فإذا كان هذا هو موقفه من أبي بكر و خلافته ، فلماذا فلماذا كل ذلك الإنكار و الامتناع ، و الصراخ و البكاء ،و العناد و الاتهامات ،و الاستجداء لطلب الأعوان ؟ ! . ألا يدل ذلك على أن الرواية برمتها محض افتراء و بهتان ؟ .

---

[1] انظر: ابن أبي حاتم : الجرح و التعديل ، ج 2 ص: 129، 130 . العقيلي: الضعفاء، ج 2 ص: 273 .و الذهبي: المغني في الضعفاء، ج 1 ص: 345 .

[2] سنذكر قريبا بعض أقواله .

[3] السيوطي: تاريخ الخلفاء ، ص: 67 .

[4] ابن قتيبة : الإمامة و السياسة ، ج1 ص: 24-25 . و أشير هنا إلى أن هذا الكتاب منسوب لابن قتيبة قتيبة الدينوري(ت276هجرية) ، و نسبته إليه غير ثابتة و الأرجح أنه منحول عليه ،و مؤلفه مجهول.

و أما الرواية الرابعة – من المجموعة الرابعة- التي رواها البخاري و مسلم و نصّت على أن علي بن أبي طالب لم يبايع أبا بكر إلا بعد 6 أشهر ، فهي رواية صحيحة الإسناد ، لكن متنها يخالف الرواية الصحيحة- الثانية من المجموعة الثالثة- التي نصت على أن عليا بايع أبا بكر يوم البيعة العامة ، لذا فلابد من إزالة هذا الإشكال للجمع بين الروايتين .

لكن قبل الجمع بينهما أذكر طائفة من الشواهد التاريخية الصحيحة تزيد الرواية الثانية من المجموعة الثالثة - التي نصت على بيعة علي لأبي بكر يوم البيعة العامة - تزيدها قوة و رجحانا ، أولها إنه قد صحّ الخبر أنه بعد وفاة الرسول-عليه الصلاة و السلام- بليال صلى أبو بكر صلاة العصر و معه علي ابن أبي طالب ، فلما انقضت الصلاة خرجا يمشيان معا ، فوجدا الحسن بن علي يلعب مع الأولاد في الطريق ، فحمله أبو بكر و قال : ((يا بابي شبه النبي ، ليس شبيها بعلي)) ،و علي يضحك[1] . فهذه الحادثة جرت بعد ليال من وفاة رسول الله ، و لم تحدث بعد ستة أشهر ، فلو كان علي بن أبي طالب مخاصما لأبي بكر و غير مبايع له ، لأعتزله ،و لما وُجدت هذه العلاقة الأخوية الحميمة ، فهما : يصليان معا ،و يمشيان معا ،و يمزحان معا.

و الشاهد الثاني هو أنه صحّ الخبر[2] أن بعد شهرين و أيام من وفاة الرسول-عليه الصلاة و السلام- خرج أبو بكر الصديق إلى بلدة ذي القصة -بضواحي المدينة المنورة -، شاهرا سيفه لمحاربة المرتدين ، فاعترضه بعض الصحابة و نصحوه بالرجوع إلى المدينة على أن يتولوا هم المهمة ، فكان من بينهم علي بن أبي طالب ، فأخذ براحلة أبي بكر و قال له : إلى أين يا خليفة رسول الله ، أقول لك ما قاله رسول الله –صلى الله عليه و سلم- يوم أحد : لَم سيفك ، و لا تفجعنا بنفسك ، و أرجع إلى المدينة ، فوالله لئن فُجعنا بك لا يكون للإسلام نظام أبدا ، فسمع منه و رجع[3] .

فهذا الخبر دليل قوي على مبايعة علي لأبي بكر في حياة زوجته فاطمة ، أي قبل 6 أشهر ، فهو قد خاطبه بالخلافة ، و أظهر حبه العميق له . و

---

[1] احمد بن حنبل : المسند ، ج 1 ص: 8 . و البخاري : الصحيح ، ج 3 ص: 1036 ، 1370 .

[2] رواه الدارقطني و رجاله : عبد الله بن عمر ،و سعيد بن المسيب ،و الشهاب الزهري ، و هؤلاء كلهم ثقات ،و أما عبد الوهاب بن موسى الزهري ، فهو أيضا ثقة . انظر : ابن حجر : لسان الميزان ، ج 4 ص: 91 .و رواه أيضا زكريا الساجي ، ورجاله : عائشة أم المؤمنين ،و عروة بن الزبير ،و هشام بن عروة ،و عبد الوهاب بن موسى الزهري ، و هؤلاء كلهم ثقات ،و أما أبو الزناد عبد الله بن ذكوان ، فهو أيضا ثقة . انظر : ابن أبي حاتم : الجرح و التعديل ، ج 5 ص: 49 .

[3] ابن كثير : البداية ، ج 6 ص: 707 .و السيوطي : تاريخ الخلفاء ، ص: 75 .

أيُعقل أن يكون علي منكرا لخلافة الصديق ،و مخاصما له ، ثم يصدر منه ذلك الفعل ؟ ، أوليس من صالحه-إن كان لم يُبايع- أن يترك أبا بكر يخرج للقتال لعله يُقتل ليتخلّص منه ؟ ، لكنه فعل عكس ذلك فدل على مبايعته لأبي بكر و حبه العميق له .

و الشاهد الثالث هو أنه لما تُوفي الرسول-عليه الصلاة و السلام- ذهب العباس و فاطمة-رضي الله عنهما- إلى أبي بكر الصديق يطلبان منه ميراثهما من رسول الله ، و هو : أرضه من فدك ،و سهمه من خيبر ، فاعتذر و قال لهما أنه سمع النبي – عليه الصلاة و السلام- يقول : ((لا نورث ما تركناه صدقة،و إنما يأكل آل محمد في هذا المال))[1] . فذهابهما إليه طلبا للميراث دليل على أنهما يعترفان به خليفة للمسلمين .

و الشاهد الرابع هو أنه رُوي بإسناد جيد أن أبا بكر الصديق –رضي الله عنه-لما بايعه الناس بالخلافة ، خطب فيهم و قال لهم: إنه لم يكن حريصا على الإمارة و لا سألها ، فقبل الناس منه ، و تدخل علي و الزبير –رضي الله عنهما- و قالا ((ما غضبنا إلا أنا أُخرنا عن المشورة ،و أنا نرى أن أبا بكر أحق الناس بها ،و أنه لصاحب الغار ،و أنا لنعرف شرفه و خيره ، و لقد أمره رسول الله-صلى الله عليه و سلم- أن يصلي بالناس و هو حي))[2] . فكلامهما هذا يدل على أنهما غضبا بعض الشيء عندما لم يحضرا بيعة أبي بكر في السقيفة ، لأنهما كانا غائبين ككثير من الصحابة ، لكنهما مع ذلك قد بايعا أبا بكر في البيعة العامة ، و اعترفا له بالفضل و الخيرية ،و أنه أحق الصحابة بالخلافة .

و الشاهد الخامس هو أنه رُوي-بإسناد صحيح- أنه لما بُويع أبو بكر بالخلافة ذهب أبو سفيان بن حرب إلى علي بن أبي طالب ، و قال له : ما بال هذا الأمر- أي الخلافة- في أقل قريش قلة و أذلها ذلا –أي قبيلة تيم التي ينتمي إليها الصديق- ، و الله لئن شئت لأملأنها عليه –أي على أبي بكر- خيلا و رجالا ، فقال له علي : لطالما عاديت الإسلام و أهله يا أبا سفيان ، فلم يضره ذلك شيئا ، إنا وجدنا أبا بكر لها أهلا[3] . فهذا الخبر فيه دلالة واضحة على أن عليا لم يكن رافضا لخلافة أبي بكر ، و أنه بايعه عندما نهر أبا سفيان و قال له : إنا وجدنا أبا بكر لها أهلا ؛ فلو كان

---

[1] مسلم : الصحيح ، ج 3 ص: 1381 .و أحمد : المسند ، مسند أبي بكر ، رقم الحديث : 55 .
[2] ابن كثير: المصدر السابق، ج 5 ص: 262 .و الذهبي: الخلفاء الراشدون ، ص: 8 . و الحاكم : المستدرك ، ج 3 ص: 70 .و البيهقي: السنن الكبرى ، ج 8 ص: 152 .
[3] السيوطي: تاريخ الخلفاء، ص: 67 .

رافضا للبيعة ،و معتقدا أن أبا بكر اغتصب منه الخلافة ، لتعاون مع أبي سفيان للإطاحة بأبي بكر ، و سيتعاون معهما بنو أمية و بنو هاشم ،و هم أقوى قبائل قريش ، لكنه لم يفعل ذلك و أغلظ القول لأبي سفيان . و واضح من هذه الحادثة أنها تمت مباشرة بعد مبايعة أبي بكر بالخلافة و في حياة فاطمة بنت رسول الله .
و قد نص على ذلك ابن جرير الطبري صراحة[1] ؛ مما يدل أن عليا قد بايع أبا بكر عندما بايعه الناس و لم يتخلف عن بيعته .
و الشاهد السادس هو أنه لا يوجد أي مبرر شرعي يؤيد الزعم بأن عليا امتنع عن بيعة أبي بكر أو تأخر عنها ستة أشهر ، لأن القرآن الكريم قد حسم أمر الخلافة ، فقد جعلها شورى بين المسلمين ،و رسول الله – عليه الصلاة و السلام- تُوفي و لم يوص لأحد من بعده وصاية أمر و إلزام ، كما أنه قد صح الخبر أن علي بن أبي طالب ، كان يقول : خير الناس بعد الرسول-صلى الله عليه و سلم- أبو يكر و عمر .و قال : إن النبي –عليه الصلاة و السلام- لم يعهد لنا في الإمارة شيئا[2] . فهل يصح بعد هذا أن يُقال أن عليا امتنع من بيعة أبي بكر ، أو تأخر عنها 6 أشهر ؟
.
و الشاهد السابع هما خبران لا إسناد لها ، أذكرهما كدليلين ضعيفين مساعدين يتقويان بالشواهد الصحيحة السابقة و يندرجان فيها ، أولهما إنه عندما ارتدت العرب –علي إثر وفاة رسول الله- و أرسل أبو بكر جيش أسامة إلى شمال الجزيرة العربية ،و قلّ الجند بالمدينة المنورة ، و طمع فيها كثير من الأعراب و راموا الهجوم عليها ، عين أبو بكر على مداخل المدينة حراسا يبيتون بالعساكر لحمايتها ، فكان من بين الذين عينهم حراسا : علي بن أبي طالب ،و الزبير بن العوام ،و طلحة بن عبيد الله ،و سعد بن أبي وقاص،و عبد الرحمن بن عوف[3] –رضي الله عنهم- ، فهل يُعقل أن يكون علي و الزبير من بين قادة أبي بكر المُعينين ،و هما لم يُبايعانه و لا يعترفان بشرعية خلافته ؟ . أفلا يدل وجودهما من بين حراس أبي بكر ، على أنهما بايعاه و كانا في خدمته ،و أنه كان يثق فيهما ،و أنهم كلهم كانوا إخوة متحابين متعاونين .

---

[1] تاريخ الطبري، ج 2 ص: 137 .
[2] عبد الله بن أحمد بن حنبل: السنة ، ج 2 ص: 570، 578 .و أبو بكر الخلال : السنة ، الرياض، دار الراية، 1410ج 1 ص: 289، 291 .
[3] ابن كثير: البداية ، ج 6 ص: 702 .و ابن الجوزي: المنتظم ،حققه عبد القادر عطا، ط1 بيروت، دار الكتب العلمية، 1992 ج 4 ص: 75 .

و الخبر الثاني هو أنه رُوي أن أبا بكر الصديق لما ارتد العرب و طلبوا منه إعفائهم من دفع الزكاة ،و رفض مطلبهم ، أستشار كبار الصحابة في أمر هؤلاء ، فكان منهم : عمر بن الخطاب ،و علي بن أبي طالب ،و طلحة بن عبيد الله ،و الزبير بن العوام – رضي الله عنهم – فقالوا له : نعم نقبل منهم ذلك . لكنه عارضهم و أصر على قتالهم و رفض طلبهم[1]. هذه الحادثة كانت مباشرة بعد وفاة النبي-عليه الصلاة و السلام- و مبايعة أبي بكر ، فلو كان علي و الزبير مخاصميّن له و رافضين لخلافته ، لاعتزلاه و ما كانا من بين مستشاريه .

و بذلك يتبيّن لنا من تلك الشواهد أن عليا لم يتخلّف عن بيعة أبي بكر و لم يكن رافضا لخلافته ، و إنما كان من المعترفين بخلافته و من محبيه و مستشاريه ،و من كبار رجال دولته .

و أما رواية البخاري و مسلم – الرواية الرابعة من المجموعة الرابعة- التي نصّت على أن عليا تخلّف عن بيعة أبي بكر ، و لم يُبايعه إلا بعد ستة أشهر- على إثر وفاة زوجته فاطمة – فهي رواية لا تناقض ما قلناه إذا ما أزلنا ما فيها من إشكال و التباس و غموض .

أولا إن في هذه الرواية إدراجا لكلام الشهاب الزهري –أحد رواة الخبر- في متن الرواية دون إشارة لذلك ،فأصبح كلامه جزءا منها ؛ و الدليل على ذلك أن الرواية نفسها رواها الطبري في تاريخه و أبو عوانة في مسنده ،و عبد الرزاق الصنعاني في مصنّفه ، و ذكروا أن الزهري- أثناء روايته للخبر- سأله رجل: هل علي لم يُبايع أبا بكر إلا بعد 6 أشهر ؟ ، فقال له : نعم و لا أحد من بني هاشم بايعه ، حتى بايعه علي[2] . فهذه الزيادة المقحمة في الخبر ليس لها إسناد ،و لا يُعد الإسناد الأصلي إسنادا لها ؛ و مما يُؤكد ذلك أن الرواية نفسها رواها أحمد بن حنبل دون أن يذكر تلك الزيادة المقحمة[3] . و ضعّفها الحافظ أبو بكر البيهقي ،و قال أنها زيادة لم يُسندها الشهاب الزهري[4] . فهي إذا رواية مرسلة[5] ،و من

---

[1] ابن الجوزي: نفس المصدر، ج 4 ص: 74، 75 .

[2] انظر : تاريخ الطبري،ج 2 ص: 236، 237 .و مسند أبي عوانة ،ط1 بيروت، دار المعرفة، 1998 ج 4ص: 251 .و مصنف عبد الرزاق، ط2، بيروت، المكتب الإسلامي، 1403ج 5 ص: 473 .

[3] فضائل الصحابة ، ط1 بيروت، مؤسسة الرسالة، 1983 ج 1 ص: 362 .

[4] ابن حجر: فتح الباري ، بيروت ، دار المعرفة، 1379 ه ج7 ص: 494-495 .

[5] أي أنه أرسلها و أطلقها و لم يكن شاهد عيان لها ،و لم يذكر لنا من الذي رواها و كان شاهد عيان فيها . و المرسل في علم مصطلح الحديث هو الحديث الذي سقط منه الصحابي ، كأن يقول التابعي مباشرة : قال رسول الله . محمود الطحان: تيسير مصطلح الحديث، الجزائر ، دار رحاب د ت ، ص: 70 .

المعروف عند المحدثين أن الشهاب الزهري كان كثير الإرسال ،و أن مراسيله كالريح ليست بشيء[1] .

و ثانيا أننا إذا حذفنا من رواية البخاري و مسلم الزيادة المُقحمة- أي المدرجة- تصبح تشير بوضوح إلى أن سبب الخلاف بين علي و أبي بكر –رضي الله عنهما- ليس هو الخلافة و البيعة ،و إنما هو قضية الميراث ، لذا قال أبو بكر لعلي: ((... و أما الذي شجر بيني و بينكم من هذه الأموال ، فلم آل فيها عن الخير ،و لم أترك أمرا رأيتُ رسول الله –صلى الله عليه و سلم- يصنعه فيها إلا صنعته)) . لكنها-أي الرواية بلا زيادة- أشارت إلى أن عليا بايع أبا بكر في المسجد ، فما تفسير ذلك ؟ أجاب عن ذلك الحافظ ابن كثير ، فذكر أن عليا بايع أبا بكر مرتين ، و أن بعض الرواة لم يفهموا ذلك و اعتقدوا أن ((عليا لم يُبايع قبلها –أي بالبيعة الأولي- فنفى ذلك ، و المُثبت مُقدم على النافي ، كما تقدم و لما تقرر)) ، ثم أكد على أن عليا بايع أبا بكر في أول يوم أو في الثاني من وفاة رسول الله –عليه الصلاة و السلام- لأنة-أي علي- لم يُفارقه في وقت من الأوقات ،و لم ينقطع في الصلوات خلفه ،و خرج معه إلى ذي القصة لمحاربة المرتدين ، لكن بسبب الميراث و غضب فاطمة من أبي بكر ، راعى علي خاطرها بعض الشيء ، فلما تُوفيت بعد 6 أشهر من وفاة رسول الله – عليه الصلاة و السلام- رأى –أي علي – أن يجدد البيعة لأبي بكر كما هو وارد في الصحيحين[2] .

و ثالثا إن مما يُؤيد ما قاله ابن كثير أن الحافظ ابن حجر العسقلاني وافقه فيما قاله عن بيعة علي لأبي بكر[3] .و أنه سبق و أن أوردنا طائفة من الشواهد التاريخية الصحيحة التي نصت على أن علي بن أبي طالب بايع أبا بكر منذ الأيام الأولى من بيعة السقيفة و لم يتخلف عن بيعته

---

[1] أبو سعيد العلائي: جامع التحصيل ، ط2 بيروت، عالم الكتب، 1986 ج 1 ص: 37، 99 .
[2] ابن كثير: البداية، ج 5 ص: 262 ، 286 .
[3] فتح الباري ، ج 7 ص: 494-495 .

...

طويلا ، ثم بعد هذه البيعة جدد له البيعة ثانية بعد 6 أشهر . و بذلك يتبين – مما سبق ذكره- أن عليا-رضي الله عنه- لم يكن يعتقد أنه هو الخليفة الشرعي بعد رسول الله ،و لم يكن رافضا لخلافة أبي بكر الصديق ، و قد بايعه طواعية من دون إكراه منذ البيعة العامة ، و أن التباطؤ الذي ظهر منه و من الزبير بن العوام سببه الغضب عندما فاتتهم المشورة يوم السقيفة ، التي فاتت كثير من الصحابة أيضا .

و بذلك يتبين – مما سبق ذكره- أن عليا-رضي الله عنه- لم يكن يعتقد أنه هو الخليفة الشرعي بعد رسول الله ،و لم يكن رافضا لخلافة أبي بكر الصديق ، و قد بايعه طواعية من دون إكراه منذ البيعة العامة ، و أن التباطؤ الذي ظهر منه و من الزبير بن العوام سببه الغضب عندما فاتتهم المشورة يوم السقيفة ، التي فاتت كثيرا من الصحابة أيضا .

البحث الثاني

تحقيق روايات بيعة علي بن أبي طالب لعثمان بن عفان - رضي الله عنهما-

اتفقت الروايات التاريخية و الحديثية على أن علي بن أبي طالب – رضي الله عنه- قد بايع الخليفة عثمان بن عفان –رضي الله عنه- و لم يشذ عن جماعة المسلمين؛ لكنها اختلفت في : هل بايع مكرها أو طواعية ؟ و هل بايع مع الأوائل أو مع الأواخر ؟ و هل خُدع في بيعته أم لا ؟ .

أولا :عرض روايات البيعة :

أولا إن هناك روايات تاريخية ذكرت أن عليا لم يوافق على تعيين عثمان خليفة ، وإنما بايعه مكرها . فمن ذلك ما رواه ابن جرير الطبري بقوله : حدثني عمر بن شبة ، قال حدثنا علي بن محمد عن و كيع عن الأعمش عن إبراهيم ، و محمد بن عبد الله الأنصاري ، عن أبي عروة ، عن قتادة ، عن شهر بن حوشب ، و أبي مخنف ، عن يوسف بن يزيد ،عن عباس بن سهل ،و مبارك بن فضالة ، عن عبيد الله بن عمر ، و يونس بن أبي إسحاق ، عن عمرو بن ميمون الأودي ، أنه قال : لما أنهى عبد الرحمن بن عوف –رضي الله عنه-مشاوراته للناس فيمن يتولى الخلافة ، وأعلن بيعة عثمان لأن الناس قد اختاروه ، لم يرض علي بن أبي طالب بذلك و قال لعبد الرحمن : حبوته حبو الدهر ، ليس هذا أول يوم تظاهرتم فيه علينا ، فصبر جميل و الله المستعان علي ما تصفون . و الله ما وليت عثمان إلا ليرد الأمر عليك(1) .

و روى المؤرخ بن واضح اليعقوبي (ت284 هجرية) خبرا - بلا إسناد – مفاده أن عليا و بعض الصحابة –منهم المقداد بن الأسود و أبو ذر الغفاري –لم يرضوا بتعيين عثمان خليفة ، فقال أحدهم لعلي : ((ألا تقوم بهذا الأمر فأعينك ، فقال علي : إن هذا الأمر لا يجزي فيه الرجل و الرجلان)) (2) .

و حكى صاحب كتاب : الإمامة و السياسة ، خبرا – في إسناده ابن عفير عن أبي عون عن عبد الله بن عبد الرحمن الأنصاري – مفاده أنه لما كان عبد الرحمن بن عوف في مشاوراته لاختيار الخليفة ، اشترط على عثمان بن عفان انه إن بويع بالخلافة لا يجعل أحدا من بني أمية على رقاب الناس ، فقال: نعم . ثم اشترط على عليّ ألا يجعل أحدا من بني هاشم على رقاب الناس ، فأبى و أصر على موقفه من أنه يولي من بني هاشم و غيرهم من الناس حسب اجتهاده ؛ فتركه عبد الرحمن . ثم عندما اجتمع بالناس في المسجد قال لهم : أنه و جد أكثر الناس لا يعدلون بعثمان أحدا . ثم قال لعلي : فلا تجعل يا علي سبيلا إلى نفسك فإنه السيف لا غير)) ؛ و أخذ بيد عثمان و بايعه ، ثم بايعه الناس جميعا (3) .

و ذكر المؤرخ ابن طاهر المقدسي (ت 507هجرية)في كتابه : البدء و التاريخ ، رواية بلا إسناد مفادها أنه لما بويع عثمان بالخلافة لم يبايعه علي بن أبي طالب ، ودخل إلى بيته و هو كاسف اللون ، فرفع عمار بن ياسر صوته قائلا :

يا ناعي الإسلام قم فانعه + قد مات عرف و إني منكر

ثم قال المؤلف ((هكذا رأيته في بعض التواريخ ، وما أظنه حقا و الله أعلم)) (4) . لكنه عاد –أي المقدسي- وأكد أنه لما قام عثمان و خطب في الناس لم يكن علي حاضرا ، لأنه لم يبايعه و كان قد دخل إلى بيته ؛ فذهب إليه بعض أهل الشورى و طالبوه بالبيعة لعثمان فقال لهم : فإن لم أفعل ماذا أنتم فاعلون ؟ قالوا له : نجاهدك ! فجاء فبايع (5) .

و ثانيا فإن من الروايات التي ذكرت أن عليا خُدع في بيعته لعثمان ، وأنه بايع متأخرا ما رواه الطبري في قوله : حدثني سلم بن جنادة أبو السائب ، قال حدثنا سليمان بن عبد العزيز بن أبي ثابت بن عبد العزيز بن عمر بن عبد الرحمن بن عوف ، قال حدثنا أبي عن عبد الله بن جعفر ، عن أبيه عن المسور بن مخرمة ، أنه لما أنهى عبد الرحمن بن عوف مشاوراته و بايع عثمان ثم بايعه الناس من بعده ، تلكأ علي فقال له عبد الرحمن ((فمن نكث فإنما ينكث على نفسه ومن أوفى بما عاهد عليه الله فسيؤتيه أجرا عظيما))-سورة الفتح / 10 – فرجع علي يشق الناس حتى بايع و هو يقول ((خدعة و أيما خدعة)) و سبب قوله ذلك-فيما قيل- أن الصحابي عمرو بن العاص-رضي الله عنه – كان قد لقي عليا في ليالي التشاور فقال له : إن عبد الرحمن رجل مجتهد ، وإنه متى أعطيته العزيمة كان أزهد له فيك ، و لكن الجهد و الطاقة ، فإنه أرغب له فيك . ثم لقي-أي عمرو –عثمان فقال له : إن عبد الرحمن رجل مجتهد ، وليس و الله يبايعك إلا بالعزيمة فأقبل . فلذلك قال علي –رضي الله عنه – خدعة (6) .

و ثالثا فإن المؤرخ أبا القاسم بن عساكر (ت571هجرية) قد روى طائفة من الأخبار فيها أن عليا بايع عثمان-رضي الله عنهما- دون معارضة ، منها رواية مسندة ذكر فيها ابن عساكر ، أن عبد الرحمن – رضي الله عنه – لما أنهى مشاوراته جمع كبار الصحابة في دار المال، فبايعوا كلهم عثمان بالخلافة ، وكان علي من بينهم (7) . و الرواية الثانية ذكر فيها ابن عساكر بإسناده ، أنه لما أنهى عبد الرحمن بن عوف مشاوراته ، قال لعلي : إن صار الأمر إليك أتسير بسيرة صاحبيك-أي الصديّق و عمر – فقال نعم . ثم قال مثل ذلك لعثمان فقال : نعم . ثم أقبل

على علي بن أبي طالب و قال له : إن فاتك هذا الأمر فيمن تحب أن يكون ؟ فقال: في عثمان . ثم تقول الرواية أن الحاضرين أعادوا السؤال على علي ، فقال لهم : إن الرسول –ﷺ –أخبره أن عثمان هو الخليفة الثالث ، لذا فهو-أي علي- سيسمع و يطيع . فقال له عبد الرحمن : بايع عثمان فبايعه ، فكان علي أول المبايعين له ، ثم قال : سبقت عدتي بيعتي (8) .

و أشير هنا إلى أن الحافظ بن عساكر قد روى بإسناده ، أن عبد الرحمن بن عوف قد سئل عن سبب بيعته لعثمان دون علي فقال : ((ما ذنبي قد بدأت بعلي فقلت : أبايعك على كتاب الله و سنة رسوله –صلى الله عليه و سلم – وسنة أبي بكر و عمر ، فقال : فيما استطعت . قال ثم عرضتها على عثمان فقبلها)) (9) .

ثانيا : تحقيق الروايات السابقة :

كانت تلك أشهر الروايات التاريخية التي رويت في بيعة علي لعثمان –رضي الله عنهما- ، و هي التي سنخضعها للنقد و التمحيص ، ففيما يخص رواية الطبري الأولى ، ففي إسنادها من هو مجروح ، كشهر بن حوشب ،و أبي مخنف لوط بن يحي ، و يوسف بن يزيد البراء البصري (10) .و فيه أيضا أسماء مبهمة و غير معروفة , كإبراهيم و ابن أبي عروة ، فهي إذن لا تصح من حيث الإسناد . و أما متنها فهو يخالف الرواية الصحيحة التي نصت على بيعة علي لعثمان ، و سيأتي ذكرها قريبا إن شاء الله .

و أما رواية اليعقوبي ، فقد رواها بلا إسناد ،و هذا وحده يكفي لرفضها من أساسها . و هو بذاته مجروح له ميول شيعية ، و هذه الرواية تخدم مذهبه .و أما متنها فلا يصح لأنه يخالف الرواية الصحيحة في بيعة علي لعثمان –رضي الله عنهما – ومع ذلك فإنها قد نصت على حقيقة ثابتة ، وهي أن الغالبية العظمى من المسلمين قد فضّلوا عثمان على عليّ ؛ و من ثم فما على الأقلية إلا التسليم للأغلبية و النزول عند رأيها .

و فيما يخص الرواية التي ذكرها مؤلف كتاب : الإمامة و السياسة ، فإسنادها فيه انقطاع كبير ، فلا يعقل أن يكون فيه ثلاثة رجال بين الحادثة (سنة 23 هجرية) ،و ابن قتيبة-المنسوب إليه الكتاب- المتوفى سنة 276هجرية . كما أن نسبة ذلك الكتاب لابن قتيبة غير ثابتة ،و الصحيح أن مؤلفه مجهول ، لذا فنحن لا نقبل رواية مؤلفها مجهول أو مشكوك فيه . و أما متنها فهو مضطرب و متناقض ، فهي من جهة تقول إن عبد الرحمن بن عوف ترك عليا و بايع عثمان عندما لم يرض بالشرط الذي

اشترطه عليه ؛ و هو أن لا يولي أحدا من بني هاشم على رقاب الناس ؛ ثم هي من جهة أخرى تقول أن عبد الرحمن لما وقف في المسجد قال للحاضرين : إنه وجد أكثر الناس لا يعدلون بعثمان أحدا ، لذلك بايعه و لم يقل لهم أنه بايعه لقبوله الشرط الذي رفضه علي بن أبي طالب . و بما أن الناس قد فضلوا عثمان على علي – رضي الله عنهما- فأية فائدة من ذلك الشرط المزعوم الذي أسقط عليا ؟ و هي من جهة أخرى قد صوّرت عبد الرحمن ظالما لعلي عندما لم يقبل جوابه على شرطه ، و هو جواب واقعي صحيح أحسن من جواب عثمان ؛ و ظلمه أيضا عندما هدده بالسيف على حد زعم الرواية ؛ و هذا أمر باطل ليس هو من أخلاق الصحابة الكرام ، و لأنه يخالف الرواية الصحيحة في بيعة عثمان لعلي كما سنبينه قريبا إن شاء الله .

و أما رواية ابن طاهر المقدسي(ت507هجرية) فهي رواية بلا إسناد مردودة على صاحبها ذو الميول الشيعية . و أما متنها فهو مسرحية مكشوفة تثير الضحك و علامات الوضع عليها بارزة . فهل يعقل أن عليا يرفض بيعة عثمان ، ثم عندما يأتي إليه الصحابة لا يناقشهم و لا يشرح لهم و جهة نظره ،و لا يدافع عنها ثم يذهب معهم ليبايع عثمان ، لمجرد أنهم قالوا له-بناء على سؤاله : إن لم تبايع نجاهدك ! فماذا كان ينتظر منهم يا ترى ؟ . وأخيرا أقول : إن هذه الرواية باطلة من أساساها لإسنادها المفقود ، و لمتنها المضحك ، و لمخالفتها الصحيح من الأخبار في بيعة علي لعثمان –رضي الله عنهما .

و بالنسبة لرواية الطبري الثانية التي ذكرت أن عليا خُدع في بيعته لعثمان ، ففي إسنادها من هو مجروح كأبي السائب بن جنادة الكوفي ،و سليمان بن عبد العزيز (11) . و في متنها ما يدل على بطلانها ، فهي تخالف الخبر الصحيح في بيعة علي لعثمان –رضي الله عنهما . و فيها طعن في الصحابيين : علي و عمرو بن العاص –رضي الله عنهما- فقد صوّرت الأول ساذجا ، و الثاني محتالا , و هذا يتنافى تماما مع أخلاق الصحابة الذين شهد لهم الشرع الحكيم بالاستقامة . و مما يدل على أنها رواية موضوعة و مسرحية مكشوفة أن عليا انطلت عليه الحيلة ، و أنه همّ بالنكوص و الخروج من المسجد عندما بويع عثمان ، و هذا لا يصح في حق علي –رضي الله عنه- لأنه طعن في شجاعته و أمانته . و هو – بلا شك- أنه عندما حضر إلى المسجد كان مستعدا لاحتمالين لا ثالث لهما ، إما أن يعين هو خليفة ، و إما أن يعين عثمان ، و من ثم فلا داعي للهروب ، لأن النتيجة لا تخرج عن هذين الاحتمالين .

و أما الرواية التي ذكرت أن عليا بايع طواعية ، و أنه أول المبايعين لعثمان ،و أن الرسول –صلى الله عليه و سلم- قد أخبره بخلافة عثمان ؛ فهي و إن أشارت إلى أن بيعة علي لعثمان تمت بلا إكراه و لا خداع ، فإنها لا تصح بتلك الصيغة ،و بتلك التفاصيل ؛ لأنه إذا كان علي قد أخبره النبي –عليه الصلاة و السلام- أن عثمان هو الخليفة الثالث ، فلماذا إذن لم يسلم له الأمر منذ البداية ،و ينسحب كما انسحب أهل الشورى الآخرين ؟ كما أنها من جهة أخرى تخالف الرواية الصحيحة التي نصت على أن عليا هو ثاني من بايع عثمان بعد عبد الرحمن ، ولم يكن هو الأول ، و هذه الرواية سنذكرها قريبا .

و فيما يخص ما روي عن عبد الرحمن بن عوف –رضي الله عنه- من أنه بايع عثمان دون علي لمجرد شرط اشترطه على الاثنين ، قبله عثمان دون شرط و قبله علي بتحفظ ؛ فهو خبر لا يصح لأن في إسناده من هو ضعيف ،و كثير الغلط ،و متهم بالكذب ، كسفيان بن وكيع الرواسي (ت247هجرية)(12). و في متنه ما هو منكر ،و مخالف للصحيح من الأخبار ، فإنه من الثابت تاريخيا أن عبد الرحمن بن عوف لم يبايع عثمان إلا بعدما اجتهد في مشاورة الناس فيمن يختارونه خليفة لهم ، فوجدهم لا يعدلون بعثمان أحدا ، فاختاره على هذا الأساس و ليس على أساس اعتبارات أخرى . و إلا أية فائدة من مشاوراته المضنية إذا كان قد اختار أحدهما بناء على شرط اشترطه عليهما ؟ و ما الفرق بين إجابتيهما ؟ فعلي أجاب بأنه يعمل بالكتاب و السنة و سيرة الشيخين حسب طاقته ، و لم يقل أنه لا يعمل بذلك .و عثمان أجاب بنعم على الشرط ، و جوابه لا يخرج من أنه يعمل حسب طاقته .و إذا كان عبد الرحمن قد اختار عثمان عل أساس ذلك الجواب ، فإنه يكون قد غش الأمة ،و ضيع الأمانة ،و أهمل مبدأ الشورى ؛ و هذا لا يصح في حق صحابي جليل من السابقين الأولين الذين دخلوا في الإسلام ، و رضي الله عنهم و رضوا عنه . كما أن الخبر الصحيح قد اثبت أنه-أي عبد الرحمن – قد بذل وسعه في مشاورة المسلمين ، و اختار عثمان على ذلك الأساس .

ذلك الخبر رواه الإمام البخاري في صحيحه ، و ملخصه أن عبد الرحمن –رضي الله عنه- لما أنهى مشاوراته للمسلمين، جمع المهاجرين و الأنصار ،و أمراء الأجناد في المسجد ،و قال لعلي بن أبي طالب : ((إني قد نظرت في أمر الناس فلم أرهم يعدلون بعثمان ، فلا تجعلن لنفسك سبيلا)) ثم بايع عبد الرحمن عثمان على إتباع الكتاب و السنة ،و نهج

أبي بكر و عمر –رضي الله عنهما- ، ثم بايعه المهاجرون و الأنصار و عامة المسلمين (13) .

و هناك رواية أخرى رواها الإمام البخاري ، و ملخصها أنه لما اجتمع أهل الشورى –الذين عينهم عمر رضي الله عنه- و انحصر الأمر في علي و عثمان –رضي الله عنهما- اقترح عليهما عبد الرحمن بن عوف أن يجعلوه حكما بينهما ،و أنه سيختار للخلافة أفضلهما ، فقالا نعم ؛ ثم أخذ على كل منهما الميثاق على العمل بالعدل و السمع و الطاعة في حالة إذا ما تولى أحدهما الخلافة . ثم أخذ بيد عثمان و بايعه ، ثم بايعه علي ،و بعده دخل أهل الدار و بايعوا عثمان (14) . و هذه رواية موجزة لم تذكر المشاورات التي أجراها عبد الرحمن بن عوف لاختيار الخليفة . كما أنها أشارت لبيعة خاصة تمت في دار من دور المدينة ، ولم تشر للبيعة العامة التي تمت في المسجد بحضور الجمع الغفير من الناس ؛ و هي بهذا لا تناقض الرواية الأولى ، و إنما تثريها و تبيّن جوانب أخرى من القضية . و في قول عبد الرحمن بأنه سيولي أفضل الاثنين ، فيه ما يوحي بأنه قد اتخذ موقفا منهما بناء على مشاوراته التي أجراها مع المسلمين ، فوجدهم لا يعدلون بعثمان أحدا . و هذا الخبر أكد أن عليا –رضي الله عنه- هو ثاني من بايع عثمان و قد بايعه طواعية دون إكراه و لا تهديد .

و ختاما لما دكرناه يتبين من مناقشتنا للروايات التاريخية السابقة ،و من روايتي الإمام البخاري ، أن الشبهات التي أثيرت حول بيعة علي بن أبي طالب لعثمان –رضي اله عنهما- هي محض افتراء لم تصمد أما النقد العلمي ،.و أن الصحيح هو أن عليا سارع إلى بيعة عثمان طواعية، من غير إكراه و لا خداع .

<u>الهوامش :</u>

1-ابن جرير الطبري : تاريخ الأمم و الملوك ،ط1 بيروت ، دار الكتب العلمية ، 1407 ، ج2 ص: 581 و ما بعدها .

2-ابن واضح اليعقوبي : تاريخ اليعقوبي ، بيروت ، دار صادر، دت ، ج 2 ص: 163 .

3-ابن قتيبة : الإمامة و السياسة ، الجزار ، موفم للنشر ، ج1 ، ص: 40-41 .

4-ابن مطهر المقدسي : البدء و التاريخ ،القاهرة ، مكتبة الثقافة الدينية ، دت ، ج 5 ص : 193 .

5- نفسه ج 5 ص: 193 .
6- الطبري: المصدر السابق ، ج2،ص: 185-186 .
7-ابن عساكر : تاريخ دمشق ، دم ، دن ،ج 39 ص: 194 .
8- نفس المصدر ج39 ص: 197 .
9 نفس المصدر ج 39 ص: 202 .
10- الذهبي : ميزان الاعتدال ، حققه علي معوطي، ط1 ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، 1995 ،ج 3 ص: 389، و ج 7 ص: 302، 309 .و ابن أبي حاتم : الجرح و التعديل ج ، ط1 ، بيروت ، دار احياء التراث العربي ، 1952، 9ص: 234 .
11-الذهبي : المغني في الضعفاء ، حققه نور الدين عتر ، دم ، دن ، دت ،ج1 ص: 273 . و ابن حجر العسقلاني: لسان الميزان ، ط3 بيروت ، مؤسسة الأعلمي ، 1986ج 3 ص: 97 .
12-ابن عساكر : المصدر السابق ج 39 ص : 202 .
13-البخاري : الجامع الصحيح ، حققه ديب البغا ، ط3 ، بيروت ، دار ابن كثير ، 1987 ،ج 6 ص: 2634 .
14-نفس المصدر ج 6 ص : 1356 .

البحث الثالث

تحقيق روايات نفي الخليفة عثمان بن عفان لأبي ذر الغفاري - رضي الله عنهما-

ذكرت بعض الروايات التاريخية ، أن الخليفة عثمان بن عفان – رضي الله عنه- لما استقدم أبا ذر الغفاري –رضي الله عنه – من الشام إلى المدينة تضايق منه و أقلقه نشاطه ، فأخرجه من المدينة و نفاه إلى الرّبذة (1) . فما هي تفاصيل هذه الروايات ؟ و من هم رواتها ؟ و هل ما زعمته صحيح ؟ .

أولا :عرض روايات النفي :

نذكر منها خمس روايات، أولها ما رواه المؤرخ اليعقوبي من أن الخليفة عثمان لما استقدم أبا ذر إلى المدينة (سنة30ه) بقي أياما ، ثم طلبه عندما أقلقته تحركاته ،و قال له : ((لتخرجن عنها . قال: تخرجني من حرم رسول الله ؟ ! قال : نعم ،و انفك راغم . قال : فإلى مكة ؟ قال : لا . قال : إلى البصرة ؟ قال : لا . قال : فإلى الكوفة ؟ . قال : لا ،و لكن إلى الربذة التي خرجت منها حتى تموت)) ، وأمر مروان بن الحكم أن يخرجه من المدينة ،و لا يترك أحدا يكلمه ، فأخرجه على جمل ،و معه زوجته و بنته ، فنزل بالربذة و بقي فيها حتى توفي بها سنة 32ه (2).

و الثانية مفادها أنه لما استقدم عثمان أبا ذر –رضي الله عنه – إلى المدينة بقي عنده أياما معززا مكرما ، ثم حدث بينهما خلاف على إثر وفاة الصحابي عبد الرحمن بن عوف –رضي الله عنه- و تركه لأموال عظيمة ، فقال عثمان: إني لأرجو لعبد الرحمن خيرا ، لأنه كان يتصدق و يقرئ الضيف ،و ترك ما ترون . فقال كعب الأحبار(ت 35ه) : صدقت يا أمير المؤمنين . فأخذ أبو ذر عصاه و ضرب بها رأسه ،و لم يشغله ما كان فيه من الألم ،و قال له : يا ابن اليهودي ، تقول لرجل مات و ترك هذا المال ، أن الله أعطاه خير الدنيا و الآخرة ، و تقطع على الله بذلك . ثم قال عثمان لأبي ذر : ((وار عني وجهك)) ، فطلب منه أبو ذر أن يسمح

له بالسير إلى مكة ، فأبى عليه ذلك ؛ فقال له أبو ذر : اتمنعني من بيت ربي أعبده فيه حتى أموت ؟ . قال عثمان : إي و الله . ثم اقترح عليه أن يسمح له بالخروج إلى الشام أو البصرة ، فلم يوافق و قال له : اختر غير هذه البلدان ، فقال أبو ذر : ((لا و الله ما اختار غير ما ذكرت لك ،و لو تركتني في دار هجرتي ما أردت شيئا من البلدان ؛ فسيرني حيث شئت من البلاد . قال - أي عثمان- فإني مسيّرك إلى الربذة . قال : الله أكبر صدق رسول الله –صلى الله عليه و سلم- قد أخبرني بكل ما أنا لاق . قال عثمان : و ما قال لك ؟ . أخبرني بأني أمنع عن مكة و المدينة ،و أموت بالربذة)) ، ثم بعثه عثمان إليها على جمل له ،و منع الناس أن يكلّموه (3) .

و أما الرواية الثالثة فرواها المؤرخ بن طاهر المقدسي (ت 507ه) ، و فيها أن الرسول -عليه الصلاة و السلام - قال لأبي ذر : ((تعيش وحدك ،و تموت وحدك ،فكيف بك إذا أُخرجت من المدينة لقولك الحق)) فحدث له ذلك عندما نُفي في أيام عثمان إلى الربذة ،و مات وحده (4) . و الرواية الرابعة رواها محمد بن إسحاق ، عن بريدة بن سفيان السلمي ، عن محمد بن كعب القرظي عن ابن مسعود ، أنه قال : إن عثمان بن عفان نفى أبا ذر الغفاري إلى الربذة (5) .

و الرواية الأخيرة ذكرها الحافظ الحاكم النيسابوري في مستدركه ، و من رجالها: أبو يحي الحماني ، عن الأعمش ، عن سمرة بن عطية ، عن شهر بن حوشب ، عن عبد الرحمن بن غنم ، أنه قال للصحابي أبي الدرداء-رضي الله عنه- : إن أبا ذر مُسيّر -بضم الميم- إلى الربذة)) ، فقال أبو الدرداء مستنكرا ذلك : إنا لله و إنا له راجعون (6) . و هذا يعني أن أبا ذر قد أخرج إلى الربذة و لم يذهب إليها طواعية .

ثانيا : تحقيق روايات النفي :

تلك هي الروايات الخمس التي زعمت أن عثمان بن عفان ، نفى أبا ذر الغفاري إلى الربذة ، و هي التي سنحققها إسنادا و متنا ، لتمييز صحيحها من سقيمها ، فهل ما ادعته صحيح ؟ . أولا إن الرواية الأولى رواها المؤرخ اليعقوبي بلا إسناد ، لذا فهي مستبعدة ، لأنها فقدت شرطا أساسيا من شروط صحة الخبر ونقده ،و فيها أيضا طعن صريح في أخلاق الخليفة عثمان –رضي الله عنه – وهذا بحد ذاته دليل آخر على عدم صحتها ، لأنها تصب في خدمة مذهب راويها اليعقوبي الشيعي ، الذي هو أيضا الراوي الوحيد في الإسناد . و لأنها أيضا تتناقض مع

أخلاق عثمان ، الخليفة الراشد العادل ، المشهود له بالجنة ، و من السابقين الأولين الذين رضي الله عنهم و رضوا عنه .
و أما الرواية الثانية فهي أيضا رواها المسعودي بلا إسناد ، لذا فهي مستبعدة أيضا ، لافتقادها للإسناد الذي هو شرط أساسي من شروط صحة الخبر و نقده ،و هو الراوي الوحيد في الخبر ، و المعروف أنه شيعي مُتعصب لمذهبه ، كما هو واضح من كثير من الروايات التي ذكرها عن الصحابة ، و هي توافق مذهبه . و لأن فيها طعنا صريحا في عثمان ، لا يتفق مع مكانته كخليفة راشد ،و صحابي جليل مبشر بالجنة .. و لأنها ذكرت خبرا غير صحيح ، يعد دليلا دامغا على بطلانها ، وذلك أنها زعمت أن سبب الخلاف بين عثمان و أبي ذر -رضي الله عنهما- هو تباين نظرتيهما للصحابي عبد الرحمن بن عوف ،و ثروته التي تركها بعد وفاته ؛ و هذا أمر مستحيل الحدوث ، لأن أبا ذر الغفاري عندما نفي إلى الربذة سنة 30ه كان عبد الرحمن بن عوف ما يزال حيا ،و لم يتوف إلا في سنة 32ه ! (7) .

و الرواية الثالثة ذكرها ابن طاهر المثقدسي، و هي مستبعدة أيضا ، لأنه رواها بلا إسناد ، وذكر رواية أخرى تناقضها ، فيها تصريح بأن أبا ذر هو الذي استأذن عثمان في الخروج إلى الربذة ،و ليس هو الذي نفاه إليها (8) .و لأنها أيضا ذكرت حديثا فيه زيادة غير صحيحة تدل على تلاعب الرواة بها . و الحديث الذي ذكره لم أعثر عليه في كتب الحديث بنفس الصيغة التي ذكره بها ؛ وإنما عثرت عليه بصيغة أخرى ، في كتاب واحد فقط من مصنفات الحديث الكثيرة ، و هو كتاب المستدرك على الصحيحين للحاكم النيسابوري ،و نص الحديث هو : ((رحم الله أبا ذر يمشي وحده ،و يموت وحده ، و يبعث وحده)) ،قال الحاكم: صحيح الإسناد و لم يخرجاه (9) .
و أما تلك الزيادة و هي : ((إذا أخرجت من المدينة لقولك الحق)) ، فلم أعثر لها على أي ذكر -بتلك الصيغة- في مصنفات الحديث من الصحاح و المسانيد ، و السنن و المعاجم .و معناها هو الآخر يدل على عدم صحتها ، فهي قد نصت على أن أبا ذر كان على صواب في موقفه من المسائل الفقهية التي خالف فيها غيره ، و كانت سببا في خروجه إلى الربذة ؛ و هذا غير صحيح ؛ فهو كان قد أنكر على الأغنياء اقتناء الأموال ،و أوجب التصدق بالفضل ،و عارض ادخار ما زاد عن الأقوات ، متأولا قوله تعالى: ((و الذين يكنزون الذهب و الفضة و لا ينفقونها في

سبيل الله ، فبشرهم بعذاب أليم)) سورة التوبة/34 (10) . و موقفه هذا لم يوافقه عليه الخلفاء الراشدون ،و جماهير الصحابة و التابعين ، و قالوا أن الكنز هو المال الذي لم تؤد حقوقه ، و ليس هو كما فهمه أبو ذر ، عندما أوجب على الناس ما لم يوجبه الله عليهم ،و ذمهم على ما لم يذمهم الله عليه (11) .

و أما الرواية الرابعة فإسنادها لا يصح ، لأن من رجاله محمد بن إسحاق ،و بريدة بن سفيان السلمي ، فالأول متهم بالكذب و التدليس ،و قال عنه الدارقطني : لا يحتج به .و وثقه يحي بن معين مرة و ، ضعّفه مرة أخرى (12) . و الثاني متروك ضعيف الحديث ، كان يتكلم في عثمان ، و قال عنه البخاري: فيه نظر رديء المذهب (13) .

و الرواية الخامسة هي أيضا إسنادها ليس بصحيح ، لأن من رجاله : شهر بن حوشب ،و سمرة بن عطية ، فالأول و إن وثقه بعض المحدثين ، فإن غيرهم قال عنه : متروك لا يحتج بحديثه ، ليس بالقوي و يروي المعضلات عن الثقات ،و متهم بالسرقة (14) . و الثاني مجهول لم أعثر له على أي ذكر في كتب الرجال و التراجم و التواريخ .

و أما ثانيا فهناك طائفة من الروايات خالفت الروايات الخمس الآنفة الذكر ،و نصت صراحة على أن أبا ذر خرج إلى الربذة بإرادته دون أن يكرهه عثمان على الخروج إليها (15) . لكن علة هذه الروايات أنها ذات أسانيد ضعيفة مما يجعلها لا تصلح للاحتجاج ، لكن مع ذلك يمكن استخدامها كأدلة ضعيفة و مساعدة للرد على تلك الروايات الخمس غير الصحيحة هي أيضا.

و ثالثا أنه توجد روايات أخرى صحيحة الأسانيد ،و صريحة في أن عثمان لم ينف أبا ذر إلى الربذة ، و إنما هو الذي اختارها مقاما له بمحض إرادته دون إكراه من أحد . أذكر منها أربع روايات ، أولها ما رواه الحافظ شمس الدين الذهبي ، عن سليمان بن المغيرة ، عن حميد بن هلال ، عن عبد الله بن الصامت ، أن أبا ذر الغفاري-رضي الله عنه - استأذن الخليفة عثمان -رضي الله عنه- في الخروج إلى الربذة فأذن له (16) .و ثانيها ما رواه ابن سعد ، قال : أخبرنا يزيد بن هارون ، أخبرنا هشام بن حسان ، عن محمد بن سيرين ، أنه لما استقدم عثمان أبا ذر من الشام إلى المدينة ، اقترح عليه أن يبقى عنده ، فأبى و قال له : لا حاجة لي في دنياكم . ثم قال له : ((إئذن لي حتى أخرج إلى الربذة)) فأذن له عثمان بالخروج إليها (17) .

و الثالثة رواها أيضا ابن سعد ، و فيها : أخبرنا عفان بن مسلم ، و عمرو بن عاصم الكيلاني ، قالا : حدثنا سليمان بن المغيرة ، عن حميد بن هلال ، قال حدثنا عبد الله بن الصامت ، أن أبا ذر استأذن الخليفة عثمان للخروج إلى الربذة ، فأذن له ،و زوّده بما يحتاج إليه (18) . و الرابعة رواها ابن حبان ، و قال: أخبرنا عبد الله بن محمد الأزدي ، حدثنا إسحاق بن إبراهيم ، أخبرنا ابن شميل ، حدثنا شعبة ، حدثنا عمران الجوني ، أنه سمع عبد الله بن الصامت يقول : لما استقدم عثمان أبا ذر من الشام إلى المدينة ، و دخل عليه و كلمه ، و أعلن له السمع و الطاعة ، استأذنه في أن يأتي الربذة ، فأذن له عثمان بالخروج إليها (19) .

فهذه الروايات الأربع ذات أسانيد صحيحة (20) ، و تبين بجلاء أنه لم يحدث أي إكراه ،و لا إهانة من عثمان لأبي ذر -رضي الله عنهما- ، و لا فيها أنه منع الناس من أن يكلّموه ؛ بل فيها المشاورة و السمع و الطاعة ،و الإجلال و الإكرام.

و رابعا ، أن هناك رواية صحيحة ذكرها ابن سعد و البخاري ، فيها اقتراح و تخيير و ترج ، من عثمان لأبي ذر –عندما جاءه مشتكيا- بالاعتزال و البعد عما هو فيه ، فاختار الخروج إلى الربذة ؛ و ليس فيها أنه أهانه و نفاه إلى الربذة .و موجز الرواية هو أن زيد بن وهب قال : مررت بالربذة فإذا أنا بأبي ذر –رضي الله عنه- فقلت له : ما أنزلك منزلك هذا ؟ فذكر له أنه لما استقدمه عثمان من الشام إلى المدينة ، كثر الناس عليه بها كأنهم لم يروه قبل ذلك ؛ ثم قال له أبو ذر : ((فذكرت ذاك لعثمان، فقال لي : إن شئت تنحيت فكنت قريبا . فذاك الذي أنزلني هذا المنزل ، و لو أمّروا علي حبشيا لسمعت و أطعت ...)) (21) .

و لا تناقض بين ما قررناه هنا ،و بين ما ذكرناه سابقا ، من أن أبا ذر هو الذي أستأذن عثمان للخروج إلى الربذة ، و لم يجبره على الخروج إليها ؛ لأن ما ذكرته رواية البخاري و ابن سعد هو تصوير لجانب ما جرى بين الرجلين ، و هو يندرج ضمن السياق العام لما جرى بينهما . فيبدو أن أبا ذر لما شكا لعثمان ما لقيه من مضايقات – من جراء إقبال الناس عليه – ناقشه في الأمر و اقترح عليه حلولا ، الأمر الذي جعل أبا ذر يفكر في الأمر جيدا ،و يتخذ قرارا نهائيا بالخروج إلى الربذة ، فأستأذن عثمان للخروج إليها ، فأذن له و توجه إليها . و مما يؤكد هذا الاحتمال هو أن الروايات الصحيحة السابقة الذكر ، قد نصت صراحة

على أن عثمان لم ينف أبا ذر إلى الربذة ،و إنما هو الذي خرج إليها طواعية ، بعدما استأذن عثمان في الخروج إليها .

و خامسا ، إن مما يزيد في إثبات أن أبا ذر خرج إلى الربذه باختياره دون إكراه من عثمان ، أنه جاء في حديث صحيح الإسناد ، أن أم ذر قالت : ما سيّر عثمان أبا ذر إلى الربذة ، و لكن رسول الله –صلى الله عليه و سلم- قال له : ((إذا بلغ البناء سلعا فاخرج عنها –أي عن المدينة-)) (22) . فلأبي ذر أمر من النبي -عليه الصلاة و السلام- بالخروج من المدينة إذا كثر عمرانها ، جاء متزامنا مع رجوعه إلى المدينة ،و إقبال الناس عليه على إثر خلافه مع معاوية بن أبي سفيان ، في قضية بيت المال و اكتناز الأموال . فكل ذلك جعل أبا ذر يدرك أن أمر الرسول بالخروج من المدينة قد حان أوانه ، دون أن يكرهه عثمان عليه .و في هذا الأمر يقول الحافظ ابن عساكر : ((و لم يسيّر عثمان أبا ذر ، و لكنه خرج هو إلى الربذة ، لما تخوّف الفتنة التي حذره النبي- صلى الله عليه و سلم- منها ، فلما خرج عقيب ما جري بينه و بين أمير المؤمنين عثمان ، ظن –بضم الظاء- أنه هو الذي أخرجه)) (23) .

و روي عبد الرزاق ، عن معمر ، عن ابن طاووس ، عن أبيه ، أن الرسول -عليه الصلاة و السلام- قال لأبي ذر : ((كيف بك إذا أخرجوك من المدينة ؟ قال : آتي الأرض المقدسة . قال: فكيف بك إذا أخرجوك منها ؟ قال : آتي المدينة . قال : كيف بك إذا أخرجوك منها ؟ قال: آخذ سيفي فأضرب به ، قال : فلا و لكن اسمع و أطع و إن كان عبدا)) ، ثم تضيف الرواية أن أبا ذر لما خرج إلى الربذة وجد عبدا يصلي بالناس ، فصل خلفه ، وأقره في مكانه عندما أراد الانسحاب حين أحس به (24) . فهذا الحديث ظاهر إسناده صحيح ، لأن رجاله ثقات معروفون ،و إن كان خبرهم هذا معنعنا .و فيه تصريح بأن أبا ذر يخرج – بضم الياء و تسكين الخاء و فتح الراء- من المدينة . فإذا أخذنا به يجب فهمه في إطار الحديث الصحيح الآنف الذكر ، و الروايات الصحيحة السابقة ، و عليه فيمكن القول أن هذا الحديث فيه إخبار بأن أبا ذر سيجد معارضة في المجتمع ، من جراء دعوته لمذهبه المتشدد ، عندما أوجب على الناس الزهد ، و حرّم على الأغنياء كنز الأموال و إن أدوا زكواتها (25) .

فمقاومة بعض الناس له ،و عدم موافقة كثير من الصحابة له في موقفه ، هو نوع من المقاومة و الإخراج له ، لكنه ليس إخراجا فيه الظلم و الحيف و الإهانة ، كما زعمته الروايات المغرضة الباطلة ، لذا أمره رسول الله – عليه الصلاة و السلام-بالعزلة و الخروج و عدم المقاومة

دفعا للفتنة ، لأن مذهبه إن صلح له و للزهاد ، فإنه لا يصلح لعامة الناس . كل ذلك دفعه إلى اختيار العزلة و الخروج من المدينة إلى الربذة بإرادته ، دون إكراه من عثمان . و هذا هو الذي صرّحت به رواية عبد الرزاق ، فعندما ذكرت الحديث ، قالت أن أبا ذر خرج إلى الربذة ،و لم تقل أنه أُخرج أو نُفي إليها .

و يتبين من مناقشتنا للروايات الخمس التي زعمت أن الخليفة عثمان بن عفان ، أهان الصحابي أبا ذر الغفاري و نفاه إلى الربذة في صورة مهينة ، هي روايات مغرضة باطلة ، لم تثبت أمام النقد العلمي إسنادا و لا متنا . و أن الصحيح هو أن أبا ذر قد خرج إلى الربذة طواعية معززا مكرما ، دون إكراه من عثمان- رضي الله عنهما - .

الهوامش :

1-هي قرية من قرى المدينة المنورة ، على ثلاثة أيام منها . ياقوت الحموي : معجم البلدان ، بيروت ، دار الفكر ، د ت ، ج3 ص: 25

2-تاريخ اليعقوبي ، بيروت ، دار صادر ، د ت ، ج2 ص: 172-173 .

3-المسعودي : مروج الذهب ، ط الجزائر ج 2 ص:406-407 .

4-البدء و التاريخ ، القاهرة مكتبة الثقافة الدينية ، د ت ، ج 5 ص: 40 .

5-ابن سعد : الطبقات الكبرى ، بيروت ، دار صادر ، دت ،ج 4 ص: 234 . و الذهبي : سيّر أعلام النبلاء ، حققه شعيب الأرناؤوط ، ط9، بيروت ، مؤسسة الرسالة، 1413ه ،ج 2 ص : 77 .

6-المستدرك على الصحيحين ، ط1 بيروت ، دار الكتب العلمية ، 1990 ، ج 3 ص: 387 .

7-الطبري : تاريخ الطبري ، د1 ، بيروت ، دار الكتب العلمية، 1407ه ، ج 2ص: 615، 616 .و ابن كثير : البداية و النهاية ، ط دار المعرفة ج 7 ص: 167، 175 .و ابن العماد الحنبلي : شذرات الذهب ، حققه محمود الأرناؤوط ، ط1 ، دمشق ، دار ابن كثير ، 1991 ، ج 1 ص: 194 .

8- ابن طاهر المقدسي: المصدر السابق ج 5 ص: 95 .

9-المستدرك على الصحيحين ج 3 ص: 52 .

10-ابن كثير : المصدر السابق ج 7 ص: 167 .

11-ابن تيمية : منهاج السنة النبوية ، حققه محمد رشاد سالم ، ط1 ، د م ، مؤسسة قرطبة ، 1406ه ،ج 6 ص : 272 ، 273، 274 ، 275

12-الذهبي : المغني في الضعفاء ، حققه نور الدين عتر ، دم ، دن ، د ت ،ج 2 ص: 552-553 . و سيّر أعلام النبلاء ج 7ص: 33 .و السيوطي : طبقات الحفاظ ، ط1 ، بيروت دار الكتب العلمية ، 1403ه ،ج1ص:82.

13-البخاري: التاريخ الكبير ،حققه هاشم البدوي، بيروت ، دار الفكر، دت ، ج 2 ص: 141.و ابن أبي حاتم : الجرح و التعديل ، ط1 ، بيروت ، دار احياء التراث العربي ، 1952 ، ج 2ص: 242 .و شمس الدين الذهبي . ميزان الاعتدال ،حققه علي معوطي، ط1 ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، 1995 ج 2ص: 14 .و أبو إسحاق ابراهيم الجوزجاني : أحوال الرجال ، حققه صبحي السامرائي ، ط1 بيروت ، مؤسسة الرسالة ، 1405ه ، ج1ص: 125 .
14-الذهبي: ميزان الاعتدال ج 3ص: 389 و ما بعدها .و النسائي : الضعفاء ، حققه محمود زايد ط1 حلب ، دار الوعي 1369ه ،ج 1ص:56.و ابن الجوزي: الضعفاء ، ط1 ، بيروت دار الكتب العلمية ، 1406ه ،ج 2ص:43 .
15-انظر: الخلال : السنة حققه عطية الزهراني ، الرياض دار الراية ، 1410ه ،ج1ص: 108.و عبد الله بن أحمد بن حنبل: السنة ، حققه محمد القحطاني ، ط1 ، الدمام دار ابن القيم 1406 ج 1ص: 108 . و الطبري: المصدر السابق ج2 ص: 615 .
16 –الذهبي : سيّر أعلام النبلاء ج 2ص: 60ن 67 .
17-ابن سعد : الطبقات الكبرى ج 4ص: 227 .
18-نفس المصدر ج 4 ص: 232 .
19-صحيح ابن حبان ، حققه شعيب الأرناؤوط ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ، 1993ج 13 ص: 301 .
20-أنظر: ابن أبي حاتم: المصدر السابق ج 3ص: 230، ج4ص: 144ج5ص: 84 ج6ص: 250 ،ج7ص: 30،ج9ص: 295 .و ابن حبان : الثقات ، حققه السيد شرف الدين احمد ، ط1 بيروت ، دار الفكر ، 1975 ج4ص: 147 ،ج5ص: 30 .و صحيح ابن حبان ج13ص: 301.و ابن حجر: تقريب التهذيب ، حققه محمد عوامة ، ط1 ، سوريا دار الرشيد ، 1986 ، ج 1 ص: 308 .و الذهبي: ميزان الاعتدال ج 7ص: 77و ما بعدها .و تذكرة الحفاظ ، حققه حمدي السلفي ، ط1 الرياض ، دار الصميعي ، 1415ه ،ج 1ص: 379، 380، 392 .و احمد بن عبد الله العجلي : معرفة الثقات ، حققه عبد العليم البستوي ، ط1 المدينة المنورة ، مكتبة الدار ، 1985 ، ج2ص: .328
21- البخاري: الصحيح ، حققه ديب البغا ، ط3 بيروت ، دار ابن كثير ، 1987 ، ج 2 ص:509 .و ابن سعد : الطبقات ج 4 ص: 226 .

22-الحاكم النيسابوري : المستدرك على الصحيحين ج 3ص: 387 .و الذهبي: سيّر أعلام النبلاء ج 2 ص: 72 .
23- تاريخ دمشق ، دم ، دن ، دت ، ج 66 ص: 202 .
24-مصنف عبد الرزاق ، حققه حبيب الأعظمي، ط2 بيروت ، المكتب الإسلامي، 1403 ،ج 2 ص: 381 .
25-ابن تيمية : المصدر السابق ج6 ص: 272 و ما بعدها .

...

البحث الرابع

الثورة على سيدنا عثمان بن عفان
ــرضي الله عنهـ

-الأسباب و الخلفيات-

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة البحث

الحمد لله رب العالمين ، و الصلاة و السلام على الرسول الكريم ، و بعد : هذا البحث يندرج ضمن سلسلة : دراسات نقدية هادفة عن مواقف الصحابة بعد وفاة رسول الله ــصلى الله عليه و سلم- ، و قد خصصته لدراسة أسباب نقمة الناس على عثمان و ولاته ، و الثورة عليه و قتله . و هو موضوع هام جدير بالدراسة و التحقيق و التمحيص ، قصد الكشف عن الأسباب الحقيقية التي دفعت طائفة من المسلمين إلى الثورة على إمامهم و قتله ظلما و عدوانا .

و قد حرصتُ –في بحثي هذا- على الالتزام بمنهج أهل الحديث ، في نقد كثير من الأخبار قدر المستطاع . لكنني تركت طائفة أخرى لم أحقق أسانيدها ، إما لأنها ظاهرة الضعف ، و استخدمتها كأدلة ضعيفة مساعدة لرد روايات أخرى ضعيفة ، و إما لأنها روايات مشهورة معروفة لا تحتاج إلى تحقيق ، أو لأنها تندرج تحت روايات أخرى صحيحة .

و الله تعالى أسأل أن يجعل عملي هذا خالصا لوجهه الكريم ،و أن ينفع به مؤلفه و قارئه، و كل من سعى في إخراجه و توزيعه ،و أن يمدني العون و التوفيق لإصدار باقي بحوث السلسلة ، إنه تعالى سميع مجيب و على كل شيء قدير ، و ما ذلك عليه بعزيز .

أسباب الثورة على الخليفة عثمان بن عفان - رضي الله عنه-

أظهر بعض الناس نقمتهم على أمير المؤمنين عثمان بن عفان و ولاته ، ثم انتهى بهم الأمر إلى الثورة عليه و قتله (سنة:35 ه) ، فلماذا أقدموا على ذلك ؟، و هل خصّ عثمان أقاربه بالإمارة دون غيرهم ؟ ، وهل ولى من أقاربه من لا يصلح للإمارة ؟ ، و هل كان عثمان ضعيفا عاجزا عن إدارة شؤون الدولة ؟ ، و هل كانت رعيته تعاني من الظلم الاقتصادي و السياسي ؟ ، و ما هي الأسباب الحقيقية في الثورة على الخليفة الشهيد عثمان بن عفان- رضي الله عنه -. هذه التساؤلات هي التي أجيب عنها فيما يأتي من هذا البحث إن شاء الله .

<u>أولا : هل خصّ عثمان أقاربه بالإمارة ؟</u>

عندما تولى عثمان – رضي الله عنه – الخلافة ، ترك ولاته في مناصبهم فترة من الزمن بوصية من عمر بن الخطاب – رضي الله عنه - ، ثم غيّر بعضهم حسب اجتهاده و ما تقتضيه المصلحة و ظروف

الأمصار ، و سار في رعيته باللين و الحلم ،و العدل و التواضع[1] ، لكنها –أي رعيته – وجدت في إسناده الإمارة لأقاربه مدخلا للطعن فيه و الإنكار عليه ، فقال الناقمون عليه إنه اتخذ بطانة سوء من أقاربه ،و قسّم بينهم الولايات ، من بينهم من لا يصلح للولاية ، حتى ظهر منهم الفسوق و العصيان و الخيانة ، و مع ذلك لم يسمع لمن عاتبه عن ذلك الفعل و لم يرجع عنه [2] .

فهل ارتكب عثمان معصية في تعيين أقاربه ولاة ؟ . و هل خصّ أقاربه بالإمارة دون غيرهم من الناس ؟ . و هل أرخى لهم العنان ، فلم يحاسبهم ،و لم يوقفهم عند حدودهم إن هم تعدوها ؟ . فبخصوص التساؤل الأول فالجواب عنه من وجهين ، الأول أن تعيين عثمان أقاربه ولاة ليس بحرام ، على ما اعتقد ، فقد بحثت في القرآن الكريم و السنة النبوية ، فلم أعثر على أي نص يحُرّم على الحاكم إسناد الإمارة لأقاربه .

و الوجه الثاني هو أن عثمان –رضي الله عنه – لم ينفرد عن الخلفاء الراشدين بتعيين أقاربه ولاة له ، فقد أسند علي بن أبي طالب – رضي الله عنه- الإمارة لأقاربه ، و لأناس مطعون فيهم ، فمن أقاربه الذين ولاهم : عبد الله بن عباس على البصرة ،و عبيد الله بن العباس على البحرين و اليمن ،و قثم بن العباس على الطائف و مكة[3] .و ولى من المطعون فيهم : محمد بن أبي حذيفة على مصر ، و الأشتر النخعي على مصر و الجزيرة ،و محمد بن أبي بكر على مصر ، و هؤلاء الثلاثة هم من رؤوس الفتنة المتألبين على عثمان .

فإذا كان عثمان يُلام على تعيين أقاربه ولاة ، فعلي هو أيضا يُلام على ذلك ، خاصة و أنه ولى حتى رؤوس الفتنة . لكن حقيقة الأمر هي أن ما فعله الخليفتان يدل على أن إسناد الإمارة للأقارب ليس حراما ، إذ لو كان حراما ما اقتربا منه .و يدل أيضا على أنهما كانا مجتهدين فيما قاما به ، توخياً للمصلحة حسب الظروف المحيطة بهما ؛ فمن أصاب فله أجران و من أخطأ فله أجر واحد .

و أما بالنسبة للتساؤل الثاني ، فأشير أولا إلى أنه رُوي أن عثمان – رضي الله عنه – لم يكن يعزل أحدا من ولاته إلا إذا شكته رعيته ، أو

---

[1] الطبري : تاريخ الأمم و الملوك ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، 1997 ، ج2 ص: 587، 681، 693 .و ابن كثير : البداية و النهاية ، بيروت مكتبة المعارف ، ج 7 ص: 214 . و الذهبي : الخلفاء الراشدون ، حققه حسام الدين القدسي ، ط1 ، بيروت دار الجيل ، 1992 ، ص: 482 .

[2] الطبري : المصدر السابق ، ج2 ص: 661 .و ابن عساكر : تاريخ دمشق ، ج 1ص: 314 .و ابن تيمية : منهاج السنة النبوية ، حققه رشاد سالم ، د1 مؤسسة قرطبة ، د م 1406 ، ج 6 ص: 181 .

[3] الطبري : نفس المصدر ج 2 ص: 163 .

استعفاه أحد ولاته بأن يعفيه من منصبه ، أو ساءت علاقته مع أعوانه المقربين منه[1] .

و ثانيا إن تعيين عثمان بعض أقاربه من بني أمية ، لم يكن جديدا على المسلمين ، فقد كان بنو أمية من أكثر القبائل العربية توليا للمناصب منذ زمن رسول الله – عليه الصلاة و السلام – فإنه استعمل منهم ، عتاب بن أسيد ،و خالد بن العاص ،و أبان بن سعيد بن العاص ،و سعيد بن سعيد بن العاص ،و يزيد بن أبي سفيان ،و شيخهم أبا سفيان بن حرب . و قد سار على ذلك النهج أبو بكر الصديق و عمر بن الخطاب ، في إسناد المسؤوليات لبني أمية[2] .

و ثالثا فمن حق أمير المؤمنين عثمان بن عفان – رضي الله عنه – أن يولي من رآه أهلا للولاية ، سواء كان من أقاربه أو من غيرهم من الناس ، و لا يحق لأحد أن يعترض عليه لمجرد أنه ولى بعض أقاربه الإمارة . فهو خليفة راشد مُنتخب له مطلق الحرية في تعيين الولاة و عزلهم خدمة للدين و البلاد و العباد .

و رابعا إن التهمة الموجهة إليه – أي لعثمان – في أنه خصّ أقاربه بالإمارة ، هي تهمة باطلة لا تثبت أمام الحقائق التاريخية ، فهو – أي عثمان - كما ولى من أقاربه ، ولى أيضا أكثر من هؤلاء من مختلف القبائل ؛ فقد أحصيتُ من ولاته عشرين واليا ، و هم : عبد الله بن الحضرمي ،و القاسم بن ربيعة الثقفي ، و يعلى بن منية ،و الوليد بن عقبة ،و سعيد بن العاص ،و عبد الله بن سعد بن أبي سرح ،و معاوية بن أبي سفيان ، و عبد الله بن عامر بن كريز ،و محمد بن أبي بكر، و أبو موسى الأشعري ،و جرير بن عبد الله ،و الأشعث بن قيس ، ،و عتبة بن النحاس ،و السائب بن الأقرع ،و سعد بن أبي وقاص ، و خالد بن العاص المخزومي، و قيس بن الهيثم السلمي ، و حبيب بن اليربوعي ،و خالد بن عبد الله بن نصر ،و أمين بن أبي اليشكري [3].

فهؤلاء هم ولاته الذين أحصيتهم ، لا يوجد منهم من أقاربه إلا خمسة ، و هم : معاوية بن أبي سفيان ،و الوليد بن عقبة ،و سعيد بن العاص ،و

---

[1] الطبري : المصدر السابق ، ج2 ص: 597 ، 599 .و ابن كثير : المصدر السابق ، ج7 ص: 170 .

[2] ابن تيمية : منهاج السنة ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، د ت ، ج 3ص: 145 .

[3] الطبري : المصدر السابق ، ج2 ص: 693 .و الذهبي : سيّر أعلام النبلاء ، ط3 بيروت ، مؤسسة الرسالة ، 1985 ، ج 3ص: 482 .و خليفة خياط : تاريخ خليفة خياط ، حققه أكرم ضياء العمري ، ط1 العراق ، مطبعة الآداب ، 1967 ، ج1 ص: 156 ، 157 .

عبد الله بن سعد بن أبي سرح ،و عبد الله بن عامر بن كريز . فهل يصح – بعد هذا – أن يقال : إن عثمان خصّ أقاربه بالإمارة دون غيرهم من الناس ؟ . و ربما يقال : إنه أكثر من أقاربه في السنوات الأخيرة من خلافته ، لذلك تألّب عليه المشاغبون . و هذا ادعاء غير صحيح ،و مبالغ فيه جدا ، لأنه إذا رجعنا إلى وُلاّته في السنة الأخيرة من خلافته (سنة :35 ه) وجدنا ثلاثة فقط من أقاربه ، و هم : معاوية على الشام ،و عبد الله بن سعد بن أبي سرح على مصر ، و عبد الله بن كريز على البصرة . و باقي ولاته – في تلك السنة – من غير أقاربه، و عددهم تسعة ، و هم : قيس بن الهيثم السلمي على خراسان ، و القاسم بن ربيعة الثقفي على الطائف ،و يعلى بن منية على صنعاء ،و أبو موسى الأشعري على الكوفة ، و جرير بن عبد الله على قرقيسيا ،و الأشعث بن قيس على أذربيجان ،و عتبة بن النحاس على حلوان ،و السائب بن الأقرع على أصبهان[1] . ألا ترى أن عثمان قد اتخذ عمالا من مختلف القبائل ، و أن ولاته من أقاربه هم ثلاثة مقابل تسعة ليسوا من أقاربه ؟ فهذا يثبت أن الناقمين عليه افتروا عليه عندما اتهموه بأنه حابى أقاربه ،و خصّهم بالولايات دون غيرهم من الناس .

و برر شيخ الإسلام بن تيمية ، اعتماد عثمان على أقاربه في إدارة الدولة ، بأنه لابد للإمام من بطانة تساعده و تدافع عنه ، فكان -أي عثمان – يرى ذلك في أقاربه .[2] و ذهب الباحث محمد الصادق عرجون إلى القول بأن عثمان لما رأى إزورار الهاشميين و بيوتات أخرى عنه ، اعتمد على عصبيته و قومه و هم موضع ثقته ،و أحرص الناس على إنجاحه ،و تحقيق مقاصد الشرع من عدل و رحمة بين الناس ، و لكي ينتفع صاحب المنصب بعصبيته عليه أن يقرّبهم منه و يرفع ذوي النبوغ منهم إلى كفاياتهم و قدراتهم[3] .

لكن الباحث أبا الأعلى المودودي لم يعذر عثمان في إسناد الإمارة لأقاربه ، و عذر عليا بن أبي طالب في تولية أقاربه ، لأن عليا كان مضطرا إلى ذلك لقلة من يثق فيه ، أما عثمان فلم يكن مجبرا على استمداد العون من رهطه و ذويه ،و معه جمع من الصحابة يعاونونه[4] .

[1] الطبري : المصدر السابق ج 2 ص: 605 ، 693 .
[2] ابن تيمية : المصدر السابق ، ط بيروت ج 3ص : 190 ، 191 .
[3] محمد الصادق عرجون : خالد بن الوليد ، ط2 الرياض ، الدار السعودية ، 1981 ، ص: 103 .
[4] أبو الأعلى المودودي : الخلافة و الملك ، الجزائر ، شركة الشهاب ، د ت ص : 93 .

و قوله هذا فيه مبالغات و مغالطات ، فعثمان – رضي الله عنه – قد استعمل كثيرا من العمال من غير أقاربه ، كما سبق و أن ذكرناه . و عين من غير أقاربه أناسا قلدهم مسؤوليات على الشرطة ،و بيت المال ، و القضاء و الجند ، منهم : الصحابي زيد بن ثابت ،و القعقاع بن عمر ،و جابر بن عمر المزني ،و عقبة بن عمرو[1] .

و أما قوله بأن عليا –رضي الله عنه- ولى أقاربه لأنه لم يجد من يثق فيه من أتباعه ، فهو قول غير صحيح و غريب جدا ، لأن عليا ولى من أقاربه ،و من دعاة الفتنة ،و من الأنصار ، فمن أقاربه : عبد الله بن عباس ، و قثم بن عباس ، و عبيد الله بن عباس . و من رؤوس الفتنة : الأشتر النخعي ، و محمد بن أبي حذيفة ،و محمد بن أبي بكر .و من الصحابة الأنصار : عثمان بن حنيف ، و أبو أيوب الأنصاري ،و أبو قتادة - رضي الله عنهم - [2] .

و من جهة أخرى ، فإنه قد كان مع علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - كثير من الصحابة باعتراف أبي الأعلى المودودي نفسه[3] ، و قد زاد عدد جيشه – أي جيش علي - عن خمسين(50) ألف جندي في موقعة صفين[4] . كما أن المصادر التاريخية - المتوفرة – لم تذكر أنه لم يجد من يوليه ، و إنما كان يولي و يعزل كما يريد[5] ، و حتى بعد انفصال الخوارج عنه ، فإن جيشه بقي يضم عشرات الألوف من الجنود ، فيهم الكثير من يحبه و يسمع له[6] . فهل يصح -بعد هذا – أن يقال : إن عليا لم يجد في أتباعه من يثق فيه ، لكي يوليه إلا أقاربه ؟.

و فيما يخص التساؤل الثالث ، فإن مما يدل على أن الخليفة عثمان بن عفان لم يكن غافلا عن ولاته ، و لم يرخ لهم العنان ، أنه عندما حدث خلاف بين والي الكوفة سعد بن أبي وقاص -رضي الله عنه -، و بين المسؤول عن بيت المال عبد الله بن مسعود - رضي الله عنه – و مالت جماعة إلى هذا و أخرى إلى ذاك ، تدخل عثمان بحزم خشية تفاقم

---

[1] الطبري: المصدر السابق ج 2 ص: 693 .و خليفة خياط : المصدر السابق ج 1 ص: 156 و ما بعدها .
[2] خليفة خياط : المصدر السابق ج 1 ص: 185 و ما بعدها .
[3] أنظر : الخلافة و الملك ، ص: 75-76 .
[4] ابن كثير : المصدر السابق ، ج 7 ص: 240 ، 260 .و الذهبي : الخلفاء ، ص: 327
[5] خليفة خياط : المصدر السابق ، ج1 ص: 185-186 .
[6] المسعودي : مروج الذهب ، الجزائر ، موفم للنشر ، ج 2 ص: 487 .

الخلاف ، فعزل سعدا ،و عوّضه بالوليد بن عقبة ،و ترك عبد الله بن مسعود في مكانه ، و بذلك وضع حدا للخصام[1] .

و حين فتح عبد الله بن سعد افريقية سنة 27 ه ، وأخذ لنفسه خمس الخمس ، لم يرض الجند بصنيعه ، و أرسلوا إلى الخليفة يخبرونه بما فعل قائده ، قال لهم بأنه هو الذي وعده بخمس الخمس إن هو فتح افريقية ، ثم خيّرهم بين القبول و الرفض ، فلم يقبلوا ، و طالبوه بعزل عبد الله بن سعد عن قيادة الجيش ، لأنهم لا يريدونه قائدا عليهم بعد الذي جرى بينه و بينهم ؛ فلبى عثمان طلبهم ،و أرسل إلى أخيه من الرضاع : عبد الله ين سعد يأمره باقتسام خمس الخمس الذي عنده على الجند ،و يستخلف عليهم رجلا غيره ، ممن يرضاه و يرضونه ، فاستجاب له عبد الله ،و رجع إلى مصر غانما[2] .

فعثمان- رضي الله عنه -قد تدخل و حل المشكلة التي حدثت بين جنده و قائده ، و تراجع عن وعده لقائده المظفر و عزله عن إمرة الجيش ، نزولا عند رغبة الجند و تطيبا لخاطرهم ، و لم يكن من أمر عبد الله بن سعد بن أبي سرح إلا السمع و الطاعة للخليفة ؛ و ما قام به عثمان تجاه جنده لم يكن واجبا عليه .

و عندما شهد بعض الناس على والي الكوفة الوليد بن عقبة بشرب الخمر ، أقام عليه عثمان – هو أخوه لأمه - حد شرب الخمر و عزله عن ولاية الكوفة ، و كان قد تولاها خمس سنوات ، كان فيها محببا إلى رعيته عادلا معها ، ليس على داره باب[3] .

و رُوي أن عثمان –رضي الله عنه – كان يطلب من ولاته المجيء إليه في كل موسم حج ، ليطلعوه على أحوال الدولة ، و يستمع إلى ردودهم على شكاوي الناس منهم[4] . و عندما طالبه – أي طالبوا عثمان – الناقمون عليه (سنة 35 ه) بعزل واليه على مصر : عبد الله بن سعد بن أبي سرح ، لبى طلبهم و خيّرهم فيمن يوليه عليهم ، فاختاروا محمد بن أبي بكر فولاه عليهم .[5]

---

[1] الطبري : المصدر السابق ،ج7 ص: 595 .و ابن كثير: المصدر السابق ج7 ص:151
[2] الطبري : نفس المصدر ، ج2 ص: 597 .
[3] الطبري : المصدر السابق ، ج1 ص: 610 و ما بعدها .و ابن كثير :البداية ج 7ص: 151 .و البخاري: الصحيح ط3 بيروت ، دار ابن كثير ، 1987 ، كتاب فضائل الصحابة ، ج3 ص: 1405
[4] الطبري : نفس المصدر ، ج2 ص: 648 ، 679 ,
[5] الطبري : نفس المصدر ، ج2 ص: 658 . و ابن كثير : المصدر السابق ج7ص: 175 و ما بعدها

و يتبين ما ذكرناه أن الخليفة عثمان بن عفان لم يكن مذنبا في إسناد الإمارة لأقاربه ، و أنه لم يخصهم بها دون غيرهم من الناس ، و أنه لم يكن غافلا عنهم و لا ساكتا عن أخطائهم و انحرافاتهم .

ثانيا : هل ولى عثمان من أقاربه من لا يصلح للإمارة ؟ :

أُتهم عثمان –رضي الله عنه –بأنه ولى من أقاربه من لا يصلح للإمارة ، فظلموا الناس و أخذوا حقوقهم ، و هم : الوليد بن عقبة ،و و سعيد بن العاص ، و عبد الله بن سعد بن أبي سرح ،و عبد الله بن عامر بن كريز ، و معاوية بن أبي سفيان . فهل يصدق ذلك الاتهام على هؤلاء ؟

(أ) الوليد بن عقبة بن أبي معيط :

هو أخ عثمان لأمه ، ولاه إمارة الكوفة سنة 25 هجرية ، و استمر بها إلى غاية سنة 29 هجرية . و قد أنكر الناس على عثمان توليته للوليد بحجة أنه هو الفاسق الذي ذكره الله تعالى في قوله : ((يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ ، فتبينوا أن تصيبوا قوما بجهالة ، فتصبحوا على ما فعلتم نادمين)) - سورة الحجرات / 6 – و ذلك أن رسول الله - صلى الله عليه و سلم – أرسله إلى بني المصطلق ليقبض منهم الزكاة ، لكنه لما بلغ منتصف الطريق رجع وقال أن القوم منعوه الزكاة ، فنزلت فيه الآية السابقة[1] .

و أقول : هذا الخبر إسناده صحيح على ما ذكره الهيثمي[2] ، و قد أوردته كتب التفاسير في سبب نزول الآية السابقة الذكر ، من أنها نزلت في الوليد بن عقبة[3] . لكن مع ذلك يبقى الخبر فيه مقال ، لأن الحافظ ابن عساكر ذكر أن الخطيب البغدادي قال : إن الوليد بن عقبة ، رأى رسول الله –عليه الصلاة و السلام – و هو طفل صغير [4]. فإذا صحّ هذا الخبر ، فإنه لا يعقل أن يبعث الرسول –صلى الله عليه و سلم – طفلا صغيرا إلى بني المصطلق ليقبض أموال الزكاة ! و بما أن الآية و صفت المبعوث بأنه فاسق ، فهذا يعني أنه كان بالغا مكلفا ، و هذا لا ينطبق على الوليد بن عقبة .

---

[1] الهيثمي : مجمع الزوائد ، دار الريان للتراث ، القاهرة ، 1407 ه ، ج 7ص: 109 . و الطبري : المصدر السابق ، ج 2 ص: 661 . و ابن عساكر : المصدر السابق ، ج11ص: 314 . و ابن تيمية : المصدر السابق ، ط رشاد سالم ، ج6 ص: 181 .

[2] انظر : مجمع الزوائد ، ج 7ص: 109 .

[3] أنظر مثلا ، تفسير ابن كثير .

[4] تاريخ دمشق ، ج 63 ص : 224 .

و حتى إذا ثبت أن الوليد كان كبيرا ،و أن الآية نزلت فيه ، فأن طريق التوبة مفتوح أمامه ليتوب عما صدر منه ، و لا تبقى صفة الفسق لازمه له . لذا وجدنا أن أبا بكر الصديق و عمر بن الخطاب – رضي الله عنهما – قد استعملاه ، فالأول استعمله على صدقات قضاعة ،و الثاني ولاه على صدقات بني تغلب[1] . فلو لم يكن الوليد أمينا كُفءا ما ولاه الصديق و الفاروق على أموال الزكاة . و بناء على ذلك فإنه لا تثريب و لا حرج على عثمان أن يولي الوليد بن عقبة الإمارة ، و قد سبقه إلى استعماله الشيخان .

و من الاتهامات الموجة للوليد أنه أساء السيرة في أهل الكوفة ، و أن الناس اشتكوا من جوره إلى الصحابي عبد الله بن مسعود – رضي الله عنه - ، فصبّرهم و قال لهم : ((جور إمامكم خمسين عاما خير من هرج شهر)) ، لكن هذا الخبر لا يثبت ، لأن في إسناده : وهب الله بن رزق ، و هو مجهول الحال[2] .

و ترده أيضا –أي الخبر – شواهد أقوى منه ، منها أن الحافظ ابن كثير روى أن الوليد بن عقبة مكث واليا على الكوفة حمس سنوات ، كان فيها محببا إلى رعيته عادلا معها ، ليس على داره باب[3] . و روى الطبري أن الوليد بن عقبة قد أفاض على الناس خيرا حتى جعل يُقسم للولائد و العبيد ، و عندما عزله عثمان تفجّع عليه الأحرار و المماليك[4] . وهذا الخبر وإن كان إسناده ضعيفا ، لأن فيه سيف بن عمر التميمي[5] ، فيمكن استخدامه لرد خبر اتهام الوليد بالظلم ، فنرد الضعيف بالضعيف .

و مما يُقوي ما رواه ابن كثير و الطبري عن عدل الوليد ، أنه تولى إمارة الكوفة خمس سنوات ، وهذا يشير إلى رضا الناس به ؛ فلو كان ظالما لهم ما صبروا على جوره تلك المدة ، وأهل الكوفة معروف عنهم كثرة التشكي من ولاتهم ،و عدم الصبر عليهم منذ زمن عمر بن الخطاب .

---

[1] الطبري: المصدر السابق ، ج2 ص: 72 و ج63 ص: 221 .
[2] الهيثمي : المصدر السابق ، ج5 ص: 2211 .
[3] البداية و النهاية ، ج7 ص: 151 .
[4] الطبري : المصدر السابق ، ج2 ص: 612 .
[5] الذهبي : ميزان الاعتدال ، حققه علي البجاوي ، دار إحياء الكتب العربية ، د ت ، ج 3 ص: 353

و أُتهم أيضا – أي الوليد – بأنه أنقص التكبير في الصلاة ، فروي أن ابن مسعود – رضي الله عنه – قال : أول من نقص التكبير في الصلاة ، الوليد بن عقبة ، ثم قال : ((نقصوها نقصهم الله ، لقد رأيت رسول الله –صلى الله عليه و سلم – يكبر كلما ركع ،و كلما سجد ،و كلما رفع)) . لكن هذا الرواية إسنادها لا يصح ، لأن فيه ثوير بن أبي فاختة ، و هو ضعيف[1] .

لكن ثبت أن الوليد بن عقبة قد شرب الخمر ، و تكلم فيه الناس ، و رفعوا أمره إلى الخليفة و شهد عليه شاهدان بشربه للخمر ، فأقام عثمان عليه الحد ،و عزله عن إمارة الكوفة ،و عوّضه بسعيد بن العاص[2] . و في رواية مسلم أنه لما شهد على الوليد شاهدان ، قال آخر : رأيت الوليد يتقيأ ، فقال عثمان : ((إنه لم يتقيأ حتى شربها)) ثم أمر عليا بجلده[3] .

فشرب الوليد للخمر لاشك أنه ذنب كبير لا يجوز السكوت عنه و هو أمير البلد ، لذا لم يتساهل معه عثمان ، فأقام عليه الحد الشرعي ،و عزله عن إمارة الكوفة ،و لم يرأف به ،و لم يحاول تبرئته ، بل زاد في تأكيد شهادة الشاهدين عندما قال : ((إنه لم يتقيأ حتى شربها)).

و إذا كان الوليد قد شرب الخمر ،و أن عثمان لم يتسامح معه و أقام عليه الحد و عزله عن الإمارة ، فإنه ينبغي علينا ألا نبالغ في ذم الرجل ، لأن له محاسن و قدرات و مهارات أهلته لتولي المسؤوليات ، فقد استعمله الشيخان – الصديق و الفاروق – على الصدقات ، و كان عادلا مع رعيته ليس على داره باب .و من صفاته الحلم و الشجاعة و الظرافة[4] .

و قد صح أن الصحابيين عبد الله بن مسعود ،و حذيفة بن اليمان قد سمرا[5] عند الوليد طول الليل ، ثم خرجا يتحادثان ، فلما رأيا تباشير الفجر الفجر أوتر كل منهما بركعة[6] . فلو كان الوليد على ما يصفه به خصومه من الفسق و الانحراف و الظلم ، ما سمر معه صحابيان جليلان طول الليل .

---

[1] الهيثمي : المصدر السابق ج2 ص: 131 .

[2] البخاري : الجامع الصحيح ، كتاب فضائل الصحابة ، ج 3 ص: 1405 .و عبد الرزاق : المصنف ، ط2 بيروت ، دار الكتب العلمية ج5 ص: 456 .و البيهقي : السنن الكبرى ، حققه عبد القادر عطا ، مكة ، دار الباز ، 1994 ، ج 8 ص: 318 .

[3] مسلم : الصحيح ، بيروت ، دار إحياء التراث، د ت ، ج3 ص: 1331 .

[4] ابن حجر: تهذيب التهذيب ، ط1 بيروت ، دار الفكر ، 1984 ، ج11 ص: 126 .

[5] السمر هو الحديث في الليل.محمد بن أبي بكر الرازي : مختار الصحاح الجزائر ، دار الهذى، ص: 205

[6] ابن أبي شيبة : المصنف ، حققه كمال الحوت ، ط1 الرياض ، مكتبة الرشد 1409 ، ج2 ص: 79 ، 88 ،و ج7 ص: 313 .و عبد الرزاق : المصدر السابق ، ج3ص: 25

(ب) سعيد بن العاص :

هو أبو عثمان سعيد بن العاص ، الأموي ، ولاه عثمان إمارة الكوفة ستة 29 هجرية ، خلفا للوليد ، و استمر واليا عليها إلى سنة 34 هجرية ، حيث خرج منها إلى الحج ، فلما عاد إليها منعه جيش من الكوفة من دخولها ،و أُجبر على العودة من حيث أتى ، ثم أختار أهل الكوفة أبا موسى الأشعري واليا عليهم ، و أرسلوا إلى عثمان يطلبون منه الموافقة على تعيين أبي موسى ، فوافق على تعيينه[1] . فلماذا أخرج أهل الكوفة سعيد ا بعدما حكمهم خمس سنوات ؟ .

أولا فبخصوص سبب إخراجهم لسعيد بن العاص ، فقد روي أنه أساء السيرة فيهم ، فذكر ابن سعد وابن عساكر أن سعيدا عندما حل بالكوفة أضر بأهلها إضرارا شديدا[2] . و خبرهما هذا روياه بلا إسناد ، و اكتفيا بقولهما : قالوا – أي الرواة - . و هذا لا يكفي لقبول خبرهما ، بل هو مردود ، لأنه فقد شرطا أساسيا من شروط صحة الخبر . و هو من جهة أخرى ترده أخبار أخرى تخالفه تماما ، سيأتي ذكرها لاحقا ، إن شاء الله تعالى .

و في رواية أخرى أن سعيدا لما تولى إمارة الكوفة أنقص في الصاع و لم يزد فيه ، فجوّع الإماء و العبيد[3] . و هذه الرواية ذكرها الطبري بإسناد غير صحيح ، لأن فيه : شعيب ، و سيف بن عمر ، الأول مجهول ،و الثاني ضعيف متروك يروي عن المجهولين[4] . و أما متنها فترده روايات روايات أخرى سنذكرها قريبا بحول الله تعالى .

و ثانيا إن الناقمين على سعيد بن العاص ، روّجوا عنه أنه كان يقول عن الأراضي الزراعية بسواد الكوفة ، أنها بستان لقريش ؛ فروى ابن سعد أن سعيدا كان يقول لأهل الكوفة : ((إنما هذا السواد لأغيلمة من قريش)) ، فشكوه لعثمان فقال لهم : كلما رأى أحدكم من أميره جفوة ، أرادنا أن نعزله[5] . و عن ذلك القول روى الطبري خبرين ، الأول فيه أن سعيدا قال للأشتر النخعي و جماعته : ((إن هذا السواد بستان لقريش))

---

[1] الحاكم : المستدرك ، حققه عبد القادر عطا ، ط1 ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، 1990 ، ج 4 ص: 589 .و عبد الرزاق : المصدر السابق ، ج5 ص: 456 .

[2] الطبقات الكبرى ، بيروت ، دار صادر ، د ت ،ج 5 ص: 32 .و تاريخ دمشق ، ج21ص: 114 .

[3] الطبري : المصدر السابق ، ج2 ص: 612 .

[4] ابن حجر : لسان الميزان ، ط3 بيروت ، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ، 1986، ج3 ص: 145 .و الذهبي : ميزان الاعتدال ، ج 3 ص: 353 .و ابن أبي حاتم : الجرح و التعديل ، ط1 بيروت ، دار ‘حياء التراث العربي ، 1952 ، ج4 ، ص: 278 .

[5] الطبقات الكبرى : ج 5ص : 32 .

فرد عليه الأشتر : هذا ما أفاءه الله علينا بأسيافنا[1] .و الثاني فيه أن الأشتر و أصحابه لما رجعوا – من عند عثمان – إلى الكوفة (سنة 34هجرية) قالوا للناس : إنهم تركوا سعيد بن العاص عند عثمان – كان قد ذهب إليه – و يزعم أن فيئكم بستان لقريش[2] .

فبخصوص رواية ابن سعد فقد رواها بلا إسناد و اكتفى بقوله : قالوا . لذا فهي غير مقبولة ، لأنها فقدت شرطا أساسيا من شروط صحة الخبر .و أما رواية الطبري الأولى فإسنادها غير صحيح ، لأن فيه : محمد بن عمر الواقدي ، و هو متروك كذاب ، ليس بثقة[3] . و أما روايته الثانية فهي أيضا إسنادها لا يصح ، لأن فيه : شعيب ،و سيف بن عمر التميمي ، فالأول مجهول ،و الثاني ضعيف متروك كما سيق وأن ذكرناه .

و أما بالنسبة للمتن فإن مما يُرد به على ما رواه ابن سعد و الطبري ، ثلاثة شواهد ، أولها إنه رُوي أن سعيد بن العاص كان جالسا مع جماعة من أهل الكوفة ، فقال حبيش بن فلان الأسدي : ما أجود طلحة بن عبيد الله – رضي الله عنه- ، فقال سعيد : إن من له مثل النشاستج[4] لحقيق أن يكون جوادا ، و الله لو أن لي مثله لأعاشكم الله به عيشا رغيدا . فقال عبد الرحمن بن حبيش : و الله لوددت أن هذا الملطاط[5] لك – أي لسعيد - ، ، فغضبت الجماعة و قالت له : فض الله فاك ،و الله لقد هممنا بك ، فقال أبوه حبيش : هو غلام فلا تجاوزوه . فقالوا : يتمنى له سوادنا ! فقال الأب : و يتمنى لكم أضعافه . فنهض الأشتر النخعي ،و ابن الكواء ،و عمير بن ضابئ و غيره إلى الغلام ، فقام أبوه ليمنع عنه ، فضربوهما ضربا مبرحا ،و اختلط الأمر على سعيد بن العاص[6] .

فهذا الخبر صريح بأن السواد كان لأهل الكوفة ، لأن الأشتر و أصحابه اعترضوا على الغلام عندما تمنى أن يكون السواد لسعيد ، لكي يرده عليهم . و سعيد نفسه قد تمنى أنه لو كانت أرض الملطاط ملكه لرده على أهل الكوفة ،و لجاد به عليهم . فكيف إذن يطمع في أخذ سوادهم ، و

---

[1] الطبري : المصدر السابق ج2 ص: 637 .

[2] الطبري: المصدر السابق ، ج2 ص: 641-642 .

[3] الذهبي : المصدر السابق ج 3 ص: 184 .و ابن الجوزي : الضعفاء و المتروكين ، حققه عبد الله القاضي ، ط1 بيروت ، دار الكتب العلمية ، 1406 ، ج 3 ص: 87 .

[4] هو أرض كثيرة الدخل تقع في العراق ، كان عثمان بن عفان ، قد أطعها لطلحة . ياقوت الحموي : معجم البلدان ، بيروت دار الفكر ، د ت، ج 5 ص: 286-287 .

[5] هو منطقة فزراعية واسعة ، كانت للأكاسرة على جانبي الفرات . نفس المصدر ، ج5 ص: 16 ، 192 .و ابن الأثير : الكامل ، ج3 ص: 31 .

[6] ابن الأثير : المصدر السابق ج 3 ص: 31 .

يزعم خصومه أنه كان يقول عن سوادهم : هو بستان قريش ؟ .و هذا الخبر و إن كان رواه ابن الأثير بلا إسناد فهو يصلح للرد به على ما رواه ابن سعد بلا إسناد ، و على ما رواه الطبري بإسناد غير صحيح ,، و بذلك نرد الضعيف بالضعيف .

و الشاهد الثاني هو أنه رُوي أن سعيد بن العاص كان يدعوا إخوانه و جيرانه كل جمعة ، فيصنع لهم الطعام ، و يخلع عليهم الثياب الفاخرة ،و يأمر لهم بالجوائز الواسعة ،و يبعث إلى عيالهم بالبر الكثير .و كان أيضا يرسل مولى له في كل جمعة إلى مسجد الكوفة ، و معه صُرر فيها الدنانير ، فيضعها بين المصلين ، فكثر المصلون ليلية كل جمعة بمسجد الكوفة[1] . فهل من كانت هذه أخلاقه في إحسانه لأهل الكوفة ، يقال عنه : إنه ظلمهم وأخذ غلال سوادهم ؟ ، إنه من المستبعد جدا أن يظلم سعيد بن العاص أهل الكوفة و تلك أخلاقه في الإحسان إليهم .

و الشاهد الثالث هو أن أخلاق سعيد بن العاص التي اشتهر بها بين الناس ، كالسخاء و الصدق ،و الحلم و الجهاد[2] ، تأبى عليه أن يظلم رعيته و يأخذ حقها ظلما و عدوانا ، لذا فإنه من المرجح جدا ، أن تلك المقولة التي رُوّجت عنه هي من اختلاق خصومه .

و ثالثا أن المؤرخ ابن طاهر المقدسي قال : إن سعيد بن العاص كان شرا من الوليد بن عقبة ، عظيم الكبر ، شديد العجب ، و هو أول من وضع العشور على الجسور و القناطر[3] . و خبره هذا رواه بلا إسناد ، لذا فهو مردود عليه ، لأنه فقد شرطا أساسيا من شروط صحة الخبر . و أما متنه فهو قد وصف سعيدا بأنه عظيم الكبر شديد العجب ، و هذا كلام لا يصدق على هذا الرجل المعروف بالحكمة و العقل ،و السخاء و الإحسان ،و الصدق و الحياء[4] .

و أما قوله بأن سعيدا هو أول من وضع العشور على الجسور و القناطر ، فهو غير صحيح من حيث الإسناد ، و إذا افترضنا –جدلا – صحته فهو ربما تصرّف استدعته ظروف البلد خدمة للصالح العام ، ولم يكن القصد منه الإضرار بالرعية و أكل أموالها بالباطل ، لأن سعيدا معروف بسخائه و كثرة إحسانه إلى الناس ،و عدم إمساكه للمال.

---

[1] أبو الحجاج المزي : تهذيب الكمال ، حققه بشار عواد ، بيروت مؤسسة الرسالة، 1980 ، ج 10 ص: 506 .

[2] سنذكر أمثلة عن ذلك فيما يأتي إن شاء الله .

[3] البدء و التاريخ ، القاهرة ، مكتبة الثقافة الدينية ، د ت ، ج5 ص: 201 .

[4] سيأتي تفصيل ذلك قريبا .

و رابعا أنه رُوي أن سعيد بن العاص عيّر أحد رعيته و اعتدى عليه ، فضربه و احرق بيته ، و تفصيل الخبر هو أن سعيدا قال يوما لأهل الكوفة : من رأى منكم الهلال ؟ فقال هاشم بن عتبة بن أبي وقاص : أنا رأيته . فقال سعيد : بعينك هذه العوراء رأيته من بين القوم . فقال هاشم : تعيّرني بعيني ، و إنما فتقت في سبيل الله يوم اليرموك . ثم في اليوم التالي أصبح هاشم في داره مفطرا ، و تغدى الناس عنده ، فلما سمع به سعيد أرسل إليه من ضربه و أحرق داره ؛ فلما بلغ الخبر سعد بن أبي وقاص – رضي الله عنه – اتصل بعثمان و أخبره بما حدث لهاشم ، فحكم عثمان بضرب سعيد بن العاص ،و حرق داره التي بالمدينة[1] .

هذا الخبر رواه ابن سعد و ابن عساكر بلا إسناد ، و اكتفيا بقولهما : قالوا –أي الرواة- و هذه الصيغة لا تغني عن الإسناد بأي حال من الأحوال ، لذا فخبرهما مردود لأنه فقد شرطا أساسيا من شروط صحة الخبر . و إذا افترضنا صحته فهو تصرّف خاطئ من سعيد بن العاص ، و ربما عيّره مزاحا و تعجبا ، إذ كيف لا يرى أهل البلد الهلال و يراه أعور ؟.

و أما ضربه و إحراق داره فدافعه هو الغضب ، لخروجه –أي هاشم – عن سلطة الأمير و مخالفته له ،و تسببه في إحداث فتنة بين الناس ، فهو لم يكتف بأنه أصبح مفطرا ، بل دعا الناس و غداهم في بيته ، و هذا تصرّف ربما رأى فيه سعيد تحد سافر له و لهيبة الإمارة . كما أنه لا يخفى علينا أن أمير المؤمنين عثمان بن عفان قد اقتص من واليه على الكوفة و عامله بالمثل. كل هذا قلناه على فرض صحة الخبر ، و إلا فهو غير ثابت .

و إتماماً لما ذكرناه و إثراء له ، نورد طائفة من الشواهد التاريخية عن شخصية سعيد بن العاص ، المتهم بسوء السيرة في رعيته ، لكي نتعرّف على شخصيته الحقيقية ،و نزيد ما أثبتناه سابقا توضيحا و تأكيدا . فمن ذلك أولا ، أن الرجل له جهاد و غزو ، ففتح أذربيجان ،و جرجان ، طبرستان ، و غيرها من الأقاليم ، و كان معه أعيان من الصحابة ، كحذيفة بن اليمان-رضي الله عنه-[2] .

---

[1] ابن سعد : المصددر السابق ، ج5 ص: 32 .و ابن عساكر: المصدر السابق ج 2ص:114-115 .

[2] ابن حبان : الثقات ، حققه شرف الدين أحمد ، ط1 بيروت ، دار الفكر ، 1975 . و ابن حجر : الإصابة ، حققه محمد البجاوي ، ط2 بيروت ، دار الجيل 1992 ،ج3 ص: 107 .و المزي : المصدر السابق ، ج10 ص: 503 .و ابن عساكر : المصدر السابق ج 21ص: 124 .

و ثانيا أن سعيد بن العاص قد وُصف بأنه كان حكيما عاقلا ، فمن حكمه قوله : لا تمازح الشريف فيحقد عليك ، و لا تمازح الدنيء فتهون عليه[1] . و قوله : ((إن المكارم لو كانت سهلة يسيرة ، لسابقكم إليها اللئام ، و لكنها مرة لا يصبر عليها إلا من عرف فضلها و رجا ثوابها))[2] .

و ثالثا أنه اتصف بالصدق و الأمانة ، بدليل أن عمر بن الخطاب – رضي الله عنه – استعمله على أراضي السواد بالعراق[3] . و أن عثمان – رضي الله عنه – جعله من بين الذين كتبوا المصحف الشريف[4] . و أنه – أي سعيد – من رجال أئمة الحديث ، فقد روى له البخاري في الأدب المفرد ، و مسلم في الصحيح ،و أصحاب السنن في سننهم[5] .

و رابعا إنه اشتهر بمكارم الأخلاق ، منها أنه كان سخيا كثير الإحسان إلى الناس ، فرُوي أنه اشترى دارا من أنصاري ثم ندم هذا الرجل على بيعها ، فأرجعها إليه سعيد و لم يأخذ منه الدراهم ، ثم أن الرجل ردها إليه ثانية فقبلها منه سعيد ، ثم ندم عليها الرجل مرة أخرى فأرجعها سعيد إليه ، و أعطاه مائة ألف أخرى زيادة على الأولى[6] . و من أخلاقه أيضا ، أنه لم يكن يسب علي بن أبي طالب ، في دولة بني أمية[7] . و عندما قدم الزبير بن العوام إلى الكوفة ، أرسل إليه مائة ألف فقبلها .و رُوي أنه كان يبعث في كل ليلة جمعة إلى مسجد الكوفة صُررا فيها الدنانير مع مولى له ، فيضعها بين المصلين ، فكثر المصلون ليلة كل جمعة بمسجد الكوفة[8] . و رُوي أن أعرابيا سأله شيئا ، فأعطاه 500 دينار ، فبكى الأعرابي من شدة الفرح[9].

و منها أيضا ، فقد رُوي أنه –أي سعيد – كان في أحد الأيام يمشي و حده في المسجد ، فقام رجل عن يمينه ، ثم توجه سعيد إلى داره ، فتبعه

---

[1] ابن حجر : المصدر السابق ، ج3 ص: 108 . و السخاوي : التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة، ط1 بيروت، دار الكتب العلمية، ج1 ص: 399 .
[2] البيهقي : شعب الإيمان ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، 1410 ، ج6 ص:365.
[3] ابن كثير : البداية ، ج8 ص: 84 .
[4] المزي : المصدر السابق ، ج10 ص: 503 .
[5] نفس المصدر ج 10 ص: 538 .
[6] ابن أبي الدنيا: مكارم الأخلاق ، القاهرة ، مكتبة القرآن1990 ،ج1 ص: 108 .
[7] الذهبي : سير أعلام النبلاء ، ط بيروت ، ج3 ص: 447 .
[8] الذهبي : المصدر السابق ، ج3 ص: 447 .و المزي : تهذيب الكمال ، ج10 ص:506 .
[9] المزي : نفس المصدر ج 10 ص: 505-506 .

الرجل ، فلما بلغ سعيد داره ، قال للرجل : ما حاجتك ؟ قال : لا حاجة لي ، رأيتك تمشي وحدك فوصلتك ؛ فأعطاه سعيد ثلاثين ألفا[1] .

و عندما كان – أي سعيد – واليا على المدينة وأصاب أهلها جدب و قحط أنفق عليهم كل ما في بيت المال ، و استدان من أجلهم ، فلما سمع به الخليفة معاوية بن أبي سفيان عزله عن ولاية المدينة[2] . و رُوي أيضا أنه أنه كان إذا سأله سائل و ليس عنده ما يعطيه ، يقول له : اكتب علي بمسألتك سجلا ، إلى يوم يسرتي .و مات و عليه من الدين 80 ألف دينار[3] دينار[3] .

و خامسا أن مما يدل على أن سعيدا كان خيّرا متواضعا ، أن بعض الروايات ذكرت أنه اتخذ بطانة من أهل الفضل و العلم ،و كان مُمدحاً عند الناس ، يجلس لهم ،و بابه مفتوح لكل إنسان[4] . و عندما نقم عليه جماعة من المشاغبين و الحساد ،و طعنوا فيه و في الخليفة ، لم يتخذ ضدهم إجراءات قمعية صارمة ، و إنما نصحهم و لاينهم ، ثم رفع أمرهم إلى الخليفة لعلهم يرجعون إلى جادة الصواب[5] . لكن ذلك لم ينفع معهم ، و واصلوا تثويرهم للناس على عثمان حتى قتلوه .

و مما يدعم ما قلته ، أن أهل الكوفة معروفون بكثرة مشاغباتهم على الأمراء ، منذ أيام عمر بن الخطاب – رضي الله عنه – فهم كثيرو التشكي من و لاتهم لتغييرهم ، لكنهم صبروا على سعيد بن العاص خمس سنوات . ألا يشير هذا على رضاهم به ،و سيرته الحسنة فيهم ؟ .

و سادسا إن بعض كبار المؤرخين قد مدحوا سعيد بن العاص ، و شهدوا له بالحكمة و العقل ،و الكفاءة و الحلم ،و مكارم الأخلاق ؛ فقال عنه الذهبي : ((كان أميرا شريفا جوادا ، مُمدحاً حليما ، وقورا ذا حزم و عقل ، يصلح للخلافة))[6] .و قال عنه ابن كثير : كان حسن السيرة ، جيد السريرة، كريما جوادا مُمدحا[7] .و قال عنه ابن العماد الحنبلي : ((كان مُمدحا كريما عاقلا ، اعتزل الجمل و صفين))[8] .

---

[1] ابن أبي الدنيا: المصدر السابق، ج1 ص: 113 .

[2] السخاوي: المصدر السابق ، ج 1 ص: 400 .

[3] المزي : المصدر السابق ، ج10 ص: 506، 507 .

[4] السخاوي : المصدر السابق، ج1ص399.و الطبري: المصدر السابق ،ج2 ص: 34 .و أبو بكر بن محمد القرشي : الإخوان ،بيروت ، دار الكتب العلمية ، 1988 ، ج1ص: 246 .

[5] أنظر : الطبري : المصدر السابق ج 2ص: 634، 637 .و ابن الأثير : المصدر السابق ، ج3 ص: 31

[6] سير أعلام النبلاء ، ج3 ص: 445 .

[7] البداية ، ج8 ص: 84 .

[8] شذرات الذهب بيروت ، دار الكتب العلمية، د ت ، ج1 ص: 65 .

و أخيرا أشير هنا إلى أن الذين منعوا سعيدا من دخول الكوفة ، لا يمثلون إلا أنفسهم و من كان على شاكلتهم ، فقد روى ابن أبي شيبة بإسناد صحيح[1] ، أن الصحابيين حذيفة بن اليمان ،و أبا مسعود البدري ، لم يوافقا على طرد سعيد ، و قالا لمن جاء إليهما- و قال لهما : إنه على السنة - : ((كيف تكونون على السنة ،و قد طردتم إمامكم ،و الله لا تكونون على الستة حتى يشفق الراعي ،و تنصح الرعية[2] . و رُوي أيضا ، أن الأشتر النخعي لما كان ُيحرّض الناس على الخروج معه لرد سعيد بن العاص ، لم يخرج معه حلماء الناس و أشرافهم و وجوههم ،و خرج معه عوامهم ؛ و كان عقلاء البلد قد نهوه – أي الأشتر – فلم يسمع منهم و خرج مع أعوانه إلى سعيد بن العاص ، و منعوه من دخول الكوفة ، فقال لهم : ((و هل يخرج الألف لهم عقول إلى رجل واحد))[3] .

و في هذا الشأن يقول شيخ الإسلام بن تيمية : إن إخراج أهل الكوفة لسعيد بن العاص ، لا يدل على ((ذنب يوجب ذاك ، فإن القوم كانوا يقومون على كل وال ، و قد قاموا على سعد بن أبي وقاص ،و هو الذي فتح البلاد ،و كسرى جنود كسرى ،و هو أحد أهل الشورى ، و لم يتول عليهم نائب مثله . و قد شكوا غيره – أي سعيد بن العاص – مثل عمار بن ياسر ، و سعد بن أبي وقاص ، و المغيرة بن شعبة و غيرهم ، و دعا عليهم عمر بن الخطاب –رضي الله عنه – فقال : اللهم قد لبّسوا علي ، فلبّس عليهم))[4] .

و أشير هنا إلى أن عثمان – رضي الله عنه – عندما استجاب لأهل الكوفة حين طردوا أميره ،و عينوا أبا موسى الأشعري محله ،و طلبوا منه الموافقة ، يكون قد بالغ في مطاوعتهم ،و ملاينتهم ، و مسامحتهم . نعم قد يُقال : إن عثمان قد تصرّف معهم بذلك التصرّف حسما لعللهم ،و دفعا لشرهم و ُشبههم ؛ لكنني أرى – مع وجاهة ذلك التعليل – إنه كان عليه أن يؤدبهم و لا يسكت عنهم ، لأن ما فعلوه هو تعد صارخ على الأمير و الخليفة ،و هيبة الدولة ، هذا فضلا على أن هؤلاء الناقمين من

---

[1] رجاله هم : علي بن مسهر ،و إسماعيل بن أبي خالد ، و أبو صالح الحنفي ، و هؤلاء كلهم ثقات . ابن أبي شيبة : المصنف ، ط1 ، الرياض ، مكتبة الرشد ، 1409، ج 7ص: 453 .و الذهبي : تذكرة الحفاظ ، ج1 ص:291.و السير ،ج5ص:38.و ابن حجر : التهذيب ج1 ص: 254-255 .و ابن حبان : المصدر السابق ج2 ص: 458 .

[2] ابن أبي شيبة : نفسه ج7 ص: 453 .

[3] الطبري : المصدر السابق ، ج2ص: 641.و ابن الأثير : المصدر السابق ، ج3ص:40.

[4] منهاج السنة النبوية ، ط رشاد سالم ، ج 6 ص: 243 .

الحساد و الأوباش و الرعاع ، لا يستحقون تلك المعاملة ، بعدما تجاوزوا حدودهم .و قد أثبتت الأيام أن هؤلاء و أمثالهم هم الذين أشعلوا نار الفتنة الكبرى بين المسلمين .

و ختاما لما أوردناه عن سعيد بن العاص ، يتبين أن الاتهامات الموجهة إليه لم تثبت ، و إنما هي من افتراءات و مبالغات خصومه .و أن عثمان – رضي الله عنه – كان موفقا في اختيار سعيد أميرا ، لما كان يتمتع به من أخلاق حسنة ،و كفاءة عالية ، جعلته يصلح للخلافة على حد قول الناقد شمس الدين الذهبي .

(ج) عبد الله بن سعد بن أبي سرح :

اعتنق عبد الله بن سعد بن أبي سرح-رضي الله عنه- الإسلام قبل فتح مكة ، لكنه ارتد عنه ، و التحق بالمشركين ، فأهدر النبي –عليه الصلاة و السلام- دمه ، وعندما فتحت مكة استجار بأخيه من الرضاعة : عثمان بن عفان-رضي الله عنه- فآجره و جاء به إلى رسول الله –صلى الله عليه و سلم – و شفع له عنده ليتوب و يبايعه ، فقبل منه و بايعه و عاد عبد الله إلى الإسلام من جديد ، فحسن إسلامه ، و استقامت سيرته ، و ولاّه عمر بن الخطاب-رضي الله عنه- صعيد مصر، ثم عندما تولي عثمان الخلافة ولاّه على مصر كلها لمدة طويلة ، و استقامت سيرته فيها[1] . لكن خصومه من دعاة الفتنة و السبئية أثاروا عليه العوام ، و طعنوا فيه و في الخليفة ،و شكوه إلى عثمان و اتهموه بتهم خطيرة،و طالبوا بعزله . فما هي هذه التهم ؟ و هل لها من حقيقة ، أم هي مجرد ذريعة تندرج ضمن خطة موجهة لإثارة القلاقل ، و الكيد للمسلمين ، و الإطاحة بالوالي و خليفته ؟ .

أولا ، ففيما يخص التهم الموجهة إليه ،فإن بعض الروايات ذكرت أن وفد مصر ذهب إلى الخليفة عثمان-رضي الله عنه- و شكا إليه عبد الله بن أبي سرح ، و طالبوه بعزله ، دون ذكر أية تهمة محددة[2] . لكن بعضها حدد التهمة ، أولها ما رواه الحافظ ابن عساكر (ت571هجرية) بقوله : أخبرنا أبو بكر وجيه بن طاهر ، أخبرنا أبو حامد بن الحسين ، أخبرنا محمد بن عبد الله بن حمدون ، أخبرنا أحمد بن محمد بن الحسن ، أخبرنا محمد بن

---

[1] الذهبي : السير ، ط بيروت ، ج3 ص: 234 .و ابن كثير : ج4 ص 110 ،و ج5 ص: 350 .و الضياء المقدسي : الأحاديث المختارة ، مكة المكرمة ، مكتبة النهضة الحديثة ، 1410، ج 3ص: 249

[2] انظر : البخاري : التاريخ الصغير ، حققه محمود زايد ، القاهرة ، دار الوعي ، 1977 ، ج 1 ص: 84 .و ابن أبي شيبة : المصنف ، ج7 ص: 522 .

يحي الذهلي ، أخبرنا هشام بن عمار ، أخبرنا محمد بن عيسى بن القاسم ، عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب ، عن الشهاب الزهري ، قال: قلت لسعيد بن المسيب هل أنت مخبري كيف قتل عثمان ؟ فكان مما قاله له ، أن وفدا من مصر قدم إلى الخليفة عثمان –رضي الله عنه- ليشكو إليه عامله بمصر: عبد الله بن سعد بن أبي سرح ، فكتب إليه عثمان يتهدده و ينهاه ، فلم يسمع له ، و لم يقبل منه ، و ضرب رجلا –كان من بين الذين قدموا إلى عثمان- فقتله ؛ فأدى ذلك إلى خروج 700 رجل من أهل مصر ، و ذهبوا إلى الخليفة ، فلما و صلوا إلى المدينة ، أخبروه بما فعله بهم عامله بمصر ، و شكوا إلى الصحابة ما صنعه بهم والي مصر عبد الله بن سعد ؛ فلما لم ينصفهم الخليفة تدخل طلحة ، و علي ، و عائشة –رضي الله عنهم-و طالبوا عثمان بالعدل و الاقتصاص من القاتل . فتراجع عثمان عن موقفه و قال للمصريين : اختاروا من تريدونه واليا عليكم ؛ فاختاروا محمد بن أبي بكر ، و عادوا إلى مصر لكنهم بعد مسيرة أيام رجعوا إلى المدينة ،و زعموا أنهم وجدوا كتابا من عثمان مع غلام له ، فيه أمر لوالي مصر بقتلهم[1] .

و الرواية الثانية رواها ابن طاهر المقدسي (ت507هجرية)، بلا إسناد ،و زعم فيها أن عبد الله بن أبي سرح قتل 700 رجل بدم واحد ، فعزله عثمان ، و لم ينكر عليه فعلته[2]

فبالنسبة لرواية ابن عساكر ، فإسنادها لا يصح ، لأن فيه ضعفا و تدليسا ، و ذلك أن من رجاله : محمد بن عيسى بن القاسم بن سميع الدمشقي (ت 206هجرية) ، قال عنه أبو حاتم : لا يحتج به . و هو قد روى هذه الرواية عن الحافظ ابن أبي ذئب (ت159هجرية) ، و لم يسمعها منه ، و إنما سمعها من إسماعيل بن يحي ، فأسقطه من الإسناد و لم يذكره ، لأن إسماعيل هذا ضعيف ، و كان يضع الحديث[3].

---

[1] ابن عساكر : المصدر السابق ، ج 39 ص: 416 .

[2] ابن طاهر المقدسي : المصدر السابق ، ج5 ص: 201 .

[3] أنظر : إبراهيم بن محمد الحلبي : التبيين لأسماء المدلسين حققه محمد الموصلي ،بيروت ، مؤسسة الريان ،1980، ج1ص: 193 .و ابن عدي : الكامل في ضعفاء الرجال ، بيروت ، دار الفكر ، 1988، ج6 ص: 246 .و المزي:التهذيب ج26 ص: 56 .و ابن الجوزي : الضعفاء ، ج 3 ص: 90 .

2 انظر مثلا : البخاري : التاريخ الصغير ، ج1 ص: 84 .و الطبري : المصدر السابق ج2 ص: 652 .

و أما متنها فهو أيضا باطل ، لثلاثة معطيات، أولها أن ما ذكرته هذه الرواية عن قتل الرجل المصري ، لم تذكره روايات أخرى[1] . الأمر الذي يدل على أن مسألة القتل قد تكون مقحمة في الخبر . و يؤيد ذلك أن أهل مصر لما اجتمع بهم عثمان- رضي الله عنه- اتفق معهم على عزل ابن أبي سرح و تعويضه بمحمد بن أبي بكر ، فرضوا و توجهوا إلى بلادهم ،و لم يطرحوا قضية الاقتصاص من القاتل ، أو دفع الدية لولي المقتول و هذا أمر شرعي لا يجوز السكوت عنه ،و هم قد أتوا من أجله ! أفلا يدل سكوتهم عنه على أنه خبر قد يكون أقحم في الرواية ؟ .

و الثاني هو أن ما ذكرته الرواية عن سلبية الخليفة عثمان تجاه عامله بمصر ،و عدم اكتراثه بمطالب وفد مصر ، حتى تدخل الصحابة و أنبوه و حملوه على إنصافهم ؛هو خبر باطل يثير الضحك و التعجب ، لأن ذلك التصرّف لا يصدر عن مسؤول عادي ؛ فكيف يصح أن نتصوّر صدوره عن صحابي جليل مشهود له بالجنة ،و خليفة راشد يعرف واجباته تجاه أمته ، و له مواقف حازمة تجاه ولاته ؟ ! من ذلك أنه عندما أُتهم أخوه من الرضاعة : الوليد بن عقبة ، بشرب الخمر عزله عن ولايته ، وأقام عليه الحد . و هذا خبر ثابت مشهور رواه البخاري و غيره من المحدثين و المؤرخين .

و المعطى الثالث هو أن الرواية المشهورة عن خروج وفد مصر إلى عثمان-رضي الله عنه- لم تذكر أنه خرج وحده إليه بسبب قتل ابن سرح لرجل منهم ؛ و إنما ذكرت أنه خرج مع وفدي البصرة و الكوفة ،و فق خطة مبيتة و محكمة ، بدعوى الخروج لأداء فريضة الحج ،و في نوايا زعمائهم قتل عثمان[2] . فلو كان سبب الخروج قتل رجل مصري ، ما احتاج الأمر إلى ذلك التكتم و التمويه ، و لا إلى خروج وفدي الكوفة و البصرة .

و أما رواية ابن طاهر المقدسي(ت507هجرية) ،فهي رواية بلا إسناد ،و من ثم فنحن نرفضها أصلا ، لأنها فقدت شرطا أساسيا من شروط صحة الخبر . و أما متنها فهو ظاهر البطلان ، و مُثير للضحك و الاستغراب ، و تبطله انتقاداتنا السابقة لرواية ابن عساكر . فهل يعقل أن يقتل عبد الله بن أبي سرح 700 رجل ثم لا ينكر عليه عثمان فعلته ؟ ! و

---

[2] الطبري : المصدر السابق ج2 ص: 652 و ما بعدها .

هل يعقل أن يحدث كل ذلك و لا تذكره المصنفات التاريخية و الحديثية المعروفة ، حتى يأتي ابن طاهر المقدسي بعد 400 سنة ، و يرويه لنا ؟!

و أشير هنا إلى أن هناك شواهد أخرى ، تزيد الأمر وضوحا ،و تبعد التهمة عن عبد الله بن سعد ، و تثبت أن خصومه يكذبون عليه . منها أن عبد الله بعدما عاد إلى الإسلام ، قد حسن إسلامه ، و لم يظهر منه ما ينكر عليه ،و لم يُعلم منه إلا الخير و الجود و الكرم ،و كانت له سيرة محمودة في رعيته ،و له مواقف مشرّفة بطولية في الفتوحات الإسلامية ، فعلى يديه فتحت إفريقيا (سنة 27هجرية) ،و انتصر المسلمون على الروم في معركة ذات الصواري سنة 34هجرية[1] .

و أنه أيضا كان مطيعا للخليفة عثمان بن عفان و غير معاند له ، فعندما وعده بخُمس الخُمس إن هو فتح إفريقيا ، ثم تَمّ له ذلك ، و أنكر عليه جنده أخذه لخُمس الخُمس و شكوه للخليفة ، استجاب له –أي لعثمان – عندما أمره برد ما أخذه على الجند ، و أن يولي عليهم من يرضاه و يرضونه ، ففعل ما أمره و انقلب عائدا إلى مصر ، و لم يحتج عليه بوعده له ،و لم يجد غضاضة في ذلك . و مما يدل عل كفاءته و حسن سيرته ، أن الخليفة عمر بن الخطاب-رضي الله عنه-ولاّه صعيد مصر و جعله من رجال دولته[2] . أفليس من العيب و من الكذب ، أن يُتهم رجل هذه سيرته ، بالظلم وقتل الأبرياء ؟! .

و منها – أي الشواهد – هو أن بعض الرواة كذبوا على ابن أبي سرح كذبا مفضوحا دون حياء ! من ذلك ثلاث روايات ، الأولى رواها الطبري عن أبي مخنف ، قال حدثني يوسف بن يزيد ، عن عبد الله بن عوف بن الأحمر ، أنه قال : عندما كانت حرب صفين قائمة بين جيشي الشام و العراق سنة 37هجرية ، أرسل علي رسولا إلي معاوية بن أبي سفيان ، فوجد من بين جلسائه : عبد الله بن سعد بن أبي سرح و الوليد بن عقبة [3] .

---

[1] الذهبي : السير ، ج3 ص: 34 .و ابن كثير : المصدر السابق ، ج4 ص: 297 .و ابن حجر : الإصابة ،ج4ص: 110 .و القرطبي : تفسير القرطبي ، ط2 القاهرة ، دار الشعب ، ج7ص: 40-41. و ابن تيمية : منهاج السنة ج6ص: 357 .

[2] الذهبي : نفسه ج3 ص: 34

[3] الطبري : المصدر السابق ، ج3 ص: 76 .

و الثانية رواها كمال الدين بن جرادة (ق7الهجري)، بإسناد طويل ينتهي عند عبيد الله بن محمد القرشي المعروف بابن عائشة ، و موضوعها نفس موضوع رواية الطبري السابقة الذكر ، و قد ذكر فيها عبد الله بن أبي سرح[1] .

و أما الرواية الثالثة فهي أيضا رواها الطبري عن أبي مخنف لوط ، قال حدثني عبد الرحمن بن جندب الأزدي ، عن أبيه ، أنه قال: عندما التقى الجمعان في معركة صفين(سنة37هجرية) ،و رفع أهل الشام المصاحف ، قال علي بن أبي طالب لأصحابه : إن هؤلاء رفعوا المصاحف خديعة و مكيدة و دهنا ، فعليكم بقتال عدوكم ، فإن ((معاوية ،و عمرو بن العاص ،و ابن أبي معيط ،و حبيب بن مسلمة ، و ابن أبي سرح ،و الضحاك بن قيس ، ليسوا بأصحاب دين ،و لا قرآن ، أنا أعرف بهم منكم ، قد صحبتهم أطفالا و صحبتهم رجالا ، فكانوا شر أطفال و شر رجال))[2] .

فبخصوص أسانيد هذه الروايات الثلاث ، فهي كلها لا تصح ، فالأولى في إسنادها : أبو مخنف لوط بن يحي (ت270هجرية) ، و هو ضعيف ليس بثقة ، و شيعي محترق صاحب أخبارهم ، و إخباري تالف لا يوثق به[3] . و فيها أيضا يوسف بن يزيد ، تكلم فيه بعض المحدثين ، فضعفه يحي بن معين ،و قال عنه النسائي : ليس بذاك[4].

و الرواية الثانية هي أيضا في إسنادها أبو مخنف لوط بن يحي .و وأما الثالثة ذات الإسناد الطويل ، فهي تنتهي بعبيد الله بن محمد القرشي المعروف بابن عائشة ، و هو ثقة صدوق[5] ؛ لكن إسنادها فيه انقطاع كبير، لأن ابن عائشة توفي سنة 228هجرية ،و الحادثة المروية (معركة صفين) حدثت سنة 37هجرية ؛ فبينه و بينها أكثر من 100 سنة !

و أما من حيث المتن ، فإن الروايات الثلاث قد ذكرت أن عبد الله بن أبي سرح قد شهد حرب صفين سنة 37هجرية ، و هذا غير صحيح ، لأنه قد صح الخبر في أن ابن أبي سرح لما أخرجه محمد بن أبي حذيفة من مصر ، اعتزل الفتنة و لم يبايع لأحد ،و التجأ إلى فلسطين فرارا من الفتنة ، فضل بها إلى أن وافته المنية سنة 36 هجرية و هو يؤدي صلاة

---

[1] ابن جرادة : بغية الطلب في تاريخ حلب ، حققه سهيل زكار ، ط1 بيروت ، دار الفكر ، ج1 ص: 315-316 .
[2] الطبري : المصدر السابق ، ج3 ص: 101 .
[3] الذهبي : ميزان الاعتدال ، ط1 ، بيروت ، 1995 ، ج5 ص: 508 .
[4] ابن الجوزي : الضعفاء، ج3 ص: 222 .و الذهبي : نفس المصدر ، ج7 ص : 309 .
[5] ابن حجر : التهذيب ، ج7 ص: 41 .و ابن حبان : الثقات ، ج8 ص: 405 .

الفجر[1] . فهل يعقل بعد هذا أن يقال : إن ابن أبي سرح شارك في معركة صفين سنة 37هجرية ؟ ! . و نفس الشيء يقال عن الوليد بن عقبة ، فإنه اعتزل الفتنة و لم ينظم لمعاوية و لا لعلي ، و خرج إلي ناحية الرقة و سكنها إلى أن مات(ابن حبان: الثقات ج3ص:430) .

و من جهة ثانية ،فإن الرواية الثالثة تحمل أمورا أخرى تبطلها ، منها أنها ذكرت أن عليا قال في رفضه للتحكيم : إن الذين دعوا إليه هم من الأشرار ،و أنه صحبهم أطفالا و رجالا ، كحبيب بن مسلمة و الضحاك بن قيس و ابن أبي معيط . و هذه دعوى باطلة لا تصح تاريخيا ؛ لأن عليا المولود سنة 18 أو 20 قبل الهجرة ، من الطبيعي أن يصحب في طفولته كل من معاوية بن أبي سفيان المولود سنة17 قبل الهجرة ، و عمرو بن العاص المولود سنة20 بل الهجرة، لكنه لا يمكن أن يصحب حبيب بن مسلمة ،و الضحاك بن قيس ، لأن الأول ولد سنة 2 قبل الهجرة ،و الثاني ولد سنة 4 قبل الهجرة أو 8 للهجرة [2] . فهل يعقل أن يصحب علي هؤلاء ،و هم في سن الطفولة و هو يكبرهم بنحو 16 سنة ؟ ! . و أما ابن أبي معيط و اسمه الكامل : الوليد بن عقبة بن أبي معيط ، فهو أمر في غاية البطلان ، لأن الوليد عندما فتحت مكة سنة 8هجرية كان ما يزال صبيا[3] و علي له من العمر 26أو 28 سنة ! .

و منها أيضا أنها ذكرت أن عليا –رضي الله عنه – رفض الصلح و أن القرآء أجبروه عليه .و هذا خبر مشهور لكنه غير صحيح ، و الصحيح ما رواه الإمام أحمد و البخاري و ابن أبي شيبة ، من أن عليا قبل الصلح و الاحتكام إلى كتاب الله ،و إنما القراء هم الذين أنكروا عليه قبوله للصلح[4] .

---

[1] البخاري : التاريخ الكبير ، بيروت ، دار الفكر ، ج5 ص: 29 .و ابن حجر : الإصابة ، ج4 ص: 110 .و ابن كثير : البداية ، ج5 ص: 351 . و القرطبي : المصدر السابق ، ج7 ص: 40-41 .و ابن تغري بلدي : النجوم الزاهرة ، ، مصر ، المؤسسة العامة للتأليف ، ج1 ص: 82 . و الذهبي : السير ، ج3 ص: 33-35 .و الخلفاء الراشدون ، ص: 318 .

[2] ابن هشام : مختصر سيرة ابن هشام ، الجزائر ، مكتبة النهضة الجزائرية ، ص : 262 .و ابن كثير : المصدر السابق ، ج8 ص: 643 .و الذهبي : السير، ج1 ص: 189 .

[3] أحمد بن حنبل : المسند ، ج4ص:32.و البيهقي : السنن الكبرى،ج9ص:54-55.

[4] البخاري : الجامع الصحيح ، كتاب التفسير، باب البيعة تحت الشجرة ، . و ابن كثير : نفس المصدر ط4 ، بيروت ، دار المعرفة ، 1998 ،ج7 ص: 291 . و محمد أمحزون : تحقيق مواقف الصحابة في الفتنة ، ط3 الرياض ، دار طيبة ، 1420 ، ج2 ص: 216-217

فيتضح من كل ما ذكرناه عن الصحابي عبد الله بن أبي سرح –رضي الله عنه- أن عثمان بن عفان كان موفقا في اختياره أميرا ، لحسن سيرته و كفاءته . و أنه – أي عبد الله - لم يكن ظالما قتالا معاندا للشرع كما صوّرته الروايات الشائعة المكذوبة المغرضة ، و إنما كان واليا عادلا مجاهدا محبوبا لدى رعيته .

(د) عبد الله بن عامر بن كُريز :

هو ابن خال عثمان بن عفان ، ولاه إمارة البصرة سنة 29 هجرية، خلفا لأبي موسى الأشعري ، و استمر بها إلى استشهاد عثمان[1] .و عبد الله هذا هو من أقارب عثمان الذين طعن فيهم دعاة الفتنة ،و انتقدوا الخليفة على توليته الإمارة[2] . فما هي التهم الموجهة إليه ؟ و هل كان ظالما لرعيته ؟

أولا لم أعثر في المصادر – المتوفرة لدي – على أية تهمة محددة معروفة وجهت لعبد الله بن عامر ، إلا ما سبق ذكره من أن دعاة الفتنة حين انتقدوا عثمان في تولية أقاربه الإمارة ، ذكروا من بينهم أميره على البصرة عيد الله بن عامر بن كريز ، . و قولهم هذا هو زعم لا دليل عليه ، و العكس هو الذي عثرت عليه ، إذ اتفقت المصادر على مدحه و الثناء عليه ، فقالت أنه كثير المناقب ، و سخي كريم ،و رفيق حليم ،و جواد شجاع ،و ميمون ُممدح كريم النقيبة[3] .

و ثانيا إن من أعماله الخيرية التي تثبت ما قلناه سابقا ،و تبين جانبا من شخصيته الخيّرة ، أنه كان مفعالا للخير ،ُيحسن لكل الناس ، من يعرف منهم و من لا يعرف .و كان أيضا يشتري العبيد و يعتقهم[4]. و منها أنه حفر آبارا كثيرة في مناطق عديدة من البلاد[5] . و عندما فتح خُراسان ثم توجّه إلى الحج رُوي أنه فرّق على أهل المدينة أموالا عظيمة ، حتى قال فيه علي بن أبي طالب :((هو سيد فتيان قريش بغير مدافع))[6].

---

[1] ابن عساكر : المصدر السابق ، ج29 ص: 257 .

[2] الطبري : المصدر السابق ج2 ص: 661 .و الذهبي : السّر ، ج2ص:322 .

[3] ابن كثير: المصدر السابق ، ج8 ص: 88 .و ابن عساكر : المصدر السابق ، ج29 ص: 249 .و الحاكم : المستدرك ، ج3 ص: 741 .و الذهبي : السيّر ، ج3 ص: 19.و السخاوي: التحفة اللطيفة ، ج2 ص: 45 . ابن عبد البر : الاستيعاب ، ج 3 ص: 932 –933 .

[4] ابن عساكر : نفس المصدر ج 29 ص: 270 .

[5] نفس المصدر ، ج29 ص: 253 .

[6] ابن سعد : المصدر السابق ، ج5 ص: 47 .و ابن حجر : التهذيب ،ج5ص:239.

و من أعماله المشهورة أنه هو أول من اتخذ الحياض بعرفة ، و أجرى إليها العيون ، و سقى الناس الماء ،و كانوا من قبل يحملونه من منى يتروونه إلى عرفات ، لذلك سموه يوم التروية[1].و يُروى أنه اشترى دارا من خالد بن عقبة بن أبي معيط بثمانين أو تسعين ألف درهم ، فلما كان الليل سمع بكاء أهل خالد ، فقال لأهله : ما سبب بكاء هؤلاء ؟ فقالت له : يبكون دارهم ، فقال : يا غلام أعلمهم أن الدار و المال لهم جميعا[2] .

و أما فيما يخص علاقته بأهل البصرة ، فيُروى أنه كان يتحبب إليهم بالإحسان إليهم ، فشق لهم نهر البصرة ،و بنى لهم سوقا ، حيث اشترى دورا و هدمها ،و انشأ محلها سوق البصرة[3] . و يُروى أن أبا موسى الأشعري –رضي الله عنه – لما علم بمجيء عبد الله بن عامر ليخلفه على إمارة البصرة، مدحه و قال لأهلها : ((قد أتاكم فتى من قريش ، كريم الأمهات و العمات ، يقول بالمال فيكم هكذا و هكذا))[4].

و ثالثا إن الرجل كان شجاعا حازما ، له جهاد و غزو ، ففتح خُراسان ، و مناطق عديدة من بلاد فارس ، كأسطخر،و الكاربان،و أردشير،و سجستان ، و عندما فتح خراسان أحرم من نيسابور شكرا لله ،و توجه إلي الحج[5] .

و رابعا فقد رُوي أن عبد الله بن عامر، عندما كان طفلا صغيرا ، أُخذ إلى رسول الله –صلى الله عليه و سلم- فقال : هذا شبهنا ، ثم تفل عليه و عوّذه ، فجعل عبد الله يتسوق ريق النبي –عليه الصلاة و السلام – فقال الرسول : إنه لمسقى . فكان عبد الله لا يُعالج أرضا إلا ظهر له فيها الماء[6].

و بذلك يتبين لنا أنه لا توجد أية تهمة معروفة و محددة ، تطعن في عبد الله بن عامر بن كريز، من حيث أخلاقه و سلوكه مع رعيته .و أنه كان يتمتع بأخلاق حسنة و كفاءة عالية ،و له أعمال خيرية جليلة ، مما

---

[1] البكري: معجم ما استعجم ،بيروت عالم الكتب،ج4 ص: 1316 .و ابن عساكر: المصدر السابق ، ج29 ص: 261 . و ابن العماد الحنبلي : شذرات ،ج1 ص: 36 .
[2] ابن عساكر : المصدر السابق ، ج 29 ص: 270 .
[3] ابن سعد : المصدر السابق ج5 ص: 44 ،47.و ابن عبد البر : المصدر السابق ، ج 3 ص: 933 .و ابن العماد الحنبلي : المصدر السابق ، ج1ص: 36 .و ابن عساكر : نفس المصدر ، ج29 ص: 261 .
[4] الحاكم : المصدر السابق ج 3 ص: 741 .
[5] الذهبي: السيّر ج3 ص: 19 .و الحاكم : نفسه ، ج3 ص: 741.
[6] الحاكم : المصدر السابق ، ج3 ص: 741 .

يثبت أن ما اتهمه به دعاة الفتنة غير صحيح ،و أن عثمان أحسن اختياره عندما عيّنه واليا على البصرة .

(ه) معاوية بن أبي سفيان :

تولى معاوية بن أبي سفيان –رضي الله عنهما- إمارة دمشق في عهد عمر بن الخطاب – رضي الله عنه- و استمر عليها إلى خلافة عثمان ، الذي جمع له كل الشام . و قد انتقده دعاة الفتنة لإسناده الإمارة لأقاربه ، منهم : معاوية بن أبي سفيان[1] . فهل أساء معاوية السيرة في رعيته ؟ و هل أخطأ عثمان عندما أبقاه واليا ؟ .

أولا إنني لم أعثر على حوادث تذكر أن أهل الشام ثاروا على معاوية ، أو أنهم شكوه إلى عثمان و طلبوا منه عزله و تغييره بمن يحبون ، على غرار ما حدث في الكوفة و البصرة و مصر . مما يعني أن معاوية كان موفقا في حكمه لأهل الشام ، محبوبا عندهم ، لذا وجدناهم يقفون معه في موقعة صفين و ما بعدها .

و ثانيا إن الباحث أبا الأعلى المودودي ، انتقد عثمان بن عفان في إبقائه معاوية واليا مدة طويلة ، و توسيع رقعة ولايته لتشمل كل الشام ، بعدما كانت في عهد عمر مقتصرة على دمشق ، الأمر الذي مكّنه من ترسيخ نفوذه ، و الوقوف في وجه علي بن أبي طالب مستقبلا[2] . و ملاحظة المودودي صحيحة في أن معاوية استغل طول مدة ولايته في تقوية نفوذه في الشام ، لكن لماذا يعزله عثمان ؟ .

إن عثمان معروف عنه أنه لم يكن يعزل أحدا من ولاته إلا إذا شكته رعيته ، أو استعفاه واليه من منصبه فيعفيه ، أو ساءت علاقته بأعوانه المقربين منه[3] . و هو كما أبقى معاوية على ولايته منذ أيام عمر ، فإنه أبقى أيضا يعلى بن منية على اليمن ، و كان قد تولاه منذ عهد عمر[4] . و معاوية لم يطلب الاستعفاء ،و لم تشتكه رعيته إلى الخليفة ، لأنه كان عادلا معها و هي تحبه ،و لم تشهد ولايته الفتن و القلائل التي شهدتها مصر و الكوفة و البصرة . لذا فإنه ليس من مصلحة عثمان أن يعزل معاوية ، و من المحتمل جدا – إن لم يكن مؤكدا – أنه لو عزله فإن

---

[1] الطبري: المصدر السابق ، ج2 ص: 661 .

[2] الخلافة و الملك ، الجزائر ، دار الشهاب ، د ت ، ص : 70 .

[3] الطبري : المصدر السابق ، ج2 ص: 597، 599 .و ابن كثير : المصدر السابق ، ج7 ص: 170 .

[4] الطبري: نفس المصدر ، ج2 ص: 587، 693 .و خليفة خياط : تاريخ خليفة خياط، ج1 ص: 156، 157، 158 .

رعيته ستحتج و تطالب بإرجاعه ،و تطرد من يخلفه ، انطلاقا من حبها له ، أو بإيعاز منه أو من رجاله ، أو من الكل .
لذلك ليس من الحكمة ،و لا من مصلحة الخليفة عزل معاوية ، لأنه لو عزله فإنه سيفتح على نفسه فتنا أخرى ، في ظرف كثر فيه الناقمون عليه ،و هو في أمس الحاجة إلى من يساعده على استتباب أوضاع الخلافة . و لو كره أهل الشام معاوية لثاروا عليه ،و أثاروا في وجهه الفتن حتى يترك الإمارة ، و سيلبي الخليفة رغبتهم في عزله على غرار ما حدث في الكوفة و مصر .

و ختاما لما تقدم ذكره، يتبين أن عثمان - رضي الله عنه- لم يول من أقاربه من لا يصلح للإمارة ، فكلهم كانت لهم قدرات و كفاءات عالية لتولي المسؤوليات , و أنهم أحسنوا إلى رعيتهم و تحببوا إليهم ، و كانت لهم فتوحات و غزوات ؛ مما يثبت أن اتهامات الناقمين على عثمان ،و ولاته غير صحيحة ، و ما صح منها فهي اجتهادات أو أخطاء قليلة و محدودة الأثر، لا يكاد يخلوا منها مجتمع ، و ما كانت تلك الأخطاء لتنتهي إلى الثورة على عثمان و قتله ، لو لم تكن من ورائها النوايا الخبيثة لرؤوس الفتنة . و تبين أيضا أن ولاة عثمان من أقاربه ، قد حيكت حولهم روايات كثيرة مكذوبة للنيل منهم و من الخليفة ، افتراها عليهم كذابون من الحاسدين و الماكرين و الرواة المحترفين للتزوير .

ثالثا : هل كان عثمان ضعيفا عاجزا عن إدارة الدولة :

ربما يُقال : إن من أسباب الثورة على عثمان ، أنه ما كان أهلا للقيام بأعباء الخلافة لضعفه و عجزه و عدم أهليته . فهل هذا الزعم صحيح ؟ إنه زعم باطل ، لأنه أولا إن الصحابة الكرام هم الذين بايعوا عثمان بالإجماع لتولي الخلافة ،و لو لم يكن أهلا لها ما قدموه و ما بايعوه بالإجماع.
و ثانيا إن لعثمان مواقف تدل على حزمه و تأديبه و توبيخه لولاته و رعيته ، منها ما سبق ذكره من أنه عندما شرب الوليد بن عقبة الخمر ، حدّه و عزله عن إمارة الكوفة . و عندما سمع أن عامله على البصرة عبد الله بن عامر قد أحرم للحج من نيسابور شكرا لله على أثر فتحه لخُراسان، أنكر عليه فعله ، وأرسل إليه يتوعده ،و يقول له لقد تعرّضت للبلاء[1] .

[1] ابن عساكر: تاريخ دمشق ، ج29 ص: 263 .

و منها أيضا أن بعض الناس لما رأوا أن عثمان قد لان لهم و وصلهم[1] ، وجدوا في ذلك مدخلا لمعارضته ، فيُروى أنه عندما أراد توسيع المسجد الحرام –بعدما ضاق بالمصلين- سنة 26هجرية ، أبتاع من قوم منازلهم ،و أبى آخرون بيعها له ، فهدمها رغم أنفهم ،و وضع الأثمان في بيت المال ، فصاحوا به فأمر بحبسهم ،و قال لهم : ((ما جرأكم عليّ إلا حلمي ، و قد فعل بكم عمر فلم تصيحوا به))[2] . فهؤلاء ظنوا أن الخليفة الليّن الحليم سيتراجع أمام رفضهم و احتجاجهم ، لكنه خيّب ظنهم ،و اتخذ منهم موقفا حازما ،و إجراء رادعا عندما تعلّق الأمر بهيبة الدولة ،و بمصلحة المسلمين العامة .

و منها أن عثمان لم يكن غافلا عما يجري في الأمصار ، فقد كانت التقارير تصله من ولاته عن أوضاع البلاد ،و تحركات المشاغبين عليه ، فقد رُوي أنه أمر بتسيير هؤلاء المشاغبين من مصر إلى الشام ، فحبسهم أمير حمص : عبد الرحمن بن خالد بن الوليد ، و أدبهم و أذلهم حتى أظهروا الندم و التوبة ، و أرسلوا الأشتر النخعي نائبا عنهم إلى عثمان لينقل إليه ندمهم و توبتهم [3] ، لكنهم ما إن أُطلقوا حتى عادوا إلى فتنهم ، فنظّموا صفوفهم و قدموا المدينة سنة 35 هجرية، و قتلوا الخليفة ظلما و عدوانا[4] .

و يلاحظ على عثمان – من خلال تلك الحادثة- أنه لم يتخذ ضد هؤلاء إجراءات قمعية صارمة في بدايات ظهورهم و بعد ه ، لردعهم و وضع حد لهم كالنفي و القتل ،و السجن لمدة طويلة ، ربما لأنه كان يعتقد أن أمر هؤلاء ليس خطيرا لقلتهم و ضعفهم ،و أن الحال لا يصل بهم إلى قتل خليفة المسلمين .

و ثالثا إنه وقع في أوهام كثير من الناس أن عثمان - رضي الله عنه - كان ضعيفا في موقفه من الفتنة التي أحاطت به ، أو مستضعفا يُساق إلى ما يُراد له ،. و هذا خطأ تاريخي فاحش يجب تصحيحه ، فقد كان في وسعه أن يتخذ ولاة من نظائر عمال يزيد بن معاوية ،و عبد الملك بن مروان ،و ابنه الوليد ، فيُحكّمهم في رقاب المسلمين ، ليستبيحوا البلاد،و يُذلوا العباد ، لكنه لم يفعل ذلك لأنه خليفة راشد يسوس الناس بالعدل،و راعيا شفيقا يرعاهم بالرحمة و الليّن . و قد رأى أن له من الحقوق على

---

[1] الذهبي : الخلفاء الراشدون ، ص: 247 .

[2] الطبري: المصدر السابق ، ج2 ص: 595 . و اليعقوبي: المصدر السابق ج2ص:115.

[3] الطبري: المصدر السابق ، ج2 ص: 635 و ما بعدها .

[4] أنظر : نفس المصدر ، ج2 ص: 641، 647 .

رعيته ما كان لصاحبيه الصديق و عمر-رضي الله عنهما- من قبله ، لكن أهل الأهواء و دعاة الفتنة أبو عليه ذلك ، و أنى له من ((رعية الصديق و الفاروق ،و كان عثمان من رعيتهما ،و كان ابن سبأ و أضرابه من رعية عثمان))[1].

و تبرز شجاعة عثمان و قوة نفسه ، في أنه كان من السابقين الأولين لاعتناق الإسلام ، فتحدى قومه ،و تحمل العنت ،و هاجر إلى الحبشة مرتين من أجل دينه ،و جاهد مع رسول الله -ﷺ- في غزواته .و عندما حاصره الأشرار لم يستجب لهم في ترك الخلافة ، و كان يخرج لأداء الصلاة في المسجد إلى أن منعوه من الخروج وضيّقوا عليه ، لكنه ظل متمسكا بموقفه ، و منع الصحابة و أولادهم من الدفاع عنه ،و أمرهم بالانصراف إلى بيوتهم[2] .

فلو كان ضعيفا جبانا لأمر بقتال الثائرين عليه، أو لهرب لينجو بنفسه ، أو لاستجاب لمطالبهم و عزل نفسه لكي لا يقتلوه ، لكنه لم يفعل ذلك ، و صبر على المحنة و لم يتزعزع ، حتى أتته الشهادة التي بشره بها رسول الله -عليه الصلاة و السلام -[3] .

فأثبت بذلك أنه كان قوي الإيمان ، ثابت اليقين ، كبير النفس ، صبورا على البلاء ، أبت عليه عقيدته و شجاعته أن يُقتل الناس من أجله ، أما إذا كانت الشجاعة ((سفكا للدماء ،و تقتيلا للأبرياء ،و نهبا للأعمار ،و سلبا للأموال ، و إرعابا للآمنين ، و ظلما و عدوانا ، فليست هذه الشجاعة من عثمان في شيء ،و ليس عثمان منها في شيء))[4] . إنه اختار الشهادة ،و فدى الناس بنفسه ،و باء الأشرار بجريمته الشنعاء .

<u>رابعا : هل كان الناس يعانون من الظلم الاقتصادي ؟</u>

ربما يظن كثير الناس أن الثائرين على عثمان كانوا يعانون من الظلم الاقتصادي لذا ثاروا عليه . فهل هذا الظن صحيح ؟ إنه ليس صحيحا ، لأن عهد عثمان لم يعرف ظلما اقتصاديا ، فقد كثرت فيه الأموال و الخيرات ، حتى تكدست و ضاق بها عثمان ذرعا ، فاتخذ لها خزائن ،و

---

[1] محمد الصادق عرجون : عثمان بن عفان ، ص : 84، 88 ، 138 .
[2] أنظر : ابن كثير : البداية ، ج7 ص: 170 و ما بعدها .و الطبري: المصدر السابق ، ج2 ص: 647 .و البخاري: الصحيح ، الجزائر دار الشهاب ، ج4 ص: 196-197 .
[3] أنظر : نفس المصادر .
[4] الصادق عرجون : المرجع السابق ، ص: 92 .

قسّمها على الناس ، فكان يأمر للرجل الواحد بمائة ألف بدرة[1] في كل بدرة أربعة آلاف أوقية[2] . و قد صحّ الخبر أن الناس في زمن عثمان كانوا يأخذون أعطياتهم وافرة ،و يستلمون أرزاقهم وافية ، و ما من يوم يمر إلا و يقتسمون فيه خيرا كثيرا ، و كان المنادي يناديهم أن اغدوا على الملابس ،و السمن و العسل[3] .

و أشير هنا إلى أنه قد صدرت عن عثمان – رضي الله عنه – تصرفات في توزيع الثروة ، أنكرها عليه أناس من رعيته ، كان هو فيها مجتهدا ، انطلاقا من وجهة نظر فقهية . منها أنه لم يسو بين المسلمين في العطاء كما فعل أبو بكر و علي -رضي الله عنهما - ، و إنما اتبع طريقة عمر بن الخطاب[4] – رضي الله عنه –في التفضيل بين الناس في العطاء ، حسب مراتبهم في الإسلام ، و هذه مسألة فقهية اختلفت فيها اجتهادات الفقهاء[5] .

و منها أيضا أن عثمان كان له رأي فيما يخص خُمس الغنائم ، خالف به غالبية الفقهاء ، و مفاده هو أن العلماء قد اختلفوا في خمس الغنائم بعد وفاة الرسول – عليه الصلاة و السلام- فقال بعضهم : سقط الخمس بعده ،و قال آخرون : إن الخمس لذوي قربى الإمام – بعد الرسول- يقسّمه على أقاربه ، و هذا الرأي قال به عثمان و الحسن بن علي ، و قال آخرون: إن الخمس يُترك لاجتهاد الإمام يقسمه بنفسه في طاعة الله و رسوله ، و هذا رأي أكثر السلف ،و أصح الأقوال دلّ عليه الكتاب و السنة[6] .

و قد جعل عثمان العاملين على الأموال ممن لهم نصيب في العطاء ، و إن كانوا أغنياء قياسا على العاملين على الزكاة[7] . و كان يرى أن قبيلة بني أمية – و هو منها – عددها كبير ،و معاشها قليل لذا فمن حقها عليه

---

[1] تساوي البدرة عشرة آلاف درهم . و الأوقية كانت تساوي أربعين درهما .ابن كثير : المصدر السابق ، ج 357، 337 .و ابن العماد الحنبلي : شذرات ، ج2 ص: 317 . ابن الأثير : النهاية في غريب الحديث،بيروت المكتبة العلمية 1979 ج1 ص: 80 .

[2] السيوطي : تاريخ الخلفاء ص: 156 .و اين عساكر : المصدر السابق ج29 ص: 258

[3] روى هذا الخبر : موسى بن إسماعيل ، عن مبارك بن فضالة ، عن الحسن البصري ، و هؤلاء كلهم ثقات . الهيثمي: مجمع الزوائد ، ج 9 ص: 93-94 .و ابن كثير : المصدر السابق ، ج7 ص: 214 .

[4] رُوي أن عمر عزم على التسوية بين الناس في العطاء مستقبلا ، لكن المنية وافته . ابن تيمية : منهاج السنة ، ط دار الكتب العلمية ، ج3 ص: 153 .

[5] نفسه ، ج3 ص: 153 .

[6] نفس المصدر ، ج3 ص: 154 .

[7] نفس المصدر ، ج3 ص: 191 .

أن يزيدها في العطاء[1] ، لذلك كان يعطي لكل الناس حقوقهم ،و يزيد لأقاربه أكثر ، مجتهدا في الإحسان إليهم .و قد وافقه على اجتهاده طائفة من الفقهاء كالإمام مالك ، و رأت أن من حق الإمام التصرّف في الخمس حسب اجتهاده ، و إن أعطاه لواحد فجائز[2] .

و قد أُتهم عثمان بأنه بالغ في إعطاء الأموال لبعض أقاربه ، فروى اليعقوبي ، أن المسلمين لما فتحوا إفريقية سنة 27 هجرية ، غنموا ما مقداره : 2520000 دينار ، فأعطى عثمان ذلك المبلغ لمروان بن الحكم عندما تزوّج بابنته[3]- أي بنت عثمان - . و هذا الخبر انفرد به اليعقوبي عن غيره من المؤرخين[4] في الزعم بأن عثمان أعطى خُمس غنائم إفريقيا إفريقيا لمروان بن الحكم ، لأن من الثابت في المصنفات التاريخية المعروفة ، أن عبد الله بن سعد بن أبي سرح ، أخذ خُمس الخُمس لنفسه ، ثم استرده منه الخليفة و أمره بتقسيمه على جنده ، أما باقي الخُمس فأرسله إلى عثمان، وأخذ الجنود نصيبهم المتعارف عليه من الغنيمة . و لم تذكر المصادر المتوفّرة ما الذي فعله عثمان بالذي أُرسل إليه من باقي الخمس[5] الخمس[5] .

و من جهة أخرى فإن اليعقوبي لم يذكر لخبره إسنادا ، و اكتفى بقوله : و روى بعضهم[6] ، و هذا دليل آخر يكفي لرد روايته التي فقدت شرطا أساسيا من شروط صحة الخبر .

و في رواية أخرى يقول الواقدي : إن عبد الله بن سعد بن أبي سرح ، بعث إلى عثمان أموالا قيمتها :2520000 دينار ، فأعطاها بكاملها لآل الحكم ،و قيل لآل مروان[7] . فالمبلغ الذي ُأرسل إلى الخليفة – حسب هذه هذه الرواية – هو نفسه مجموع ما غنمه المسلمون على ما ذكرته رواية اليعقوبي ، و هذا ما يشكك في رواية الواقدي ،و يعارضها و يزيدها ضعفا ، لأن هذه الرواية – أي رواية اليعقوبي – نصت على أن الذي أُرسل لعثمان هو خُمس ذلك المبلغ و ليس كله . كما أن رواية الطبري ،

---

[1] نفس المصدر ، ج3 ص: 227 . و الطبري : المصدر السابق ، ج2 ص: 650 .
[2] ابن تيمية : المصدر السابق ، ج3 ص: 190، وج4 ص: 204 .و ابن العربي : العواصم من القواصم ، حققه محب الدين الخطيب ، د ن ، دت ، ص: 79 .
[3] تاريخ اليعقوبي ، ج 2ص: 116 .
[4] الذين اطلعت على مصنفاتهم .
[5] انظر مثلا : الطبري : المصدر السابق ، ج 2ص: 597 .و الذهبي : الخلفاء ، ص: 185 .و ابن كثير كثير : المصدر السابق ، ج7 ص: 152 .
[6] تاريخ اليعقوبي ، ج2 ص: 116 .
[7] الطبري : المصدر السابق ج2 ص: 599 .و ابن كثير : المصدر السابق ج7 ص: 152

و ابن كثير و الذهبي ، قد نصت على أنه لم يرسل إلى عثمان إلا أربعة أخماس الخمس ، وقدره : 400 ألف دينار من مجموع الغنيمة الذي ذكره اليعقوبي .

و هذه الرواية لا تصح أيضا من حيث الإسناد ، لأن راويها محمد بن عمر الواقدي ،و هو مطعون فيه ، متهم بالكذب ،و كان يتشيع و يمارس التقية[1] . فهذه الخروقات في إسناد الرواية و متنها تجعلنا نستبعدها تماما .

و يرى الشيخ ابن تيمية أن المبلغ – حسب رواية الواقدي – الذي قيل أن عثمان أعطاه لأقاربه هو مبلغ مبالغ فيه جدا ، لأنه لم يثبت أن عثمان – رغم سخائه – جاد بذلك المبلغ الكبير ، و حتى الخلفاء من بعده لم يعطوا ذلك المبلغ ، فمعاوية الذي كان يعطي أكثر من عثمان ، غاية ما أعطاه للحسن بن علي : 100 ألف أو ثلاثمائة ألف درهم ، فقيل آنذاك أنه لم يعط هذا أحد قط[2] .

و حتى إذا افترضنا – جدلا – صحة تلك الرواية فإن ما قام به عثمان ليس بحرام ، و ذلك أن جماعة من الفقهاء - منهم مالك بن أنس - قالوا أن من حق الإمام التصرّف في الخمس حسب اجتهاده ،و إن أعطاه لواحد فجائز[3] .

و بناء على ما ذكرناه عن قضية الخُمس ، فإنه ليس من المستبعد أن يكون عثمان قد وزّع أربعة أخماس الخمس التي وصلته من غنائم إفريقيا ، على بعض أقاربه لكن ليس بالكمية التي ضخّمها المبالغون المفترون عليه.

و روى اليعقوبي أن أقارب عثمان كانوا يتصرفون بكل حرية في أموال بيت مال المسلمين لمصالحهم الخاصة ،و أن عثمان كان إذا أجاز أحدا من أهل بيته بجائزة جعلها فرضا من بيت المال[4] . و هذا اتهام خطير لخليفة المسلمين ،و طعن في أمانته ، فهل هذا الخبر صحيح ؟ أولا فبخصوص إسناده ، فقد رواه اليعقوبي بلا إسناد ، و هذا يعني أن روايته مردودة ، لأنها فقدت شرطا أساسيا من شروط صحة الخبر ، و إذا اعتبرنا اليعقوبي هو الراوي الوحيد في الإسناد ، فالخبر يكون منقطعا ، و

---

[1] الذهبي : ميزان الاعتدال ، ط مصر ، ج3 ص: 663-664 .و ابن النديم : الفهرست ، الجزائر ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، 1985، ص: 443 .

[2] منهاج السنة ، ج3 ص: 190 .

[3] ابن العربي : المصدر السابق ،ص: 79 .

[4] تاريخ اليعقوبي ، ج2 ص: 118 .

اليعقوبي نفسه غير ثقة ، فهو شيعي متعصب ، كما هو واضح من تاريخه .

و ثانيا ، ففيما يخص المتن ، فقد رويت أخبار أخرى تخالف ما رواه اليعقوبي و ترد عليه ، منها أن عثمان – رضي الله عنه – كان يعطي أقاربه من ماله ،و لا يستحل أموال المسلمين لنفسه ، و لا لأحد من الناس ،و لا يأخذ من الأمصار إلا الخُمس ، و يترك الباقي لأصحابه .و لا يأكل إلا من ماله ، و كان يُقسم بالله قائلا : ((أما و الله ما أكله من مال المسلمين ، و لكني آكله من مالي)) .و قد اعترف أمام الصحابة بأنه يعطي أقاربه الأموال ، ثم قال لهم : فإن رأيتم ذلك خطأ فردوه ، فأمري لأمركم تبع ، قالوا : أصبت و أحسنت[1] .

فالذي ذكرته هذه الروايات هو الذي يليق بصحابي جليل ،و خليفة راشد ، شهدت السنة النبوية بفضله ،و بشرته بالشهادة و الجنة[2]. و قد ذكرت تلك الروايات أنه كان ينفق على أقاربه من ماله ،و هذا لا ينفي من أنه أعطى بعضهم من أموال الخمس ، التي في بيت المال ، لأنها تختلف عن أموال الزكاة و الخراج ، و قد سبق و أن بينا مذهب عثمان في الخمس ، من أنه يرى أن خمس الغنائم للإمام و أقاربه ، فإذا أعطاهم منه فلا تثريب و لا لوم عليه .

و لشيخ الإسلام ابن تيمية مقارنة جيدة ، بين تصرفات عثمان و علي - رضي الله عنهما - و مفادها أنه بما أننا لا ننكر على علي بن أبي طالب ، على توليته أقاربه ،و قتاله للمسلمين ، لأنه كان مجتهدا ، فإنه علينا أيضا أن لا ننكر على عثمان اجتهاده في الأموال ، و أمر الدماء أخطر من الأموال ، و الشر الذي حدث في الأمة بسبب الدماء أضعاف الشر الذي حصل بإعطاء الأموال ، و ما وقع في خلافة علي أقرب إلى الملام ، مما وقع في خلافة عثمان ،و قد جرى في عهده من الخير ما لم يجر مثله في خلافة علي .و اجتهاده – أي عثمان – كان أقرب إلى المصلحة و أبعد عن المفسدة ، من اجتهاد علي . لذا فإنه إذا كنا نتولى عليا و نحبه ، فبطريق أولى أن نتولى عثمان و نحبه بدلالة الكتاب و السنة[3] .

و قد صدق الباحث محمد الصادق عرجون ، حين قال : إنه لم يكن واجبا على عثمان السيّر على تهج الصديق و الفاروق، عندما حرما نفسيهما

[1] الطبري : المصدر السابق ، ج2 ص: 650، 651، 681 .
[2] أنظر : البخاري ، الجامع الصحيح ، ط الجزائر ، ج 4 ص: 202 .
[3] منهاج السنة النبوية ، ج 3ص: 237 ، و ج4 ص: 205 .

احتسابا لوجه الله ، لأن هذا الحرمان مرتبة فوق الحق و أعلى من العدل ، و الشريعة لم توجبه ، لأن الواجب على الإمام هو الحق و العدل ، فإذا وصل الحق إلى أهله ، و تحقق العدل بين الناس ، فليس عليه حرج ، و له أن يُنفّل من شاء بما شاء لمصلحة يراها .و من حقه الإحسان إلى أقاربه و الاعتماد على من يراه منهم قديرا على تحمّل المسؤوليات[1] .

و بذلك يتبين أن عثمان في تصرّفه في الأموال انطلق من اجتهاد فقهي ، و لم يتصرّف فيها بهوى و عصبية .و قد كثُرت في أيامه الخيرات ،و وصلت الأرزاق إلى كل الناس ، ،و عمهم الرخاء ،و لم يكن فيهم ظلم اقتصادي . لكنه – أي عثمان – أعطى أقاربه أكثر مما أعطي غيرهم من رعيته ، متأولا صلة الرحم ،و حاجة قبيلته الماسة للمال ، انطلاقا من نظرته الفقهية للخمس ،و قد وافقه عليها بعض الفقهاء.

خامسا : هل كان الناس يُعانون من الظلم السياسي :

قد يخطر على بال كثير من الناس أن الناقمين على عثمان و ولاته ، ما دفعهم إلى الثورة عليه و قتله إلا الظلم السياسي . فهل هذا صحيح ؟ ، إنه ليس صحيحا ، لأن أيامه –أي عثمان – تجلّت فيها مظاهر العدل السياسي بشكل كبير ، منها أن عهده تمتع بالأمن و الاستقرار و الرخاء ، و قد صحّ الخبر في أن أيامه –أي عثمان – كان فيها العدو مُتقى ، و الخيرات كثيرة ، و الناس في وئام ، يغمرهم الحب و الإخاء و الألفة ،و لا يخاف مؤمن مؤمنا في الأمصار الإسلامية[2] . فهذا كله من أثار العدل السياسي على مستوى الخليفة و ولاته و رعيته .

و منها أيضا أن عثمان كان بابه مفتوحا للناس ، فيستقبلهم و يسمع منهم ،و يعدل بينهم . فعندما شكوه من واليه على الكوفة : الوليد بن عقبة و شهدوا عليه بشربه للخمر ، حدّه و عزله من منصبه . و عندما قدم إليه وفد من جند إفريقية ،و أخبروه أن واليه عبد الله بن سعد أخذ لنفسه خُمس الخُمس من الغنائم ، قال لهم بأنه هو الذي وعده بذلك إن هو فتح إفريقية ، ثم خيّرهم بين القبول و الرفض ، فلم يقبلوا و طالبوه بعزله ، فلبى طلبهم و أرسل إلى واليه يأمره باقتسام ما نفّله إياه على الجند ، و يستخلف عليهم

---

[1] عثمان بن عفان ، ص: 98 ، 101 .
[2] الهيثمي : المصدر السابق ، ج9 ص: 93-94 . و المزي : تهذيب الكمال ، ج19 ص: 451 .

رجلا يرضاه و يرضونه ، فاستجاب لما أمره به ،و انقلب عائدا إلى مصر[1].

فالخليفة عثمان بن عفان- رضي الله عنه- كان من حقه أن يُنقّل قائده المظفر عبد الله بن سعد بما يراه أهلا له في إطار المصلحة الشرعية ، لكنه تراجع عن وعده لواليه و قائده و أخيه من الرضاع ،و عزله عن إمرة الجيش نزولا عند رغبة جنده ،و تطييبا لخاطرهم ،و لم يكن ذلك واجبا عليه.

و عندما طرد أهل الكوفة أميرهم سعيداً و اختاروا مكانه أبا موسى الأشعري ،و طلبوا من عثمان أن يعين عليهم أبا موسى واليا عليهم ، استجاب لطلبهم ، إزاحة لعذرهم ،و إزالة لشُبَههم ،و قطعا لعللهم[2] . و كان في مقدوره أن يرفض طلبهم ،و يبعث من يؤدبهم ،و يعيّن عليهم من يريده.

و منها أيضا أن الخليفة عثمان-رضي الله عنه- لم يجعل الإمارة محصورة في أقاربه ،و لم يعين على الناس من لا يصلح للإمارة ، و إنما ولى عليهم أمراء أكفاء لهم قدرات تؤهلهم للقيام بأعباء الإمارة ، و هذا أمر سيق و أن أثبتناه.

و من مظاهر العدل السياسي أيضا أن الناقمين على عثمان و ولاته كانوا يتحركون بحرية ،و يعترضون على ولاتهم ، و يطعنون فيهم و في الخليفة ، و لم يتخذ عثمان و ولاته ضدهم إجراءات صارمة لردعهم و قطع شأفتهم ، و هذا أمر ثابت معروف[3] .

فهذه النماذج و التعليقات هي أدلة تعبر عن العدل السياسي الذي كان يتمتع به الناس أيام عثمان – رضي الله عنه – و هي نماذج كافية للرد على تساؤلنا : هل كان الناس يعانون من الظلم السياسي ؟ ،و تؤكد أيضا على تنوّع مظاهر العدل السياسي الذي تمتع به الناس في عهد الخليفة الشهيد عثمان بن عفان .

و ختاما لما تقدم ذكره يتبين أن التساؤلات التي طرحناها للبحث عن أسباب الثورة على الخليفة ، قد أثبتت – أي التساؤلات – أن الخليفة

---

[1] الطبري : المصدر السابق ، ج2 ص: 597 .

[2] ابن كثير: البداية ،ج7 ص: 161 .

[3] انظر : ابن الأثير : الكامل ، ج3 ص: 31 .و الطبري: المصدر السابق ، ج2 ص: 611 ، 620 .

عثمان- رضي الله عنه- لم يجعل الإمارة محتكرة بين أقاربه ،و لم يول منهم على الناس إلا من يصلح للإمارة .و أنه أيضا لم يكن خليفة ضعيفا عاجزا عن إدارة الدولة ، و أنه قام بمسؤولياته كاملة تجاه المسلمين ، و نشر بينهم العدل الاقتصادي و السياسي حسب قدراته و اجتهاداته . و بما أنه قام بكل ذلك ، فما هي الأسباب الحقيقية في الثورة عليه ؟

سادسا: الأسباب الحقيقية في الثورة على عثمان :

ثَبُتَ مما ذكرناه سابقا أن المجتمع الإسلامي أيام الخليفة عثمان بن عفان ، قد ساده العدل بكل مظاهره ،و أن عثمان قد قام بدوره المنوط به ،و أن ولاته كانوا عادلين مؤهلين . فلماذا إذن ثارت عليه طائفة من رعيته و قتلته ؟ .

لقد تبين لي من البحث في أسباب الثورة على عثمان و قتله ، أن أهمها سببان رئيسيان حاسمان[1] ، أولهما : الحسد و الحرص على متاع الدنيا ، و قد تمثل ذلك في طائفة من الناس دفعها الحسد و الحرص على المتاع الزائل ، إلى الطعن في عثمان و رجاله ،و العمل على الإطاحة بهم ، و قد مثل هذه الطائفة رؤوس الفتنة ، كالأشتر النخعي ، و ابن الكواء ،و عمير بن ضابيء ، و محمد ين أبي حذيفة ،و محمد بن أبي بكر .

و السبب الثاني هو الدور الخفي الذي لعبه أعداء الإسلام و المسلمين ، قصد إفساد الدين ،و تسميم الفكر الإسلامي ،و الكيد للمسلمين ، و قد قام بهذا الدور عبد الله بن سبأ و أعوانه . و لإثبات ما قلته عن السببين الأساسيين أورد طائفة من الشواهد التاريخية كأدلة تأكيدية تثري ما أوجزته سابقا .

أولا إنه سبق و أن بينا أن المجتمع الإسلامي كان يتمتع بالعدل على اختلاف مظاهره ، أيام عثمان – رضي الله عنه – و هذا يعني أنه لا يوجد أي مبرر موضوعي يدعوا إلى الثورة على عثمان و قتله . و بما أنه وجد من ثار عليه ، فهذا دليل على أن الثائرين عليه هم طائفة قليلة من الحُساد و المرضى نفسيا ، و المنحرفين فكريا .

و من هؤلاء الحُساد المرضى نفسيا الحريصين على الدنيا : محمد بن أبي حذيفة ، فإنه تربى في حجر عثمان منذ صغره ، في بحبوحة من العيش ، فلما أحس أنه كَبُر طلب من عثمان أن يوليه عملا ، فاعتذر له بأنه ما زال لم يصبح أهلا للإمارة ،و وعده بأنه سيوليه ذلك عندما يصبح أهلا لها ،

[1] لا يمنع ذلك من وجود أسباب أخرى ثانوية ليست حاسمة ، استغلها دعاة الفتنة في الثورة على الخليفة .

فتعتب عليه و استأذنه في الخروج من المدينة ، فأذن له و التحق بمصر ، وفيها انقلب عليه و أصبح من أكبر المتألبين عليه ، و نسي فضله و جميله[1]. و منهم أيضا : محمد بن أبي بكر ، كان عثمان قد ولاه الإمارة ، فدفعه الغضب و الحسد و الطمع إلى الانضمام إلى دعاة الفتنة بمصر ، و أصبح من رؤوس الناقمين على عثمان[2].

و ثانيا إن كثيرا من الروايات التاريخية أشارت إلى وجود جماعة منظمة كانت تتحرك في الأمصار ، و تطعن في الخليفة عثمان بن عفان – رضي الله عنه- ، و تحرّض الناس على الثورة عليه ، و تتبادل الأخبار و الرسائل فيما بينها لتحقيق أهدافها الخفية[3] .

و ثالثا إن الثورة على عثمان لم تكن عامة شاملة للأمصار الإسلامية ، و إنما كانت محدودة العدد و المكان ، مثّلتها طائفة من الناس انطلقت من مصر و البصرة و الكوفة[4] . و هذا دليل على أن الثائرين على عثمان هم قلة تأثروا بدعايات رؤوس الفتنة ، و انطلت عليهم تلبيساتهم ، و خفيت عليهم نواياهم الخبيثة المبيتة . و لو كان المجتمع الإسلامي يعاني من المشاكل التي زعمتها تلك الطائفة ، فلاشك أن الثورة كانت ستضم أعدادا كبيرة ،و تشمل أمصارا كثيرة ، و لا تقتصر على مصر و الكوفة و البصرة .

و رابعا إن الروايات التاريخية ذكرت أن الثائرين على الخليفة الشهيد عثمان بن عفان خرجوا من بلدانهم إلى المدينة لقتل عثمان ، لكنهم أخفوا ذلك على الناس ، و تظاهروا لهم بأنهم يريدون الحج[5]. و هذا السلوك هو من مظاهر المكر و الخداع و التخطيط المُبيت سلفا .

و خامسا إنه إذا افترضنا إن المجتمع الإسلامي في عهد عثمان ، كان يعاني من مشاكل فلا شك أنها مشاكل بسيطة عادية لا يكاد يخلو منها مجتمع ، لأنه سبق و أن أثبتنا أن المجمع كان يسوده العدل على اختلاف مظاهره ، و بناء على هذا فإن تلك المشاكل كان يمكن حلها بسهولة ، في جو يسوده العدل و الشورى و الأخوة ، و ما كانت لتصل إلى الثورة على خليفة المسلمين و قتله ، لو لا وجود طائفة ماكرة حاسدة ، كذبت على

---

[1] الطبري: المصدر السابق ج2ص:680 .و ابن كثير : المصدر السابق ، ج 7 ص: 251

[2] الطبري : نفس المصدر ، ج2 ص: 681 .و الذهبي : السير ، ج3 ص: 481-482 .

[3] أنظر مثلا : الطبري ، نفس المصدر ، ج2 ص: 647 ، و ما بعدها .

[4] انظر مثلا : الطبري : نفسه ، ج 2ص: 647 . و ابن كثير : المصدر السابق ، ج7ص:168.

[5] الطبري : المصدر السابق ، ج2ص: 647.و ابن كثير : المصدر السابق ج 7ص: 168

الخليفة و ولاته ،و لبّست على بعض الناس أفكارهم ، و ضخّمت المشاكل في أعينهم ، و استغلت لين عثمان و تسامحه في الثورة عليه .

و سادسا إن بعض الروايات قد ذكرت ظهور كتب مزوّرة ، منسوبة لكبار الصحابة كعلي و عائشة و طلحة و الزبير – رضي الله عنهم – فيها الحط على عثمان ،و الدعوة إلى الثورة عليه[1] . و هذا دليل على وجود جماعة مُنَظمة تستخدم التزوير وسيلة من وسائلها لتحقيق أهدافها الخفية .

و سابعا إن روايات تاريخية ذكرت أن من بين الثائرين على الخليفة عثمان ، طائفة ماكرة منحرفة فكريا ، تظاهرت بالإسلام و نشرت بين المسلمين أفكارا ملحدة ، على رأسها عبد الله بن سبأ و أعوانه[2] . فوجود هذه الطائفة دليل دامغ على ما ذكرناه من أن السبب الثاني في الثورة على عثمان هو الدور الخفي الماكر الذي قام به أناس زنادقة مكارون مخادعون .

و ثامنا إن تمسك دعاة الفتنة بمواقفهم ، و إصرارهم على مواصلة نشاطهم التخريبي ، و تحديهم للخليفة و ولاته ، و تثوير الناس عليهم[3] . هو دليل دامغ على نواياهم الخبيثة المبيتة ، التي خططوا لها و دفعوا إتباعهم إلى تحقيقها .

و بذلك يتبن- مما ذكرناه - أن الأسباب الحقيقية في الثورة على الخليفة الشهيد عثمان بن عفان تعود في أساسها إلى سببين رئيسيين ، أولهما الحسد و الحرص على الدنيا ،و ثانيهما دور أعداء الإسلام و المسلمين في إفساد الدين و تفريق المسلمين ، و قد أيدنا ذلك بشواهد تاريخية كثيرة ، زادت الأمر وضوحا و إثراء و تأكيدا .

خاتمة البحث

توصلتُ - من خلال بحثنا هذا - إلى أن تُوجد أسباب ظاهرة ، و أخرى حقيقية خفية ، كانت من وراء قتل خليفة المسلمين عثمان بن عفان . فالظاهرة منها تظاهر بها دعاة الفتنة و اتخذوها كمبرر في الثورة على عثمان و ولاته . و قد ناقشتُها و أتبتُ أنها أسباب زائفة ، وأن عثمان لم يجعل الإمارة محتكرة بين أقاربه .

---

[1] ابن كثبر: نفس المصدر ، ج 7ص: 173 و ما بعدها .
[2] ابن كثير: المصدر السابق ، ج7 ص: 186 .و الطبري: المصدر السابق،ج2 ص: 647 .
[3] انظر مثلا : الطبري : نفس المصدر ، ج2 ص: 634، 641 ، 661 .

و أنه رضي الله عنه لم يول على الناس من لا يصلح للإمارة .و أنه لم يكن خليفة ضعيفا عاجزا عن إدارة شؤون الدولة .و أنه حقق العدل الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي في رعيته .

و أما الأسباب الحقيقية الخفية ، فقد تبين لنا من المناقشة أن ما زعمه دعاة الفتنة في ثورتهم على عثمان و ولاته ، هو زعم باطل تظاهروا به ، و غرروا به أتباعهم . و حقيقة أمرهم أنهم كانوا مدفوعين بسببين رئيسيين ، أولهما الحسد و الحرص على متاع الدنيا ،.و ثانيهما المكر و الكيد للإسلام و المسلمين عند طائفة منهم .

تم و لله الحمد

…………………………………………………………………

…………………

البحث الخامس

رؤوس الفتنة في الثورة على الخليفة الشهيد عثمان بن عفان

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

مقدمة البحث

الحمد لله رب العالمين ،و الصلاة و السلام على نبينا الكريم ، و بعد :

يندرج هذا البحث ضمن سلسلة : دراسات نقدية هادفة عن مواقف الصحابة بعد وفاة الرسول الكريم –ﷺ - ، و قد خصصته لدراسة أعمال رؤوس الفتنة الثائرين على الشهيد عثمان بن عفان-رضي الله عنه- ، فعرّفتُ بهم و بأعمالهم الإجرامية في ثورتهم على عثمان و قتله ،و كشفتُ عن مكائدهم و مؤامراتهم ، و انحرافاتهم و ضلالاتهم ، و بذلك تكون دراستنا عن الفتنة قد اكتملت في جوانبها الأساسية الكبرى .

و قد التزمتُ في بحثي هذا بتحقيق الروايات و نقدها وفق منهج علم الجرح و التعديل ، و أخذتُ على نفسي الالتزام به قدر المستطاع ،و حسب ما تسمح به الروايات التاريخية التي تكثر فيها الأسانيد المرسلة و الموقوفة و المنقطعة .

و أعتقد أن لهذا البحث أهمية بالغة لأنه يكشف عن رؤوس الفتنة و أعمالهم التخريبية و نواياهم الخبيثة المبيتة ، لذا أرجو أن يجد عملي هذا قبولا عند أهل العلم ، و أن ينفع الله به قارئه و كل من سعى في إخراجه

و توزيعه ، و أن يجعله خالصا لوجهه الكريم ، إنه تعالى سميع مجيب ،و بالإجابة جدير ، و ليس ذلك عليه بعزيز .

د . خالد كبير علال
- الجزائر -

المبحث الأول : كبار رؤوس الفتنة في الثورة على عثمان بن عفان

قُدر عدد الأشرار الذين ثاروا على الخليفة عثمان بن عفان- رضي الله عنه- بنحو 2500 رجلا[1] ، اجتمعوا بالمدينة المنوّرة سنة 35هجرية ، و قد أتوها أساسا من مصر و الكوفة و البصرة ، لقتل الخليفة الشهيد عثمان بن عفان ، بتحريض و توجيه من كبار أشرارهم و مفسديهم[2] .

أولا : أشهر رؤوس الفتنة :

أحصيتُ من هؤلاء 22 رأسا ، هم : مالك بن الحارث الأشتر النخعي ،و محمد بن أبي بكر الصديق ، و محمد بن أبي حذيفة ،و عمير بن ضابئ ،و عبد الله بن سبأ المعروف بابن السوداء،و زيد بن صوحان ، و صعصعة بن صوان ،و حكيم بن جبلة العبدي ،و عبد الرحمن بن عديس ، و كنانة بن بشر ، و كميل بن زياد ،و كعب بن ذي الحبكة ،و جندب بن زهير ، و شبّث بن ربعي ، و قتيرة بن فلان السكوني، و عروة بن الجعد ،و خالد بن ملجم ،و الغافقي بن حرب ، و عروة بن البياع المصري ، و عبد الله بن بديل ،و عبد الرحمن بن بديل ،و عمرو بن الحمق[3].

---

[1] انظر : الطبري : تاريخ الطبري ، بيروت، دار الكتب العلمية، 1997 ج3 ص: 39-40 . و ابن كثير : البداية و النهاية ،بيروت ، مكتبة المعارف، د ت، ج7 ص: 239-240 .و ابن عساكر : تاريخ دمشق ، ج 39 ص: 317 .

[2] سيأتي تفصيل ذلك لاحقا .

[3] عنهم انظر : الطبري: المصدر السابق، ج2 ص: 639، 652، 682 .و ابن عساكر: المصدر السابق، ج11 ص: 11ص: 303 ج 24ص: 79-80 ، ج 39ص: 317 . و ابن سعد : الطبقات الكبرى ، بيروت ، دار صادر ،د ت ، ج 3 ص: 71 ، 73،ج 6 ص: 179 .و ابن أبي بكر الهيثمي : مجمع الزوائد ، القاهرة ، دار الريان ، 1407ج9 ص: 97، 231 .و ابن حجر العسقلاني: الإصابة في معرفة الصحابة ، ط1، بيروت ، دار الجيل ، 1992 ج 5 ص: 654 .و ابن الأثير : الكامل في التاريخ ،ط2، بيروت، دار الكتب العلمية ، 1995 ، ج 3 ص: 72 ، 73 .و احمد العجلي: معرفة الثقات ، ط1، المدينة المنورة، مكتبة الدار، 1985 ج 1 ص: 484 .و ابن الجوزي : المنتظم ،ط1، بيروت، دار صادر، 1385ه، ج 5 ص:53، 86 .و أبو الحجاج المزي : تهذيب الكمال ، حققه بشار عواد، بيروت مؤسسة الرسالة، 1980-، ج 19 ص: 456 ، ج21 ص: 596 .

و بخصوص الخمسة الأوائل ، فأولهم – أي الأشتر – كان رأس أهل الفتنة بالكوفة ،و هو مقدمهم عندما خرجوا إلى المدينة لقتل عثمان[1] – رضي الله عنه - . و قد رُوي –بإسناد حسن- أن الأشتر لما قدم إلى أمير المؤمنين عمر بن الخطاب- رضي الله عنه- مع جماعة من الناس ، جعل ينظر إليه و يصرف بصره ، ثم قال عمر لهم : أمنكم هذا ؟ قالوا : نعم ، فقال عمر : ((ما له قاتله الله ، كفى الله أمة محمد شره ، و الله أني لأحسب أن للناس منه يوما عصيبا))[2] ، و قوله هذا هو من باب الفراسة و التوسّم ،و الله أعلم .

و أما الثاني –أي محمد بن أبي بكر [3]– فقد كان عثمان قد ولاه الإمارة ، فدفعه الغضب و الحسد إلى عصيان الخليفة و الانضمام إلى دعاة الفتنة بمصر ، و أصبح من رؤوسهم الناقمين على عثمان[4] . و الثالث –أي محمد بن أبي حذيفة – فإنه لما أُستشهد والده أبو حذيفة –رضي الله عنه – ضمه عثمان إليه و رباه في حجره و أحسن إليه ، فلما أحس أنه كبُر طلب من عثمان أن يوليه عملا فاعتذر إليه بأنه ما يزال لم يصبح أهلا للإمارة ، و وعده بها عندما يصبح أهلا لها ، فعتب محمد على عثمان و استأذنه في الخروج من المدينة ، فأذن له و التحق بمصر ، و هناك انقلب على عثمان ،و أصبح من أكبر المتألبين عليه ،و نسي جميله و فضله عليه[5] .

و الرابع –أي عمير بن ضابئ – فيُروى أن والده لما هجى قوما من الأنصار ،و عزّره عثمان و حبسه و وافته المنية بالسجن ، نقِم ابنه عمير على عثمان ،و شارك في الثورة عليه ،و انظم إلى الطائفة السبئية[6] . أما آخرهم – أي عبد الله بن سبأ – فهو رأس الطائفة السبئية ، التي كان لها دور كبير في الثورة على عثمان ، و سنفرد له و لطائفته المطلب الآتي بحول الله تعالى .

ثانيا : عبد الله بن سبأ و السبئية بين الوجود و العدم :

---

[1] ابن سعد : المصدر السابق، ج3 ص: 71 .

[2] أبو بكر الخلال : السنة ،حققه عطية الزهراني، الرياض ، دار الراية، 1410 ج3 ص: 517 .

[3] تُوفي والده أبو بكر ، و محمد هذا صغير ، فتربى في حجر علي بن أبي طالب الذي تزوّج بأمه . ابن العماد الحنبلي : شذرات الذهب ، دمشق ، دار ابن كثير ، ج1 ص: 218 .

[4] الطبري: المصدر السابق، ج 2 ص: 681 . و الذهبي : سيّر أعلام النبلاء ، حققه جماعة من العلماء، بيروت ، مؤسسة الرسالة، ج 3 ص: 481 –482 .

[5] الطبري: نفس المصدر ، ج 2 ص: 680 . و ابن كثير : البداية ، ج 7 ص: 251 .

[6] ابن كثير : نفس المصدر ، ج 9 ص: 9 . و ابن الأثير : الكامل ، ج 3 ص: 72، 73 .

كان عبد الله بن سبأ المعروف بابن السوداء من يهود اليمن ، ثم أظهر الإسلام ، و تنقّل في بعض الأمصار الإسلامية كدمشق و البصرة و مصر ، و إليه تُنسب الطائفة السبئية ، التي هي من الشيعة الرافضة للصحابة و الطاعنة فيهم ،و يُروى أنه هو أول من أظهر الطعن في الخليفة عثمان رضي الله عنه[1] .

و قد ذكرت كثير من المصادر التاريخية[2] أن ابن سبأ و أصحابه كان لهم دور كبير في نشر الأفكار الضالة و الأباطيل بين المسلمين و تحريضهم على عثمان و قتله ، لكن بعض الباحثين المعاصرين شككوا في ذلك ،و زعموا أن ابن سبأ شخصية مختلقة لا وجود لها ، و أن الأخباري سيف بن عمر التميمي ضعيف و هو الذي روى أخباره و انفرد بها عن غيره من الرواة ، و هي - أي أخباره – من مفتريات أهل السنة افتروها للطعن بها في خصومهم الشيعة ،و التشنيع بها عليهم[3] ، فهل ما زعمه هؤلاء صحيح ؟ .

لقد تتبعتُ أخبار ابن سبأ و السبئية في مصنفات التاريخ و التراجم و علم الجرح و التعديل و غيرها من المصنفات ، فعثرتُ على شواهد كثيرة تؤكد وجود عبد الله بن سبأ و طائفته ، و أن سيف بن عمر لم ينفرد بذكره ، و أن ما زعمه هؤلاء ليس بصحيح ، و أنه مجرد ظنون و تخمينات و أهواء مذهبية لا غير ؛ و أدلتي على ذلك طائفة من الشواهد المتنوعة . أولها وجود روايات ذكرت عبد الله بن سبأ من غير طريق سيف بن عمر التميمي ، أذكر منها ست روايات صحيحة الأسانيد ، الأولى[4] مفادها أن الصحابي أبا الطفيل روى أنه رأى ابن السوداء جيء

---

[1] الطبري: المصدر السابق ، ج 2 ص: 647 .و ابن عساكر: المصدر السابق ، ج 29 ص: 3 ، ج 39 ص: 300 .و ابن تيمية : مجموع الفتاوى ، حققه رشاد سالم، ط1، مؤسسة قرطبة، 1406،ج 7ص: 449 . و العقيلي: الضعفاء ،حققه أمين قلعجي، ط1 ، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1404 ج 4 ص: 77 ، ج 9 ص: 158 .

[2] سيأتي ذكرها قريبا .

[3] من هؤلاء المنكرين : المستشرق برنارد لويس ، و من السنيين : سامي النشار ،و طه حسين ، و عبد العزيز الهلابي .و من الشيعة : مصطفى كامل الشيبة ،و مرتضى العسكري ،و عبد الله الفياض . محمد آمحزون : تحقيق مواقف الصحابة ط3، الرياض، دار طيبة، 1420ه، ج 1 ص: 313 –314 . و سلمان بن فهد العودة : الإنقاذ من دعاوي الإنقاذ ، ص: 11 . و حسين موسوي : لله ، ثم للتاريخ ، ص: 8 و ما بعدها .

[4] لا يوجد من بين رجالها سيف بن عمر ، و رجالها هم : أبو عبد الله يحي بن الحسن ، و أبو الحسين بن الأبنوسي ،و أحمد بن عبيد بن الفضل ،و أبو نعيم محمد بن عبد الواحد ،و علي بن محمد بن حزقة ،و محمد بن الحسن ،و احمد بن أبي خيثمة ،و محمد بن عباد ، سفيان الثوري، و عمار الدهني . و هؤلاء كلهم ثقات على ما حققه الباحث سلمان بن فهد العودة ، الإنقاذ من دعاوى الإنقاذ ص: 23 .

به إلى علي بن أبي طالب و هو على المنبر ، و قيل له عنه : إنه يكذب على الله و رسوله[1] .

و الثانية رواها عمرو بن مرزوق الباهلي عن شعبة بن الحجاج عن سلمة بن كهيل عن زيد بن وهب الجهني[2] ، مفادها أن عبد الله بن سبأ كان يقع –أي يطعن- في أبي بكر و عمر فأنكر عليه علي بن أبي طالب[3] .

و الرواية الثالثة رواها أبو اسحاق الفزاري عن شعبة بن الحجاج عن سلمة بن كهيل عن أبي الزعراء – هو حجية بن عُدي – عن زيد بن وهب عن سويد بن غفلة[4] أنه قال لعلي بن أبي طالب بأنه مرّ بنفر يذكرون أبا بكر و عمر –أي يذكرونهما بسوء- و يرون أنك تضمر لهما مثل ذلك ، و كان من بينهم عبد الله بن سبأ ، و هو أول من أظهر ذلك ، فقال علي : ((ما لي و لهذا الخبيث الأسود)) ،و في رواية أخرى ((ما لي و مال هذا الحميت[5] الأسود)) ، و يقصد عبد الله بن سبأ الذي كان يطعن في أبي بكر و عمر-رضي الله عنهما-[6] .

و أما الرواية الرابعة[7] ففيها أن عليا قال لعبد الله بن سبأ : و الله ما أفضى –أي رسول الله - إليّ بشيء كتمه أحد من الناس ،و لقد سمعته يقول[8] : إن بين يدي الساعة ثلاثين كذابا ،و إنك لأحدهم))[9] . و واضح من الحديث أن المقصود بالكذابين ، كبار الكذابين الذين يتعمدون الكذب على الله و رسوله ، كالذين يدعون النبوة و الألوهية ،و ليس المقصود الكذابين العاديين ، فهم يُعدون بالملايين ، كما أن الحديث لا يتضمن

---

[1] ابن عساكر : المصدر السابق ، ج 29 ص: 7 .

[2] هؤلاء كلهم ثقات ، أنظر : الذهبي : تذكرة الحفاظ ، حققه حمدي السلفي، ط1، الرياض، 1415ه،ج 1 ص: 193 و ما بعدها .و السيّر ، ج4 ص: 196 ، ج 5ص: 298-299 . و الكاشف ، ط2 ، جدة ، دار الثقافة الإسلامية، 1413هج 2 ص: 88 . و ابن حجر : تقريب التهذيب ، حققه محمد عوامة، ط1، سوريا، دار الرشيد ،1986 ج 1 ص: 426 .و

[3] ابن حجر : لسان الميزان ، ط3، بيروت، مؤسسة الأعلمي، 1986 ج 3ص : 289 .

[4] هؤلاء كلهم ثقات ، انظر : : الذهبي : تذكرة الحفاظ ، ج 1 ص: 193 و ما بعدها .و السيّر ، ج4 ص: 196 ، ج 5ص: 298-299 .و ابن حجر: تهذيب التهذيب ، ط1، بيروت ، دار الفكر، 1984 ج 2ص: 190 .و ابن أبي حاتم : الجرح و التعديل ،ط1، بيروت، دار إحياء التراث العربي، 1952 ، ج 4ص: 234 .

[5] الحميت هو الزق ، و الزق هو وعاء من جلد يُجز شعره و لا يُنتف ،و يُستعمل كإناء . علي بن هادية : القاموس الجديد ، الجزائر ، المؤسسة الوطني للكتاب، 1991م ص: 427 .

[6] ابن حجر: السان ، ج 3 ص: 289 .و ابن عساكر : تاريخ دمشق ، ج 29 ص: 7-8 .

[7] رجالها ثقات ، على ما قاله الهيثمي . مجمع الزوائد ، ج 7 ص: 333 .

[8] هذا الحديث إسناده صحيح . الهيثمي : نفس المصدر ، ج 7 ص: 332 . و ابن حجر : فتح الباري في في شرح صحيح البخاري ، ج 6 ص: 617 .

[9] الهيثمي : نفس المصدر ، ج 7ص: 337 .و ابن حجر : اللسان ، ج 3 ص: 289 .

تحديدا نهائيا لعدد الكذابين ، و إنما هو من باب التمثيل لا غير ،و الله أعلم.

و الرواية الخامسة ما ذكره المؤرخ الثقة ابن قتيبة الدينوري (ت 276هجرية) من أن السبئية الذين ادعوا ألوهية علي بن أبي طالب ، هم من أتباع عبد الله بن سبأ[1] . فقوله هذا شهادة صادقة على أن عبد الله بن سبأ و طائفته كانوا معروفين لدى الناس بأسمائهم و أفكارهم زمن ابن قتيبة.

و الرواية الأخيرة[2]– أي السادسة – مفادها أن عليا قال و هو على المنبر : من يعذرني في هذا الحميت الأسود –أي ابن سبأ- الذي يكذب على الله و رسوله ، لو لا أن لا يزال يخرج علي عصابة تنعى عليّ دمه كما أُدعيت عليّ دماء أهل النهر – معركة النهروان مع الخوارج- لجعلتُ منهم ركاما[3] .

و توجد روايات أخرى- من روايات الشاهد الأول- أسانيدها ضعيفة ، و ذكرت عبد الله بن سبأ ، و لا يوجد من بين رجالها سيف بن عمر التميمي ، أولها[4] إن عليا بلغه أن ابن السوداء يتنقص أبا بكر و عمر ن فدعاه و همّ به ليقتله ، فكُلّم فيه ، فقال لا يُساكنني ببلد أنا فيه ،و سيّره إلى المدائن[5].

و ثانيها[6] أن عبد الله بن سبأ قال لعلي: أنت دابة الأرض ، أنت الملك ، أنت خلقت الخلق ،و بسطت الرزق، فقال علي: اتق الله ،و أمر بقتله ، فاجتمعت الرافضة و قالت لعلي : أنفه إلى سباط المدائن – أي مدائن كسرى قرب بغداد- ، فإن قتلته خرجت علينا شيعته و أصحابه ، فنفاه إلى سباط المدائن ، حيث القرامطة و الرافضة ، ثم قامت طائفة من أتباعه ،

---

[1] تأويل مختلف الحديث ،حققه محمد زهري النجار، بيروت، دار الجيل ، 1972، ص: 73 .

[2] رجالها : محمد بن عبدوس ، و محمد بن عباد ، و سفيان الثوري ، و سلمة بن كهيل ، و حجية بن عدي ، ، و هم كلهم ثقات . انظر : الذهبي : السير ، ج 13 ص: 531 .و ابن حبان : الثقات ، ط1، بيروت، دار الفكر، 1975،ج 9 ص: 90 .و احمد العجلي : معرفة الثقات ، ج 2 ص: 68 .و ابن حجر تهذيب التهذيب ، ج2 ص: 190 . و حسنها أيضا فهد العودة ، الإنقاذ ص: 23 .

[3] الدارقطني : جزء أبي طاهر ، حققه عبد المجيد السلفي ، ط1 الكويت ، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، 1406 ، ص: 52

[4] في إسنادها انقطاع ، لأن سماك بن حرب بن أوس لم يثبت أنه سمع من علي بن أبي طالب . فهد العودة : المرجع السابق ص: 28 .

[5] ابن عساكر: تاريخ دمشق، ج 29 ص: 9 ,

[6] في رجالها من لا يُعرف ، على ما قاله فهد العودة . المرجع السابق، ص: 29 . كما أن ذكر القرامطة القرامطة في الرواية لا يصح ، لأنهم لم يظهروا إلا في القرن الثالث الهجري .

فقال لهم علي : أرجعوا ، فأنا علي بن أبي طالب أبي مشهور و أمي مشهورة ، فقالوا : لا نرجع ، فحرّقهم علي بالنار[1] .

و ثالثها[2] أن جرير بن قيس ذهب إلى المدائن بعد مقتل علي –رضي الله عنه – فوجد بها ابن السوداء –أي ابن سبأ كان منفيا هناك- فقال له أن عليا قُتل ، فقال له ابن السوداء : لو جئتمونا بدماغه في مائة صُرة لعلمنا أنه لا يموت ، حتى يذودكم بعصاه[3] .

و الرواية الرابعة[4] مفادها أن عامر الشعبي (ت 103هجرية) قال : شر أهل الأهواء الرافضة ، منهم يهود دخلوا الإسلام للمكر به ، و مقتا لأهله ، و قد حرّقهم علي بن أبي طالب ، و نفاهم إلى البلدان ، كعبد الله بن سبأ ، نفاه إلى سباط[5] -أي بالمدائن - . و آخرها –أي الخامسة – مفادها أن عامر الشعبي قال : أول من كذب عبد الله بن سبأ[6] .

فهذه الروايات الخمس الضعيفة الأسانيد ، هي قد وردت من غير طريق الإخباري سيف بن عمر التميمي ،و فيها ذكر لعبد الله بن سبأ ، و هي من جهة أخرى قد اتفقت مع الروايات الصحيحة الأسانيد في ذكر ابن سبأ من غير طريق سيف ، مما يجعلها تتقوى بالروايات الصحيحة ، و يصبح ذكرها لشخصية عبد الله بن سبأ هو حقيقة لا خيال .

و الشاهد الثاني هو أنه توجد روايات كثيرة تُثبت وجود السبئية كطائفة متميزة ، لها أفكارها و هويتها ، و تنتسب لعبد الله بن سبأ ،و استمرت في نشاطها من بعده قرونا ؛ و قد قسمتها –أي الروايات –إلى روايات صحيحة الأسانيد ،و أخرى ضعيفة الأسانيد ، فالصحيحة تضم سبع روايات ، أولها[7] ما رواه البخاري و غيره من أن عبد الله بن محمد بن

---

[1] ابن عساكر: تاريخ دمشق ، ج 29 ص: 10 .

[2] من رجالها : مجالد ،و حباب بن موسى و جرير بن قيس . الأول ضعيف (الذهبي : السيّر ج 6 ص: 286.و المغني في الضعفاء ،حققه نور الدين عتر، د م ن، د ت ، ج2 ص: 542 .) ،و الآخران لم أتعرّف عليهما .

[3] الجاحظ : البيان و التبيين ، ج 1 ص: 429 .

[4] من رجالها : عبد الرحمن بن مغول ، و هو كذاب . ابن أبي حاتم : الجرح و التعديل ، ج 4 ص: 310 .

[5] الخلال : السنة ، ج 3 ص: 497 .

[6] ابن عساكر : المصدر السابق ، ج 29 ص: 7 .

[7] رجالها هم : أبو بكر عبد الله بن محمد الحميدي،و سفيان بن عيينة ،و الشهاب الزهري، ، الأول ثقة (الذهبي: السيّر ، ج 4ص: 130) ،و الآخران ثقتان مشهوران ، فالإسناد إذن صحيح .

الحنفية (ت 98 أو 99هجرية) كان يجمع- و في رواية يتبع –أحاديث السبئية[1] .

و ثانيها قول الشاعر الأعشى الهمداني (ت 83هجرية) في المختار الثقفي الشيعي الرافضي و أصحابه من أهل الكوفة ، عندما هجاهم و وصفهم بأنهم سبئية ، في قوله:

شهدتُ عليكم أنكم سبئية + و إني بكم يا شرطة الكفر عارف[2]

و ثالثها[3] قول قتادة السدوسي (ت 117 هجرية) في تفسير قوله تعالى : : ((فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة و ابتغاء تأويله ، و ما يعلم تأويله إلا الله))- سورة آل عمران/ 7- فقال : ((إن لم يكونوا الحرورية – الخوارج – و السبئية فلا أدري من هم))[4] .

و رابعها قول الشاعر الفرزدق (ت 116 هجرية) في أشراف العراق ،و من انظم إلى ثورة عبد الرحمن بن الأشعث في معركة دير الجماجم سنة 83 ه ، فوصفهم مرتين بأنهم سبئية ، في قوله :

كأن على دير الجماجم منه + أو أعجاز نخل تقعر
تعرّف همدانية سبئية + و تُكره عينيها على ما تنكر
من الناكثين العهد من سبئية + و إما زُبيري من الذئب أغدر
و لو أنهم إذا نافقوا كان منهم + يهوديهم كانوا بذلك أغدرا[5]

و الخامسة هي أن الحسن بن محمد بن الحنفية المتوفى سنة 95 هجرية ، ذكر السبئية في كتابه الإرجاء ، عندما قال : ((و من خصومة هذه السبئية التي أدركنا إذ يقولون : هُدينا لوحي ضل عنه الناس))[6].

و السادسة[1] مفادها أن التابعي سليمان الأعمش (61-148هجرية) كان يقول عن السبئية : اتقوا هذه السبئية ، فإني أدركتُ الناس و إنما

---

[1] البخاري : التاريخ الكبير، حققه هاشم الندوي، بيروت ، دار الفكر، د ت ، ج 5 ص: 187 . و المزي : تهذيب الكمال، ج 16 ص: 87 . و الذهبي: نفسه ، ج 4 ص: 130

[2] ابن عساكر : تاريخ دمشق ، ج 34 ص: 486 . و ذلك البيت هو في ديوان الأعشى ، على ما ذكره الباحث محمد أمحزون ، تحقيق مواقف الصحابة ، ج 1 ص: 286 .

[3] رجالها : عبد الرزاق بن همام ،و معمر بن راشد ،و قتادة بن دعامة السدوسي ، هؤلاء كلهم ثقات مشهورون .

[4] الطبري: تفسير الطبري ، بيروت ، دار الفكر، 1405 ، ج 3 ص: 178 .و عبد الرزاق الصنعاني: تفسير الصنعاني،حققه مصطفى مسلم ، ط1 الرياض ، مكتبة الرشد ، 1410ه ، ج 1 ص: 115 .

[5] هذه الأبيات في ديوان الفرزدق على ما ذكره الباحث محمد أمحزون ، المرجع السابق، ج 1ص: 287

[6] نفس المرجع ، ج1 ص: 286 .

يسمونهم الكذابين[2] . و آخرها[3] –أي السابعة- مفادها أن رجلين كذابين كانا من السبئية ، عاشا في النصف الثاني من القرن الأول و ما بعده ، أحدهما المغيرة بن سعيد (ت 120هجرية) ،و ثانيهما رجل يُعرف بأبي عبد الرحمن[4] – لم أميزه.

و أما مجموعة الروايات الضعيفة –التي ذكرت الطائفة السبئية من غير طريق سيف – فتضم ثماني روايات ، أولها ما رواه ابن عساكر بإسناده[5] أن جماعة من الشيعة عارضوا معاوية بن أبي سفيان (ت60هجرية)، وصفهم والي الكوفة زياد بن أبي سفيان بأنهم طواغيت ترابية[6] سبئية[7] .

و ثانيها[8] ما رُوي عن المحدث سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب (ت106هجرية) أن جماعة من الكوفة جاءت تسمع منه الحديث ، فقال لها : أحرورية سبئية ؟ عثمان خير من علي ، عثمان خير من علي[9] .

و الرواية الثالثة[10] مفادها أن المستورد بن غفلة الخارجي ، عندما خرج على الأمويين سنة 43هجرية ،و تصدى له القائد معقل بن قيس الرياحي ، قال لأصحابه : ((أما بعد فإن هذا الخرق معقل بن قيس قد

---

[1] رجالها : زكريا بن يحيى الساجي ،و أبو موسى بن المثنى ،و أبو معاوية الضرير ،و سليمان الأعمش ،و هؤلاء كلهم ثقات . أنظر : ابن أبي حاتم : الجرح و التعديل ، ج3 ص: 601 .و ابن حجر : تهذيب التهذيب ، ج9 ص: 378 . و التقريب ، ج 1 ص: 254 . و الذهبي: السيّر ، ج 9 ص: 93 .

[2] ابن عدي : الكامل في ضعفاء الرجال ،حققه مختار غزاوي، ط3 بيروت ، دار الفكر، 1988ه ، ج6 ص: 116 .

[3] رجالها : عبد الله بن احمد بن حنبل ، و احمد بن حنبل ، و معاذ بن معاذ العنبري ،و عبد الله بن عون ، الأول و الثاني تقتان معروفان ،و الأخيران ثقتان أيضا . أنظر: الذهبي: السيّر ، ج 9 ص: 55 . و المزي : تهذيب الكمال ، ج 15 ص: 398 و ما بعدها .

[4] احمد بن حنبل : العلل و معرفة الرجال، ط1 بيروت، المكتب الإسلامي، 1408 ، ج1 ص: 145

[5] من رجاله : أبو مخنف لوط بن يحيى (ت 157ه) ،و هو متهم بالكذب،و متروك الحديث شيعي لا يُوثق به،و يروي عن الكذابين و المجهولين . الذهبي: ميزان الاعتدال ، ج5 ص: 508 .و الذهبي: السيّر، ج 7 ص: 320 .

[6] نسبة أبي تراب ،و هي كنية اشتهر بها علي بن أبي طالب ، كنهاه بها رسول الله عليه الصلاة و السلام .

[7] الطبري: التاريخ ، ج 3 ص: 226 و ما بعدها . و ابن عساكر : تاريخ دمشق، ج 9 ص: 22 .

[8] من رجالها : عبد الله بن خبيّ ،و يوسف بن أسباط ، الأول لم أعثر له على جرح و لا تعديل ، و الثاني قال عنه أبو حاتم : لا يُحتج به ،و وثقه ابن معين . الذهبي: ميزان الاعتدال ، ج 7 ص: 292

[9] ابن عساكر : المصدر السابق، ج 39 ص: 504 .

[10] من رجاله : أبو مخنف لوط بن يحيى و هو ضعيف متروك ،و قد تقدم ذكره .

وجه إليكم و هو من السبئية المفترين الكاذبين ،و هو لله و لكم عدو))[1] .
.

و الرابعة[2] مفادها أن القائد شبث بن ربعي لما تصدى لجيش المختار الثقفي سنة 66هجرية ،و هزم قسما من جيشه ،و ألقى القبض على قائده سعر بن سعر الحنفي ، أنّبه و قال له : ((ويحك أردت إتباع هذه السبئية ، قبّح الله رأيك))[3] .

و الرواية الخامسة[4] مفادها أنه في سنة 66هجرية كانت مع المختار الثقفي الكذاب جماعة من السبئية ، عندها كرسي تقدّسه و تستنصر به ، زعمت أنه لعلي بن أبي طالب ،و أنه كتابوت بني إسرائيل[5]. و يُدعم هذه الرواية و يُقويها شعر الأعشى الهمداني الذي سبق ذكره ، فإنه عندما وصف المختار الثقفي و أصحابه بأنهم سبئية ، قال بعد ذلك :
و اقسم ما كرسيكم بسكينة + و إن كان قد لُفت عليه اللفائف[6]

و السادسة[7] ما رُوي أن السبئية كانوا في جيش علي بن أبي طالب ،و تكلّموا فيه بسبب الخمس من الغنائم[8] . و الرواية السابعة[9] ما رُوي عن عامر الشعبي أنه قال : ((فلم أر قوما أحمق من هذه السبئية ، فأني أدركت الناس يُسمونهم الكذابين))[10] . و آخرها[1]-أي الثامنة- ما رُوي

---

[1] الطبري : تاريخ الطبري ، ج 3 ص: 184 .
[2] من رجالها : أبو مخنف لوط بن يحيى ، و هو ضعيف .
[3] الطبري: نفس المصدر ، ج 3 ص : 442-443 .
[4] رجالها : عبد الله بن أحمد بن شبويه ،و احمد بن شبويه ،و سلمويه سليمان بن صالح المروزي، و عبد الله بن المبارك ،و إسحاق بن يحيى بن طلحة ،و معيد بن خالد الجدلي،و الطفيل بن هبيرة، و هؤلاء كلهم ثقات ، إلا الأخير فلم أعثر له على جرح و لا تعديل . عن الآخرين انظر : ابن أبي حاتم : الجرح و التعديل ، ج 8 ص: 280 ، ج5 ص: 9 .و الذهبي: تذكرة الحفاظ ، ج 2ص: 264 .و ابن حجر: التقريب ج 1 ص: 252 .و ابن حبان : الثقات ، ج6 ص: 46 .
[5] الطبري: المصدر السابق، ج 3 ص: 476-477 .
[6] ابن عساكر: تاريخ دمشق، ج 34 ص: 486 .
[7] من رجالها : أبو اليقظان عثمان بن عمير ،و هو ضعيف متروك ، متهم بالكذب . المزي: تهذيب الكمال ، ج 19 ص: 471-472
[8] الخطيب البغدادي: تالي تلخيص المتشابه ، حققه احمد السقيرات ، ط1 ، الرياض ، دار الصميعي ، 1419 ج1ص: 329 .
[9] رجالها ثقات ما عدا سعيد الهمداني ، اختلف فيه ، ضعّفه المحدثون ،و قال بعضهم : صدوق ،و جائز جائز الحديث . ابن عدي: الكامل في الضعفاء، ج 6 ص: 420 .
[10] نفس المصدر ، ج 6 ص: 116 .

عن عبد الله بن عباس- رضي الله عنه- أنه قال : ((إذا كثُرت القدرية بالبصرة استكفت أهلها ، و إذا كثُرت السبئية بالكوفة استكفت أهلها))[2] .

و هذه الروايات الثماني و إن كانت ضعيفة الأسانيد ، فهي قد ذكرت الطائفة السبئية من غير طريق سيف بن عمر التميمي ، و هي من جهة أخرى تتقوى بالروايات السبع الصحيحة الأسانيد –التي سبق ذكرها- التي أثبتت وجود الطائفة السبئية ، و بذلك يصبح ما روته الضعيفة عن السبئية كطائفة ، أمر حقيقي لا خيال . و من ثم يتبين من كل تلك الروايات أن السبئية كانت موجودة منذ القرن الأول الهجري و ما بعده ، كجماعة منظمة لها هُويتها و نشاطها و أفكارها .

و الشاهد الثالث هو أنه توجد طائفة من الروايات عرّفتنا ببعض رجالات السبئية ، مما يعني أنها لم تكن مجهولة لدى الناس ،و هذا الشاهد هو تفصيل للشاهد الثاني و امتداد و تأكيد له . و أشهر رجالاتها الذين عاشوا في القرن الأول الهجري و ما بعده ، هم : عمير بن ضابيء البرجمي(ق:1الهجري) ،و المختار بن عبيد الثقفي الكذاب (ق: 1الهجري) ،و معقل بن قيس (ق:1الهجري) ،و عبد الله بن محمد بن الحنفية (ت98أو99هجرية) ،و شهر بن حوشب (ت 100 أو112هجرية) ، و المغيرة بن سعيد البجلي الكوفي (ت120هجرية) ، و يزيد أبو سليمان- صاحب الأعمش- (ق: 2الهجري) ، و جابر بن يزيد الجعفي (ت167هجرية) ،و محمد بن السائب الكلبي (ت240هجرية)[3] .

و يُوجد شخصان آخران كانا في جيش علبي بن أبي طالب –رضي الله عنه- و لم تُصرّح المصادر – التي رجعتُ إليها- أنهما من الطائفة السبئية ، و هما : أصبغ بن نباتة الحنظلي الكوفي ، و رشيد الهجري ، و الراجح أنهما سبئيان ، لقولهما ببعض أفكار السبئية ، فكانا يُؤمنان

---

[1] من رجالها : عبد الوهاب بن مجاهد بن جبر ، ضعيف كذاب ، ليس بشيء . ابن أبي حاتم : المصدر السابق ، ج 6 ص: 69 .

[2] ابن عدي: المصدر السابق ، ج 6 ص: 116 .

[3] عنهم انظر : ابن الأثير: الكامل، ج 3 ص: 72-73 .و ابن حجر: الفتح ، ج9 ص: 167، 168 .و ابن عساكر: تاريخ دمشق، ج 23 ص: 229ج 32 ص: 271 و ما بعدها، ج 34ص: 486 .و الطبري : التاريخ ، ج 3 ص: 184 . و العقيلي : الضعفاء، ج2 ص: 191 ،و ج 4 ص: 178 .و تاريخ ابن معين ،حققه احمد نور سيف، دمشق، دار المأمون للتراث، 1400ه، ج4 ص: 8 .و ابن حبان : كتاب المجروحين، حلب ، دار الوعي، د ت، ج1 ص: 208،و ج2 ص: 253 . و الذهبي: الميزان ، ج6 ص: 161 .

بالرجعة- أي رجعة علي بعد موته- ،و الأول كان يقول لعلي : أنت دابة الأرض[1] .

و الشاهد الرابع هو أن علي بن أبي طالب أحرق جماعة من الزنادقة ادعوا فيه الألوهية ،و قد صرّحت طائفة من الروايات أن هؤلاء من السبئية ، و أخرى لم تُصرّح بذلك ، لكن الراجح أنهم منها ، لأن أفكارهم تنتمي إلى الفكر السبئي ، و لإثبات ذلك و تفصيله نورد الروايات الآتية : أولا إن حادثة حرق علي للزنادقة هي حادثة ثابتة أسانيدها صحيحة[2] .

و ثانيا إن بعض الروايات صرّحت أن الزنادقة الذين قتلهم علي هم من السبئية[3] .و ثالثا إن هؤلاء الزنادقة كانوا على فكر عبد الله بن سبأ ، فهو كبيرهم الذي علمهم الكفر و الزندقة ، فهؤلاء قالوا بألوهية علي ، و هو – أي ابن سبأ- رُوي أنه كان يقول لعلي : أنت دابة الأرض ، أنت الملك ، أنت خلقت الخلق[4] .

و رابعا إن بعض كبار علماء أهل السنة ، كابن تيمية ،و الذهبي،و ابن حجر ، قد صرّحوا بأن الزنادقة الذين حرقهم علي بن أبي طالب ، هم من السبئية أتباع عبد الله بن سبأ[5] . و خامسا إن الذين عُرفوا بالضلال و الانحراف الفكري و الغلو في علي هم السبئية و ليس غيرهم ، مما يعني أن السبئية حقيقة لا خيال ، أحرق علي منهم طائفة .
و الشاهد الخامس هو إنكار علي بن أبي طالب- رضي الله عنه- على السبئية ، و مقاومته لها لِما كانت تُروّجه من ضلالات و أباطيل ، و موقفه هذا دليل قاطع على وجود ابن سبأ و طائفته ، و تفصيل ذلك أنه أحرق طائفة منهم بالنار ، و ردّ على أكاذيبهم ، فعندما بلغه أنهم يطعنون في أبي بكر و عمر –رضي الله عنهما- و يفضلونه عليهما ،و زعموا أن رسول الله –عليه الصلاة و السلام- خصّه بوصيته و أسراره ، أنكر[6] أن

---

[1] الذهبي : نفس المصدر ، ج 3 ص: 79 .
[2] انظر مثلا : الدارقطني: السنن ، حققه هاشم يماني، بيروت، دار المعرف' 11966، ج3 ص: 108
[3] ابن عساكر: المصدر السابق ، ج 29 ص: 10 .
[4] ابن قتيبة: تأويل مختلف الحديث، ص: 73 . و ابن حجر:اللسان ، ج3 ص: 289 .و ابن عساكر : تاريخ دمشق، ج29 ص: 10
[5] انظر: منهاج السنة النبوية ، ج 3 ص: 459.و ميزان الاعتدال ، ج 4 ص: 105 .و لسان الميزان، ج 3 ص: 289 .
[6] خبر الإنكار صحيح الإسناد . انظر : الخلال ، السنة ، ج 2 ص: 538، 539، 540 .

يكون الرسول قد خصّه بوصيته و أسراره من دون الناس ، و أعلن صراحة أنه-أي الرسول- لم يوص بالخلافة لأحد من بعده . و عندما حضرته الوفاة –أي علي – أبى أن يستخلف ابنه الحسن من بعده [1] . و عندما بلغه أن ابن سبأ يكذب على الله و رسوله ،و يفضله على أبي بكر و عمر ، أنكر ذلك عليه بشدة ،و أعلن أمام الملأ أن أفضل الناس بعد رسول الله- صلى الله عليه و سلم- أبو بكر و عمر . و قد صحّ عنه هذا الخبر من نحو 80 طريقا[2] .

و الشاهد السادس هو تأثير الفكر السبئي في كثير من المذاهب و الشخصيات منذ القرن الأول الهجري إلى وقتنا الحاضر ، و هذا يعني أن ذلك التأثير لم يأت من فراغ ،و إنما هو بسبب الوجود الحقيقي للطائفة السبئية ، و نشاطها المستمر في نشر فكرها و سمومها و ضلالاتها ، فوجدت من سمع لها ، و آمن بأباطيلها ، و قد تجلى تأثيرها الفكري في جوانب كثيرة ، أذكر بعضا منها فيما يأتي .

أولا إن الفكر السبئي قام أساسا على الكذب ، بدليل أنه صحّ الخبر أن ابن سبأ كان يكذب على الله و رسوله ، و قال له علي بن أبي طالب أنه سمع رسول الله-عليه الصلاة و السلام – يقول : ((بين يدي الساعة ثلاثين كذابا . و إنك لأحدهم)) ، و كان يقول عنه –أي ابن سبأ- : ((من يعذرني في هذا الحميت ، الذي يكذب على الله و رسوله))[3] .

فذلك دليل على أن ابن سبأ كان متخصصا في اختلاق الأكاذيب و ترويجها ، و عنه انتقلت هذه التخصص إلى أصحابه ، و أصبحت الطائفة السبئية معروفة بالكذب بين الناس ، فوصفهم المستورد بن غفلة الخارجي (ق: 1الهجري) بأنهم سبئية مفترين كذابين[4].و صحّ الخبر أن سليمان

---

[1] انظر: ابن عساكر: المصدر السابق، ج 29 ص: 7، ج 42،ص: 396.و الطبراني: المعجم الأوسط، حققه طارق بن عوض الله ، القاهرة ، دار الحرمين، 1415 ،ج 5 ص: 267 .و أبو نعيم : الحلية، ج 8 ص: 253.و ابن حجر: اللسان، ج 3 ص: 289.و الدارقطني: جزء ابن طاهر، ص: 52. الخلال : السنة، ج 2 ص: 538، 539، 540 . و الحافظ الضياء المقدسي: الأحاديث المختارة، حققه عبد الملك بن دهيشن مكة المكرمة، مكتبة النهضة الحديثة، 1410،ج 2 ص: 213 . و الهيثمي: مجمع الزوائد ، ج 9 ص: 137

[2] ابن حجر: اللسان، ج 3 ص: 289 . و ابن تيمية : مجموع الفتاوى، ج 3 ص: 261، 262، 269 .، ج4 ص: 407 . و راجع روايات الشاهد الأول .

[3] راجع الشاهد الأول .

[4] الطبري: التاريخ ، ج 3 ص: 184 .

الأعمش (61-148هجرية) ، كان يقوله عنها : ((اتقوا هذه السبئية ، فإني أدركت الناس ، إنما يسمونهم الكذابين))[1] .

و من أشهر رجالها الكذابين و المتأثرين بها : رشيد الهجري (ق: 1 الهجري) ، و أصبغ بن نباتة الكوفي(ق:1الهجري) ،و المختار بن أبي عبيد الثقفي (ق:1الهجري) ،و المغيرة بن سعيد الكوفي (ت 120هجرية) ،و محمد بن السائب الكلبي (ت 140هجرية) ،و جابر بن يزيد الجعفي (ت 167هجرية) ،و أبو سعيد عباد بن يعقوب (ت 250هجرية)[2]. و كل هؤلاء من الرافضة ، و الكذب عندهم –أي الرافضة- معروف ، فقال عنهم مالك بن أنس : لا تروا عنهم فإنهم يكذبون .و قال الشافعي : لم أر أشهد بالزور من الرافضة .و قال شريك : احمل العلم من كل ما لقيت إلا الرافضة ، فإنهم يضعون الحديث و يتخذونه دينا[3] .

و قال عنهم الذهبي : الكذب شعارهم و التقية و النفاق دثارهم . و قال عنهم ابن القيم : الرافضة أكذب خلق الله ، و أكذب الطوائف . و قاله عنهم ابن حجر : الشيعة لا يُوثق بنقلهم . و قال عنهم الشهرستاني : أكاذيب الروافض كثيرة))[4] . ثم تحوّل الكذب عند هؤلاء إلى فلسفة مهذبة سموها التقية ، التي أصبحت شعارهم و دثارهم[5] .

و ثانيا إن الفكر السبئي –عند نشأته-تمثلت مظاهره في الطعن في القرآن ،و سب الصحابة ،و ادعاء الوصية و العصمة لعلي ،و الزعم بألوهيته و رجعته بعد موته ، و تفضيله على كل الصحابة[6] . و هذا يعني أن السبئية هي التي أرست الأسس الفكرية لكل الاتجاهات الشيعية على اختلافها ،فهي لا تخرج عن تلك الأسس على اختلافها و تنوعها، بمعنى

---

[1] انظر الرواية السابعة من الشاهد الثاني .

[2] [2] احمد بن حنبل : العلل ، ج 1 ص: 145 .و الذهبي: الميزان ، ج 1 ص: 436، ج 2 ص: 105، ج 3 ص: 79 .و السيّر، ج 11ص: 537..و ابن الجوزي : الضعفاء،ط1، بيروت، دار الكتب العلمية ،1406ه ج 2 ص: 77 . و عبد القاهر البغدادي: الفرق بين الفرق ، ص: 47 .

[3] عن أقوال هؤلاء انظر: الذهبي: الميزان ، ج 1 ص: 146 .

[4] عن أقوال هؤلاء انظر : الذهبي: ميزان الاعتدال ، ج 1 ص: 146 .و سيّر أعلام النبلاء ، ج 10 ص: 93 .و ابن القيم : المار المنيف ، ص: 52، 57، 152 .و ابن حجر: السان ، ج 2 ص : 119 . و الشهرستاني: الملل و النحل، ط7، بيروت، دار المعرفة، 1998،ج 1 ص : 192 .

[5] إحسان إلي ظهير: الشيعة و السنة ، ط12 باكستان ، 1982 ، ص: 158 و ما بعدها .

[6] انظر : ابن تيمية: منهاج السنة ، ج3 ص: 459 .و مجموع الفتاوى، ج4 ص: 135، 185، 435 . و و الملطي الشافعي: التنبيه و الرد على أهل الأهواء، ط2 ، القاهرة، المكتبة الأزهرية ج3 ص: 18 ،و ما بعدها .و الطبري: التاريخ ، ج2 ص: 647 .و ابن حجر: اللسان ، ج3ص: 289 .و الشهرستاني: الملل ، ج1ص: 191 .و ابن قتيبة : تأويل مختلف الحديث ، ص: 73 .و محمود شكري الألوسي: روح المعاني ، ج 20ص: 27 . و احمد الطبري:الرياض النضرة، حققه عيسى الحميري، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1996 ج 1ص: 381.و الذهبي: الميزان، ج 4 ص: 105

أن الفكر السبئي تفرّق في كل الاتجاهات الشيعية بنسب مختلفة ،و هي ما تزال إلى يومنا هذا .

فقال بالرجعة رشيد الهجري،و أصبغ بن نباتة،و جابر الجعفي،و المغيرة بت سعيد،و محمد بن السائب الكلبي،و عثمان بن عمير،و الحارث بن حضيرة الأزدي و غيرهم . و سب الصحابة و شتمهم جابر الجعفي، و عمر بن شمر الكوفي،و المغيرة بن سعيد ،و إسماعيل السدي الكبير (ت127هجرية) ،و عباد بن يعقوب الأسدي(ت 250هجرية)،و تليد بن سليمان الكوفي . و قال بالوصية و التفضيل و العصمة كل الرافضة[1] .

و تأثيره في شيعة اليوم ما يزال ظاهرا فيهم –كما كان في سابقيهم -، فهم يقولون بالرجعة و العصمة،و يسبون الصحابة ،و يقولون بالتقية،و يصفون أئمتهم بأوصاف الألوهية، و النصيريون منهم يؤلهون عليا صراحة[2] .

و لاشك أن الفكر السبئي ليست له أية مصدرية من القرآن الكريم ،و لا من السنة النبوية الصحيحة ،و لا من التاريخ الصحيح الثابت عن الصحابة و التابعين ، و إنما مصدره هو عبد الله بن سبـأ و أصحابه الذين طوّروا فكره .

و بذلك يتبين مما ذكرناه أن وجود الفكر السبئي عند الأشخاص و في المذاهب و الطوائف، منذ القرن الهجري الأول إلى زماننا هذا ، هو دليل دامغ على وجود الطائفة السبئية ، و أنها حقيقة لا خيال ،و أنها ساهمت في الثورة على الخليفة عثمان و قتله .

و الشاهد السابع هو أن ما زعمه المشككون في وجود ابن سبأ و المنكرون له ،و أن أهل السنة هم الذين اخترعوا ابن سبأ للطعن في الشيعة ، هو زعم باطل لأنه سبق و أن أثبتنا بالروايات الصحيحة أنه حقيقة لا خيال ، و لأن الشيعة أنفسهم ذكروه في مصادرهم المعتمدة عندهم ،و قد اعترف بذلك الباحث الشيعي المعاصر حسين موسوي

---

[1] عن ما ذكرناه في هذه الفقرة ، انظر: الذهبي: الميزان، ج 1ص: 436، ج2 ص: 107،و 167،و ج3 ص: 79،و ج5 ص: 324، ج 6ص: 161. و السير، ج 11ص: 537 .و العقيلي: الضعفاء، ج1ص: 87، 193، ج3 ص: 211، ج4ص: 177 .و المزي: تهذيب الكمال، ج 11 ص: 385 .و ابن حجر: تهذيب التهذيب، ج 1ص: 447 . و الشهرستاني: الملل ، ج 1ص: 169،و ما بعدها

[2] انظر: الألوسي: روح المعاني، ج 20ص: 27 .و أبو الحسن الندوي: صورتان متضادتان عن الصحابة، ط1 ، القاهرة ، دار الصحوة، 1985، ص: 87 .و إحسان إلي ظهير: الشيعة و السنة، ص: 158 و ما بعدها . و الذهبي: منهاج الاعتدال ، حققه محب الدين الخطيب ، المطبعة السلفية، 1374ه ، ص: 8 .و يعقوب الكليني: الكافي في الأصول، ط3 ، طهران، 1388، ج 12،ص : 228، 238، 258، 263 .و أبو عبد الله الذهبي: صدق النبأ في بيان حقيقة ابن سبأ، ص: 86، 87 .

النجفي في كتابه : لله ثم للتاريخ ، وذكر أكثر من عشرين مصدرا من كتب الشيعة كلها ذكرت عبد الله بن سبأ كحقيقة لا شك فيها ، منها كتاب رجال الكشي،و فرق الشيعة للنوبختي ،و تنقيح المقال للماقماني[1] .و نفس الأمر أشار إليه باحثون سنيون من أن الشيعة ذكروا ابن سبأ في مصادرهم[2] . كما أن الإخباري الشيعي أبا مخنف لوط بن يحيى (ت 157هجرية) قد أشار للطائفة السبئية في روايتين ذكرهما الطبري ،و لا يوجد فيهما سيف بن عمر التميمي[3] .

و الشاهد الثامن هو أن كتب المقالات و الفرق ذكرت عبد الله بن سبأ و طائفته بصيغة الإثبات و الجزم ، و لم يكن لديها محل شك[4] . مما يدل على أن المتقدمين لم يشكوا في وجود ابن سبأ و جماعته .

و بذلك يتضح لنا من الشواهد الثمانية- التي ذكرناها- أن عبد الله بن سبأ و طائفته حقيقة تاريخية ليست خيالا ،و أنهم شاركوا بفاعلية في الثورة على عثمان-رضي الله عنه- ، و أن ما زعمه بعض المعاصرين المشككين في وجود ابن سبأ و المنكرين له ، هو زعم باطل أقاموه على ظنونهم و تخميناتهم خدمة لأهوائهم و مذاهبهم .

و ختاما لهذا المبحث يتبين جليا أن الثائرين على الشهيد عثمان بن عفان كانوا أخلاطا من مختلف القبائل و الفئات الاجتماعية ، تعاونوا فيما بينهم في التحريض على عثمان و الثورة عليه و قتله ، انطلاقا نواياهم الخبيثة، و تحقيقا لأغراضهم الدنيئة.

المبحث الثاني :أعمال رؤوس الفتنة في الثورة على عثمان و قتله (35هجرية)

تمثلت أخطر أعمال رؤوس الفتنة – في ثورتهم على الخليفة الشهيد عثمان بن عفان –رضي الله عنه- في الطعن فيه ،و تزوير الكتب عليه ،و تأليب الناس عليه ، و الخروج بهم إلى المدينة المنوّرة لحصاره و قتله [5] .

أولا : تأليب الناس على عثمان و حصاره بالمدينة :

[1] انظر ص: 10 و ما بعدها .

[2] انظر: محمد أمحزون : تحقيق مواقف الصحابة، ج 1ص: 306 و م بعدها . و أبو عبد الله الذهبي: صدق النبأ ، ص: 83 و ما بعدها

[3] تاريخ الطبري ، ج 3 ص: 184، 442 .

[4] انظر –مثلا- : عبد القاهر البغدادي: الفرق بين الفرق، ص: 225، 255 .و الشهرستاني : الملل ، ج 1 ص: 104، 174 . و أبو الحسن الأشعري : مقالات الإسلاميين و اختلاف المصلين، حققه هلموت ريتر، ط3 بيروت، دار إحياء التراث العربي ، دت ج 1ص: 15 . و ابن تتيمية: منهاج السنة النبوية ، ج 3 ص: 459، 510 .

[5] هذه الأعمال مشهورة ذكرتها كل المصادر التي تناولت موضوع الثورة على عثمان و قتله ، فهي لا تحتاج –في عمومها – إلى تحقيق و تمحيص .

يُروى[1] أن رؤوس الفتنة أظهروا نشاطهم التخريبي سنة 33هجرية ، بتأليب الناس على الخليفة و ولاته و الطعن فيهم ، ففي الكوفة تكلّم الأشتر النخعي و كميل بن زياد ،و ابن ذي الحبكة في الوالي سعيد بن العاص ، فطلب – أي الوالي- من عثمان التدخل و نفيهم من البلد ، فاستجاب له و أمر بنفي رؤوس الفتنة إلى الشام حيث معاوية بن سفيان ، لكنهم سرعان ما أُعيدوا إلى الكوفة عندما تضجّر منهم معاوية ، لكثرة مشاغباتهم و حماقاتهم[2] . فلما عادوا إليها واصلوا تحركاتهم في التأليب على عثمان و ولاته .

و في مصر كان بها ثلاثة من كبار رؤوس الفتنة ، و هم : محمد بن أبي بكر، و محمد بن أبي حذيفة ، و عبد الله بن سبأ ، فالأولان يُروى أنهما أفسدا الناس ،و حرّضاهم على عثمان و واليه عبد الله بن أبي سرح ، و كان ابن أبي حذيفة يقول لهم : إن عثمان حلال الدم ، و الجهاد فيه أولى من جهاد الكفار، لأنه فعل كذا و كذا [3]. و يُروى أنه كان يُشوّش على والي مصر ابن أبي سرح داخل المسجد عندما يُقيم الصلاة، فيرفع هو صوته بالتكبير[4] .

و أما ابن سبأ فيُروى أنه هو أول من أظهر الطعن في عثمان –رضي الله عنه- و زعم أنه أخذ الخلافة من علي بغير حق ، و كان معه بمصر خالد بن ملجم ،و سودان بن حمران، و كنانة بن بشر، ،و هو قبل استقراره بمصر كان قد حلّ بالبصرة و نزل عند حكيم بن جبلة ، ثم لما طرده منها أميرها عبد الله بن عامر بن كريز، نزل بالكوفة ، ثم استقر به المقام بمصر، و أثناء تحركاته كان ينشر فكره و يُراسل أصحابه و يُراسلونه ،و يحثهم على الطعن في الخليفة و ولاته ، و يحرّض الناس عليهم[5] .

---

[1] لا أحقق روايات هذا المبحث لأنها مشهورة اتفقت المصادر المعروفة على ذكرها ، و نشاطهم الذي نذكره تؤكده الحوادث الثابتة ، كخروج الأشرار من بلدانهم و توجههم إلى المدينة ،و حصارهم لعثمان و قتله ، فكل ذلك جاء نتيجة لنشاطهم التخريبي

[2] الطبري: التاريخ ، ج 2 ص: 634، 635 .

[3] الطبري: المصدر السابق ، ج 2 ص: 619-620 .

[4] نفسه ، ج2 ص: 619 .

[5] الطبري: المصدر السابق، ج2 ص: 639، 647 .و ابن عساكر: ج 39ص: 300 .و ابن الأثير: الكامل، ج 3 ص: 39 .و ابن يحيى المالقي: التمهيد مقتل الشهيد عثمان ، حققه محمود زايد، قطر ، دار الثقافة، 1405 ، ص: 97 .

و في سنة 35هجرية أحس رؤوس الفتنة أن الأرضية مهيأة ،و الظروف مناسبة للتحرّك نحو الخليفة عثمان بن عفان ، فجمعوا أتباعهم – في غفلة من جماهير الأمة- و أخفوا عن الناس نواياهم الشريرة ، و تظاهروا بالخروج إلى الحج ، فتحرّكوا في ثلاثة وفود ، من مصر و الكوفة و البصرة، نحو المدينة المنوّرة في شهر شوال من سنة 35 هجرية ، و يُروى[1] أن الوفد المصري خرج في أربع مجموعات ، فيما بين: 600إلى 1000 رجل، و معهم من رؤوس الفتنة : عبد الرحمن ابن عديس ،و كنانة بن بشر، و سودان بن حمران، و قتيرة بن فلان السكوني، و ابن سبأ ، و على هؤلاء الغافقي بن حرب[2].

و أما وفد أهل البصرة، فيُروى أن عددهم كان كعدد أهل مصر، و أنهم خرجوا في أربع مجموعات ،و عليهم : حكيم بن جبلة العبدي، و ذريح بن عباد العبدي،و بشر بن شريح، و ابن محرش بن عمران الحنفي،و أميرهم حرقوص بن زهير[3] .

و نفس الأمر رُوي عن وفد أهل الكوفة، فقيل أن عددهم كعدد الوفدين السابقين، و أنهم خرجوا في أربع مجموعات ،و كان عليهم : زيد بن صوحان العبدي ،و الأشتر النخعي، و زياد بن النضر الحارثي،و عبد الله بن الأصم ،و قائدهم العام عمرو بن الأصم[4] .

و يُروى أن الوفود لما وصلت المدينة لم تدخلها ، و أرسلت إلى الخليفة من يُخبره بمجيئها و مطالبها ، فأرسل إليهم عثمان من أستقبلهم و سمع شكاويهم، فزعموا أن ولاته يظلمون الرعية ،و طالبوه بعزلهم . و قال الوفد المصري أن الوالي عبد الله بن سعد بن أبي سرح يتحامل عليهم و على أهل الذمة ،و يستأثر بالغنائم ،و يزعم أن الخليفة أمره بذلك . و في الأخير وافق عثمان على مطالبهم و وعدهم بتحقيقها ، ثم عادت الوفود إلى بلدانها، لكن بعد أيام من مسيرهم رجعوا إلى المدينة ناقمين على الخليفة،و متهمين له بالخيانة و نقض العهد و التزوير [5] ، فما حقيقة ذلك ؟ ؟ .

---

[1] لا داعي لتحقيق الروايات التي سنذكرها عن خروج الأشرار و حصارهم لعثمان ، لأنها معروفة ، و هي في مجملها متفقة على خروج الأشرار و توجههم إلى عثمان و حصاره .

[2] انظر: الطبري : المصدر السابق، ج 2ص: 652، 663 .و ابن سعد : الطبقات ، ج 3 ص: 71 .و ابن عساكر: تاريخ دمشق، ج 39ص : 317 .و ابن الجوزي: المنتظم ، ج5 ص: 49 و ما بعدها

[3] نفس المصادر السابقة .

[4] نفس المصادر السابقة .

[5] الطبري: المصدر السابق، ج2 ص: 662 و ما بعدها .

ثانيا : قضية الكتاب المزوّر في قتل عثمان بن عفان :

اتفقت الروايات التاريخية على أن الثائرين على الخليفة عثمان بن عفان -رضي الله عنه-، عندما استجاب لمطالبهم (سنة 35هجرية) عادوا إلى بلدانهم ، لكنهم رجعوا إلى المدينة بعد أيام من مغادرتها ، و معهم صحيفة زعموا أنهم وجدوها مع غلام لعثمان ، فيها أمر لوالي مصر : عبد الله بن سعد بن أبي سرح (ت36هجرية) باتخاذ إجراءات قمعية صارمة ضدهم ؛ فاتخذوها ذريعة للعودة و الثورة على عثمان و قتله . فمن الذي كتب تلك الصحيفة ؟ .

لم تتفق الروايات التاريخية في الإجابة عن هذا السؤال ، فبعضها ذكر أن عثمان بن عفان هو الذي كتب الصحيفة .و أكثرها ذكر أن كاتب عثمان : مروان بن الحكم هو الذي زوّرها على لسان الخليفة .و بعضها الآخر أشار إلى وجود طرف ثالث قد يكون زوّر الصحيفة على عثمان و كاتبه مروان .

(أ) اتهام عثمان بكتابة الصحيفة :

لم يُتهم عثمان بن عفان –في معظم الروايات – بكتابة الصحيفة المزعومة ، لكن واحدة منها صرّحت بأنه هو الذي كتبها ، و قد رواها الطبري بإسناده ،و فيها أنه لما حضرت الوفود إلى عثمان و ذكرت له مآخذها عليه ،و أعلن توبته و رجوعه عن تلك المآخذ ،و عادت الوفود إلى بلدانها ، كتب عثمان إلى عامله بمصر كتابا في الذين قدموا إليه منها ، قال له فيه : ((أما بعد: فانظر فلانا و فلانا فعاقبهم بكذا و كذا)) و كان من بين هؤلاء نفر من الصحابة و قوم من التابعين . ثم تقول الرواية أن عثمان أرسل الكتاب مع أبي الأعور بن سفيان السلمي ،و أوصاه بأن يسبق القوم في الدخول إلى مصر ، فلما لحقهم ببعض الطريق ، قالوا له : هل معك كتاب ؟ قال : لا . فقالوا له : فيم أُرسلت ؟ قال : لا علم لي ! فشكوا فيه و فتشوه ، فوجدوا معه كتابا فيه : قتل بعض المصريين ،و معاقبة آخرين في أنفسهم و أموالهم . فلما رأوا ذلك رجعوا إلى المدينة و هيّجوا أهلها على عثمان[1] .

و هذه الرواية منكرة و لا تصح ، فمن رجال إسنادها : محمد بن إسحاق بن يسار المدني (ت150هجرية) ، رواها عن عمه عبد الرحمن بن يسار[2] .الأول و إن وثقه بعض العلماء ، فقد اتهمه آخرون بالكذب و

---

[1] ابن جرير الطبري : المصدر السابق ،ج2 ص: 662 .
[2] نفسه ج2 ص: 662 .

التدليس ،و قال عنه الدارقطني : لا يحتج به . و وثّقه يحي بن معين مرة و ضعّفه مرة أخرى[1] .و أما الثاني فهو ثقة ، لكن روايته منقطعة موقوفة عليه ، لأنه –على ما يبدو- لم يكن شاهد عيان فيما رواه فقد كان ما يزال صبيا زمن الحادثة و هو من الطبقة الثالثة[2].

و أما متنها فتوجد فيه شواهد تدل على بطلانه و تلاعب الرواة به ، أولها إنها ذكرت أن عثمان أرسل كتابه إلى واليه بمصر : عبد الله بن سعد بن أبي سرح . و هذا غلط و كذب مفضوح على عثمان -رضي الله عنه- فهو أول من يعلم أن عامله لا يوجد بمصر ، فكيف يرسل إليه الكتاب و هو لا يوجد بها ؟ ! و ذلك أن عامله كان قد كتب إليه يخبره بخروج و فد مصر إليه ، ثم استأذنه بالمجيء إليه ، فأذن له عثمان بالمجيء و خرج عل أثر المصريين في قدومهم إلى المدينة ، فلما كان في الطريق بلغه الخبر بقتل عثمان – رضي الله عنه- فعاد إلي مصر ، فلما وصلها و جد محمد بن أبي حذيفة قد تغلّب عليها و منعه من دخولها ، فتوجّه إلى فلسطين و ظل بها إلى أن وافته المنية و لم يشارك في الفتنة[3].

و الثاني إنها-أي الرواية- زعمت أن أبا الأعور السلمي الذي أرسله عثمان بن عفان ، سار في الطريق الذي اتبعه المصريون ، فلما أوقفوه أنكر أن يكون معه كتاب ،و ادعى أنه لا يعرف لماذا هو متجه إلى والي مصر ! و هذا تصرف في غاية الحماقة و الغباء لا يصدر عن رجل محنك ، كأبي الأعور السلمي الذي قاد جيش المسلمين في غزوتي عمورية (سنة23 هجرية) و قبرص (سنة 26هجرية)[4] .

فهل يُعقل أن رجلا كهذا يبعثه الخليفة في مهمة استعجاليه خطيرة إلى واليه بمصر ، ثم يتبع نفس الطريق الذي سار فيه المصريون ليلتحق بهم ؟ ! ثم عندما أوقفوه كذب عليهم كذبة مفضوحة غاية في الغباء ، و ورّطته و لم تنجّيه . أليس من الحكمة و من الواجب عليه أن يتبع طريقا

---

[1] الذهبي : المغني في الضعفاء ، حققه نور الدين عتر ، د م، د ن، دت ، ج2 ص: 552-553 .و سير أعلام النبلاء ، ج 7ص: 33 . و السيوطي : طبقات الحفاظ ، ط1 بيروت ، دار الكتب العلمية ، 1403 ، ج 1 ص: 82 .

[2] ابن سعد : الطبقات الكبرى ،- القسم المتمم – حققه زياد منصور، ط2 المدينة المنورة ، مكتبة العلوم ، 1408 ، ج 1 ص: 154 .

[3] الطبري : المصدر السابق ، ج2 ص: 657، 658 . و الذهبي : سير أعلام النبلاء ، ج3 ص: 33-35 . و الخلفاء الراشدون ، حققه حسام الدين القدسي ، ط1 بيروت ، دار الجيل ، 1992 ، ص: 318 .و ابن كثير : البداية و النهاية ، ج 5 ص: 315 .و البخاري : التاريخ الكبير ، ، ج5 ص: 29 .و ابن حجر : الإصابة ، ج 4 ص: 110 .

[4] ابن حجر : المصدر السابق ، ج4 ص: 641 .

آخر آمنا و سريعا ؟ كما أنه كان في مقدوره أن يكذب عليهم كذبة ذكية تبعد عنه الشبهات .

و الشاهد الثالث هو أننا لا نصدق أن خليفة راشدا مشهودا له بالجنة و الصدق و الجهاد ، يعطي للمصريين عهدا و يستجيب لمطالبهم ، ثم يخونهم و يبعث من ورائهم لقتلهم ! فهذا تصرف لا يليق بمسلم عادي ، فكيف يصدر عن خليفة راشد ؟ لذا فإن هذا الاتهام هو من مفتريات رؤوس الفتنة ،و الرواة الكذابين . كما أنه من جهة أخرى ليس لعثمان أية مصلحة في الإقدام على ذلك الفعل ، لأنه سيزيد الأمر تعقيدا و خطورة ، و يؤلب عليه الناس عامة و المصريين و البصريين و الكوفيين خاصة

و آخرها- أي الشواهد-، هو أن هناك روايات أخرى تنقض ما زعمته الرواية السابقة في اتهامها لعثمان بكتابة الصحيفة ؛ فقد رُوي أن الأشرار عندما اتهموا الخليفة بكتابة الصحيفة و إرسالها إلى واليه بمصر ، أنكر ذلك بشدة و أقسم بالله أنه ما كتبه و لا علم له به[1].

(ب) : اتهام مروان بن الحكم بتزوير الكتاب :

صرّحت بعض الروايات بأن مروان بن الحكم هو الذي أمر بكتابة الصحيفة و تزويرها على لسان الخليفة عثمان – رضي الله عنه- ، لكن روايات أخرى اكتفت بالاتهام دون التأكيد .

فمن الروايات المؤكدة على تزوير مروان للكتاب ما رواه المؤرخ ابن طاهر المقدسي(ت 507هجرية) من أن الوفود عندما جاءت إلى عثمان تشتكي إليه ولاّته ، و استجاب لها و انقلبت راجعة إلى بلدانها ؛ تحرّك مروان بن الحكم و قال لحمران بن أبان-غلام لعثمان-: إن هذا الشيخ –أي عثمان- قد وهَن و خَرِف ، فقم و اكتب إلى ابن أبي سرح أن يضرب أعناق من ألب على عثمان ، ففعل و أرسل الكتاب مع غلام لعثمان يقال له : مدس[2].

فهذه الرواية ذكرها ابن طاهر المقدسي بلا إسناد[3] ،و فوّت علينا إمكانية نقدها من حيث الإسناد ، لذا فهي مردودة عليه ، لأنها فقدت شرطا أساسيا من شروط تحقيق الخبر لتمييز صحيحه من سقيمه ؛ علما أن بينه و بين الحادثة أكثر من أربعة قرون .

---

[1] أنظر : الطبري : المصدر السابق، ج 2 ص: 656، 662، 664، 666 ، 667.
[2] ابن طاهر المقدسي: البدء و التاريخ ، القاهرة ، مكتبية الثقافة الدينية ، د ت ، ج5 ص: 202 .
[3] نفسه ج 5 ص:202 .

و أما متنها فهو أيضا مردود ، لأن فيه أن مروان بن الحكم أرسل الكتاب إلى والي مصر ابن أبي سرح ،و هذا غير صحيح فإن الوالي لم يكن بمصر ! و مروان يعلم بذلك و هو كاتب الخليفة . فكيف يبعث له بالكتاب و هو ليس بمصر ؟ ! و ترده أيضا- أي ذلك الاتهام-روايات أخرى ليس فيها تصريح بقيام مروان بتزوير الكتاب ،و إنما فيها اتهامات من خصومه بالتزوير[1].

و أما الروايات التي اتهمته-أي مروان- فمنها أربع روايات اتهمته بتزوير الكتاب على لسان عثمان باستخدام خاتمه بحكم أنه كاتبه[2]. لكن هذه الروايات لها أسانيد غير صحيحة ،و متونها فيها غرائب و مناكير و أخطاء ، فالأولى من رجال إسنادها : محمد بن إسحاق ، و هو و إن وثّقه بعض العلماء فقد ضعفه آخرون ،و اتهموه بالكذب و التدليس ،و قال عنه الدرقطني : لا يحتج به[3].

و أما متنها فباطل ، فقد صوّرت عثمان-رضي الله عنه- كذابا متلونا ، و ضعيفا خوافا ، أعطى المواثيق الغلاظ للصحابة و الناس ثم نقضها[4] ، و هذا افتراء مفضوح في حق خليفة راشد مشهود له بالاستقامة و الجهاد . و زعمت أيضا أن عثمان أخذ في الاستعداد للقتال قبل نقضه للعهد معتمدا على ما كان عنده من جند عظيم من رقيق الخمس[5] .

و هذا زعم باطل ، لأنه من الثابت عن عثمان أنه رفض أن يتقاتل الناس من أجله . كما أنه لو كان معه ذلك العدد الكبير من الجند الرقيق لما تمكن البغاة من السيطرة على المدينة ،و فرض حصارهم على الخليفة .

و أما الروايتان الثانية و الثالثة ، فقد رواهما محمد بن عمر الواقدي (ت207هجرية)،و هو متروك متهم بالكذب ،و كان يتشيع و يلتزم التقية[6]. و الرواية الرابعة ذكرها أبو القاسم بن عساكر في تاريخ دمشق[7]، و من رجال إسنادها : محمد بن عيسى بن القاسم بن سميع الدمشقي (ت 206هجرية) ، قال عنه أبو حاتم : لا يحتج به .و محمد هذا قد روي خبر

---

[1] الطبري : المصدر السابق ، ج2 ص: 664، 665 ، 667 .

[2] أنظر : نفسه ، ج2 ص: 664 ، 665 ، 666 ، 667 .و ابن عساكر : تاريخ دمشق ، ج 39 ص: 416 ، 418 .

[3] الذهبي : المغني في الضعفاء ، ج2 ص: 252-253 .و السر ، ج 7 ص: 33 .و السيوطي : المصدر السابق ، ج1 ص: 82.

[4] الطبري : المصدر السابق ،ج2 ص: 664 .

[5] نفسه ، ج2 ص: 664 .

[6] الذهبي: الميزان ، ، 1995 ، ج 2 252-253 .و البخاري : التاريخ الصغير ، حققه محمود زايد ، ط1 ، القاهرة ، دار الوعي ، 1977 ، ج2 ص: 311 . و ابن النديم : الفهرست ، ص : 443 .

[7] ج39 ص : 416 –418 .

مقتل عثمان ، عن الحافظ ابن أبي ذئب(ت 159هجرية) و لم يسمعه منه ،و إنما سمعه من إسماعيل بن يحي ، فأسقطه من الإسناد و لم يذكره لأنه- أي إسماعيل- كان ضعيفا و يضع الأحاديث[1] .

و أشير هنا إلى أن تلك الروايات الضعيفة قد ذكرت أن البغاة الثائرين على عثمان ، قد اعتمدوا في اتهامهم لمروان بن الحكم عل الخط ، فقالوا : إن خط الكتاب هو نفسه خط مروان[2]. لكن مع ذلك فإنه يصعب علينا تصديق هذا الاتهام ، لأنه أولا هو اتهام روته أخبار ضعيفة .

و ثانيا إنه مجرد اتهام وارد ، و ليس هو باتهام ثابت ، لأن تشابه الخط-إن صدق الخبر- لا يعني بالضرورة أنه خط مروان ، فقد يُزوّر الخط على صاحبه ، لذا فإنه روي أن الخليفة عثمان بن عفان –رضي الله عنه-عندما جاءه الأشرار وأظهروا له الكتاب ،و قالوا له إننا و جدنا ((بريدك على جملك ، و كتاب كاتبك عليه خاتمك)) قال لهم : ((أما الجمل فمسروق ،و قد يشبه الخط الخط ،و أما الخاتم فانتقش عليه))[3]. و ثالثا إنه يُوجد خبران ، روى أحدهما ابن جرير الطبري ،و الثاني ابن عساكر ، لا يوجد فيهما اتهام لمروان بتزوير الكتاب[4].

و مما يلفت الانتباه في مسألة اتهام مروان بالتزوير ، أن الروايات قد اختلفت في ذكر مطالب هؤلاء البغاة ، ففي بعضها أنهم طالبوا الخليفة بتسليم مروان بن الحكم و إلا يقتلونه .و في أخرى ،أنهم خيّروا عثمان بين الخلع أو القتل[5]. و في روايات أخرى أنهم طالبوه بتسليم مروان و الاعتزال أو القتل .و في بعضها طالبوه بعزل عماله الفسقة ،و تعويضهم بمن لا يتهم ،و إلا يعزلونه و يقتلونه[6].و في أخرى خيّروه بين الخلع و الاقتصاص من نفسه ،و إلا فسيقتلونه[7] .

فهذه الروايات لم تتفق على مطالب هؤلاء البغاة ، فلماذا إذن هذا الاختلاف ؟ و لماذا لم يَرِد مطلب تسليم مروان بن الحكم في جميعها و هو رأس الفتنة في اعتقادهم ؟ و لماذا طالبوه بعزل ولاّته الفسقة- على

---

[1] ابن عدي : الكامل في الضعفاء ، ، 1988ج 6 ص: 246 .و إبراهيم بن محمد الطرابلسي : التبيين لأسماء المدلسين، ج1 ص: 193، 196 . أبو الحجاج المزي: تهذيب الكمال و ابن الجوزي: الضعفاء و المتروكين، حققه عبد الله القاضي، ط1 بيروت ، دار الكتب العلمية، 1406،ج3 ص: 90.
[2] الطبري: التاريخ، ، ج 2ص: 664 و ما بعدها . و ابن عساكر: المصدر السابق ، ج39 ص: 418
[3] الطبري : نفس المصدر ، ج 2 ص: 662 .
[4] الطبري: تاريخ الطبري،ج2 ص: 662 .و ابن عساكر : المصدر السابق ج 39 ص: 423.
[5] ابن حجر: الإصابة، ج 4 ص: 458 .و الطبري: نفسه ، ج 2 ص: 667 .
[6] المسعودي: مروج الذهب ، الجزائر، موفم للنشر، ج2 ص: 410 .و ابن العربي: العواصم من القواصم، ص : 86 . و الطبري : التاريخ ، ج2 ص: 664 .و ابن كثير:البداية ، ج 7 ص: 197 .
[7] الذهبي : الخلفاء،ص: 259 .و خليفة خياط : تاريخ خياط، ج 1ص: 147 .

حد تعبيرهم- و كان قد استجاب لهم في عزل ولاّة مصر و الكوفة و البصرة ؟ ! و ما هي العلاقة بين تسليم مروان و المطالب الأخرى ؟ فإذا كان هو السبب فعليهم أن يطالبوا بمحاكمته ، و ليس بتسليمه إليهم . فهذه التساؤلات و غيرها تبعث على الشك في نوايا هؤلاء المبيتة .و توحي أيضا بأنهم ما اتهموا مروان بن الحكم إلا ليصلوا إلى عزل عثمان أو قتله .

و هنا أُنبّه إلى أمر هام جدا ، هو أن موقف مروان بن الحكم من الاتهامات الموجهة إليه ، مُغيّب في كل الروايات التي اطلعتُ عليها ، ماعدا ما ذكره ابن خلدون من أن البغاة لما رجعوا إلى عثمان و معهم الكتاب المزعوم و أظهروه له ((حلف عثمان على ذلك ، فقالوا له مكنا من مروان فإنه كاتبك ، فحلف مروان ، فقال-أي عثمان- ليس لكم في الحكم أكثر من هذا ، فحاصروه))[1].

فهذا خبر لم يذكر له ابن خلدون إسنادا ، و بينه و بين الحادثة أكثر من سبعة قرون . كما أن خبره هذا موجز و فيه غموض ؛ و مع ذلك فإن روايته هذه و الروايات الأخرى لم تذكر أنه أُجري تحقيق مع مروان بأمر من عثمان و بحضور من الصحابة الكرام ، أو بأمر من البغاة و بضغوط منهم .

أفليس من الغريب أن لا يحقق هؤلاء مع مروان و هو المتهم الرئيسي في القضية ؟ ! لماذا رُوي أن عثمان سُئل عن الكتاب و الغلام و لم يذكر أنه أُجري مع مروان تحقيق ؟ إنه كان من اللازم إجراء تحقيق مع مروان و الغلام ؛ و هذا أمر لا يغيب عن الصحابة ،و فيهم العالم و الفقيه ، و القاضي و المحدث .و بما أن المصادر المتوفرة لم تشر إلى إجراء مثل هذا التحقيق مع مروان و الغلام ، فإن الشكوك تزداد في أن تكون حكاية الكتاب مختلقة من أساسها ، أشاعها أناس لهم مصلحة في ذلك .

و هل يعقل أن تذكر بعض الروايات أن مروان بن الحكم كان عند الخليفة عندما تألب عليه الناس و دخل عليه بعض كبار الصحابة[2] و لا تشر إلى رد فعل مروان تجاه ما أُتهم به ؟ فإذا كان من مصلحة البغاة عدم التحقيق مع مروان لكي لا ينكشف أمرهم ، فإنه ليس من مصلحته هو أن يسكت عن التهمة الموجهة إليه ؛ فلا بد أن يدافع عن نفسه وأمامه ثلاثة

[1] ابن خلدون : المقدمة ،ط5 ،بيروت دار القلم ، 1984 ، ص: 216 .
[2] الطبري : المصدر السابق ، ج2 ص: 666 .

خيارات ، أولها إن كان الكتاب قد زُوّر عليه ، فسينكر معرفته به و يطالب متهميه بالبينة و عليه هو باليمين .
و ثانيها إن كان هو الذي كتب الصحيفة على لسان عثمان فبإمكانه الإنكار أيضا ،و يطالب خصومه بالدليل المادي القطعي ،و يدفع التهمة عنه بأن الكتاب زُوّر عليه ، ثم يُقسم كاذبا ما زوّر الكتاب ،و لا يجد حرجا في أن يكذب مرة ثانية ، بما أنه قد كذب من قبل على الخليفة ، و هو الداهية الماكر عند خصومه .
و الخيار الثالث هو أن يعترف بخطئه في إقدامه على تزوير الكتاب ،و يُقسم بأنه ما أراد إلا مصلحة الخلافة و الأمة ، لقطع دابر المفسدين ، ثم يطلب العفو أو يتحمل تبعات فعله .
أما أن تسكت الروايات عن رد فعل حقيقي و فعّال لمروان تجاه ما أُتهم به ، فلا الصحابة و عثمان حققوا معه ،و لا دعاة الفتنة طالبوا بذلك ،و لا هو دافع عن نفسه أمام الناس ، فإن في الأمر علامة استفهام كبرى ، تجعلنا نميل إلى براءة مروان بن الحكم ، ونبحث عن طرف آخر كان من وراء تزوير الكتاب .
و مما يبعد التهمة عن مروان ، أنه لا يُعقل أن يرسل الكتاب إلى والي مصر عبد الله بن أبي سرح بمعاقبة رؤوس الفتنة ،و هو يعلم أنه قد غادر مصر على إثر خروج وفد مصر إلى عثمان ؟ و إن قيل أن مروان كان يعلم بخروج ابن أبي سرح ، وإنما زوّر الكتاب و أرسله مع الغلام لترجع الوفود إلي المدينة . فيقال أن هذا مجرد احتمال ضعيف جدا يكذبه الواقع ؛ فمروان ليس له أية مصلحة في خيانة عثمان ، قريبه و ولي نعمته . و ليس له فائدة في تجدد الفتنة التي قد تعصف به و بالأمة كلها .
و إذا افترضنا أن مروان بن الحكم لم يكن يعلم بمغادرة ابن أبي سرح لمصر ، لذا زوّر الكتاب و أرسله إليه ليعاقب رؤوس الفتنة . فإن هذا الاحتمال هو أيضا مستبعد جدا ، لأن ذلك الفعل هو الآخر ليس في مصلحته و مآله إلى الانكشاف و سيؤدي إلى عواقب وخيمة ، فوفد مصر إن عَلِم بأمر الكتاب قبل معاقبتهم فإنهم سيعودون على أعقابهم إلى المدينة .و إن لم يعلموا به و عاقبهم الوالي فإن الأمر سيزداد تعقيدا و خطورة ، فتحدث فتنة بمصر ،و يجتمع الثائرون بمصر و يكاتبون أنصارهم بالكوفة و البصرة و يرجع الجميع إلي المدينة . و هذا احتمال وارد جدا ، لأن

الثائرين كانت لهم قيادات منظمة و متعاونة يحركها السبئيون و أعوانهم من الطامعين و الحاسدين لعثمان و عماله[1].

و هل يعقل أن يرسل مروان بن الحكم الكتاب مع غلام ، فيسلك طريق المصريين و يقترب منهم ليكتشفوا أمره ؟ ! إن هذا أمر لا يقدم عليه مروان ، لأنه لا مكسب له فيه ،و مخاطرة جسيمة تجلب عليه سخط الخليفة و الناس ؛ و هو المعروف بالفطنة و الذكاء و الدهاء . فإذا كان ذلك مستبعد في حقه و هو من باب الفرض ، فلا شك أنه لا يقدم عليه و هو يعلم حقا أن ابن أبي سرح قد غادر مصر بالفعل .

و ختاما لما تقدم ذكره يتبين أن الروايات التي اتهمت الخليفة و كاتبه مروان ، بكتابة الصحيفة المزعومة ، هي روايات لم تصح إسنادا و لا متنا ،و أن عثمان بن عفان بريء مما اتهمه به رؤوس الفتنة ، وأن مروان بن الحكم لم تثبت التهمة في حقه . و أنه يُوجد طرف ثالث يكون قد زوّر الكتاب على الخليفة عثمان و كاتبه مروان. فمن هو هذا الطرف ؟ و ما هي الشواهد التي تثبت تورطه في التزوير ؟ .

(ج)الكشف عن مزوري الكتاب :

سنجيب –بحول الله تعالى- عن التساؤلين السابقين فيما يأتي من هذا المبحث ، معتمدين على الأخبار الآتي ذكرها ،و هي بمثابة شواهد ومعطيات مرجحة و هادفة ، تزيد ما تقدم ذكره تبيانا و تحقيقا .

أولها هو أن هناك روايات تطرقت لحكاية الكتاب المزعوم ،و لم تتهم مروان بن الحكم ،و لا غيره بتزوير الكتاب[2].و هذا يعني أن الروايات التاريخية لم تتفق على اتهام مروان بن الحكم بالتزوير . و ثانيها هو أنه توجد بعض الأخبار أشارت إلى أن من أهل المدينة من شك في أمر عودة البغاة إلى المدينة-بعدما غادروها راضين- و تنبّه إلى احتمال وجود مكر و تخطيط مبيتين ؛ فروي أنه عندما رجع هؤلاء قال علي- رضي الله عنه- للكوفيين و البصريين : كيف علمتم بما لقي أهل مصر و قد سرتم

[1] أنظر : الطبري : المصدر السابق ، ج2 ص: 650 ، 652 .
[2] الطبري : المصدر السابق ، ج2 ص: 653 ، 662 .و ابن عساكر : المصدر السابق ، ج 39 ص: 423

مراحل ، ثم رجعتم إلينا ؟ هذا و الله أمر أبرم بالمدينة . فقالوا : ضعوه على ما شئتم لا حاجة لنا في هذا الرجل ليعتزلنا[1].

و مما يُثبت وجود ذلك المكر و التخطيط و التزوير ، أنه رُوي أن هؤلاء الأشرار زوّروا كتبا على الصحابة الكرام ، فمن ذلك أنه صحّ[2] الخبر أنه لما استشهد عثمان- رضي الله عنه- و أنكرت عائشة أم المؤمنين قتله ، قال لها مسروق بن الأجدع : ((هذا عملك أنت كتبت إلى الناس تأمرهم بالخروج إليه)) فقالت : ((لا و الذي آمن به المؤمنون ،و كفر به الكافرون ، ما كتبتُ إليهم بسوداء في بيضاء ، حتى جلستُ مجلسي هذا)) ، ثم قال سليمان الأعمش –أحد الرواة- : إنهم كانوا يرون أنه كُتب علي لسانها))[3] . و في رواية أخرى[4] أن الأشتر النخعي جاء إلى عائشة – رضي الله عنها- و قال لها : ((ما تقولين في قتل عثمان ؟ ، فقالت : معاذ الله أن آمر بسفك دماء المسلمين ، و استحلال حرماتهم و هتك حجابهم)) ، فقال لها الأشتر : ((كتبتن إلينا تأمرننا ، حتى إذا قامت الحرب على ساق ، أنشأتن تنهيننا)) ، فحلفت عائشة بقولها : ((لا و الذي آمن به المؤمنون و كفر به الكافرون ، ما كتبتُ إليهم سوداء في بيضاء في أمر عثمان إلى يومي هذا))[5] . و هذا يعني أن رؤوس الفتنة كانوا يُزوّرون الكتب على لسان زوجات رسول الله –عليه الصلاة و السلام- و ينسبونها إليهن ، ليستخدموها كوسيلة فعالة في تحريض الناس على عثمان و ولاته ،و إعطاء شرعية لأعمالهم التخريبية ، بدعوى أن الصحابة هم الذين شجّعوهم عليها ،و يُوافقونهم عليها .

و يزيد ذلك تأكيدا و توضيحا الروايات الآتية : أولها إنه رُوي أن محمد بن أبي حذيفة –لما حل بمصر- كان يُزوّر الكتب على ألسنة زوجات النبي-صلى الله عليه و سلم- ، فكان يُرسل أناسا إلى طريق المدينة ، ثم يُقدمون بالكتب و عليهم آثار السفر ، فيتلقاهم و معه الناس ، و يُنزلهم

---

[1] الطبري : المصدر السابق ،ج2 ص: 653 .

[2] رجاله كلهم ثقات ، و هم : أبو معاوية الضرير ،و سليمان الأعمش ،و خيثمة بن عبد الرحمن ،و مسروق بن الأجدع . انظر : الذهبي : السيّر ج 9 ص: 93،و ابن حجر : التقريب ، ج 1 ص: 254،و تهذيب التهذيب ، ج10ص: 100،و المزي: تهذيب الكمال، ج8 ص: 370 .

[3] ابن سعد : الطبقات ، ج 3ص: 82 .

[4] يبدوا أنها صحيحة الإسناد ، على ما قاله محقق كتاب السنة للخلال ، ج2ص: 340 .و هو قد أشار إلى أنه لم يتوصل إلى معرفة عائشة بنت عمرة أم الحجاج الجدلية (نفسه ، ج2 ص: 340) ، لكن يبدوا أنها صحابية ،-فهي ثقة -، لأن ابن حجر ذكرها في كتابه الإصابة في معرفة الصحابة ج 8ص: 44 . و الرواية في النهاية تتقوى بالرواية الصحيحة السابقة الذكر .

[5] أبو بكر الخلال : السنة ، ج2 ص: 340 .

المسجد و يقرؤون عليهم الكتب –المزوّرة- ،و فيها الشكاية من عثمان و الطعن فيه ، فيضج الناس بالبكاء و الدعاء[1].

و ثانيها إنه رُوي أن جماعة السبئية و أعوانهم من رؤوس الفتنة ، كانوا يُزوّرون الكتب في عيوب ولاتهم ،و يُرسلونها إلى الأمصار ،و يتبادلونها فيما بينهم ، لينشروا سمومهم بين أكبر عدد ممكن من الناس[2] .

و ثالثها إنه رُوي أن الأشرار لما ، عادوا إلى المدينة ذهبوا إلى علي بن أبي طالب و طلبوا منه أن يذهب معهم إلى عثمان ، فلما رفض الذهاب معهم قالوا له : لِمَ كتبتَ إلينا : فقال :و الله ما كتبت إليكم كتابا قط . فنظر بعضهم إلى بعض ثم انصرفوا[3].

و بما أن تلك الروايات تُثبت أن الكتب المزوّرة هي من فعل رؤوس الفتنة الذين زوّروها خدمة لأغراضهم الدنيئة المبيتة ، فمن الممكن جدا ،و من المُرجح أن الكتاب المزوّر على عثمان ،و المتهم به مروان بن الحكم، هو من فعل هؤلاء الأشرار المتخصصين في تزوير الكتب .

و الشاهد الثالث هو أن موقف عثمان بن عفان من مروان بن الحكم ، في عدم اتخاذه لأي إجراء حازم و رادع لتأديبه و معاقبته ، هو دليل قوي على أن التهمة لم تثبت على مروان ؛ فعثمان صحابي جليل كبير القدر لا يُتهم بالتهاون في تطبيق الشرع ، فلو ثبت الجرم على كاتبه مروان لأتخذ ضده إجراء حازما و رادعا ، كما اتخذه مع أخيه من الرضاع : الوليد بن عقبة ، فعندما شهد عليه شاهدان بشرب الخمر ، أقام عليه الحد و عزله عن ولاية الكوفة[4].

و الرابع هو أن في تفاصيل حكاية الكتاب المزعوم ، غرائب و مضحكات و اختلافات ، تبعد التهمة عن مروان و تلقيها على طرف آخر . فمن ذلك أنه رُوي أن الغلام الذي وجد عنده الكتاب هو غلام لعثمان على جمل لعثمان .و قيل أنه على جمل من إبل الصدقة .و قيل أنه رجل

---

[1] ابن حجر: المصدر السابق، ج 6 ص: 11 .
[2] الطبري : التاريخ ج 1 ص: 647 .
[3] نفس المصدر ، ج2 ص: 656 .
[4] الطبري : المصدر السابق ، ج 2ص: 608 .

على جمل[1]. و قيل عن الغلام أنه أسود .و قيل أنه اسمه : مدس .و قيل أن المبعوث هو : أبو الأعور بن سفيان السلمي[2].

و قد بحثتُ عن غلام لعثمان اسمه مدس فلم أعثر له على أثر . كما أن أبا الأعور السلمي لم يكن غلاما لعثمان ، وإنما هو من أعيان الناس تأمّر على جيش الشام في غزوة عمورية سنة 23هجرية ،و غزا قبرص سنة 26 هجرية ،و كان مع جيش الشام في موقعة صفين[3].

و أما عن حالة الغلام يوم وجده المصريون ، فرُوي أنه كان يتعرض لهم ثم يفارقهم ، ثم يرجع إليهم ثم يفارقهم ، مما أثارهم فأمسكوا به .و قيل أنه مر بهم مسرعا فأوقفوه .و قيل أنه مر بهم فوجدوا عنده الكتاب[4] . و قيل أنه مر بهم فأنكروه و استخرجوا منه الصحيفة[5]. و قيل أنه لحق بهم و هو على بعير يخبط ((خبطا كأنه يَطلب أو يُطلب)) فسألوه : ما قضيتك ،و ما شأنك ، هارب أو طالب ؟ فقال : أنا غلام من أمير المؤمنين وجهني إلى عامل مصر[6].

و قيل في رواية أخرى أن المصريين اعترضهم رجل على جمل يسير بأعلى الطريق بين النخيل ، فشكوا فيه و فتشوه فوجدوا عنده الكتاب[7].و قيل أن أبا الأعور السلمي لما لحق بالمصريين سألوه – عندما رأوه على جمل عثمان- : أمعك كتاب ؟ قال : لا . فقالوا له : فيم أُرسلت ؟ قال : لا علم لي . فقالوا له : ليس معك كتاب ،و لا علم لك ، إن هذا لمريب ! ففتشوه فوجدوا عنده الكتاب[8].

و منها أيضا ، موضوع محتوى الكتاب ، فقد تضاربت الروايات في تحديده ؛ فرُوي أنه نصّ على أنه لولي مصر حرية التصرّف في معاقبة جماعة من المصريين ، بين القتل و الصلب ،و قطع الأيدي و الأرجل .و

---

[1] نفس المصدر ، ج 2 ص: 664، 665 ، 666 ، 667 .و ابن طاهر المقدسي : المصدر السابق ، ج 5 ص: 204-205 .و المسعودي: المصدر السابق ج 2ص: 410 .و ابن عساكر: المصدر السابق ، ج39 ص: 224 .

[2] ابن الأثير : الكامل في التاريخ ، ج 3 ص: 59 . الطبري : المصدر السابق ج2 ص: 662 .و ابن طاهر المقدسي : البدء ، ج5 ص: 202 .و ابن عساكر : المصدر السابق ج 39 ص: 416 ، 417 .

[3] ابن عبد البر : الاستيعاب ، حققه علي محمد البجاوي ، ط1 ، بيروت دار الجيل ، ج1412 ، ج3 ص: 1178، 1179 .و ابن حجر : المصدر السابق ، ج 4ص: 641 .

[4] خليفة خياط : المصدر السابق ، ج1 ص: 146 .و الطبري : المصدر السابق ج 2 ص: 656، 665 .و الذهبي : الخلفاء الراشدون ، ص: 270 .و ابن طاهر المقدسي : المصدر السابق ، ج 5 ص: 202

[5] اليعقوبي : تاريخ اليعقوبي ، ج2 ص: 174 .

[6] ابن عساكر : المصدر السابق ، ج39 ص: 416 .

[7] نفس المصدر ، ج39 ص: 423 .

[8] الطبري : المصدر السابق ج2 ص: 662 .

قيل نصّ على الأمر بالقتل و القطع و الصلب[1] . و قيل فيه الأمر بالقتل فقط . و قيل أن فيه: قتل بعضهم ،و عقوبة آخرين في أنفسهم و أموالهم[2]. أموالهم[2]. و في روايات أخرى نصّ الكتاب على قطع الأيدي و الأرجل .و قيل قتل بعضهم و صلب آخرين[3].و قيل القطع و الصلب .و قيل القتل و الصلب .و قيل القتل و القطع[4] .

و روي في أخبار أخرى أن في الكتاب أمر بضرب أعناق من ألب على الخليفة عثمان بن عفان .و قيل أن فيه القتل و إبطال الكتاب الذي مع وفد مصر .و قيل الجلد 100 جلدة ،و حلق الرأس و اللحية ، مع إطالة الحبس حتى يأتي أمر الخليفة .و قيل قطع الأيدي و الأرجل فقط[5]. و قيل في خبر آخر، الحبس و حلق الرأس و اللحية و صلب بعضهم .و قيل القتل و إبطال الكتاب ، و حبس من يأتي إلى عثمان يتظلم من والي مصر[6] .

و أما الذين يعاقبون ، فإن معظم الروايات لم تحددهم ، و التي ذكرتهم هي أيضا اختلفت في تعيينهم ، فمنها رواية نصت على قتل جماعة من المصريين ، حددت منهم محمد بن أبي بكر فقط .و في أخرى أن الكتاب نصّ على قطع و قتل أكثر جيش وفد مصر[7]. و في أخرى أمر بالجلد ،و ،و حلق الرأس و اللحية في حق أربعة أشخاص، و هم : عبد الرحمن بن عديس ،و سودان بن حمران ،و عروة بن النباغ الليثي ،و عمرو بن الحمق[8] .

و تعقيبا على ذلك أقول : إن ما ذكرته الروايات عن الغلام و مركوبه هو أمر غريب و متناقض لا يُقبل ، فهي لم تتفق على الجمل أهو لعثمان ، أم هو من إبل الصدقة ؟ . و اختلفت أيضا في ذكر الهيئة التي كان عليها المبعوث عندما وجده المصريون . كما أنها لم تقدم لنا تفسيرا مقنعا عن الحركات البهلوانية التي كان يقوم بها الغلام ؛ فإذا كان مروان هو الذي

---

[1] نفس المصدر ، ج2 ص: 656 ، 666 ، 667 .و خليفة خياك : المصدر السابق ، ج1 ص: 146

[2] الطبري : نفس المصدر ، ج2 ص: 653 ، 662 .

[3] ابن عساكر : المصدر السابق ، ج 39 ص: 423 .و اليعقوبي : المصدر السابق ، ج2 ص: 174 .و الطبري : المصدر السابق ، ج2 ص: 662 .

[4] المسعودي : المصدر السابق ، ج2 ص: 410 .و ابن العربي : المصدر السابق ، ص: 96 .و الطبري : المصدر السابق ، ج2 ص: 665

[5] اليعقوبي : المصدر السابق ، ج2 ص: 1123 .و الذهبي : الخلفاء ، ص: 270 .و الطبري : نفس المصدر ، ج2 ص: 655 ، 665 .و ابن طاهر المقدسي : المصدر السابق ، ج5 ص: 202 .

[6] ابن الأثير : المصدر السابق ، ج 3 ص: 59 .و ابن عساكر : المصدر السابق ، ج39 ص: 417 .

[7] ابن كثير : المصدر السابق ج 7 ص: 174-175 .

[8] الطبري : المصدر السابق ، ج 2ص : 655 .

أرسله بالكتاب إلى والي مصر ليضرب على أيدي البغاة ، فلا ريب أنه سيتخذ طريقا مغايرا لطريقهم ، ليسبقهم و لا يكتشفونه .و هذا هو الذي يتفق مع منطق التاريخ في مثل هذه الظروف ، لا أنه يسير في طريقهم ثم يقترب منهم و يعترضهم ، فهذا أمر لا يستساغ ، إلا إذا كان الغلام يمثل دورا في مسرحية خَطط لها مسبقا أعداء الخليفة و كاتبه .

و هل يُعقل أن مروان بن الحكم- الذي يصفه خصومه بالمكر و الدهاء- يخاطر بتزوير كتاب على الخليفة ثم يبعثه مع غلام يسلك ذلك الطريق ، و يصدر تلك الحركات البهلوانية ؟ إن المكر و الدهاء ،و التخطيط المحكم ، و المصلحة كل ذلك يقتضي إرسال شخص محنك غير مشبوه ، على مركوب غير ُممَيز ، لكي لا يُثير في الناس أدنى شبهة حوله ،و يسلك طريقا آمنا وقريبا، حتى يتمكن من أداء مهمته الاستعجالية في ظروف غير عادية ، لأنه إذا أُكتشف أمره فيها فسيؤدي إلى حدوث فتنة لا تحمد عقباها .

لكن الذين أرسلوا ذلك الغلام البهلواني ليُمثل الدور الذي كُلّف به ، هم ليسوا بأغبياء لأن هدفهم هو إثارة العوام ،و إقناعهم بأدلة ظاهرها صحيح ليُرجعوهم إلى المدينة ناقمين على عثمان و أعوانه ؛ لكنهم مع ذلك لم يحبكوا للقصة تفاصيلها ،و لم يملئوا فجواتها .

و مما يُثير الغرابة في أمر الغلام ، أن الروايات التي ذكرت أنه هو الذي حمل الكتاب ، لم تشر من قريب و لا من بعيد إلى أن الخليفة و الصحابة حققوا معه ليسمعوا منه تفاصيل الحكاية ،و ليعرفوا من أرسله ؛ و هذا أمر في غاية الأهمية يجب ألا يغيب عنهم . لأن سر القضية عنده ، هو الشاهد الوحيد فيها . و حتى الذين زعموا أنهم و جدوه متجها إلى مصر لم تذكر الروايات أنهم استشهدوا بأقواله ! و شهادته أقوى و أولى من الكتاب المزوّر . فهل يُعقل أن يُهمل الغلام من الجانبين ،و مفتاح القضية و سرها عنده ؟ ! ألا يشير ذلك إلى أن حكاية الغلام من الراجح جدا أنها مختلقة من أساسها ، اتخذها رؤوس الفتنة ذريعة للعودة إلى المدينة و حصار عثمان وفرض شروطهم عليه ؟ .

و أما ما ذكرته الروايات عن محتوي الكتاب فهو في غاية الاضطراب و التناقض ،و فيه تباين كبير في أنواع العقوبات ، فشتان بين القتل و الحلق،و بين القطع و الحبس ، وبين الصلب و الجلد ! ألا يثير هذا الغرابة و الضحك ؟ و هل يُعقل أن يكتب مروان بن الحكم -المتهم بالتزوير- كتابا واحدا ثم تختلف محتوياته هذا الاختلاف الكبير؟ ! و ألا يدل ذلك على أن المزوّرين قد كتبوا عدة كتب متباينة المحتوى ، ثم أرسلوها إلى

الوفود ليرجعوا إلى المدينة ؟ و ألا يكون الكتابان اللذان زُوّرا على عثمان و علي-رضي الله عنهما- هما من بين تلك الكتب المزوّرة ؟ .

و أشير هنا إلى أن اختلاف الروايات في الغلام و اسمه و مركوبه ، و تباينها الكبير في محتوي الكتاب ،كل ذلك يدل بالتأكيد على أحد أمرين أو كليهما معا ، أحدهما هو أن المزورين قد كتبوا مجموعة كتب و أرسلوها مع أكثر من شخص .و ثانيهما أن تلك الروايات قد تعرّضت للتلاعبات و التحريفات على أيدي الرواة .

و الشاهد الخامس هو أن الوفود الثلاثة التي غادرت المدينة عادت إليها في وقت واحد ، لذا أنكر عليهم علي بن أبي طالب –رضي الله عنه- ذلك و قال لهم : هذا و الله أمر أُبرم بالمدينة[1]. لأن رجوعهم هذا مشبوه ، فكيف يرجعون في وقت واحد ، بعدما ساروا أياما ؟ فاتجه وفد مصر ناحية الشمال الغربي ، و اتجه وفدا الكوفة و البصرة ناحية الشمال الشرقي .

و ربما يقال : إن المصريين لما اكتشفوا الكتاب أرسلوا إلى الكوفيين و البصريين فاخبروهم بالأمر ،و انتظروهم حتى رجعوا و دخلوا المدينة معا .لكن هذا الاحتمال يسقطه ما قالته طائفة من هؤلاء لعلي بن أبي طالب ، بأنه وصلهم كتاب من عنده دعاهم فيه بالعودة إلى المدينة ، فأقسم لهم بأنه لم يكتب كتابا قط . فالذي ردّ هؤلاء إّذن ليس الاحتمال المفترض ،و إنما ردهم ما وصلهم من كتب مزوّرة على لسان علي و مروان و غيرهما .

و مما يُرجّح أن الأمر قد دُبر بالمدينة بعد عودة البغاة إلى بلدانهم ، أنه رُوي أن اثنين من رؤوس الفتنة قد تخلفا بالمدينة و لم يخرجا مع الوفود ، و هما : الاشتر بن مالك النخعي ،و حكيم بن جبلة[2] . فلماذا تخلفا بالمدينة و لم يرجعا مع الوفود ؟ فتخلفهما هذا فيه ما يشير إلى أنهما تخلفا لتزوير الكتب و إرسالها إلى الوفود ليعودوا إلى المدينة لتجديد الفتنة[3].

و الشاهد السادس هو أن الذين زوّروا الكتاب على الخليفة و كاتبه كانوا يخدمون مصالحهم أولا وأخيرا ، لكن ليس لعثمان و مروان مصلحة في كتابة الصحيفة و إرسالها إلى والي مصر عبد الله بن سعد بن أبي سرح ، لأن فعلهما هذا يجدد الفتنة و لا يقضي عليها . و بناء على ذلك فإن

---

[1] الطبري : المصدر السابق ، ج2 ص: 653 .
[2] نفس المصدر، ج2 ص: 666 .
[3] ابن العربي: العواصم ، ص: 96 .

التزوير الذي حدث لا يخدم إلا مصالح رؤوس الفتنة الذين أخفقوا في تحقيق غايتهم بعدما عاد أتباعهم إلى بلدانهم ، مما دفعهم إلى ضرورة التحرك و التخطيط و السعي لإعادتهم إلى المدينة و إشعال الفتنة من جديد .

و الشاهد السابع هو أن الروايات التي تناولت قضية الكتاب المزوّر على عثمان- رضي الله عنه- قد تعرضت –ككثير من الروايات- للتلاعبات و التحريفات ،و احتوت على أباطيل و معلومات خاطئة ، بفعل الجهل و الكذب المتعمد ، الأمر الذي يحتم علينا نقدها و تمحيصها قبل الأخذ بها .

فمن ذلك أنني في بحثي هذا لم أعثر على أية رواية تناولت قضية الكتاب المزوّر على عثمان و لها إسناد صحصح . و في بعضها أخطاء مكشوفة ، كالتي ذكرت أن الوفود لما قدمت على عثمان بعث إليها عمرو بن العاص-رضي الله عنه- ، فذهب إليهم و تواطأ معهم على عثمان ، فلما سمع به و وّبخه ، طلّق عمرو زوجته أم كلثوم بنت عقبة بن أبي معيط ،و هي أخت عثمان لأمه ،و التحق بفلسطين[1] . و هذا خبر مكذوب مفضوح ، لأن عمرو بن العاص تزوّج أم كلثوم بعدما توفى عنها زوجها عبد الرحمن بن عوف-رضي الله عنه- الذي توفي سنة 32هجرية ، فمكثت عنده- أي عند عمرو- شهرا ثم ماتت[2] .

و منها أيضا أن نفس الرواية السابقة ذكرت أن الوفود التي جاءت إلى الخليفة عثمان (سنة 35هجرية) تشتكي إليه ولاّته ، ذكرت منهم أمير الكوفة الوليد بن عقبة بن أبي معيط ، من أنه يشرب الخمر و يخرج إلى الناس مخمورا [3] . و الخطأ هنا هو ذكر الوليد بن عقبة في هذه الحادثة و في هذه السنة بالذات-أي 35هجرية- ، لأن هذا الرجل كان عثمان بن عفان –رضي الله عنه- قد عزله عن إمارة الكوفة سنة 30ه و عوّضه بسعيد بن العاص[4].

و منها أيضا أن رواية زعمت أن المصريين لما رجعوا بالكتاب إلى الخليفة عثمان كان معهم محمد بن أبي حذيفة و هو من بين الذين شاركوا

---

[1] ابن عساكر : تاريخ دمشق ، ج39 ص: 423 .
[2] ابن عبد البر : المصدر السابق ، ج4 ص: 1954 . المزي : المصدر السابق /، ج35 ص: 382 .و ابن حجر : تهذيب التهذيب ، ط1 بيروت ، دار الفكر ، 1984 ، ج2 ص: 627 .و ابن سعد : المصدر السابق ، ج8 ص: 230 .و ابن الجوزي : صفة الصفوة ، ج23 ص : 55 .
[3] ابن عساكر : المصدر السابق ج 39 ص: 423 .
[4] الطبري : المصدر السابق ، ج2 ص: 608 .

في قتل عثمان[1] . و هذا كذب مفضوح و خطأ بيّن ، إذ من الثابت تاريخيا أن محمدا هذا بقي بمصر لما خرج وفدها إلى المدينة ، و تمكّن من التغلب عليها-أي مصر- لما غادرها أميرها عبد الله بن سعد بن أبي سرح[2] .

و أشير هنا إلى أنه إذا كان كثيرا من العلماء قد صدّقوا البغاة في اتهامهم لمروان بتزوير الكتاب ، فإن بعضهم لم يُسلّم بذلك و اتهم هؤلاء البغاة بالتزوير . فالمؤرخ عبد الرحمن بن خلدون قال عنهم : إنهم رجعوا إلى المدينة و ((قد لبسوا بكتاب مدلس يزعمون أنهم لقوه في يد حامله إلى عامل مصر))[3] .و برّأ الباحث محب الدين الخطيب مروان من تهمة التزوير و حمّل دعاة الفتنة ، كالأشتر النخعي و حكيم بن جبلة ، مسؤولية تزوير الكتاب[4] .

و عَدّ الباحث محمد الصادق عرجون قصة الكتاب بتفاصيلها أسطورة للتسلية افتراها السبئيون ، و هي لا تخرج عن فرضين ، الأول إنها حكاية مختلقة من أساسها افتعلها الثوار بالمدينة ثم تصايحوا بها .و الثاني أن الكتاب الذي وُجد مع الغلام هو من فعل الثائرين الذين زوّروا و سرقوا جملا من إبل الصدقة ،و أغروا غلاما لعثمان أو لمروان ،و أرسلوه ليقطع طريق وفد مصر[5].

و يتبين مما ذكرناه أن الشواهد و المعطيات السبعة التي أوردناها سردا ،و تحليلا ،و مناقشة ، قد كشفت بالأدلة المتنوعة القوية ، أن الكتاب لم يكتبه الخليفة عثمان ،و لم يزوّره كاتبه مروان ، و إنما هو من فعل رؤوس الفتنة الأشرار الثائرين على الخليفة الشهيد عثمان بن عفان .

ثالثا :قتل الأشرار للخليفة عثمان بن عفان :

[1] اليعقوبي : المصدر السابق ، ج2 ص: 175-176 .

[2] ابن كثير : المصدر السابق ، ج7 ص: 351 .و الذهبي : سير أعلام النبلاء ، ج3 ص: 33 .و الخلفاء الراشدون ، ص: 318 .و الطبري : المصدر السابق ، ج2 ص: 657-658 .

[3] ابن خلدون : المصدر السابق ، ص : 216 .

[4] ابن العربي : المصدر السابق ، ص: 96 .

[5] محمد الصادق عرجون : عثمان بن عفان ، ط2 الرياض ، الدار السعودية ، 1988 ، ص: 122 ، 125 ، 126 .

يُروى[1] أن الأشرار لما عادوا إلى المدينة ساخطين على عثمان ، متذرعين بالكتاب المُزوّر – و هم مزوروه- طلب عثمان الأشتر النخغي ليسأله عن مطالب أصحابه الثائرين، فأخبره أنهم يطلبون منه الاعتزال ، أو الاقتصاص من نفسه ، أو القتل ، فأبى عثمان الاستجابة لأي من ذلك ، فخرج الأشتر إلى أصحابه و أخبرهم بما جرى[2] ؛ فأصروا على مطالبهم و استمروا في تهديداتهم و مضايقاتهم لعثمان –رضي الله عنه- ، ثم حاصروه و منعوه من الخروج مدة تراوحت ما بين : 22-49 يوما[3] .

و يُروى أنهم تسوّروا جدارا و اقتحموا عليه داره في 14 رجلا ، من بينهم محمد بن أبي بكر الذي أخذ بلحية عثمان و جذبه ،و قال له : ما أغنى عنك معاوية ، ما أغنى عنك ابن عامر-أحد ولاته- ، ما أغنى عنك كُتبك)) ، ثم استدعى رجلا من الذين كانوا معه ، فقام إلى عثمان بمشقص- نصل حديدي- و ضربه به على رأسه ، ثم تعاونوا عليه حتى قتلوه شهيدا –رضي الله عنه- ، و كان ذلك في شهر ذي الحجة، سنة 35 هجرية[4] . فمن الذي قتله ؟ ،و من الذين شاركوا في قتله ؟ ،و هل صحيح أن محمد بن أبي بكر لم يُشارك في قتله ؟ .

لقد اختلفت الروايات التاريخية في تعيين القاتل باسمه اختلافا كبيرا ، فبعض الروايات ذكرت ثمانية أشخاص كل منهم اتهم بقتله ،و في روايات أخرى أن سبعة أشخاص شاركوا و أعانوا على قتله[5] ، و في أخرى أن قتل عثمان تمّ جماعيا من دون تمييز للقاتل[6] .

لكن الخبر قد صح أن أهل مصر هم الذين قتلوا الخليفة الشهيد عثمان بن عفان[7] –رضي الله عنه- ، فمن منهم قاتِله ؟ ، أشهر المصريين المتهمين بقتله ثمانية ، و هم : سودان بن حمران، و رومان بن وردان، و سودان بن رومان المرادي، و نهران الأصبحي، و محمد بن أبي بكر، و كنانة بن بشر ،و محمد بن أبي حذيفة، و جبلة بن الأيهم .

---

[1] هذا الخبر رواته ثقات ، ما عدا وثاب ، فلم يُجرحه و لا عدله أحد .(الهيثمي: مجمع الزوائد ، ج 7 ص: 231) ، و هذا الخبر من أقرب الروايات –التي عثرت عليها- إلى الصحة .

[2] نفسه ، ج 7 ص: 231 .

[3] الطبري: المصدر السابق، ج2 ص: 668 .و الذهبي: الخلفاء الراشدون، ص : 268 .

[4] الهثمي: المصدر السابق، ج 7 ص: 231 . و الطبراني : المعجم الكبير ، ج1 ص: 81-82 . و الحاكم : المستدرك ، ج 3 ص: 102

[5] سيأتي ذكر تلك الروايات قريبا .

[6] الهيثمي: المصدر السابق، ج 7 ص: 231 .و ابن سعد : الطبقات الكبرى، ج 3 ص: 73، 74 .

[7] الهيثمي: نفس المصدر، ج 9 ص: 93 .و خليفة خياط: تاريخ خليفة خياط،حققه أكرم العمري ، دمشق ، دار القلم، 1397،ج 1 ص: 175 .

فبخصوص الأول –أي سودان بن حمران- فقد ذكر الطبري روايتين مفادهما أن سودان كان من بين الذين دخلوا على عثمان ،و اعتدوا عليه ،و هو الذي قتله[1] . لكن الروايتين غير صحيحتين لأن إسناديهما ضعيفان[2] . و تردهما أيضا روايات صحيحة الأسانيد ،و أخرى ضعيفة[3] . و أما قول الذهبي من أن قاتل عثمان هو سودان بن حمران[4] ، فهو مجرد رأي يحتاج إلى إثبات ، و هو لم يذكر له إسنادا ،و لا تحقيقا .

و أما الثاني – أي رومان بن وردان، فقد روى ابن عساكر، أن وردان كان من بين الذين دخلوا على عثمان ، و هو الذي ضربه بحديدة على صدغه فقتله[5] . و خبره هذا هو أيضا لا يصح ، لأن إسناده ضعيف[6] ، و و ترده روايات أخرى آت ذكرها .

و بالنسبة للثالث –أي سودان بن رومان- ، فقد روى كل من ابن حبان و ابن عساكر أن سودان بن رومان هو قاتل عثمان[7]. لكن خبرهما هذا لا يصح ، لأن ابن حِبان لم يذكر له إسنادا، و إسناد ابن عساكر فيه إرسال ، لأن راويه لم يكن شاهد عيان لما رواه[8] ،و لأن روايات أخرى تخالفه[9] تخالفه[9] .

و أما الرابع –أي نهران الأصبحي- فقد روى ابن جرير الطبري أنه هو الذي قتل الشهيد عثمان بن عفان[10] . و خبره هذا لا يصح ، لأن إسناده مرسل[11] ،و تخالفه الروايات السابقة و اللاحقة .

و أما الخامس – أي محمد بن أبي بكر- فقد قيل الكثير عن دوره في قتل عثمان –رضي الله عنه- و قد عثرتُ على 12 رواية ذكرت دوره في

---

[1] تاريخ الطبري، ج 2 ص: 676، 677 .

[2] من رجال الأولى : سيف بن عمر التميمي ، و الثانية من رجالها : محمد بن عمر الواقدي ، و هما ضعيفان . الذهبي: الميزان ، ج 3ص: 184، 353 .

[3] سيأتي ذكرها تباعا .

[4] تذكرة الحفاظ ، ج1ص: 9 .

[5] تاريخ دمشق ، 39، ص: 429، ج 56 ص: 275 .

[6] من رجاله : سهم أبو حنيس ، و هو مجهول . البخاري: التاريخ الكبير، ج 4 ص: 193 .

[7] الثقات، ج 2 ص: 264.و تاريخ دمشق، ج 39ص: 412 .

[8] أرسله عبد الله بن أبي عبد الله المعروف بان جرول ، لأنه لم يكن شاهد عيان لحادثة قتل عثمان ، لأنه ولد بعد استشهاده .ابن عساكر: نفس المصدر، ج 27ص: 244 و ما بعدها .

[9] كالتي سبق ذكرها ،و الآتية لاحقا .

[10] تاريخ الطبري، ج 2 ص: 687 .

[11] لأن راويه يزيد بن أبي حبيب المصري ،و هو لم يكن شاهد عيان لما رواه ، لأنه ولد سنة 55ه، و عثمان قُتل سنة 35ه . المزي : تهذيب الكمال، ج 32 ص: 106 .

ذلك ، و قد قال الحافظ ابن كثير أن الصحيح في دور محمد بن أبي بكر في قتل عثمان ، أنه ليس هو الذي قتله ، لأنه دخل عليه ، ثم عندما كلّمه عثمان ندم و تركه و خرج[1] . فهل ما قاله صحيح تؤيده الروايات التاريخية ؟.

أولا لم أجد من بين الروايات التي جمعتها رواية واحدة نصت صراحة على أن محمد بن أبي بكر هو الذي قتل عثمان بيده ، ما عدا واحدة صحيحة الإسناد ذكرته من بين جماعة قالت أنه من قتلة عثمان[2] .

و ثانيا أن سبع روايات برّأت محمد بن أبي بكر من قتل عثمان ، من بينها أربع روايات صحيحة الأسانيد[3] ، ذكرت أن محمدا دخل على عثمان و و شدّه من لحيته ، فلما كلّمه عثمان و أنّبه ،و قال له : ((أخذت مني مأخذا ، و قعدت مني مقعدا ، ما كان أبوك ليقعده)) ، تركه و خرج[4] .

و أما الروايات الثلاث الأخرى ، فهي ضعيفة الأسانيد ، و ذكرت ما قالته الروايات الصحيحة السابقة في تبرئة محمد بن أبي بكر من القتل[5]، وبذلك فهي تتقوى بالصحيحة .

و فيما يخص ما رُوي من أنه –أي محمد بن أبي بكر- ضرب عثمان عندما دخل عليه ، فقد عثرتُ على روايتين صرّحتا بذلك ، فقالتا أنه لما دخل عليه و شدّه من لحيته ثم تركه ، أخذ مشقصا و ضربه به على رأسه[6] . لكنهما- أي الروايتان- لا يصحان ، لضعف إسناديهما[7] ، و مخالفتهما للروايات السابقة الذكر . و مع ذلك فيوجد ما يُشير إلى أنه

---

[1] البداية و النهاية، ج 7 ص: 185 .

[2] الهيثمي: مجمع الزوائد، ج 9 ص: 97 .و الطبراني: المعجم الكبير، ج 1 ص: 88 .

[3] الأولى رواها ابن عبد البر ،و رجالها هم : أسد بن موسى الأموي،و محمد بن طلحة بن مصرف، و كنانة مولى صفية ،و ههؤلاء ثقات .(الذهبي: السير، ج 10ص: 162، 163 .و احمد العجلي: معرفة الثقات، ج 2 ص: 241، 228 . و ابن عبد البر: الاستيعاب، ج ج3 ص: 1046 .) و الرواية الثانية، رواها خليفة خياط ،و رجالها هم : أبو المعتمر سليمان ، ،و ابنه المعتمر ، و أبو نصرة، و هؤلاء ثقات . (ابن حبان : االثقات، ج 7 ص: 522.و الذهبي: السير، ج 4 ص: 354 .و الميزان، ج 6 ص: 515 .) و الثالثة رواها إسحاق بن راهويه ، و رجالها بين ثقة و صدوق،و مقبول . (إسحاق بن راهويه: مسند إسحاق بن راهويه ، حققه عبد الغفور البلوشي، ط1، المدينة المنورة، مكتبة الإيمان 1991، ق: 4-5 ، ج1ص: 262) .و الرابعة ذكرها الهيثمي ، رجالها ثقات على ما قاله الهيثمي: مجمع الزوائد ، ج 7 ص: 231 .

[4] ابن عبد البر: الاستيعاب، ج 3 ص: 1046 .و خليفة خياط: تاريخ خليفة، ج 1ص: 175 .و إسحاق بن راهويه : المسند ق: 4- ج1ص: 262 .و الهيثمي: المصدر السابق، ج 7 ص: 231 .

[5] انظر: خليفة خياط: المصدر السابق، ج 1 ص: 175.و ابن عساكر: تاريخ دمشق، ج 39 ص: 427 .و الطبري: تاريخ الطبري، ج 2 ص: 676،674 .

[6] ابن سعد: الطبقات، ج3 ص: 73-74 . و الطبري: التاري× ج 2ص: 177 .

[7] رواهما محمد بن عمر الواقدي ، و هو ضعيف كذاب. الذهبي: الميزان، ج3 ص: 194.و ابن الجوزي: الجوزي: الضعفاء، ج 3 ص : 87 .

عندما ترك عثمان لم ينصرف عنه دون تحريض ، فقد روى ابن أبي بكر الهيثمي[1] أن محمدا عندما ترك عثمان استدعى رجلا ممن كانوا معه ، فأخذ الرجل مشقصا و ضرب به رأس عثمان[2] .

و بذلك يتبين إن ما قاله ابن كثير في تبرئة محمد بن أبي بكر من قتل عثمان بيده هو قول صحيح ، لكن ذلك لا يعني أنه لم يشارك في التحريض و الإعانة على قتله ، فذلك صحيح و ثابت في حقه .

و أما السادس –أي كنانة بن بشر التجيبي- فقد عثرتُ على أربع روايات ذكرت أنه هو الذي قتل عثمان[3] . لكنها هي أيضا لا تصح ، لأنها لأنها ضعيفة الأسانيد[4] ،و تخالفها روايات سبق ذكرها ،و أخرى تأتي قريبا .

و السابع – أي محمد بن أبي حذيفة- لا يُعرف أنه جاء مع رؤوس الفتنة إلى المدينة ، و لا شارك في قتل عثمان، إلا أن الحافظ ابن عساكر روى أن محمد بن أبي حذيفة ،و كنانة بن بشر ضربا عثمان بسيفيهما فقتلاه ،و هو يقرأ في المصحف ، فسقطت قطرة من دمه على قوله تعالى : ((فسيكفيكَهُمُ الله))[5]-سورة البقرة/137- .

لكن هذا الخبر لا يصح ، لأن إسناده ضعيف[6]، و تخالفه الروايات الصحيحة و الضعيفة التي ذكرناها آنفا، و ترده أخبار أخرى صحيحة ذكرت أن محمد بن أبي حذيفة بقي بمصر ،و استولى على الحكم بها عندما غادرها عبد الله بن سعد بن أبي سرح متوجها إلى عثمان[7].

---

[1] خبره مقبول ، لأن رجاله ثقات ما عدا وثاب، و هو معروف دون أن يُذكر فيه جرحا و لا تعديلا . الهيثمي: المصدر السابق، ج 7 ص: 231.و ابن أبي حاتم : الجرح و التعديل ، ج 9 ص: 48 .

[2] الهيثمي: نفسه ج 7 ص: 231 .

[3] ابن حجر: الإصابة، ج 5 ص: 654 .و الطبري: التاريخ، ج 2 ص:177 .

[4] الأولى رواها ابن حجر بلا إسناد ، و الثلاث الباقية في كل منها محمد بن عمر الواقدي، و هو ضعيف متروك ، متهم بالكذب.

[5] ابن عساكر: المصدر السابق، 39 ص: 408 .

[6] من رجاله : محمد بن هشام المستملي،و الحسين بن عبد الله العجلي، لم أعثر عليهما في كتب الجرح و التعديل، و قال الهيثمي عن الأول ، أنه لم يجد من ذكره ، (مجمع الزوائد، ج 1 ص: 324) فهما إذن مجهولان .

[7] هذه الروايات سبق ذكرها في مبحث الكتاب المزور من هذا المبحث.

و آخرهم –أي جبلة بن الأيهم[1]- الراجح أنه هو قاتل عثمان ، فقد عثرتُ على أربع روايات صحيحة الأسانيد[2]، رواها كِنانة مولى صفية أم المؤمنين-رضي الله عنها- و مفادها أن كنانة قال أنه رأى قاتل عثمان ،و هو من أهل مصر يُقال له جبلة بن الأيهم ، قتله و خرج يصيح و يقول : أنا قاتل نعثل[3]-أي عثمان- .

لكن ذلك لا يعني أن رؤوس الفتنة الآخرين أبرياء ، و إنما المقصود أن جبلة بن الأيهم هو الذي قتله بيده، و الباقون شاركوا في قتله بالتحريض،و الإعانة و الضرب . و إذا كان هؤلاء يتحملون وزر قتل الخليفة الشهيد ذي النورين عثمان بن عفان ، فهل كانت للصحابة مشاركة في قتله ؟ .

رابعا : هل شارك الصحابة في قتل عثمان ؟ :

زعمت بعض الروايات أن الصحابة بالمدينة هم الذين حرّضوا رؤوس الفتنة على الثورة على عثمان ،و كاتبوهم بالقدوم إليه لقتله ،و أنهم شجّعوهم على ذلك ،و رضوا بقتله . فهل هذا الزعم صحيح ؟ .

أولا هذا زعم باطل ، لأن الروايات[4] التي زعمت ذلك أسانيدها ضعيفة، و تخالفها روايات أخرى صحيحة الأسانيد[5] . أولها –أي الضعيفة- ما ورد في كتاب الإمامة و السياسة[6] من أن رؤوس الفتنة عندما عندما رجعوا إلى المدينة ثانية ، اخرجوا كتابا للصحابة نسبوه إليهم ، فحواه أنهم هم الذين كتبوه و أرسلوه إليهم يطلبون منهم المجيء إلى المدينة ليُخلّصونهم من عثمان الذي ظلم و بدّل السنة ،و افسد الدين و

---

[1] يُوجد رجلان مشهوران بهذا الاسم ، الأول غساني دخل في الإسلام ثم ارتد عنه زمن عمر بن الخطاب، و الثاني مصري، و هو الذي نتكلم عنه في بحثنا هذا . ابن سعد : الطبقات، ج 1 ص: 265

[2] الأولى رواها ابن سعد و رجالها : احمد بن عبد الله بن يونس ،و زهير بن معاوية، و كنانة مولى صفية، و هؤلاء ثقات . (انظر: ابن أبي حاتم: الجرح و التعديل، ج 2 ص: 75.و ابن حبان : الثقات ، ج5 ص: 339 .و العجلوني: معرفة الثقات، ج2ص: 228 .و ابن حجر: التقريب، ج 1 ص: 462) ز الثاني رواها إسحاق بن راهويه ، و ذكر المحقق أنها مقبولة (مسند إسحاق بن راهويه، ق: 4-5 ، ج 1ص: 262) و الثالثة رواها ابن عبد البر، و رجالها : أسد بن موسى الأموي،و محمد بن طلحة بن مصرف،و كنانة مولى صفية ، و هؤلاء ثقات . (الذهبي: ج10ص: 162، 163 .و العجلوني: معرفة الثقات، ج2 ص: 241) و الرابعة ، رواها الحاكم : المستدرك ، ج 3 ص: 114) ، و هي نفسها التي ذكرناها في الرواية الثالثة .

[3] هو لقب أطلقه الأشرار على عثمان بن عفان، لأنهم شبهوه برجل مصري طويل اللحية يسمى نعثلا ، ، و النعثل هو ذكر الضباع . الذهبي: الخلفاء الراشدون ، ص: 257 .

[4] التي عثرتُ عليها .

[5] سيأتي ذكرها قريبا إن شاء الله .

[6] هذا الكتاب منسوب لابن قتيبة (ت 276ه) ،و نسبته إليه غير ثابتة ،و الراجح أنه مكذوب عليه ، و ليس هنا مجال هذا الكتاب منسوب لابن قتيبة (ت 276ه) ،و نسبته إليه غير ثابتة ،و الراجح أنه مكذوب عليه ، و ليس هنا مجال إثبات ذلك .

الدنيا[1] .و هذه الرواية غير صحيحة ، لأن راويها ذكرها بلا إسناد ،و هذا وحده كاف لردها كلية ، لأنها فقدت شرطا أساسيا من شروط صحة الخبر و تحقيقه ، و من ثم فهي تصبح مجرد دعوى فارغة ، و الدعوى لا يعجز عنها أحد ،و هي رأس مال المفاليسن علميا .

و لأنها أيضا هي نموذج للكتب المزوّرة التي زوّرها رؤوس الفتنة على الصحابة ، و قد سبق و أن أثبتنا بالأخبار الصحيحة أن هؤلاء زوّروا كتبا على الصحابة[2] . و لأنها أيضا أن الذي رواها في كتاب الإمامة مجهول أو مشكوك فيه ، لأن هذا الكتاب غير ثابت النسبة لابن قتيبة (ت276هجرية) ، و مليء بالأخطاء ، لذا فالراجح أن مؤلفه مجهول مغرض كذاب[3] ، و كتاب هذه حالته لا يُوثق فيه .

و الرواية الثانية مفادها أن الصحابة خذلوا عثمان بن عفان عندما حاصره الأشرار ، و لم يُدافعوا عنه ، فلما قُتل ندموا على فعلهم ، ظنا منهم أن الأمر لا يبلغ إلى قتله[4]. و هذه الرواية إسنادها ضعيف ، لأن من رجالها : محمد بن عمر الواقدي ، و هو ضعيف متروك كذاب[5] . و أما متنها فهو أيضا ترده روايات صحيحة تثبت دفاع الصحابة عن عثمان ،و عدم تواطئهم مع الأشرار[6] .

و الثالثة ما رواه المؤرخ اليعقوبي من أن طلحة و الزبير و عائشة هم أكثر الصحابة تأليبا على عثمان[7] . و خبره هذا مردود عليه، لأنه رواه بلا إسناد ، و من ثم فهو مجرد زعم ،و الزعم لا يعجز عنه أحد ، و اليعقوبي نفسه غير ثقة ، فهو معروف بأنه شيعي متعصب ، ملأ كتابه بالأكاذيب و الأباطيل و الخرافات[8] .

و الرواية الرابعة مفادها أنه في سنه 34 هجرية تكاتب الصحابة فيما بينهم أن أقدموا إلى المدينة إن كنتم تريدون الجهاد ، فالجهاد عندنا –أي في عثمان- ، فكان الناس يطعنون في عثمان و ينالون منه ،و الصحابة يسمعون ذلك و لا يُنكرونه ، و لا يذبون عنه ، إلا قلة قليلة منهم ، كزيد

---

[1] الإمامة و السياسة ، ج 1 ص: 52-53 .

[2] سبق توثيق ذلك .

[3] ليس هنا مجال إثبات ذلك ، لكن من يطالعه سيدرك ذلك بسهولة ،و قد أنجزت بحثا حوله –لم يُنشر بعد- تبين لي من خلاله أن الكتاب ليس من لابن قتيبة ، و إنما هو كتاب لمؤلف مجهول مغرض له ميول شيعية .

[4] ابن عساكر: تاريخ دمشق، ج 31 ص: 360 .

[5] سبق تجريحه .

[6] سيأتي ذكرها قريبا .

[7] تاريخ اليعقوبي، ج2 ص: 123 .

[8] من ذلك الرواية التي ذكرناها .

بن ثابت ،و كعب بن مالك[1] . و هذه الرواية هي كالروايات السابقة ، إسنادها لا يصح ، لأن فيه محمد بن عمر الواقدي ،و هو متروك ، كذاب ، يمارس التقية[2] . و متنها ترده أخبار صحيحة يأتي ذكرا قريبا .

و الخامسة مفادها أن الصحابة بالمدينة لما رأوا ما أحدث عثمان كتبوا إلى الصحابة الذين بالأمصار ، أن تعالوا إلى الجهاد في المدينة ، لتقيموا دين الإسلام ، فعادوا و قتلوا عثمان ، ثم تزعم الرواية أن عثمان قبل أن يُقتل أرسل إلى واليه بمصر عبد الله بن سعد بن أبي سرح كتابا يأمره بمعاقبة وفد مصر القادم إليه ، لكن الكتاب اكتشف و عادوا إليه ناقمين[3] .

و هذا الخبر هو أيضا لا يصح ، فإسناده فيه : محمد بن إسحاق بن يسار ، و هو متهم بالكذب و يُدلّس ، قال عنه الدارقطني لا يُحتج به ،و ضعّفه يحيى بن معين ،و وثّقه مرة أخرى[4] . و متنه مُنكر ، لأنه سبق و أن أثبتنا أثبتنا أن مُزوّر الكتاب الذي أظهره الأشرار ، ليس عثمان ،و لا كاتبه مروان ، و إنما الأشرار هم الذين زوّروه[5] ،و قد أثبتنا سابقا أن الذين قتلوا عثمان هم أهل مصر ،و أن جبلة بن الأيهم هو الذي قتله بيده . كما أن هذا الخبر فيه تناقض صارخ ، فهو يزعم أن الصحابة قدموا من الأمصار و قتلوا عثمان ، ثم هو من جهة أخرى يقول أن وفد مصر حصر المدينة ثم رجع إلى بلده ، و في الطريق عثروا على الكتاب فرجعوا إلى عثمان غاضبين عليه . و هذا يعني أنهم هم الذين قتلوا عثمان ، و ليس الصحابة ، فهذا تناقض صارخ يدل على تلاعب الكذابين بهذا الخبر .

و الرواية السادسة مفادها أن الأشرار لما حاصروا عثمان ، حرّضهم الصحابة على منع الطعام و الشراب عنه[6] .و هذا الخبر هو من أباطيل مؤلف كتاب الإمامة و السياسة المجهول ، فقد رواه بلا إسناد[7] ، و من ثم

---

[1] الطبري: المصدر السابق، ج 2 ص: 644 .

[2] ابن الجوزي: الضعفاء، ج 3 ص: 87 .و الذهبي: الميزان ، ج3 ص: 184 .و ابن النديم : الفهرست ،بيروت ، دار المعرفة، 1978، ج1 ص: 144 .

[3] الطبري: المصدر السابق ، ج2 ص: 662 .

[4] السيوطي : طبقات الحفاظ ، ط1 ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، 1403 ،ج 3 ص: 81 .

[5] انظر المبحث الثاني .

[6] الإمامة و السياسة ، ج 1 ص: 57 .

[7] لم يذكر لكل خبر إسناده ، و إنما اكتفى في الغالب الأعم ذكر بذكر راويين زعم أنه حدث عنهما ، و هما : ابن أبي مريم ،و سعيد بن عفير ، و كان يُكرر : قال : و ذكروا .. . أنظر : الإمامة و السياسة ، موفم للنش ، الجزائر ، 1989، ج 1 : 5، 81، 84، 85 .و هذه طريقة يرفضها علم الجرح و التعديل ، هذا فضلا على أن مؤلف الكتاب مجهول ، مما يعني أن أخبار كتاب الإمامة و السياسة ، ليس لها أسانيد صحيحة .

فهو مردو عليه ، و متنه هو أيضا مُنكر ترده أخبار صحيحة في دفاع الصحابة على عثمان ، سنذكرها قريبا إن شاء الله تعالى .

و الرواية الأخيرة – و هي السابعة- مفادها أن الصحابي عمار بن ياسر-رضي الله عنه –أيد قتل عثمان ، عندما جاء التابعي مسروق إلى الأشتر النخعي و قال له عن عثمان : قتلتموه صواما قواما ، فاتصل الأشتر بعمار و أخبره بالأمر ، فقال عمار : إن عثمان جلدني،و سيّر أبا ذر الغفاري ،و حمى الحمى ، لذا قتلناه ، فقال له مسروق : فو الله ما فعلتم واحدة من اثنين ، ما عاقبتم بمثل ما عُوقبتم به ،و ما صبرتم ، فهو خير للصابرين ، فسكت عمار و الأشتر ، و كأنهما أُلقما حجرا[1].

و هذا الخبر هو أيضا لا يصح ، لأن في إسناده : الحسن بن أبي جعفر الجفري،و مجالد بن سعيد ، و هما ضعيفان[2] . و متنه فيه ما يدل على تحريفه و تلاعب الرواة به ، و ذلك أنه زعم أن عمار بن ياسر قال أن عثمان سيّر أبا ذر الغفاري –أي أخرجه من المدينة - و هذا زعم باطل لأنه صحّ الخبر أن أبا ذر –رضي الله عنه- هو الذي اختار اعتزال الناس و الخروج إلى الربّذة بضواحي المدينة،و لم يُكرهه عثمان على ذلك[3] .

و ثانيا إن مما يُبطل دعوى مشاركة الصحابة في قتل عثمان و رضاهم بقتله ، أنه توجد أخبار صحيحة[4] تنفي ذلك الزعم ، أولها أنه صحّ صحّ الخبر أن عائشة أم المؤمنين ،- رضي الله عنها- أنكرت قتل عثمان ،و نفت أية مشاركة لها في قتله ،و أنكرت أيضا أن تكون أرسلت كتبا إلى الأشرار ليثوروا على عثمان و يقتلونه ،و قد تبيّن أن رؤوس الفتنة هم الذين زوّروا تلك الكتب و نسبوها للصحابة[5] .

و ثانيها أن عائشة لما سُئلت عمن قتل عثمان بن عفان ، قالت ، : ((قُتل مظلوما ، لعن الله من قتله))[6]. و ثالثها أنه صحت الروايات عن علي علي بن أبي طالب- رضي الله عنه- أنه أنكر قتل عثمان ، و نفى أن يكون له أي دور في قتله ، من ذلك أنه قال يوم مقتل عثمان : ((اللهم لم

---

[1] الهيثمي: مجمع الزوائد، ج 9 ص: 94-95 . و الطبراني: المعجم الكبير ، ج 1 ص: 81 .

[2] الذهبي: الميزان ، ج 6 ص: 63.و ابن الجوزي: الضعفاء، ج3 ص: 35 .و الهيثمي: مجمع الزوائد، ج9 ص: 94-95 .

[3] أنظر: البخاري: الصحيح ، حققه ديب البغا، ط3 بيروت ، دار ابن كثير، 1987، ج2 ص: 509 . و و ابن سعد : الطبقات ، ج 4 ص: 226 .و الذهبي: السيّر ، ج 2 ص: 60، 67

[4] هذا فضلا على أن الروايات التي زعمت مشاركة الصحابة في قتل عثمان قد ناقشناها و أثبتنا بطلانها بطلانها .

[5] سبق توثيق ذلك .

[6] هذا الخبر صحيح الإسناد ، على ما ذكره الهيثمي . مجمع الزوائد ، ج 9 ص: 97 .

أقتل و لم أمال))[1] . و كان هو و عائشة يلعنان[2] قتلة عثمان[3] . و قد صح! الخبر[4] أنه قال : ((و الله ما قتلت عثمان ،و لا أمرتُ بقتله ،و لكن غُلبت)) . و رابعها أنه صحّت الرواية[5] عن عبد الله بن عباس- رضي الله عنه- أنه كان ينهي عن قتل عثمان ،و يُعظم شأنه[6] .

و الرواية الخامسة أنه صح الخبر[7] أن الصحابي عبد الله بن سلام- رضي الله عنه- كان ينهي الأشرار عن قتل عثمان،و يقول لهم : لا تقتلوا عثمان ، فو الله لئن قتلتموه لا تصلوا جميعا أبدا))[8] . و عندما قتلوه قال لهم[9] : ((يا أهل مصر ، يا قتلة عثمان قتلتم أمير المؤمنين ، أما و الله لا يزال عهد متلوف، و دم مسفوح))[10] .

و الرواية السادسة[11] مفادها أن لما حوصر عثمان في داره كان معه 700 شخص ليدافعوا عنه ، كان من بينهم كثير من الصحابة و أبنائهم ، كعبد الله بن عمر،و الحسن بن علي ،و عبد الله بن الزبير ، لكن عثمان أمرهم بعدم القتال[12] .

و السابعة –صححها المحقق- مفادها أنه لما حوصر عثمان بن عفان أرسل الأنصار الصحابي زيد بن ثابت –رضي الله عنه- إلى عثمان يُخبروه أنهم مستعدون للدفاع عنه بالسيف ، فأبى عثمان القتال من أجله[13] .

[1] الخلال : السنة، ج 2 ص: 328 .

[2] الخبر صحيح ، و رجاله : عبد الله بن أحمد بن حنبل ، و أبوه أحمد ، و محمد بن الحنفية ،و أبو معاوية ، الضرير، و أبو مالك الأشجعي، و سالم بن أبي الجعد ، و الثلاثة الأوائل ، ثقات ،و الباقون هم أيضا ثقات . انظر : الذهبي: السيّر، ج3 ص: 249، ج6 ص: 184، 249، ج5 ص: 108 .

[3] عبد الله بن أحمد : فضائل الصحابة ، ج1 ص: 455 .

[4] رجاله هم : عبد الرزاق بن همام ،و معمر بن راشد، و عبد الله بن طاوس ، و أبوه طاوس، الأولان ثقتان مشهوران ،و الأخيران هم أيضا ثقتان . انظر: ابن حجر: تهذيب التهذيب، ج 5 ص: 234 . و التقريب ، ج 1 ص: 281 .

[5] الخبر صحيح على ما قاله محقق تاب السنة للخلال ، ج 2 ص: 329 .

[6] نفسه ج 2 ص: 329 .

[7] صححه محقق كتاب السنة للخلال ، ج2 ص: 335 .

[8] نفسه ، ج 2 ص: 335 .

[9] الخبر صححه الهيثمي. مجمع الزوائد ، ج9 ص: 93 .

[10] الهيثمي : مجمع الزوائد ، ج 9 ص: 93 .

[11] صحيحة حسب المحقق . الخلال : نفس المصدر السابق، ج 2 ص: 334 .

[12] نفسه ، ج2 ص: 334 .

[13] نفسه ، ج2 ص: 333 .

و الرواية الثامنة[1] مفادها أن صفية أم المؤمنين –رضي الله عنها- خرجت لترد عن عثمان ، فلقيها الأشتر النخعي فضرب وجه بغلتها حتى مالت ، فقالت صفية لموِلاها كِنانة : ((ردوني لا يفضحني هذا الكلب)) ، فلما رجعت وضعت خشبا بين منزلها و منزل عثمان ليُنقل عليه الطعام و الشراب))[2] , فموقفها هذا مثال رائع لدفاع بعض أمهات المؤمنين عن الخليفة الشهيد عثمان بن عفان .

و آخرها – أي السابعة – أنه ثبت مما سبق ذكره أن الذين ألبوا على عثمان ، و ثاروا عليه و قتلوه ، هم رؤوس الفتنة و أتباعهم ،و ليس الصحابة رضي الله عنهم .

و الدليل الأول و القوي على عدم مشاركة الصحابة من السابقين الأولين من المهاجرين و الأنصار ، أنه قد صح الحديث عن رسول الله-عليه الصلاة و السلام –أنه قال لعثمان : ((يا عثمان إن الله مُقمصك قميصا ، فإن أرادك المنافقون على أن تخلعه فلا تخلعه))[3] . فهذا الحديث الشريف الشريف نص على أن الذين ثاروا على عثمان و قتلوه هم منافقون . و الصحابة الذين ذكرناهم ليسوا منافقين بشهادة القرآن الكريم فهم الذين قال الله تعالى فيهم : ((-{وَالسَّابِقُونَ الأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللّهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ} - سورة التوبة/100- فهؤلاء الصحابة كلهم كانوا مؤمنين مشهود لهم بالإيمان ،و ليسوا من المنافقين ، و من ثم فليسوا هم الذين ثاروا على عثمان ،و لا هم الذين قتلوه ، لأن الذين فعلوا ذلك نص الحديث على أنهم من المنافقين .

لكن إحقاقا للحق أقول : إن قلة قليلة من الصحابة المغمورين رُوي- أقول رُوي- أنهم شاركوا في التأليب على عثمان و قتله ، و هم : زيد بن صوحان، و حندب بن زهير، و عبد الله بن بديل بن ورقاء، و عبد الرحمن بن عديس ،و عمرو بن الحمق، الثلاثة الأولون اُختلف فيهم و لم

---

[1] صحيحة الإسناد ،و رجالها : علي بن الجعد،و زهير بن معاوية، و كنانة مولى صفية ؛ و هؤلاء ثقات ثقات . انظر: ابن حجر: التقريب، ج 1ص: 398.و الذهبي: تذكرة الحفاظ، ج 20 ص: 342 .و العجلوني: معرفة الثقات ، ج 2 ص: 228 .

[2] علي بن الجعد : مسند ابن الجعد ، ج1 ص: 390 .

[3] أحمد بن حنبل : المسند ، ج 6 ص: 86 ، 149 . و أبو بكر الخلال : السنة ، ج 2 ص: 321 ، و 326 . و ابن ماجة : السنن ، ج 1 ص: 41 . و الألباني : الجامع الصغير ، المكتب الإسلامي ، بيروت، ج 1 ص: 1391 .

تثبت صحبتهم[1] , و الاثنان الأخيران ثبتت صحبتهما ، فعبد الرحمن بن عديس رُوي أنه شهد بيعة الشجرة ، و كان على رأس وفد مصر ،و شارك في حصار عثمان .و عمرو بن الحمق يُروى أنه أسلم في حجة الوداع[2] ،و كان من بين الأربعة الذين تسوّروا على عثمان داره و شارك في قتله ، لكن هذا لم يثبت ، فقد عثرتُ على أربع روايات أشارت لذلك لم تصح أسانيدها ، فالأولى ذكرها ابن سعد ،و قال فيها أن عمرو بن الحمق كان من بين الذين أعانوا على قتل عثمان[3]، دون أن يذكر لها إسنادا .

و الثانية رواها ابن عبد البر، أشار فيها إلى أن عمرو بن الحمق كان من بين الأربعة الذين دخلوا على عثمان[4] ، دون أن يذكر لها إسنادا .و الثالثة رواها ابن سعد ، و فيها أن عمرو بن الحمق دخل الدار و طعن عثمان بعدة طعنات[5] . لكن إسنادها لا يصح ، لأن من رجاله : محمد بن عمر الواقدي، و هو معروف بأنه متروك ضعيف، كذاب يمارس التقية[6] . و الأخيرة –أي الرابعة- رواها الطبري ،و فيها أن عمرو بن الحمق، كان من بين الذين دخلوا على عثمان ،و طعنه عدة طعنات[7] . و هي أيضا أيضا إسنادها لا يصح ، لأن من رجاله محمد بن عمر الواي ، و قد تقدم ذكر حاله .

و بذلك يتبين لنا أن الصحابة الذين من الراجح أنهم شاركوا في التأليب على عثمان هما اثنان مغموران ؛ شاركا في التحريض عليه و لم يقتلاه ، و هما ليسا من السابقين الأولين و لا يدخلان في الآية السابق ذكرها ، و موقفهما هذا –إن صحّ- فهو استثناء يُؤكد ما قلناه عن عدم مشاركة الصحابة في قتل عثمان .

و أما عن سبب مشاركتهما في الثورة على عثمان ، فلعلهما اجتهدا فأخطآ ،و التبس عليهما الأمر ، بتأثير من دعايات و أكاذيب رؤوس الفتنة ، فاستزلهما الشيطان ، و صدق عليهم قوله تعالى : ((و فيكم سماعون

---

[1] انظر: ابن عبد البر : الاستيعاب، ج 2ص: 555-556 .و ابن حجر: الإصابة ، ج 2 ص: 647 .و ابن عساكر: تاريخ دمشق، ج11 ص: 303-304 .و المِزي: تهذيب الكمال، ج 14 ص: 325 .و ابن حبان: مشاهير العلماء، ج 1 ص: 83.

[2] عنهما انظر : ابن عبد البر: نفس المصدر، ج 2 ص: 840.و ابن سعد : الطبقات الكبرى ، ج7 ص: 509 .و ابن عساكر: المصدر السابق، ج 35 ص: 109 . و المِزي: المصدر السابق ، ج 21 ص: 196 .

[3] الطبقات الكبرى، ج 6 ص: 25 .

[4] الاستيعاب، ج 3 ص: 1173 .

[5] الطبقات، ج 3 ص: 73-74 .

[6] سبق ذكر حاله .

[7] تاريخ الطبري، ج 2 ص: 177 .

لهم))- سورة التوبة / 47 - ،و ربما يصدق عليهم قوله تعالى : ((منكم من يريد الدنيا ، و منكم من يريد الآخرة)) –سورة آل عمران / 152 - و الله أعلم بالصواب .

و هنا يفرض علينا سؤال بنفسه ، مفاده : بما أن الصحابة لم يُشاركوا في قتل عثمان ،و ما رضوا بقتله ، فلماذا لم يمنعوا الأشرار من قتله ؟ ؟ .

أولا إن أهم سبب حال دون الصحابة من منع الأشرار من قتلهم لعثمان-رضي الله عنه- ، أنه هو شخصيا-أي عثمان- منعهم من القتال عنه ،و قد كان معه 700 رجل من الصحابة و أبنائهم ،و قد طلبوا منه قتال الأشرار فلم يأذن لهم بقتالهم[1] ، لكي لا تُسفك الدماء بسببه ؛ لأنه كانت معه أحاديث نبوية- صحيحة- أوصاه فيها رسول الله –عليه الصلاة و السلام- بالصبر و عدم عزل نفسه إذا طُلب منه ذلك ، فقال له في الحديث: ((إن الله لعله يُقمصك قميصا ، فإن أرادوك على خلعه ، فلا تخلعه)) ،و في حديث آخر ، أن رسول الله عهد إليه عهدا حثّه فيه على التمسك به ، لذا عندما حاصروه أصر على موقفه و صبر على البلاء[2] .

كما أنه ربما كان يأمل أن الأشرار سيرفعون عنه حصارهم دون قتال .

و ثانيا يبدو أن الصحابة الكرام كانوا يرون أن الأمر سينفرج و لا يطول ، و سيرفع الأشرار حصارهم عن عثمان بن عفان، و لا يصل بهم الأمر إلى ارتكاب جريمة قتل خليفة المسلمين .

و ثالثا إنه واضح من الروايات الصحيحة –التي سبق ذكرها- أن عملية قتل عثمان تمت بالحيلة و المكر ، و ذلك أن مجموعة المجرمين الذين قتلوه تسوّروا عليه الدار ،و لم يأتوها من بابها ، في غفلة من الصحابة –و من معهم- الذين كانوا يحرصونه ، فلم ينتبهوا للقتلة إلا بعد تنفيذ جريمتهم ، و إلا ما كانوا يتركونهم يدخلون عليه ليقتلوه .

و رابعا إن الأشرار كانت لهم شوكة في المدينة ،و هم في نحو 2000 أو أكثر ، مقابل أهل المدينة الذين ربما لم يكن فيهم العدد الكافي للتصدي لهؤلاء ، لأن أهلها كانوا في الحج و الثغور، الأمر الذي مكّن

---

[1] انظر المبحث الرابع ، و الخلال : السنة ، ج 2 ص: 338، 334 .

[2] الخلال: السنة ، ج 2 ص: 326، 327 .

الثائرين من الإسراع في ارتكاب جريمتهم قبل أن تصل الإمدادات من الأقاليم لنجدة الخليفة[1] .

و أخيرا أقول : إن الخليفة الشهيد عثمان بن عفان قُتل مظلوما ،و كان قتله جريمة شنعاء، جرّت على الأمة و الويلات ، وفرّقتها شيعا و أحزابا ،و ما تزال آثارها قائمة إلى يومنا هذا ؛ و صدق من قال عن عثمان : ((هو أمير البررة، و قتيل الفجرة ،و مخذول من خذله ، منصور من نصره))[2] .

خامسا: مصير رؤوس الفتنة بعد قتلهم للشهيد عثمان :

التحق رؤوس الفتنة –بعد قتلهم لعثمان- بجيش علي بن أبي طالب في خلافه مع أهل الشام ، فانتقم الله تعالى منهم ، بأن كان مصير معظمهم القتل ،و كثير منهم قُتل شر قتلة ، أذكر منهم 18 رأسا ، كعينات عن مصيرهم .

أولهم الأشتر النخعي ، دعت عليه عائشة أم المؤمنين ،و وصفته صفية أم المؤمنين بأنه كلب ،و قد اعترف –لما قُتل عثمان- بأن هذه الأمة قتلت خير أهلها[3] –أي عثمان- ،و الأمة التي قصدها هي أصحابه الأشرار .و عندما عينه علي واليا على مصر و أرسله إليها (سنة 37هجرية)، شرب في الطريق شربة عسل مسمومة فقتلته ، فقال فيه عمر بن العاص : ((إن لله جنودا من عسل))[4]

و ثانيهم محمد بن أبي حذيفة ، كان شديدا على عثمان ، فأنكر جميله و طعن فيه ،و دعا إلى خلعه ، فلما قُتل –أي عثمان- عينه علي واليا على مصر، فقتله شيعة عثمان بفلسطين سنة 36هجرية[5] . و ثالثهم محمد بن أبي بكر ، دعت عليه عائشة أم المؤمنين ،و سماه الحسن البصري بالفاسق ،و لما عيّنه علي واليا على مصر ، التقى به جيش لمعاوية فكسره و قتله ، ثم أُدخل في جوف حمار و أُحرق ، سنة 83 هجرية[6] .

و رابعهم حُكيم بن جبلة ، شارك في موقعة الجمل –مع جيش علي- فقُطعت رجله ، ثم أُجهز عليه فمات ، سنة 36هجرية[7] . و خامسهم

---

[1] ابن كثير: البداية ، ج7 ص: 197 .
[2] نفس المصدر، ج7 ص: 199 .
[3] الهيثمي: مجمع الزوائد ، ج 9 ص: 97 .و ابن الجعد : مسند ابن الجعد ، ج 1 ص: 390 .
[4] البخاري: التاريخ الكبير، ج 7 311 .و التاريخ الصغير، ج 1 ص: 95 .
[5] الذهبي: الخلفاء الراشدون ، ص: 365.و ابن حجر: الإصابة، ج 6 ص: 10-11 .
[6] الهيثمي: مجمع الزوائد، ج9 ص: 97.و الذهبي: المصدر السابق، ص: 364 .
[7] الذهبي: نفس المصدر، ص: 297 .

سودان بن حمران ، رُوي أن أحد غلمان عثمان قتله عندما دخل عليه يوم الدار[1] . و سادسهم كِنانة بن بشر ، قيل أنه قُتل يوم مقتل عثمان ،و قيل أنه قُتل مع محمد بن أبي بكر على يد جيش معاوية بن أبي سفيان سنة 36 هجرية[2] .

و سابعهم عمرو بن الحمق، قاتل مع علي بن أبي طالب في معاركه، و كاتب الحسين بالخروج إلى الكوفة ، فخانه و خذله ، ثم ندم و تاب ،و خرج مع المطالبين بدم الحسين ، و في سنة 50ه قتله الأمويون ،و قيل مات بسبب حية لدغته[3] . و ثامنهم عدي بن تميم دعت عليه عائشة أم المؤمنين ، و مات مقتولا على يد رجل دخل عليه داره[4] . و تاسعهم عمير عمير بن ضابيء ، قتله الحجاج بن يوسف[5] . و عاشرهم عبد الله بن بديل بديل الخزاعي ، دعت عليه أم المؤمنين عائشة –رضي الله عنه- ،و قتل في معركة صفين سنة 35 هجرية[6] .

و الحادي عشر هو عبد الرحمن بن بديل الخزاعي –أخ السابق- ، دعت عليه عائشة أم المؤمنين ، و قُتل مع أخيه في معركة الجمل ، و كانا في جيش علي بن أبي طالب[7] . و الثاني عشر هو عبد الرحمن بن عديس عديس البلوي، وقع تحت قبضة جيش معاوية فسجنوه ، ثم تمكن من الفرار ، لكنه قُتل بجبل لبنان سنة 36 هجرية[8].

و الثالث عشر هو زيد بن صوحان ، ندم على مشاركته في قتل عثمان ،و قال : ((غزونا القوم في ديارهم ،و قتلنا إمامهم ، فليتنا إذ ظُلمنا صبرنا ،و لقد مضى عثمان على الطريق))،و قُتل في معركة الجمل سنة 36هجرية ، و رُوي أن عائشة ترحّمت عليه ، ضمن الذين ترحّمت عليهم من قتلى المعركة[9] .

---

[1] مقتل الشهيد عثمان ، ص: 218 .
[2] نفس المصدر، ص: 219 .و ابن عساكر: تاريخ دمشق، ج50، ص: 257-258 .
[3] ابن سعد: الطبقات، ج6 ص: 25 .و المِزي: تهذيب الكمال ، ج 21 ص: 596 .
[4] البخاري: التاريخ الصغير، ج 1 ص: 95 .
[5] ابن كثير: البداية ، ج 9 ص: 9 .
[6] الهيثمي: مجمع الزوائد، ج9 ص: 97 .و ابن عبد البر: الاستيعاب، ج 3 ص: 872 .
[7] نفسه ، ج 9 ص: 97 .و نفسه ، ج 3 ص: 872 .
[8] ابن عساكر: المصدر السابق، ج 35 ص: 108 .
[9] معمر بن راشد : الجامع ، حققه حبيب الأعظمي، ط2 بيروت، المكتب الإسلامي،1403، ج 11ص: 11ص: 289 . و ابن عيد البر: الاستيعاب، ج 2 ص: 556 .

و الرابع عشر هو كميل بن زياد النخعي ، كان مغاليا في علي بن أبي طالب، قتله الحجاج بن يوسف (سنة 82ه)، عندما قدم إلى الكوفة و علِم أنه من قتلة عثمان [1] . و الخامس عشر هو شبث بن ربعي التميمي ، أصبح من رؤوس الخوارج الثائرين على علي بن أبي طالب- رضي الله عنه- و كان من بين الذين أعانوا على قتل الحسين بن علي ، ثم فارق الخوارج و تاب عما كان عليه ،و تُوفي سنة 70 هجرية[2] .

و السادس عشر هو حرقوص بن زهير المعروف بذي الخويصرة ، خرج على علي بن أبي طالب ، و أصبح رأسا في الخوارج ،و قُتل معهم سنة 37 هجرية[3] .و السابع عشر هو جندب بن زهير الغامدي ، قُتل في معركة صفين سنة 37هجرية ، و كان في جيش علي بن أبي طالب[4] .

و آخرهم – أي الثامن عشر- هو عبد الله بن سبأ المعروف أيضا بابن السوداء ، نشط بقوة في نشر ضلالاته و أباطيله –بعد مقتل عثمان- بين شيعة علي ، مما جعل عليا يتصدى له و لطائفته ، فاحرق بعضهم و ردّ على ضلالاتهم ، إلا أنه اختلفت الروايات في مصير كبيرهم ابن السوداء ، فقيل أن عليا أحرقه مع أصحابه ،و قيل بل نفاه إلى مدائن كسرى – جنوب بغداد -، فبقي بها إلى أن مات[5] . و ذكر شيخ الإسلام بن تيمية أن عليا أراد قتل ابن سبأ فكُلّم فيه ، فقال : لا يساكنني في بلد أنا فيه ، فنفاه إلى المدائن ، و تركه خوفا من الفتنة في جيشه من أن تغضب له بعض العشائر[6].

و يبدو أن الرأي القائل بنفيه إلى المدائن هو الأرجح ، لأنه صحّ الخبر أن عليا كان يشتكي من عبد الله بن سبأ ،و يعترف بعجزه في قتله ، فكان يقول: ((من يعذرني من هذا الحميت ، الذي يكذب على الله و رسوله ، لو لا أن لا يزال يخرج عليّ عصابة تنعي عليّ دمه كما أُدعيت عليّ دماء أهل النهر –أي معركة النهروان مع الخوارج- لجعلت منهم ركاما))[7].

---

[1] ابن حبان : المجروحين، ج 2 ص: 221 .و ابن سعد: الطبقات ج6 ص: 197 . و ابن حجر: الإصابة ، ج 5ص: 653 .

[2] الذهبي: الميزان ، ج 3 ص: 361 . و السيّر ، ج 4 ص: 150 .

[3] الطبري: التاريخ ، ج 2 ص: 544، ج3 ص: 122 .

[4] المِزي: المصدر السابق، ج 5 ص: 141-142 .

[5] ابن تيمية: الصارم المسلول، ج 3 ص: 1100-1101 .و أبو عبد الله الذهبي: صدق النبأ ، ص: 78، 78، 79 .

[6] الصارم المسلول ، ج3 ص: 1101 .

[7] انظر ؟ ثانيا من المبحث الأول .

و لأنه أيضا أنه رُوي أن ابن سبأ كان ما يزال حيا عندما قُتل علي بن أبي طالب سنة40ه ، فقد سبق و أن ذكرنا أن الجاحظ روى أن جرير بن قيس ذهب إلى المدائن –بعد مقتل علي- فوجد بها ابن سبأ ما يزال حيا ، و أخبره بموت علي ، فأنكر أن يموت[1] .

كما أن الطائفة السبئية استمرت في نشر ضلالاتها و تجميع نفسها –بعد مقتل علي- ،و كان لها أتباع منذ القرن الأول الهجري و ما بعده [2] ، مما يشير إلى أنه كان لابن سبأ دور في ذلك التجميع و النشاط ،و هذا يعني أن عليا لم يقتله .

و بذلك يتبين- مما ذكرناه- أن معظم رؤوس الفتنة قُتلوا مباشرة بعد قتلهم للشهيد عثمان ، بين سنتي : 36-38ه ، فانتقم الله تعالى منهم ، فلم يمهلهم و لا أهملهم ،ولا تمتعوا بالدنيا التي كانوا يرجونها ، إلا قلة قليلة منهم تابت و رجعت عن غيها ، لكن ابن سبأ وأصحابه استمروا في نشر ضلالاتهم و أباطيلهم ، تنفيذا لخطة مرسومة سلفا .

سادسا: المكر و التخطيط ، الأسباب و الآثار :

يتبين للباحث في حوادث الثورة على عثمان و قتله ، أن رؤوس الفتنة ما كانوا يتحركون خبطة عشواء ،و إنما كانت لهم قياداتهم و خططهم و مكائدهم ، و أهدافهم المبيتة ، ففيما تمثل ذلك ؟ و ما هي مظاهره و آثاره ؟ .

أولا[3] إنهم استخدموا وسائل اتسمت بالمكر و الخداع ، و التزوير و التدليس ، فخدعوا العوام ،و استمالوا المغفلين و الطامعين و الحاسدين ، و هيجوا الجميع و حرّضوهم على الخليفة و ولاته . و كانوا في تحركاتهم يتنقلون بين الأمصار تنسيقا لخططهم و تنفيذا لها ، و عندما قرروا تنفيذ جريمتهم خرجوا في ثلاثة وفود من مصر و البصرة و الكوفة ، خرجوا كلهم في وقت واحد متظاهرين بالخروج إلى الحج و توجهوا كلهم إلى المدينة لا إلى مكة .

و عندما وصلوا إلى المدينة و استجاب لهم الخليفة كرّوا راجعين إلى أوطانهم ، لكنهم سرعان ما عادوا كلهم في وقت واحد إلى المدينة رغم اختلاف اتجاهاتهم لينفذوا جريمتهم ، متذرعين بحكاية الكتاب المزوّر ، الذي أثبتنا أنهم هم الذين زوّروه .

---

[1] انظر ثانيا من المبحث الأول .

[2] سبق تناول هذا الموضوع في المبحث الثاني من المبحث الأول .

[3] ما نذكره في هذا المبحث لا نوثّقه لأنه مجرد استنتاجات من معطيات سبق ذكرها .

و يتضح للناظر في الثائرين على عثمان ، أنهم كانوا على ثلاثة أصناف ، أولها عوام مخدوعون ،و ثانيها رؤساء طماعون حسادون مخادعون ، و ثالثها منافقون زنادقة مكارون ،و العوام المخدوعون هيجهم ما كان يُروّجه الرؤساء و المنافقون من أكاذيب على الخليفة و ولاته .

و وجود السبئية -فكرا و طائفة -دليل قاطع على وجود المكر و التآمر و التخطيط الشيطاني لضرب الدين و الدولة ،و البلاد و العباد ، لأن ما رَوّجت له السبئية من ضلالات و أباطيل و كفريات ، هو أمر غريب كلية عن المجتمع الإسلامي ، و لا يمكن في أي حال من الأحوال أن يقول مسلم صادق الإيمان بتلك الأفكار ، خاصة و أن ذلك العهد كان قريبا من نور النبوة ،و الصحابة الكرام ما زالوا على قيد الحياة ، لأن تلك الأفكار السبئية تتناقض مع الإسلام و التاريخ الصحيح جملة و تفصيلا ، فدل كل ذلك على وجود السبئية التي بثت بين أتباعها النفاق و الزندقة ،و الرفض و الغلو ،و الكفر و الإلحاد ، تنفيذا لخطة غاياتها مرسومة سلفا .

كما أنه يتبين للمتتبع لتحركات رؤوس الفتنة و أتباعهم ، أنهم كانوا مصرين على أفكارهم ،و لم ينفع معهم الترغيب و لا الترهيب ، فسيّرهم عثمان إلى الشام ، ثم أعادهم إلى بلدانهم ،و استجاب لمطالبهم عندما جاءوا إلى المدينة ، فعادوا إلى بلدانهم ثم كروا راجعين إليها بكتابهم المزوّر، و حاصروا عثمان ، فلم يهدأ لهم بال حتى قتلوه شهيدا ، فهذا الإصرار دليل على وجود رؤوس ماكرة منافقة ، تُخطط و تُوجه ،و تُغير أساليبها حسب الظروف المحيط بها ، لتحقيق أهدافها الدنيئة المبيتة سلفا .

و نحن في إبرازنا لظاهرة الكيد و التآمر في الثورة على عثمان ، لا نبالغ في تضخيم ذلك و لا نلغيه ، لأنه من الخطأ تجاهله و تقزيمه ، و من الخطأ أيضا نفخه و تجعيده و تضخيمه ،و إنما مقصودنا إثبات أن الثورة على عثمان و قتله ، لم يكن عملا عشوائيا ،و إنما كان له رؤوس ماكرة متآمرة استغلت الظروف الاجتماعية و السياسية لصالحها، مستخدمة في ذلك مختلف الوسائل المَتاحة لها .

و ظاهرة المكر و التآمر على المسلمين حقيقة تاريخية ثابتة ، منذ بداية الدعوة الإسلامية إلى يومنا هذا ، فقد سجل القرآن الكريم -في آيات كثيرة - تآمر المشركين و اليهود على المسلمين ، و في تاريخنا شواهد كثيرة تثبت ذلك بالأدلة القاطعة ، كحركة الردة ،و الزنادقة، و الزنج، و الراوندية ،و البابكية ،و الحروب الصليبية ،و الغزو المغولي،و الاستعمار الغربي و الشيوعي للعالم الإسلامي ،و ضياع فلسطين من يد المسلمين ،

و الغزو الثقافي و الاقتصادي و الإعلامي الحديث ، كل ذلك يُثبت أن التآمر و الكيد للمسلمين هما حقيقتان ثابتتان ، لكنهما لم يهزما المسلمين عندما كانوا أقوياء ، و هزماهم عندما تركوا دينهم ، فضعفوا و تفرّقوا و تكالب عليهم اليهود و النصارى و الهندوس و غيرهم .

و ثانيا ربما يُقال : إن هذا البحث ركّز على رؤوس الفتنة و أعمالهم و مصيرهم ،و لم يتطرق لأسباب ثورة هؤلاء على الخليفة عثمان ، فربما كانت لهم أسباب و أعذار موضوعية في ثورتهم عليه. و أقول : هذا اعتراض منطقي صحيح ، لكنني أشير هنا إلى أنني تتبعت أعذار و مزاعم و مبررات هؤلاء في ثورتهم على عثمان- رضي الله عنه- ، فوجدتُ أنهم اتهموه بأنه خصّ أقاربه بالإمارة ،و ولى منهم من لا يصلح لها . و أنه كان عاجزا عن إدارة شؤون الدولة ، و لم يحقق العدل الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي بين رعيته . و هذه المزاعم و الاتهامات و الأعذار أفردتها بالبحث نقدا و تحقيقا و تمحيصا[1] ، فتبين لي بالأدلة القاطعة و الشواهد الصحيحة ، أنها مزاعمهم زائفة باطلة مفتعلة ، و أن عكسها هو الصحيح ، بمعنى أن أحوال البلاد و العباد كانت في حالة جيدة يسودها العدل و الإخاء . و تبيّن من جهة أخرى أن الأسباب الحقيقة في الثورة على عثمان و قتله تعود أساسا إلى نفوس رؤوس الفتنة المريضة، الذين بعضهم أعماهم الحسد و الطمع ،و آخرون كان دافعهم المكر و الكيد و التآمر على الإسلام و المسلمين[2] .

لكن ذلك لا يعني أن المجتمع كان خاليا تماما من المشاكل ، و إنما المقصود أن تلك المشاكل كانت عادية لا يكاد يخلو منها مجتمع ، و لا تصل بالناس إلى الطعن في الخليفة ،و الثورة عليه و قتله ، و نشر الأفكار الضالة ، كل ذلك ما كان ليحدث لو لا وجود رؤوس الفتنة الأشرار .

و ثالثا إن الثورة على عثمان-رضي الله عنه- كانت لها أثار خطيرة على الأمة و فكرها ، فأدت إلى قتل خليفة المسلمين ظلما و عدوانا ،و أدخلت الأمة في حروب و فِتن على امتداد العصر الإسلامي ، و ما تزال آثارها قائمة إلى يومنا هذا . كما أنها كانت سببا في إنهاء دولة الخلافة الراشدة ، التي عجز المسلمون في إرجاعها إلى يومنا هذا ، فقسّمت الأمة

---

[1] انظر كتابنا : الثورة على سيدنا عثمان بن عفان، -دراسة في الأسباب الظاهرة و الخفية- ، ط1 الجزائر، دار البلاغ، 2003. و هو موجود أيضا ضمن بحوث هذا الكتاب ، و المتمثل في البحث الرابع .

[2] للتوسع في ذلك انظر كتابنا : الثورة على سيدنا عثمان بن عفان .

سياسيا ، ثم قُتل علي بن أبي طالب بسببها ، فانهارت الخلافة الراشدة باستشهاده ، بعدما كانت قد تصدّعت بمقتل الخليفة عثمان بن عفان .

و تمثّل خطرها الفكري في نشرها للزندقة و الإلحاد و التطرّف و الغلو ، عن طريق الفكر السبئي الذي ساهم بقسط كبير في تحويل الخلاف السياسي إلى خلاف فكري عقدي مذهبي ، مما أدى إلى انقسام الأمة إلى طوائف متناحرة ، من شيعة و خوارج و سنة .

و ختاما لهذا المبحث- و هو الثاني- يتبين أن رؤوس الفتنة نجحوا في تأليب طائفة من المسلمين على عثمان و ولاته ،و جروهم إلى المدينة لحصاره و قتله ، مستخدمين في ذلك المكر و التآمر ، و التخطيط و التزوير ،و التدليس و تضخيم الهنات ، و الكذب على الصحابة ، انطلاقا من نواياهم الخبيثة و أهدافهم الشيطانية الدنيئة ، فكان مصير معظمهم أنهم لم يتمتعوا بالدنيا التي طلبوها ،و لم يعيشوا بعد الخليفة الشهيد إلا قليلا ،و قتلوا شر قتلة ، فكانت جريمتهم وبالا عليهم و على الأمة.

خاتمة البحث :

توصّلتُ من خلال دراستي لدور رؤوس الفتنة في الثورة على الخليفة الشهيد عثمان بن عفان-رضي الله عنه – إلى طائفة من النتائج الهامة هي مبثوثة في ثنايا الكاتب ، منها أن رؤوس الفتنة كانوا معروفين لدى الناس ، زاد عددهم عن 22 رأسا ، هم الذين ألبوا على الخليفة الراشد عثمان و شاركوا في قتله ، كان من بينهم : الأشتر النخعي، و محمد بن أبي بكر، و عبد الله بن سبأ ، و قد أثبتُ بالأدلة الصحيحة أن هذا الأخير-أي ابن سبأ- و أتباعه كانوا حقيقة ثابتة لا أسطورة ،و أنه كان لهم دور كبير في إشعال الفتنة بين الناس ،و السعي لإفساد الدين و الفكر معا ، فتصدى لهم علي – رضي الله عنه- و رد على ضلالاتهم و مفترياتهم ، لكنه لم يتمكن من القضاء عليهم ، و تمكنوا هم من مواصلة نشاطهم ، و نشر دعوتهم الخبيثة بين كثير من الناس ، و التي ما تزال قائمة إلى يومنا هذا .

و منها أيضا أنهم –أي رؤوس الفتنة- زوّروا كتبا كثيرة نسبوها إلى الصحابة للطعن فيهم و لاستغلالها لصالحهم في الثورة على الخليفة، أشهرها –أي الكتب المزوّرة- الكتاب المزوّر على عثمان و كاتبه مروان ، و قد أثبتُ بالأدلة الدامغة أن الكتاب زُوّر عليهما على يد رؤوس الفتنة.

و تبيّن أيضا أن الصحابة- رضي الله عنهم- ما شاركوا في قتل الخليفة الشهيد عثمان بن عفان – رضي الله عنه- و ما رضوا بقتله ،و أن الروايات التي اتهمتهم بالتحريض عليه و المشاركة في قتله ، هي روايات غير صحيحة ، و أن قتلته معروفون ساهموا كلهم في قتله ، تنفيذا لخطة

مرسومة سلفا ، معتمدين على الكذب و التزوير،و المكر و التآمر ،و النفاق و الزندقة ، فكان قتلهم لعثمان جريمة شنعاء ، جرّت عليهم و على الأمة ويلات و ويلات .

تم و بالله التوفيق ، و لله الحمد أولا و أخيرا

أهم المصادر و المراجع :

1**- احمد** العجلي: معرفة الثقات ، ط1، المدينة المنورة، مكتبة الدار .
2- احمد بن حنبل : العلل و معرفة الرجال، ط1 بيروت، المكتب الإسلامي1408.
3-احمد الطبري:الرياض النضرة، حققه عيسى الحميري، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1996
4-ابن جرير الطبري : تاريخ الطبري ، بيروت، دار الكتب العلمية، 1997 .
5-ابن كثير : البداية و النهاية ،بيروت ، مكتبة المعارف، د ت ؟
6- ابن عساكر : تاريخ دمشق .
7- ابن سعد : الطبقات الكبرى ، بيروت ، دار صادر ،د ت .
8-ابن أبي بكر الهيثمي : مجمع الزوائد ، القاهرة ، دار الريان ، 1407
9-ابن الأثير : الكامل في التاريخ ،ط2، بيروت، دار الكتب العلمية ، 1995
10-ابن الجوزي : المنتظم ،ط1، بيروت، دار صادر، 1385 .
11-ابن الجوزي : الضعفاء،ط1، بيروت، دار الكتب العلمية ،1406ه .
12-ابن الجوزي: الضعفاء و المتروكين، حققه عبد الله القاضي، ط1 بيروت ، دار الكتب العلمية، 1406
13-ابن حجر : تقريب التهذيب ، حققه محمد عوامة، ط1، سوريا، دار الرشيد .
14- ابن حجر العسقلاني: الإصابة في معرفة الصحابة ، ط1، بيروت ، دار الجيل ، 1992
15- ابن حجر : تهذيب التهذيب ، ط1 بيروت ، دار الفكر ، 1984 ،
16-ابن حجر : لسان الميزان ، ط3، بيروت، مؤسسة الأعلمي، 1986 .
17-ابن حجر: تهذيب التهذيب ، ط1، بيروت ، دار الفكر، 1984 .
18- ابن عدي : الكامل في ضعفاء الرجال ،حققه مختار غزاوي، ط3 بيروت ، دار الفكر، 1988ه .

19- ابن تتيمية : مجموع الفتاوى ، حققه رشاد سالم، ط1، مؤسسة قرطبة، 1406
20-ابن أبي حاتم : الجرح و التعديل ،ط1، بيروت، دار إحياء التراث العربي،دت
21- ابن قتيبة : تأويل مختلف الحديث ،حققه محمد زهري النجار، بيروت، دار الجيل ، 1972،
22-ابن يحيى المالقي: التمهيد في مقتل الشهيد عثمان ، حققه محمود زايد، قطر ، دار الثقافة، 1405
23-ابن سعد : الطبقات الكبرى ،- القسم المتمم – حققه زياد منصور، ط2 المدينة المنورة ، مكتبة العلوم ، 1408 .
24-ابن طاهر المقدسي: البدء و الناريخ ، القاهرة ، مكتبية الثقافة الدينية ، د ت ,
25- ابن معين :تاريخ ابن معين ،حققه احمد نور سيف، دمشق، دار المأمون للتراث، 1400ه.
26- ابن حبان : كتاب المجروحين، حلب ، دار الوعي، د ت .
27-ابن خلدون : المقدمة ،ط5 ،بيروت دار القلم ، 1984 ، ص: 216 .
28-ابن النديم : الفهرست ،بيروت ، دار المعرفة، 1978، ج1 ص: 144 .
29-ابن عبد البر : الاستيعاب ، حققه علي محمد البجاوي ، ط1 ، بيروت دار الجيل ، 1412
30- أبو الحجاج المزي : تهذيب الكمال ، حققه بشار عواد، بيروت مؤسسة الرسالة، 1980
31-أبو بكر الخلال : السنة ،حققه عطية الزهراني، الرياض ، دار الراية، 1410.
32-أبو الحسن الأشعري : مقالات الإسلاميين و اختلاف المصلين، حققه هلموت ريتر، ط3 بيروت، دار إحياء التراث العربي ، دت
33-البخاري : التاريخ الكبير، حققه هاشم الندوي، بيروت ، دار الفكر، د ت ،
34-البخاري : التاريخ الصغير ، حققه محمود زايد ، ط1 ، القاهرة ، دار الوعي ، 1977 .
35-البخاري: الصحيح ، حققه ديب البغا، ط3 بيروت ، دار ابن كثير،.1987

36-خليفة خياط: تاريخ خليفة خياط،حققه أكرم العمري ، دمشق ، دار القلم، 1397
37-الخطيب البغدادي: تالي تلخيص المتشابه ، حققه احمد السقيرات ، ط1 ، الرياض ، دار الصميعي .
38-الدارقطني : جزء أبي طاهر ، حققه عبد المجيد السلفي ، ط1 الكويت ، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، 1406 .
39-الدارقطني: السنن ، حققه هاشم يماني، بيروت، دار المعرفة’ ،11966
الطبراني: المعجم الأوسط، حققه طارق بن عوض الله ، القاهرة ، دار الحرمين.
40- الضياء المقدسي: الأحاديث المختارة، حققه عبد الملك بن دهيشن مكة المكرمة، مكتبة النهضة الحديثة، 1410 .
41-الذهبي : سيّر أعلام النبلاء ، حققه جماعة من العلماء، بيروت ، مؤسسة الرسالة .
42-الذهبي: الكاشف ، ط2 ، جدة ، دار الثقافة الإسلامية، 1413 .
43- الذهبي: المغني في الضعفاء ،حققه نور الدين عتر، د م ن، د ت
44-الذهبي: منهاج الاعتدال ، حققه محب الدين الخطيب ، المطبعة السلفية، 1374ه
45-الذهبي : المغني في الضعفاء ، حققه نور الدين عتر ، د م، د ن، دت ،
46-الخلفاء الراشدون ، حققه حسام الدين القدسي ، ط1 بيروت ، دار الجيل.1992
47-السيوطي : طبقات الحفاظ ، ط1 ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، 1403
48-السيوطي : طبقات الحفاظ ، ط1 بيروت ، دار الكتب العلمية ، 1403 . 82
49-العقيلي: الضعفاء ،حققه أمين قلعجي، ط1 ، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1404
50-عبد الرزاق الصنعاني: تفسير الصنعاني،حققه مصطفى مسلم ، ط1 الرياض ، مكتبة الرشد ، 1410ه
51-المسعودي: مروج الذهب ، الجزائر، موفم للنشر .
52-معمر بن راشد : الجامع ، حققه حبيب الأعظمي، ط2 بيروت، المكتب الإسلامي،.1403

53-لملطي الشافعي: التنبيه و الرد على أهل الأهواء، ط2 ، القاهرة، المكتبة الأزهرية.
54-يعقوب الكليني: الكافي في الأصول، ط3 ، طهران، 1328 .
55-إحسان إلهي ظهير: الشيعة و السنة ، ط12 باكستان ، 1982 .
56-أبو الحسن الندوي: صورتان متضادتان عن الصحابة، ط1 ، القاهرة ، دار الصحوة، 1985 .
57-محمد أمحزون : تحقيق مواقف الصحابة ط3، الرياض، دار طيبة، 1420ه

البحث السادس

الصحابة المعتزلون للفتنة الكبرى
-مواقفهم منها ، و دورهم في الحد منها –

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة البحث

الحمد لله رب العالمين و الصلاة و السلام على الرسول الكريم ، و بعد : هذا البحث يندرج ضمن سلسلة دراسات نقدية هادفة عن مواقف الصحابة بعد وفاة الرسول-عليه الصلاة و السلام- . و قد خصصته لدراسة مواقف الصحابة المعتزلين للفتنة ، لما لها من أهمية بالغة في نظرتنا للفتنة و حوادثها ، و في التعرّف على مواقف و أدلة كبار الصحابة المعتزلين لها من السابقين الأولين من المهاجرين و الأنصار ، لتكون لدينا نظرة متزنة و شاملة و صحيحة ، لكل من المعتزلين للفتنة و الخائضين فيها ، من الصحابة الكرام ، رضوان الله عليهم أجمعين.

و قد اتبعت في بحثي هذا منهجا علميا موضوعيا ، جمع بين نقد الأسانيد و متونها حسب منهج أهل الحديث ، و قد اجتهدت في الالتزام به

قدر المستطاع ، و حسب ما تسمح به طبيعة الروايات التاريخية التي لاتصل في ضبطها و تدوينها ما وصلت إليه الأحاديث النبوية ، من عناية فائقة تدوينا و ضبطا ، على مستوى الأسانيد و المتون .

و بحثي هذا هو محاولة لإعادة كتابة حوادث الفتنة الكبرى ، وفق منهج علمي صحيح ، لتنقيتها من الأباطيل ،و وضعها في مسارها التاريخي الصحيح .و أرجو أن يجد قبولا لدى المختصين و المثقفين على حد سواء . و أن يفتح أفاقا للبحث العلمي الموضوعي في تاريخ صدر الإسلام و قضاياه . و الله تعالى أسأل أن يجعله خالصا لوجهه الكريم ،و أن ينفع به قارئه و كل من سعى في إخراجه و توزيعه ،و أن يوفقني لإتمام إصدار باقي بحوث السلسلة ، إنه تعالى سميع مجيب ،و على كل شيء قدير ،و بالإجابة جدير .

<u>المبحث الأول : الصحابة المعتزلون للقتال في الفتنة</u>

لما قُتل الخليفة عثمان بن عفان –رضي الله عنه – اختلف الصحابة في أمر قتلته ، فطائفة طالبت الخليفة الجديد : علي بن أبي طالب-رضي الله عنه – بالإسراع في الاقتصاص من هؤلاء القتلة ،و طائفة ثانية طالبت عليا بالاقتصاص من القتلة و جعلته شرطا لمبايعته ، و طائفة ثالثة وافقت هؤلاء في ضرورة الاقتصاص من قتلة الخليفة الشهيد ، لكنها كانت ترى ضرورة تأخيره حتى تتهيأ الظروف لتنفيذه [1] .

أولا : تباين مواقف الصحابة من القتال في الفتنة :

فالطائفة الأولى مثّلها الصحابيان : طلحة بن عبيد الله ،و الزبير بن العوام –رضي الله عنهما – و كانا قد طلبا من علي أن يعينهما واليين ليجمعان له العساكر فلما لم يستجب لهما ، التحقا بمكة المكرمة و بها التحقت بهما عائشة –رضي الله عنها- استنفروا الناس و جمعوهم للمطالبة بدم الخليفة الشهيد المقتول ظلما و عدوانا[2] . و الطائفة الثانية هي

---

[1] ابن كثير : البداية و النهاية ، ط3 بيروت ، مكتبة المعارف ، 1981 ،ج 7 ص: 228، 229 .و ابن تيمية : منهاج السنة النبوية ، بيروت المكتبة العلمية ، ج 3 ص: 2،1 .و الطبري: تاريخ الأمم و الملوك ، بيروت المكتبة العلمية ، 1991 ، ج2 ص: 702-703.

[2] الطبري: المصدر السابق ج 2 ص: 703 .و ابن كثير: المصدر السابق ج 7 ص: 228 ، 229 230 و ما بعدها .

أهل الشام ،و في مقدمتها : معاوية بن أبي سفيان و عمرو بن العاص و النعمان بن بشير –رضي الله عنهم-[1] .

و أما الطائفة الثالثة فمثّلها الخليفة علي بن أبي طالب، و من معه كعبد الله بن عباس ،و عمار بن ياسر ،و الحسن و الحسين،-رضي الله عنهم – و بما أن عليا هو الخليفة فإنه أصر على موقفه في تأجيل القصاص ،و عزم على استخدام القوة تجاه من خالفه و لم يبايعه من الطائفتين السابقتين ،و أعلن لجنده أن قراره هذا هو مجرد اجتهاد شخصي و رأي رآه أنه يحقق الطاعة و وحدة الجماعة ، و لم يدع أن معه نصوصا سمعها من رسول الله – -عليه الصلاة و السلام-[2] .

فهذا التباين في وجهات النظر ،و الإصرار على المواقف هما اللذان جرا الطوائف الثلاث إلى الاقتتال ، مما أدى إلى ظهور طائفة رابعة اعتزلت الجميع و نأت بنفسها بعيدا عن القتال ،و عدتّه فتنة ،و دعت الناس إلى عدم المشاركة فيه . فمن مثّل هذه الطائفة ؟ و ما هي مبرراتها و أدلتها التي اعتمدت عليها في اعتزالها للفتنة ؟ .

ثانيا : أشهر الصحابة المعتزلين للقتال في الفتنة :

اعتزل أكثر الصحابة القتال[3] في موقعتي الجمل و صفين في سنتي: 36-37هجرية ، و أبوا أن يخوضوا في دماء المسلمين ، فمنهم من اعتزل الفتنة عزلة مطلقة ،و منهم من اعتزلها و اجتهد في دعوة الناس إلى اعتزالها ، و منهم من انتسب إلى إحدى الطائفتين المتنازعتين ثم انسحب كلية من الفتنة ، و منهم من اعتزلها في الجمل و صفين ثم انظم إلى علي في حربه للخوارج ، و منهم من حمد الله تعالى على ذهاب بصره قبل أن يراها .

فمن الذين اعتزلوا الفتنة مطلقا : سعد بن أبي وقاص ، و عبد الله بن عمر ،و محمد بن مسلمة الأنصاري ،و سلمة بن الأكوع ،و سعيد بن زيد[4] ،و صهيب بن سنان الرومي ،و أسامة بن زيد ،و أبو هريرة، و هبيب بن

[1] الذهبي : الخلفاء الراشدون ، حققه حسام الدين القدسي، بيروت دار الجيل ، 1992،ص: 331 .و سيّر أعلام النبلاء ، حققه محمد البجاوي، مصر دار المعارف د ت، ج2 ص: 334 .و ط بيروت ، مؤسسة الرسالة، 1985 ج 3 ص: 91 .

[2] الذهبي: الخلفاء الراشدون ص: 329، 388، 389، 390 .و ابن كثير : المصدر السابق ج7 ص: 228، 230،229 .و ابن تيمية : المصدر السابق ج 3ص: 156، 220، 221 ،و ج4ص: 121 .

[3] عن عددهم ،و عن الخائضين في الفتنة ، أنظر المبحث الثاني .

[4] الذهبي: سير أعلام النبلاء ، ج3 ص: 128 .و ابن حجر : فتح الباري ، حققه محب الدين الخطيب ، بيروت ، دار المعرفة ، 1379ه ، ج13ص: 42 .

مغفل ،و المغيرة بن شعبة[1] ، و عبد الله بن سعد بن أبي سرح ،و سعيد بن العاص ، و معاوية بن حديج الأمير، و زيد بن ثابت ، و كعب بن عجرة [2] ،و سليمان بن ثمامة بن شراحيل ،و عبد الله بن مغفل ،و عبد الله بن سلام ،و أهبان بن صيفي ،و الحكم بن عمرو الغفاري[3]- رضي الله عنهم - .

و من مواقفهم في اعتزال الفتنة : موقف الصحابي الجليل سعد بن أبي وقاص ، فقد جاء في خبر صحيح الإسناد ، عن عبد الرزاق ، عن معمر بن راشد ، عن أيوب السختياني ،و عن محمد بن سيرين ، أنه قيل لسعد : ألا تقاتل ، فانك من أهل الشورى ،و أنت أحق بهذا الأمر من غيرك ؟ قال : ((لا أقاتل حتى تأتوني بسيف له عينان ،و لسان و شفتان ، يعرف الكافر من المؤمن ،و قد جاهدت و أنا أعرف الجهاد ،و لا أبخع نفسي إن كان رجل خيرا مني))[4]

و ورد في رواية أخرى أن أحد أبناء سعد بن أبي وقاص ، قال لوالده : نزلت في إبلك و غنمك و تركت الناس يتنازعون الملك ، فضرب سعد صدر ولده عمر و قال له : ((اسكت سمعتُ رسول الله – صلى الله عليه وسلم-يقول :إن الله يحب العبد التقي الغني الخفي))[5] . و في رواية لأحمد بن حنبل أن سعدا قال لابنه عمر : ((أي بني أفي الفتنة تأمرني أن أكون رأسا ، لا و الله حتى أُعطى سيفا إن ضربتُ به مؤمنا نبا عنه ،و إن ضربت به كافرا قتلته ،و قد سمعت رسول الله –صلى الله عليه و سلم- يقول : ((إن الله عز وجل يحب الغني الخفي التقي)) [6] .

و جاء رجل إلى سعد بن أبي وقاص ،و قصّ عليه مناما رآه عن الفتنة ، ثم قال له : مع أي الطائفتين أنت ؟ فقال سعد : ما أنا مع واحدة منهما ،

---

[1] الذهبي : نفس المصدر ج 2 ص: 18، 504 .و ابن تيمية : المصدر السابق حققه محمد رشاد سالم ، ط1، د م ، مؤسسة قرطبة ، ج 8 ص: 146 .و ابن حجر : الإصابة في معرفة الصحابة، ج6 ص: 198، 529 . و تعجيل المنفعة ، ط1، بيروت ، دار الكتب العلمية ، د ت ، ج 1 ص: 429 .

[2] الذهبي : المصدر السابق ج 3ص: 445 .و تذكرة الحفاظ حققه حمدي السلفي ، ط1 الرياض ، دار الصميعي ، 1415ه ج 1ص: 30 .و ابن عبد البر: الاستيعاب ، ط1، بيروت دار الجيل 1412 ج 2ص: 537 .و النووي: تهذيب الأسماء ط1 بيروت، دار الفكر ، 1996 ج1 ص: 254 .

[3] ابن حجر: الإصابة ، ج3ص: 137 ،و ج4 ص: 119 . ابن كثير: المصدر السابق ج 7 ص: 234 .و محمد أمحزون : تحقيق مواقف الصحابة في الفتنة ، ط3 الرياض، دار طيبة الرياض ، 1420ه ، ج2 ص: 170 .و ابن ماجة :السنن بيروت دار الفكر ،دت ج 2ص: 1309 .و الذهبي : المصدر السابق ج 2 ص: 474 .

[4] معمر بن راشد : الجامع ، ط2 بيروت المكتب الإسلامي، ج11 ص: 357 .

[5] مسلم : صحيح مسلم ، بيروت دار إحياء التراث العربي د ت، ج4 ص: 2277

[6] أحمد بن حنبل : المسند ، مصر مؤسسة قرطبة ، د ت ج 1 ص: 177 .

فقال الرجل : فما تأمرني ؟ قال : هل لك من غنم ؟ قال : لا ، فقال له سعد : فاشتر غنما ، فكن فيها حتى تنجلي الفتنة [1]

و روى المؤرخ شمس الدين الذهبي -بلا إسناد- أن علي بن أبي طالب -رضي الله عنه- كان يغبط سعد بن أبي وقاص ،و عبد الله بن عمر -رضي الله عنهم – و يقول : ((لله منزل نزله سعد و ابن عمر ، لئن كان ذنبا لصغير ،و لئن كان حسنا إنه لعظيم))[2] . و قوله هذا صحيح المعنى و جدير بالتنويه و الاعتبار ، لأن الفتنة جرّت على المسلمين مصائب كثيرة ،و أورثتهم الفرقة و العداوة ،و البغضاء و الاقتتال ،و لم ينج منها إلا الذين اعتزلوها .

و أما محمد بن مسلمة الأنصاري -رضي الله عنه – فقد اعتزل موقعتي الجمل و صفين و اتخذ سيفا من خشب ، و خرج من المدينة إلى بادية الرّبذة و أقام بها ، و كان ذلك بأمر نبوي ، على ما ذكره الحافظ الذهبي .و هو من نجباء الصحابة ، شهد بدرا و المشاهد الأخرى [3] . و هو الذي قال فيه رسول الله -صلى الله عليه و سلم-: ((لا تضرّه الفتنة)) و في رواية ((لا تضرّك الفتنة))[4] .

و في رواية[5] للتابعي أبي بردة بن أبي موسى (ت104هجرية) أنه مر-أيام الفتنة- بمحمد بن مسلمة بالربذة ، فقال له : لو خرجت إلى الناس فأمرت و نهيت ، فقال له : قال لي النبي -عليه الصلاة و السلام- ((يا محمد ستكون فرقة و فتنة و اختلاف ، فاكسر سيفك ،و اقطع وترك ،و اجلس في بيتك)) ففعلت ما أمرني[6] . و هناك أربعة أحاديث أخرى متشابهة المتون ، فيها أمر نبوي صريح ، لمحمد بن مسلمة باعتزال الفتنة و عدم الخوض فيها ، أولها أن الرسول -صلى الله عليه و سلم – قال له : ((إذا رأيت الناس يقتتلون على الدنيا فاعمد بسيفك على أعظم صخرة في

---

[1] إسناد هذا الخبر صحيح على ما ذكره المحقق . الذهبي : سير أعلام النبلاء ج 1 ص: 120 .

[2] الذهبي : تذكرة الحفاظ ج 1 ص: 22 .و نفس المصدر ج 1 ص: 122 .

[3] الذهبي:السيرج2 ص: 266، 369 .و الكاشف ، حققه محمد عوامة ، ط1 جدة، دار الثقافة الإسلامية ، 1413 ج 2 ص: 222.

[4] رواه الحاكم و صححه . المستدرك على الصحيحين ، حققه عبد القادر عطا ، ط1 بيروت ، دار الكتب العلمية ، 1990 ، ج 3 ص: 492 .و رواه أيضا أبو داود ،و صححه الألباني ، سنن أبي داود ،بيروت دار الفكر دت ، القرص المضغوط ،: مكتبة البيت المسلم الشاملة ، مؤسسة الخطيب للبرمجيات ، الأردن .

[5] رواتها كلهم ثقات ما عدا : علي بن زيد بن جدعان ، ففيه ليّن و ليس بالثبت .الذهبي : الكاشف ج1ص: 178، 313،ج2ص: 40 .و ابن حجر : تقريب التهذيب ، حققه محمد عوامة ، ط1 سوريا ، دار الرشيد ، 1986 .

[6] أحمد بن حنبل : المصدر السابق ، ج 3ص: 493 .و الذهبي :السير، ج2 ص: 371 .و البخاري : التاريخ الكبير ، ج1 ص : 11 .

الحرة ، فاضربه بها ، ثم اجلس في بيتك حتى تأتيك يد خاطئة ، أو منية قاضية)) ، ثم قال محمد بن مسلمة : ففعلت ما أمرني به رسول الله –صلى الله عليه و سلم))[1] .

و الحديث الثاني ، فيه أن رسول الله –صلى الله عليه و سلم- أعطى سيفا لمحمد بن مسلمة ، -رضي الله عنه – و قال له : ((جاهد بهذا ، في سبيل الله ، فإذا اختلفت أعناق الناس ، فاضرب به الحجر ، ثم ادخل بيتك ، فكن حلسا ملقى ، حتى تأتيك يد خاطئة ، أو منية قاضية))[2] .

و في الحديث الثالث ، أن علي بن أبي طالب – رضي الله عنه- جاء –أيام الفتنة-إلى محمد بن مسلمة ، و قال له : ((ما خلفك عن هذا الأمر ؟ فقال له : دفع إلي ابن عمك –يعني الرسول – سيفا و قال لي : قاتل به ما قوتل العدو ، فإذا رأيت الناس يقتل بعضهم بعضا ، فاعمد به إلى صخرة فاضربه بها ، ثم ألزم بيتك حتى تأتيك منية قاضية ، أو يد خاطئة)) فقال علي خلّو عنه [3] .

و آخرها –أي الحديث الرابع- فيه أن رسول الله– عليه الصلاة و السلام – قال لمحمد بن مسلمة: ((إنها ستكون فتنة و فرقة و اختلاف ، فإذا كان كذلك فأت بسيفك أُحداً فاضربه حتى ينقطع ، ثم اجلس في بيتك حتى تأتيك يد خاطئة ، أو منية قاضية)) ، ثم قال محمد بن مسلمة –أيام الفتنة- : فقد فعلت ما قاله لي رسول الله –عليه الصلاة و السلام -[4] .

و منهم –أيضا- أسامة بن زيد –رضي الله عنه- فإنه عندما أرسل مولاه حرملة إلى علي بن أبي طالب زمن الفتنة ، قال لمولاه عن علي ، إنه يسألك عن تخلفي عنه ، فقل له يقول لك : ((لو كنت في شدق الأسد لأحببت أن أكون معك فيه ، لكن هذا الأمر لم أره))[5] .و في رواية أخرى أخرى عن معمر بن راشد عن الشهاب الزهري ، أن عليا لقي أسامة – رضي الله عنهما – فقال له : ما كنا نعدك إلا من أنفسنا يا أسامة ، فلم لا تدخل معنا – أي في القتال- فقال له : يا أبا حسن ، إنك و الله لو أخذت بمشفر –أي الشفة- الأسد لأخذت بمشفره الآخر معك حتى نهلك جميعا

---

[1] الحديث رواه الطبراني في المعجم الأوسط ، و رجاله ثقات . علي بن أبي بكر الهيثمي : مجمع الزوائد ، القاهرة دار الريان للتراث ، 1407 ، ج 7 ص: 301 .

[2] رواه الطبراني في المعجم الكبير ، و رجاله ثقات . نفسه ج 7 ص: 301 .

[3] أحمد بن حنبل : المصدر السابق ج 4 ص: 225 .

[4] رواه الطبراني في المعجم الأوسط ،و رجاله ثقات . الهيثمي : المصدر السابق ج 7 ص: 301 .و رواه أيضا ابن ماجة ،و صححه الألباني ، سنن ابن ماجة ، القرص المضغوط : مكتبة البيت المسلم الشاملة ، مؤسسة الخطيب للبرمجيات ، الأردن .

[5] البخاري : صحيح البخاري ط3 بيروت، دار ابن كثير ج 6 ص : 2602 .

، أو نحيا جميعا ، و أما هذا الأمر الذي أنت فيه ، فو الله لا أدخل فيه))[1]
.

و أما الصحابي سلمة بن الأكوع ، - رضي الله عنه- فإنه لما استشهد عثمان –رضي الله عنه- و حدثت الفتنة اعتزل الناس ،و خرج من المدينة إلى بادية الرّبذة و سكنها ، و تأهل بها و لم يلابس شيئا من الفتنة . و عندما قيل له : لماذا تعرّبت –أي أصبح أعرابيا- قال : إن رسول الله –صلى الله عليه و سلم- أذن لي في التعرّب و سكن البادية [2] .

و منهم الصحابي الجليل : أبو هريرة -رضي الله عنه- فقد اعتزل الفتنة و لم يلابسها [3] ،و يبدوا أنه اتخذ هذا الموقف تمسكا بالحديث المشهور عن اعتزال الفتنة ، لأنه هو أحد رواته ، فقد جاء في صحيح البخاري عن أبي هريرة ، أن رسول الله –صلى الله عليه و سلم- قال : ((ستكون فتن القاعد فيها خير من القائم ،و القائم فيها خير من الماشي ، و الماشي فيها خير من الساعي ،و من تشرّف لها تستشرفه ، فمن وجد فيها ملجأ أو معاذا فليعذبه))[4] .

و منهم –أيضا- الصحابي أهبان بن صيفي البصري –رضي الله عنه- فإنه عندما اعتزل الفتنة ، جاءه علي بن أبي طالب-رضي الله عنه- و طلب منه أن يلتحق به ، فقال له : نعم ثم دعا جارية له بأن تأتيه بسيفه ، فأخرجته فإذا هو من خشب ، و قال لعلي : ((إن خليلي ابن عمك -صلى الله عليه و سلم-عهد إلي إذا كانت الفتنة بين المسلمين ، فاتخذ سيفا من خشب ، فإن شئت خرجت معك ، قال علي : لا حاجة لي فيك و لا في سيفك [5] .

و منهم الصحابي عبد الله بن عمر –رضي الله عنهما- ، فقد حرص على ألا يقترب من الفتنة أبدا ،و لا يكون سببا في قتل أحد ، و كان يقول : من قال حي على الصلاة أجبته ، و من قال : حي على قتل أخيك المسلم و أخذ ماله ، فلا [6] .و عندما كلّفه علي بن أبي طالب-بعدما بايعه الناس-

---

[1] الذهبي : سير أعلام النبلاء ج 2 ص: 504 .
[2] البخاري : المصدر السابق ج 8 ص : 2597 . و ابن حجر : فتح الباري ، ج 13 ص: 42 .
[3] ابن تيمية : منهاج السنة ط رشاد سالم ج 8 ص: 146
[4] صحيح البخاري ، ج6 ص: 2594 .
[5] روى الخبر احمد بن حنبل : المسند ج 5ص: 69، و ج6 ص: 393 .و ابن ماجة ،و الترمذي ، و صححه الألباني . سنن ابن ماجة كتاب الفتن ج 2 ص: 1309 .و سنن الترمذي ، كتاب الفتن ج4 ص: 490 ، القرص المضغوط : مكتبة البيت المسلم الشاملة ، مؤسسة الخطيب للبرمجيات ، الأردن .
[6] إسناد هذا الخبر حسن ،قاله المحقق . .الذهبي: السير، ج 3 ص: 228 .

بالذهاب إلى الشام ليتولى إمارته ، اعتذر له و ترجاه بأن يعفيه ، فلم يقبل منه ، فظل ابن عمر يبحث عن المعاذير ، و استعان عليه بأخته حفصة أم المؤمنين –رضي الله عنها- ثم خرج ليلا إلى مكة فارا دون علم من علي ، فلما سمع بأمره سكن[1] .

و آخرهم الصحابي عبد الله بن سعد بن أبي سرح –رضي الله عنه- ، كان واليا لعثمان بن عفان- رضي الله عنه- على مصر ، فلما سمع باستشهاده سنة 35هجرية اعتزل الفتنة ،و التحق بفلسطين فرارا من منها - أي الفتنة- فبقي بها إلى أن وافته المنية ، و هو في الصلاة ، سنة 36هجرية [2] .

و من مظاهر الاعتزال الجماعي للفتنة ، أنه رُوي أن علي بن أبي طالب عندما ندب أهل المدينة للخروج معه للقتال لم يوافقوه ،و أبوا الخروج معه ، فكلّم عبد الله بن عمر شخصيا للخروج معه ، فقال له : أنا رجل من المدينة . ثم كرر عليهم دعوته للسير معه عندما سمع بخروج أهل مكة إلى البصرة ، فتثاقل عنه أكثرهم ،و استجاب له ما بين : 4-7 من البدريين[3] .

و أما الصحابة الذين اعتزلوا الفتنة ،و كان لهم فيها نشاط بارز في دعوة الناس إلى اعتزالها ، فأولهم أبو موسى الأشعري –رضي الله عنه – فكان يجمع الناس في الكوفة ،و يحذرهم من المشاركة في الفتنة ،و يذكّرهم بما سمعه من رسول الله –صلى الله عليه و سلم- في دعوته لاعتزال الفتن . فمن ذلك أنه كان يقول لهم : يا أيها الناس إن هذه الفتنة ، فتنة باقرة كداء البطن ، لا ندري أنى تؤتى ، تأتيكم من مأمنكم ،و تدع الحليم كأنه ابن أمس ، قطّعوا أرحامكم ، و انتصلوا رماحكم[4] .

---

[1] رجال هذا الخبر ثقات ، و هم : ابن عيينة ،و عمر بن نافع ، عن أبي ، عن ابن عمر . نفس المصدر ج 3 ص: 224 .

[2] البخاري : التاريخ الكبير ، ج5 ص: 29 .و النووي : تهذيب الأسماء ، ج1 ص: 254 .

[3] ابن كثير : المصدر السابق ج 7 ص: 231 ، 234 .

[4] روى هذا الخبر ابن أبي شيبة ، عن غندر محمد بن جعفر ، عن شعبة ، عن عاصم بن سليمان ، عن أبي وائل شقيق بن أبي مسلمة . (ابن أبي شيبة: المصنف ، حققه كمال الحوت ، ط1 الرياض ، مكتبة الرشد ، 140-9 ه ، ج7 ص: 524 .) و هؤلاء الرواة ثقات . الذهبي : السير ج 9 ص: 99، 100 ،101 ،و ج4ص: 161 .و تذكرة الحفاظ ، حققه حمدي السلفي ، ط1 الرياض ، دار الصميعي ، 1415ه ، ج 1ص: 149-150 .و رواه أيضا نعيم بن حماد بإسناد رجاله ثقات . كتاب الفتن ، حققه سمير الزهيري ، ط1 القاهرة ، مكتبة التوحيد ، 1412 ه ، ج1ص: 66 .و الذهبي : تذكرة الحفاظ ، ج 1 ص: 294 .و ميزان الاعتدال ، حققه علي معوطي ، ط1 بيروت ، دار الكتب العلمية ، 1995 ، ج3ص: 315 .و ابن حبان : الثقات ، حققه السيد شرف الدين أحمد ، ط1 بيروت ، دار الفكر ، 1975 ، ج 7 ص: 441-442 .

و عندما حل عمار بن ياسر –رضي الله عنه – بالكوفة و شرع في استنفار الناس ليلتحقوا بجيش علي ، أنكر عليه أبو موسى الأشعري ، و أبو مسعود البدري –رضي الله عنهما – فعله ، و قالا له : ما رأينا منك أمرا منذ أسلمت أكره عندنا من إسراعك في هذا الأمر . فقال عمار : ما رأيت منكما منذ أسلمتما أمرا أكره عندي من إبطائكما عن هذا الأمر[1] .

و من الأحاديث النبوية التي رواها أبو موسى الأشعري في صده للناس عن الفتنة ثلاثة أحاديث ، أولها أن رسول الله –صلى الله عليه و سلم- قال عن أيام الفتنة : ((كسّروا قسيّكم ،و قطّعوا أوتاركم ،و ألزموا أجواف البيوت ، و كونوا فيها كالخيّر من بني آدم))[2] . و ثانيها أن أبا موسى الأشعري خطب في الناس زمن الفتنة ، فكان مما قاله لهم : ((قال رسول الله –صلى الله عليه و سلم- إن من بين أيديكم فتنا كقطع الليل المظلم ، يصبح الرجل فيها مؤمنا و يمسي كافرا ، و يمسي مؤمنا و يصبح كافرا ، القاعد فيها خير من القائم ،و القائم فيها خير من الماشي ، و الماشي فيها خير من الساعي))[3] . و ثالثها قوله عليه الصلاة و السلام : ((إذا التقى المسلمان بسيفهما ، فالقاتل و المقتول في النار)) ، فقيل: يا رسول الله هذا القاتل فما بال المقتول ؟ قال : ((إنه كان حريصا على قتل أخيه))[4] .

و رُوي أن عليا و أصحابه كانوا منزعجين من نشاط أبي موسى الأشعري ، في دعوته للناس باعتزال الطائفتين المؤمنتين المتقاتلتين ، لأن عمله هذا كان يصد الناس عن الالتحاق بهم . فمن ذلك خبران ، أولهما ما رواه الطبري بقوله : حدثنا عمر بن شبّة ، حدثنا أبو الحسن-المديني- حدثنا بشير بن عاصم عن ابن أبي ليلى ، عن أبيه أنه قال : لما سمع علي بن أبي طالب بأن واليه على الكوفة أبا موسى الأشعري يدعوا الناس إلى اعتزال الفتنة ، بعث إليه كتابا مع هاشم ابن عتبة ، يخبره فيه أنه

---

[1] روى ذلك الحاكم في المستدرة ،ج3 ص: 127 . و ابن أبي شيبة عن غندر محمد بن جعفر ، عن شعبة ، عن عمرو بن مرة ، عن أبي وائل ، و رجاله ثقات . ابن أبي شيبة : المصدر السابق ج 7ص: 546 .و الذهبي : تذكرة الحفاظ ج1ص: 121 .و سير أعلام النبلاء ، ج4 ص: 161 ،و ج9 ص: 101 .

[2] رواه أحمد في المسند ج 4ص: 408 .و الترمذي ،و صححه الألباني . سنن الترمذي ج4 ص: 490 .

[3] روي هذا الحديث من عدة طرق ، منها رواية أحمد : المسند ج 4 ص: 408 .و ورواية البخاري عن أبي هريرة ، و هي قريبة من رواية أبي موسى،و قد ذكرت .

[4] رواه ابن ماجة و صححه الألباني . السنن ، كتاب الفتن ج 2ص: 1311 .و رواه عن أبي بكرة البخاري ،و مسلم ، و أحمد ، و أبو داود ، و النسائي . العجلوني : كشف الخفاء ،بيروت ،مؤسسة الرسالة 1405ه،ج1ص: 86 .

أرسل إليه هاشم بن عتبة ليحرّض أهل الكوفة على الالتحاق به ، ثم قال لأبي موسى : ((فإني لم أولك الذي أنت فيه إلا لتكون من أعواني على الحق)) ، فلما وصل الكتاب إلى أبي موسى لم يستجب لعلي فيما أمره به من تجميع الناس و الوقوف معه . فكتب هاشم بن عتبة إلى علي يقول له عن أبي موسى : ((إني قد قدمت على رجل غال ظاهر الغل و الشنآن))- أي البغض- فأرسل إليه علي بن أبي طالب ، ابنه الحسن و عمار بن ياسر –رضي الله عنهم- ليستنفرا له الناس ، و بعث قرظة بن كعب الأنصاري أميرا على الكوفة خلفا لأبي موسى و كتب إليه يقول : ((إلى أبي موسى ، أما بعد فقد كنت أرى أن بعدك عن هذا الأمر ، الذي لم يجعل لك منه نصيبا ، سيمنعك من رد أمري . . . فاعتزل عملنا مذموما مدحورا ،و فإن لم تفعل فإني قد أمرته –أي قرظة بن كعب- أن ينابذك[1] ، فإن نابذته فظفر بك أن يقطّعك أرابا)) ، فلما وصل الكتاب إلى أبي موسى اعتزل الإمارة [2] .

فهذه الرواية صريحة في أن أبا موسى الأشعري كان يعمل على عكس سياسة علي بن أبي طالب ، مما جعله ينزعج منه و يذمه ،و يهدده باستخدام القوة ضده ، إن هو لم يعتزل إمارة الكوفة . و أن أبا موسى قد أزعج عليا و أصحابه عندما حث الناس على اعتزال الفتنة ،و عدم القتال مع أي طائفة من الطائفتين المتنازعتين . لكنني مع ذلك استبعد هذه الرواية ،و اعتقد أنها غير صحيحة في كثير مما ذكرته ، و ذلك لأمرين ، أولهما أن في إسنادها : ابن أبي ليلى عن أبيه ، و هو ليس بالقوي ،و مضطرب الحديث ،و لم يسمع من والده شيئا ، لأنه لم يدركه ، فقد توفي والده و هو طفل صغير[3] . و هذا يعني أن إسناد الرواية ضعيف ، فيه انقطاع و إرسال .

و الثاني أن متن الرواية فيه ما ينكر و يستهجن و يستبعد ، فهي زعمت أن أبا موسى الأشعري –رضي الله عنه- كان ظاهر الغل و البغض لعلي و أصحابه ، و هذا غير صحيح ، لأن أبا موسى سبق و أن ذكرنا أنه لم يكن يذم أحدا من المسلمين ، و إنما كان يحذّرهم من الفتنة ،و يثبّطهم عن المشاركة فيها شفقة عليهم .

---

[1] المنابذة هي المفارقة عن خلاف و بغض ، و من معانيها أيضا المجاهرة بالحرب . علي بن هادية و آخران : القاموس الجديد ، الجزائر ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، 1991 ، ص: 1180 .

[2] الطبري : المصدر السابق ج 3 ص: 35 .

[3] الذهبي : تذكرة الحفاظ ، ج1 ص: 171 .و أبو سعيد العلائي : جامع التحصيل ، ط2 بيروت ، عالم الكتب 1986 ، ص: 266 .

كما أن في جواب علي لأبي موسى –رضي الله عنهما- شدة و مبالغة في الذم و التهديد و التوعّد بعزله و محاربته و تقطيعه إربا إربا إن هو أصر على بقائه أميرا على الكوفة . و هذا التصرّف-في اعتقادي- لا مبرر له و بعيد أن يصدر عن صحابي جليل كعلي بن أبي طالب ، تجاه صحابي جليل مسالم يدعو إلى حقن دماء المسلمين .

و الرواية الثانية هي أيضا للطبري ،و فيها أن نصر بن مزاحم قال : حدثنا عمر بن سعيد ، قال حدثني رجل عن نعيم ، عن أبي مريم الثقفي ، قال : عندما كان عمار بن ياسر و أبو موسى الأشعري يتجادلان في مسجد الكوفة دخل غلمان لأبي موسى المسجد و هم يصرخون ،و يقولون أن الأشتر النخعي[1] دخل قصر الإمارة و ضربهم و أخرجهم ، فخرج أبو موسى من المسجد و دخل قصر الإمارة ، فصاح عليه الأشتر قائلا : اخرج من قصرنا ، لا أم لك ، أخرج الله نفسك ، فو الله إنك لمن المنافقين قديما)) ، فقال له أبو موسى : اجلني هذه العشية ، فقال : هي لك ،و لا تبيتن في القصر الليلة . ثم دخل الناس القصر ينتهبون متاع أبي موسى ، فمنعهم الأشتر و أخرجهم من القصر ،و قال : إني قد أخرجته ، فكف الناس عنه [2] .

هذه الرواية هي أيضا فيها تصوير ، لما كان يقوم به أبو موسى الأشعري في التصدي للفتنة و دعوة الناس إلى اعتزالها ،و رد فعل بعض أصحاب علي تجاه ما يقوم به ضد سياستهم ؛ لكنها –أي الرواية- لا تصح ، لأن في إسنادها : نصر بن مزاحم ، وهو كذاب متروك ، واهي الحديث رافضي جلد[3] . و في الإسناد –أيضا- مجهول ، قال عنه عمر بن سعيد : حدثني رجل عن نعيم . فمن هو هذا الرجل ؟ فهو إذن مجهول العين و الحال .

و من نشاط أبي موسى الأشعري –رضي الله عنه- في تسكين الفتنة بين الطائفتين المؤمنتين المتقاتلتين ، إنه قبل أن يكون أحد الحكمين في قضية التحكيم بعد معركة صفين ، فمثّل أهل العراق في اجتماعه بممثل أهل الشام عمرو بن العاص –رضي الله عنه- فقام الاثنان بدورهما كاملا ،و اتفقا على و ثيقة عمل لوضع حد للفتنة[4] .

---

[1] هو أحد كبار رؤوس الفتنة الذين قادوا الثورة على عثمان بن عفان ، و هو أيضا أحد كبار قادة جيش علي بن أبي طالب .

[2] الطبري : المصدر السابق ، ج3 ص : 28 .

[3] الذهبي : ميزان الاعتدال ، مصر دار المعارف ، ج 4 ص: 253-254 .

[4] ما يحكى عن أبي موسى أنه كان مغفلا ،و أن ابن العاص كان داهية مكارا ، و أنهما تسابا و افترقا عليه ، و غيرها من المزاعم هي أخبار لا تثبت أمام التحقيق و النقد العلميين ، و للتوسع في هذا

و أما الصحابي الثاني ، فهو عمران بن حصين –رضي الله عنه- فقد اعتزل الفتنة و دعا الناس إلى اعتزالها ، و نهاهم عن بيع السلاح فيها[1] .و قال ابن جرير الطبري : حدثنا عمرو بن علي- أبو حفص الصيرفي- حدثنا يزيد بن زريع ، حدثنا أبو نعامة العدوي ، عن حجير بن الربيع[2] ، أنه قال : قال لي عمران بن حصين ، سر إلى قومك و اجمع ما يكونون ، فقم فيهم قائما ، فقل أرسلني إليكم عمران بن حصين صاحب رسول الله –صلى الله عليه و سلم- يقرأ عليكم السلام ، ثم ادعوهم إلى اعتزال الفتنة ، و إن اعتزالها على رأس جبل لرعي المعز ، هو أحب إلى عمران بن حصين، من أن يرمي بسهم واحد بين الفريقين . فلما ذهب إلى قومه و أخبرهم بما قاله لهم عمران بن حصين لم يسمعوا له ،و أصروا على الخوض في الفتنة و القتال فيها[3]

و الصحابي الثالث هو أبو بكرة نفيع بن الحارث – رضي الله عنه – اعتزل الفتنة و لم ينظم إلي أية طائفة [4] .و عندما التقى بالأحنف بن قيس حاملا سيفه ،و متوجها إلى الالتحاق بجيش علي بن أبي طالب ، أوقفه و أقنعه بالعدول عن رأيه ، بعدما أخبره أن رسول الله –صلى الله عليه و سلم- قال : ((إذا تواجه المسلمان بسيفهما ، فالقاتل و المقتول في النار ، فقيل : يا رسول الله ، هذا القاتل فما بال المقتول ؟ قال : إنه أراد قتل صاحبه)) و في رواية : ((إنه كان حريصا على قتل صاحبه))[5] .

و هو قد روي حديثا نبويا فيه أمر باعتزال الفتنة ، و مفاده أن الرسول -عليه الصلاة و السلام – قال : ((ستكون فتنة يكون المضطجع فيها خيرا من الجالس ،و الجالس خيرا من القائم ،و القائم خيرا من الماشي ،و الماشي خيرا من الساعي ،)) فقال له أبو بكرة : يا رسول الله ما تأمرني ؟ قال : ((من كانت له إبل فليلتحق بإبله ،و من كانت له غنم

الموضوع أنظر لكاتب هذه السطور كتاب : قضية التحكيم قي موقعة صفين ، ط1 الجزائر ، دار البلاغ ، 1423 ه/2002م، ص: 30 و ما بعدها . و هذا الكتاب موجود ضمن كتابنا هذا ، و المتمثل في البحث الثامن .

[1] الذهبي : سير أعلام النبلاء ، ط مصر ، ج 2 ص: 509 .و البخاري : المصدر السابق ج 2 ص: 741 .و البيهقي : السنن الكبرى ، ج 5 ص: 327 .و الطبري : المصدر السابق ، ج3ص: 37 .

[2] هؤلاء الرواة كلهم ثقات ، و عنهم أنظر الذهبي : تذكرة الحفاظ ، ج1ص: 256 ، و ج2ص: 487 .و ميزان الاعتدال ، ج5 ص: 338 .و ابن حجر : تهذيب التهذيب ،ج2 ص: 189 .و ابن حبان : الثقات ، ج 4ص: 187 .

[3] الطبري : المصدر السابق ، ج3ص: 37-38 .

[4] ابن عبد البر: المصدر السابق ج 4ص: 1430 .و ابن تيمية: منهاج السنة ج 8 ص: 146 . و أبو الحجاج المزي : تهذيب الكمال ، ج1ص: 141 .

[5] البخاري : الجامع الصحيح ، كتاب الإيمان ، ج1 ص: 20، و ج6 ص: 2594 .و أبو داود : المصدر السابق ج 4 ص: 103 .

فليلتحق بغنمه ،و من كانت له أرض فليلتحق بأرضه ،)) فقال له أبو بكرة : فمن لم يكن له شيء من ذلك ؟ قال : ((فليعمد إلي سيفه فليضربه بحده على حرة ، ثم لينجوا ما استطاع النجاء))[1] .

و الصحابي الرابع هو عبد الله بن سلام -رضي الله عنه- فقد اعتزل الفتنة و لم يلابسها ، و عندما رأى علي بن أبي طالب -رضي الله عنه- قد قرر الخروج إلى العراق و تهيأ له ، نهاه عن ذلك ،و قال له : ألزم منبر رسول الله -صلى الله عليه و سلم- فإن تركته لا تراه أبدا . فقال علي لأصحابه : إنه رجل صالح منا))[2] .و في رواية أخرى أنه نصحه بعدم الخروج من المدينة ،و قال له : لئن خرجت منها لا ترجع إليها ،و لا يعود إليها سلطان المسلمين . فلم يعجب قوله بعض أصحاب علي ، فسبوه فتدخل علي و قال لهم : دعوه فنعم الرجل من أصحاب الرسول -عليه الصلاة و السلام-[3] .

و أما الصحابة الذين انتسبوا إلى إحدى الطائفتين ثم انسحبوا كلية من الفتنة ، فمنهم اثنان هما : أبو مسعود عقبة بن عمرو الأنصاري البدري ،و جرير بن عبد الله البجلي -رضي الله عنهما- ، الأول ولاه علي بن أبي طالب -رضي الله عنه- إمارة الكوفة عندما انصرف إلى صفين[4] . لكن أبا مسعود لم يكن راضيا عما يجري في هذه الفتنة ، فكان يخطب في الناس و يقول لهم إنه لا يحب أن تقتتل الطائفتان ،و أنه يرجو أن يحقن الله تعالى دماءهم ، و يصلح ذات بينهم[5] . و كان يقول أيضا : ((ما أود أن تظهر إحدى الطائفتين على الأخرى ، فقيل له ماذا تريد ؟ قال : أن يكون بينهم الصلح . فلما قدم علي إلى الكوفة ،و سمع به ، قال له : اعتزل عملنا . فقال له أبو مسعود لما ؟ قال علي : إنا وجدناك لا تعقل عقلة . قال أبو مسعود : أما أنا فقد بقي من عقلي أن الآخر شر))[6] .

و هو أيضا قد وقف مع أبي موسى الأشعري -رضي الله عنهما- في دعوة الناس إلى اعتزال الفتنة ، تمسكا بما ورد من الأحاديث النبوية في اعتزال الفتنة و عدم حمل السلاح على المسلم[7] . و قد صحّ أنهما أنكرا على عمار بن ياسر -رضي الله عنه- عندما قدم إلى الكوفة ليستنفر الناس

---

[1] رواه أبو داود ، و صححه الألباني . سنن أبي داود ، ج4 ص: 99 .
[2] هذا الخبر إسناده جيد ، على ما ذكره ابن حجر في الإصابة ، ج4ص: 119 .
[3] ابن كثير : البداية ، ج 7 ص: 134 .
[4] الحاكم : المصدر السابق ج 3ص: 126 .
[5] الذهبي : الخلفاء الراشدون ،ص: 403 .و سير أعلام النبلاء ط بيروت ، ج2 ص: 495 .
[6] الذهبي : سير أعلام النبلاء ج2ص: 495 .
[7] ابن حجر : الإصابة ، ج 13 ص: 59 .

على القتال ، فقالا له : ما رأينا منك أمرا منذ أسلمت ، أكره عندنا من إسراعك في هذا الأمر . فقال عمار : ما رأيت منكما منذ أسلمتما ، أمرا أكره عندي من إبطائكما عن هذا الأمر[1] .

و أما الثاني فهو جرير بن عبد الله ، فقد أرسله علي بن أبي طالب ، إلى معاوية بن أبي سفيان –رضي الله عنهما- يدعوه لمبايعته ، ثم اعتزل الفريقين و لم يشارك في الفتنة[2] .و يروى أن جريرا عندما اعتزل الطائفتين ، أرسل إليه علي بن أبي طالب ، يقول له : نعم ما رأيت من مفارقتك معاوية ، و إني أنزلك بمنزلة رسول الله –صلى الله عليه و سلم – التي أنزلكها)) ، فرد عليه جرير بقوله : ((إن رسول الله –صلى الله عليه و سلم- بعثني إلى اليمن أقاتلهم حتى يقولوا لا إله إلا الله ، فإذا قالوا حرمت دماؤهم و أموالهم)) ، لذا فأنا لا أقاتل من يقول لا إله إلا الله [3] .

و أما الصحابي الذي اعتزل القتال في الفتنة ثم التحق بعلي بن أبي طالب –رضي الله عنه- في النهروان ، فهو أبو أيوب خالد بن يزيد الأنصاري –رضي الله عنه- و ذلك أنه اعتزل الطائفتين المتقاتلتين في معركتي الجمل و صفين ، ثم التحق بعلي عندما أرسلته إليه أم المؤمنين أم سلمة –رضي الله عنها – فحضر معه معركة النهروان في حربه للخوارج[4] .

و ختاما لمواقف الصحابة المعتزلين للفتنة ، أذكّر هنا بأن الصحابي الذي فرح بذهاب بصره قبل حدوث الفتنة ، هو : أبو أسيد مالك بن ربيعة الساعدي -رضي الله عنه- ، و ذلك أنه فقد بصره قبل استشهاد عثمان بن عفان- رضي الله عنه- فلما حدثت الفتنة قال : ((الحمد لله الذي متعني ببصري في حياة النبي-صلى الله عليه و سلم- ، فلم أراد الله الفتنة في عباده كف بصري عنها))[5] .

و يتبيّن مما ذكرناه - عن الصحابة المعتزلين للقتال في الفتنة - ، أنهم اتخذوا موقفا مغايرا للطائفتين المؤمنتين المتقاتلتين ، فتميزوا به و مدحتهم

---

[1] ابن أبي شيبة : المصنف ج7 ص: 546 . و هذا الخبر صحيح الإسناد و قد سبق تخريجه .

[2] الذهبي : السير ج 2 ص: 530،531 .و ابن حجر : المصدر السابق ج 1 ص: 475 . و الحاكم : المصدر السابق ج3 ص: 225

[3] الذهبي : نفس المصدر ، ج 2 ص : 530 .

[4] الخطيب البغدادي : تاريخ بغداد ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، د ت ، ج 1ص: 153 . و الذهبي : نفس المصدر ، ج2 ص: 406، 410 .و الطبري : تاريخ الأمم ، ج3 ص: 6 .و محمد أمحزون : المرجع السابق ، ج2 ص: 171 .

[5] روى هذا الخبر الحاكم (المستدرك ج3 ص: 591) .و الطبراني ،و رجاله ثقات . الهيثمي : مجمع الزوائد ، ج9 ص: 363 .

الأحاديث النبوية لأجله ، و صوّبت موقفهم من الفتنة . و أنهم ساهموا في تحجيم الفتنة و التخفيف من حدتها ، بفضل جهودهم في دعوة الناس إلى اعتزالها ،و تجنيبهم الاكتواء بنارها .و أن من بين المعتزلين للفتنة صحابة كبار من السابقين الأولين من المهاجرين و الأنصار ، كسعد ابن أبي وقاص ،و عبد الله بن عمر ،و محمد بن مسلمة ، و سعيد بن زيد – رضي الله عنهم- و قد كانت معهم أحاديث نبوية صحيحة صريحة في ذم الفتنة و الحث على اعتزالها .

ثالثا : مقارنة بين الصحابة المعتزلين للفتنة و الخائضين فيها :

ذكرنا فيما سبق طائفة من الصحابة المعتزلين للفتنة ، و قد بلغ عددهم ستا و عشرين (26) صحابيا ، من بينهم : خمسة عشر (15) صحابيا ، هم من أعيان الصحابة و أعلامهم ، من المهاجرين و الأنصار ، و للتذكير بهم و مقارنتهم بالصحابة الخائضين في الفتنة ، نورد جدولا مقارنا يضم أشهر هؤلاء و أولئك ، كما هو مبيّن في الجدول الآتي :

جدول مقارن لأشهر الصحابة المعتزلين للفتنة و الخائضين فيها

المعتزلون للفتنة	أهل الكوفة	أصحاب الجمل و الشام
سعد	علي	طلحة
سعيد بن زيد	ابن عباس	الزبير
ابن عمر	عمار بن ياسر	عبد الله بن الزبير
أسامة بن زيد	الحسن بن علي	معاوية
محمد بن مسلمة	الحسين بن علي	عمرو بن العاص
عبد الله بن سلام	سهل بن حنيف	عبد الله بن عمرو بن العاص
جرير بن عبد الله	عثمان بن حنيف	النعمان بن بشير
أبو موسى الأشعري	جابر بن عبد الله	أبو غادية الجهني
أبو مسعود البدري	خوات بن جبير	حبيب بن مسلمة
أبو هريرة	عدي بن حاتم	أبو الأعور السلمي
أبو بكرة	-	-
أهبان بن صيفي	-	-
عمران بن حصين	-	-
زيد بن ثابت	-	-

صهيب بن سنان [1]　　　-　　　-

واضح من الجدول أعلاه أن الصحابة المعتزلين للفتنة هم أكثر عددا ،و فيهم أعيان مشهورون لا يوجد مثلهم في الطائفتين الأخريين ، كسعد بن أبي وقاص ،و أبي هريرة ،و عبد الله بن عمر،و أبي موسى الأشعري ،و صهيب بن سنان الرومي ،و عمران بن حصين ،و أسامة بن زيد – رضي الله عنهم- و من بينهم ثلاثة مشهود لهم بالجنة ، و هم : سعد بن أبي وقاص ، و عبد الله بن سلام ، و سعيد بن زيد[2] ، و منهم أيضا طائفة أخرى من السابقين الأولين من المهاجرين و الأنصار الذين رضي الله عنهم و رضوا عنه ، كصهيب ، و عبد الله ابن عمر ، و زيد بن ثابت .

و أما الصحابة من أهل العراق –أصحاب علي- فالمشهور منهم قليل ، كما هو موضح في الجدول ، على رأسهم : علي بن أبي طالب ،و ابن عباس ،و عمار بن ياسر ،و الحسن و الحسين – رضي الله عنهم- من بينهم واحد من العشرة المبشرين بالجنة هو علي بن أبي طالب ، و منهم أيضا من هو من السابقين الأولين من المهاجرين و الأنصار الذين رضي الله عنهم و رضوا عنه ، كعمار بن ياسر .

و نفس الشيء يقال عن الصحابة من أصحاب الجمل و الشام ، فالمشهور منهم قليل كما هو مبيّن في الجدول ، و على رأسهم : طلحة بن عبيد الله ،و الزبير بن العوام ، و معاوية بن أبي سفيان ،و عمرو بن العاص ، - رضي الله عنهم – و يوجد من بينهم اثنان مشهود لهما بالجنة ، هما : طلحة و الزبير[3] ،و هما بالضبط من أصحاب الجمل ، أما أهل الشام فلا يوجد فيهم من هو مشهود له بالجنة .

و ختاما لهذا المبحث يتبين أن الصحابة الكرام قد تباينت مواقفهم من القتال في الفتنة ، فطائفتان خاضتا فيها ،و طائفة ثالثة اعتزلتها ،و دعت الناس إلى اعتزالها ، متمسكة بأحاديث نبوية صحيحة صريحة في ذم الفتنة و الحث على اعتزالها ، و تصويب موقف المعتزلين لها . و أن من

---

[1] مصادر المعتزلين الفتنة سبق ذكرها ،أما مصادر الخائضين فيها فهي كالآتي و تخص غير المشهورين . الذهبي : الخلفاء ،ص: 329، 389،331. و السير ، ط مصر ج2ص: 343 و ج3ص:91.و ابن تيمية: منهاج السنة ج3ص: 221،220،156،ج4ص: 121 .

[2] انظر : الذهبي: سير أعلام النبلاء ، ج1 ص: 92 و ما بعدها و 124 و ما بعدها ،و ج2 ص: 296 و ما بعدها .

[3] الذهبي : المصدر السابق ، ج1 ص: 23 و ما بعدها ،و 41 و ما بعدها .

بين هذه الطائفة -أي الثالثة- صحابة كبار من السابقين الأولين من المهاجرين و الأنصار ، ساهموا في تخفيف حدة الفتنة ، و مثّل موقفهم طرحا بديلا عن الحرب تبناه كثير من المسلمين و وجدوا فيه السلامة و الأمان .

المبحث الثاني : ردود و مناقشات حول الصحابة المعتزلين للفتنة

خصصتُ هذا المبحث- و هو الثاني- لدراسة و مناقشة خمس قضايا هامة تخص الصحابة المعتزلين للفتنة التي حدثت بين الصحابة ،على إثر استشهاد الخليفة عثمان بن عفان-رضي الله عنه- و سأتطرّق إليها فيما يأتي تباعا ، إن شاء الله تعالى.

أولا : مجموع الصحابة المعتزلين للفتنة :

ذكر الحافظ ابن حجر العسقلاني، أن جمهور الصحابة خاضوا في الفتنة ،و قاتلوا فيها[1] . و هذا يعني أن قلة من الصحابة اعتزلت القتال ،و أكثريتهم خاضته . فهل قوله هذا صحيح ؟.

لا أوافقه فيما قاله ،و اعتقد أنه أخطأ في فيما ذهب إليه ، لأنة توجد شواهد تاريخية صحيحة تخالفه . أولها رواية صحيحة الإسناد[2] ذكرها معمر بن راشد ، عن أيوب السختياني ، عن محمد بن سيرين أنه قال : لما حدثت الفتنة كان عدد الصحابة عشرة آلاف ، لم ((يخف منهم أربعون رجلا))[3] .و نفس الرواية ذكرها أبو بكر الخلال بإسناد صحييح ، عن عبد الله بن أحمد بن حنبل ، عن أبيه ، عن اسماعيل-ابن علية- عن أيوب-السختياني- عن محمد بن سيرين ، أن قال : ((هاجت الفتنة و أصحاب رسول الله –صلى الله عليه و سلم- عشرة آلاف ، فما حضر فيها مائة ، بل لم يبلغوا ثلاثين))[4] . فهتان الروايتان صريحتان في أن من جملة عشرة آلاف صحابي لم يشارك منهم في الفتنة إلا قلة قليلة لا تصل إلى أربعين شخصا .

و أما ما رواه الحاكم النيسابوري بإسناده عن محمد بن علي الصنعاني ، عن اسحاق بن إبراهيم ، عن عبد الرزاق ، عن معمر ، عن أيوب ، عن محمد بن سيرين ، أنه قال : ثارت الفتنة و الصحابة عددهم 10 آلاف ، لم يخف فيها منهم إلا أربعون رجلا . و وقف مع علي بن أبي طالب مائتان و بضع و أربعون رجلا من أهل بدر ، منهم : أبو أيوب ،و سهل بن

---

[1] الإصابة ، ج13 ص: 41 .
[2] إسنادها ظاهر الصحة ، لأن رواتها معروفين ،و هم من كبار العلماء الثقات .
[3] معمر بن راشد : الجامع ، ج 11ص: 357 .
[4] الخلال : السنة ، ج2 ص: 466 .و احمد بن حنبل : العلل و معرفة الرجال ، ج3 ص: 182.

حنيف ،و عمار بن ياسر[1] .فهو خبر لا يصح -بهذه الصيغة -، متنا و لا إسنادا ، فمتنها متناقض ، لأنه نص على أنه لم يشارك في الفتنة إلا أربعون صحابيا ، ثم يذكر مباشرة أن أكثر من 240 صحابيا بدريا و قفوا مع علي بن أبي طالب ! أليس هذا تناقض صارخ ؟ ! و هذا المتن المتناقض ترده أيضا ، الروايتان الصحيحتان اللتان سبقا ذكرهما عن محمد بن سيرين .

و أما إسنادها ، فمن رجاله : إسحاق بن إبراهيم بن عباد الديري (ت 283هـ) ، و هو ضعيف ، روى عن عبد الرزاق أحاديث منكرة [2] و رواية الحاكم هذه تعرضت –على ما يبدو- للتلاعب و التحريف على يد بعض رواتها ، قد يكون إسحاق بن إبراهيم بن عباد الديري ، و ربما تعرضت لذلك خطأ لا عمدا . و ذلك أن الرواية في أصلها عند معمر بن راشد تختلف عن رواية الحاكم ، و فيها أن محمد بن سيرين قال : لما حدثت الفتنة ، كان عدد الصحابة 10 آلاف ، لم ((يخف منهم أربعون رجلا)) ، ثم قال معمر- مباشرة – و قال غيره خف مع علي بن أبي طالب ، مائتان و بضعة و أربعون ، من أهل بدر ، منهم : أبو أيوب ،و سهل بن حنيف ، و عمار بن ياسر[3] . فرواية معمر الأصلية ، فيها روايتان ، الأولى عن محمد بن سيرين و فيها مجموع الصحابة و عدد من شارك منهم في الفتنة . و الثانية خاصة بالذين قاتلوا مع علي من الصحابة ، و قد رواها معمر عن غير محمد بن سيرين ، و هذا الغير مجهول ، و قد عبر عنه معمر بقوله : ((و قال غيره)) دون أن يعرفنا به . لكن رواية الحاكم أدمجت الخبرين في رواية واحدة هي لابن سيرين ، لذلك جاءت متناقضة . علما بأن الخبر الثاني الذي ورد في رواية معمر ، لا يصح لأنه يفتقد إلى الإسناد ،و متنه ترده الروايتان الصحيحتان اللتان سبقا ذكرهما ،و لأنه أيضا يرده الخبر الأول الصحيح عن ابن سيرين في رواية معمر بن راشد .

و الشاهد الثاني ، ما رواه أبو بكر الخلال بإسناد صحيح ، عن عبد الله بن أحمد بن حنبل ، عن أبيه ، عن سفيان ، عن منصور بن عبد الرحمن ، عن الشعبي أنه قال : ((لم يشهد الجمل من أصحاب النبي – عليه الصلاة و السلام- غير علي ،و عمار ،و طلحة ،و الزبير ، فإن جاؤوا

---

[1] المستدرك ، ج4 ص: 486 .

[2] الذهبي : ميزان الاعتدال ، ج1ص: 332 .و المغني في الضعفاء ، ج1 ص: 69 . و ابن عدي : المصدر السابق ج1 ص: 344 .

[3] الجامع ، ج11 ص: 357 .

بخامس فأنا كذاب))[1] . و نفس الرواية ذكرها احمد بن حنبل ، عن إسماعيل بن علية ، عن منصور بن عند الرحمن ، عن الشعبي[2] . و رواها أيضا ابن أبي شيبة عن ابن علية ، عن منصور بن عبد الرحمن ، عن الشعبي[3] .

هذه الرواية أسانيدها صحيحة [4] ، و قد نصت على أنه لم يشارك من الصحابة في موقعة الجمل إلا أربعة فقط ، لا خامس لهم . و هذا يعني أن الغالبية الساحقة من الصحابة قد اعتزلوا الفتنة في هذه الموقعة . لكن مع ذلك فإن هذه الرواية –أي رواية الشعبي- بعيدة عن الحقيقة و يصعب قبولها بتلك الصيغة ، و ذلك أن الشعبي أكد على أنه لم يشارك في الجمل إلا أربعة من الصحابة ، فإن جاء غيره بخامس فهو –أي الشعبي – كذاب . لكن نحن نعلم أنه من المعروف أن صحابة آخرين كانوا مع علي بن أبي طالب في موقعة الجمل ، و منهم : عبد الله بن عباس ، و الحسن و الحسين ، و سهل بن حنيف ، و عثمان بن حنيف . و لا شك أن الشعبي لم يكن يجهل أن هؤلاء كانوا مع علي بن أبي طالب ، يوم الجمل . فلماذا إذن قال ذلك ؟ .

قد يقال : إن الشعبي أراد بذلك كبار الصحابة السابقين من المهاجرين و الأنصار ، و هم : علي و عمار ، و طلحة و الزبير ، و لم يكن يقصد صغارهم . و هذا احتمال وارد جدا ، لكن الرواية ترده ، فهي قد ذكرت الصحابة مطلقا دون تمييز ، و حددتهم بأربعة لا خامس لهم . لكن الذي يثبت ذلك الاحتمال ،و يفسر مقصود الشعبي ،و يرجح بأن الرواية قد حدث فيها سقط و التباس ، هو أن الطبري روى بإسناده عن الشعبي أنه قال : ((بالله الذي لا إله إلا هو ما نهض في تلك الفتنة-دون تحديد للمعركة- إلا ستة بدريين ما لهم من سابع ، أو سبعة ما لهم ثامن))[5] . و في رواية أخرى عن الشعبي أنه قال : ((بالله الذي لا إله إلا هو ، ما نهض في ذلك الأمر إلا ستة بدريين، ما لهم من سابع))[6] . فواضح من

---

[1] السنة ، ج 2 ص: 466 .
[2] أنظر : العلل و معرفة الرجال ، ج 3 ص: 45 .
[3] أنظر : المصنف ، ج7 ص: 538 .
[4] هي ظاهرة الصحة ، لأن فيها : عبد الله بن أحمد بن حنبل ، و أحمد بن حنبل ، و سفيان الثوري، أو سفيان بن عيينة ، و أما الباقون و هم : ابن علية ،و منصور بن عبد الرحمن ، و الشعبي ، فهم ثقات أيضا ، و عنهم أنظر : الذهبي : السير ، ج9 ص: 107 و ما بعدها . و المغني في الضعفاء ، ج2 ص: 678 .و أبو الحجاج المزي : تهذيب الكمال ، ج 28 ص: 540 .و ابن حجر : لسان الميزان ، ج7 ص: 509 .
[5] تاريخ الطبري ، ج3 ص: 6 .
[6] نفسه ، ج3 ص: 6 .

هاتين الروايتين أن الشعبي لم يكن يقصد مطلق الصحابة ، و إنما قصد البدريين فقط ، و قد حددهم بستة إلى سبعة ، شاركوا في الفتنة- الجمل و صفين- و كان قد حددهم بأربعة فقط شاركوا في موقعة الجمل ، حسب روايته الأولى . و بذلك يكون ما رواه الشعبي دليل آخر على أن غالبية كبار الصحابة قد اعتزلوا الفتنة ،و لم يلابسها إلا قليل منهم .

و الشاهد الثالث هو أن الصحابة المعروفين الذين شاركوا في الفتنة ،و المذكورة أسماؤهم في التواريخ و التراجم ، عددهم محدود جدا ، و قد أحصيت منهم نحو 35 صحابيا[1] . و هذا يعني أن غالبيتهم قد اعتزلوا الفتنة ، فلو كان عددهم فيها كبيرا لعرفنا منهم أكثر من 35 صحابيا أضعافا مضاعفة . و أما ما رواه اليعقوبي (ت 292هجرية) من أنه شارك مع علي 1100صحابي ، و قدرهم المسعودي (ت346هجرية) ب : 2800 صحابي[2] . فهو زعم باطل لا دليل عليه ، لأن الروايات الصحيحة السابقة الذكر ، تبطل ما زعمه اليعقوبي و المسعودي . و لأن المصنفات الأخرى التي أرخت للفتنة لم تذكر ذلك العدد الكبير ، لا من حيث الأسماء و لا من حيث العدد . كما أن مبالغة هذين المؤرخين في العدد من و رائها النزعة الشيعية ، فهما شيعيان متطرفان كما هو واضح في كتابيهما ، و الشيعة عند المحققين لا وزن لرواياتهم ، لأنهم يتعمدون الكذب[3] .

كما أنه لا يخفى علينا أن المؤرخّين اليعقوبي و المسعودي ، لم يذكرا للخبر – الذي زعماه- إسنادا ، لكي ننقده و نتعرف على صحته من سقمه . و بما أنهما لم يذكرا الإسناد فروايتاهما مردودتان ، لأنهما فقدتا شرطا أساسيا من شروط نقد الخبر لتمييز صحيحه من سقيمه . و حتى إذا افترضنا جدلا صحة ما زعمه اليعقوبي و المسعودي ، فإن عدد الصحابة المشاركين في الفتنة يبقى قليلا ، و المعتزلون لها يبقى عددهم كبيرا ، لأن مجموع عدد الصحابة – عند بداية الفتنة- قدر ب: 10 آلاف ، فأين 2800 صحابي الذين زعم المسعودي أنهم كانوا مع علي ، من ذلك المجموع العام ؟ ! .

و الشاهد الرابع هو أن علي بن أبي طالب –رضي الله عنه- لما طلب من أهل المدينة الخروج معه للتصدي لأهل مكة و الشام ، تثاقل عنه

1 بعضهم سبق ذكرهم ،و عن الباقي أنظر : الذهبي : الخلفاء ص : 329 .

2 تاريخ اليعقوبي ، بيروت دار الفكر ، 1956 ، ج2 ص: 134 .و مروج الذهب ، الجزائر ، موفم للنشر ، ج 2 ص: 421 .

3 ابن تيمية : منهاج السنة ج 1 ص: 1 .

أكثرهم ،و لم يستجب له إلا ما بين : 4-7 من البدريين[1] . و هذا يعني أن المدينة - عاصمة الخلافة الإسلامية - ، التي كان يسكنها كثير من الصحابة ، لم يخرج منهم مع علي إلا عدد قليل .

و أخيرا يُستنتج مما ذكرناه أن الغالبية العظمى من الصحابة قد اعتزلوا الفتنة ، ما عدا قلة قليلة منهم قد شاركت فيها ، يقدر عددها بالأربعين صحابيا ، و قد يزيد على ذلك أو يقل .مما يثبت أن ما قاله الحافظ ابن حجر العسقلاني من أن جمهور الصحابة قد شاركوا في الفتنة ، هو غير صحيح تماما .

ثانيا : هل كان المعتزلون للفتنة على خطأ ؟ :

ذهب الباحث أبو الأعلى المودودي إلى القول بأن الصحابة المعتزلين للفتنة ، كانت نواياهم حسنة أملا في درئها ، لكن موقفهم منها أدى إلى تفاقمها ،و بث الشك في قلوب الناس ، و كان على الأمة أن تتعاون مع علي بن أبي طالب لاستعادة الأمن و السلام للخلافة[2] . و هذا يعني أن المعتزلين كانوا على خطأ في اعتزالهم للفتنة ،و أنهم ساهموا في تفاقمها . فهل ما ذهب إليه المودودي صحيح ؟ . لا أوافقه على كل ما قاله ، و ردي عليه سيتركز فيما يأتي :

أولا إن كبار الصحابة المعتزلين للفتنة ، كانت معهم أحاديث نبوية صحيحة صريحة – سبق ذكرها – في الحث على اعتزال الفتنة ،و قد مدحهم فيها رسول الله –صلى الله عليه و سلم- و صوّب موقفهم منها . لذا فهؤلاء لم يكن في وسعهم ترك الأحاديث التي سمعوها من النبي- عليه الصلاة و السلام- ، ثم الالتحاق بالفتنة ليخوضوا في دماء المسلمين .

و ثانيا إنه صح عن رسول الله –صلى الله عليه و سلم –أنه حث على اعتزال الفتنة ، في قوله : ((ستكون فتن القاعد فيها خير من القائم ،و القائم فيها خير من الماشي ، و الماشي فيها خير من الساعي ، من تشرّف لها تستشرفه ، فمن وجد ملجأ أو معاذا فليعذ به))[3] . و في حديث آخر قال فيه عليه الصلاة و السلام ، للحسن بن علي : ((ابني هذا سيد ، و لعل الله يصلح به بين فئتين من المسلمين))[4] . و واضح من هذين الحديثين أن اعتزال الفتنة هو الصواب ، و هو المطلوب شرعا ،و أن

---

[1] ابن كثير : المصدر السابق ، ج7 ص: 231ن 234 .
[2] الخلافة و الملك ، الجزائر ، دار الشهاب ، د ت ، ص: 76-77 .
[3] البخاري : صحيح البخاري ، ج8 ص : 92 .
[4] نفس المصدر ج 8 ص: 98-99 .

الصلح محبوب عند الله تعالى ،و أولى من القتال الذي خاضته الطائفتان الأخريان .

و ثالثا إن المعتزلين للفتنة قد احتجوا بأحاديث نبوية صحيحة تمسكوا بها دعما لموقفهم ، لكن الخائضين في الفتنة لم تكن معهم نصوص شرعية كالتي عند المعتزلين ، تأمرهم بالقتال في الفتنة و إنما اعتمدوا على اجتهاداتهم و آرائهم ، و مثال ذلك أن علي بن أبي طالب –رضي الله عنه – عندما غادر المدينة متوجها إلى العراق ، قال له أحد أتباعه : ((اخبرنا عن مسيرك هذا ، أعهد عهده إليك رسول الله –صلى الله عليه و سلم- أم رأي رأيته ؟ فقال علي : ما عهد إلينا رسول الله –صلى الله عليه و سلم- بشيء ، و لكنه رأي رأيته))[1] . و في رواية أخرى أن عليا خطب في الناس فقال : ((إن رسول الله –صلى الله عليه و سلم- لم يعهد إلينا في الإمارة شيئا ،و لكن رأي رأيناه))[2] . فمن الأولى بالصواب ، المعتزلون للفتنة المتمسكون بالأحاديث النبوية ، أم الخائضون فيها المعتمدون على الرأي و الاجتهاد و لا أحاديث معهم ؟ !

و رابعا إن مما يدل على أن المعتزلين للفتنة كانوا على صواب في موقفهم منها ، هو أن بعض كبار الذين خاضوا في الفتنة ، ندموا على خوضهم فيها ، منهم : علي و ابنه الحسن – رضي الله عنهما - فقد صحّ أن عليا قال لابنه الحسن –يوم الجمل- يا حسن ليت أباك مات قبل عشرين سنة . فقال له الحسن : قد كنت أنهاك عن هذا . فرد عليه : يا بني لم أر أن الأمر يبلغ هذا . و في رواية أخرى أنه ضم الحسن إلى صدره و قال : إن لله يا حسن ، أي خير يرجى بعد هذا ؟[3] . و يُروى أنه قال للحسن ليالي صفين : يا حسن ما ظن أبوك أن الأمر يبلغ هذا [4] . هذا و غيره هو الذي أوجب على علي بن أبي طالب أنه لو استقبل من أمره ما استدبر، ما فعل ما فعل[5] .

---

[1] رواه أبو داود ،و صححه الألباني . سنن أبي داود ج 4 ص: 217 .و رواه عبد الله بن أحمد في السنة ، ج2 ص: 561 .

[2] رواه عبد الله بن أحمد بإسناد صحيح ، نفس المصدر ج 2 ص: 570 . و البخاري : التاريخ الكبير، ج 4ص: 33 .و الخطيب البغدادي : المصدر السابق ج 3 ص: 165 .

[3] عبد الله بن أحمد : نفس المصدر ج 2 ص: 566 .و ابن كثير : البداية ، ج7 ص: 247 .و الحاكم : المستدرك ، ج3ص: 420 .و ابن عبد البر : الاستيعاب ، ج 3 ص: 1371 .

[4] الذهبي : السير ، ج1 ص: 120 .و الخلفاء الراشدون ، ص: 336 .و ابن تيمية : المصدر السابق ، ط بيروت ، ج 3 ص: 180 .

[5] ابن تيمية : نفسه ، ج3 ص: 180 .

و خامسا إن مما يصوّب موقف المعتزلين للفتنة ، أن هذه الفتنة لم تحقق للمسلمين مصلحة في دينهم و لا في دنياهم ، فنَقُص الخير و ازداد الشر ،و سُفكت الدماء ،و قويت العداوة و البغضاء ، و تفرّقت الأمة شيعا و أحزابا ،و لم يجتمع الناس على إمام واحد ، و ضعفت طائفة علي التي كانت أقرب إلى الحق ،و قويت طائفة معاوية . و معلوم أن الفعل الذي تكون مصلحته راجحة على مفسدته يحصل به من الخير أعظم مما يحصل من عدمه ، فترك القتال كان أفضل و أصلح و أخير[1] .

و سادسا إن مما يدل على صواب موقف المعتزلين للفتنة ، أنهم باعتزالهم لها فعلوا المأمور و المستحب شرعا ، اعتمادا على ما كان معهم من الأحاديث النبوية ، عكس الخائضين في الفتنة ، الذين لم يكن خوضهم فيها واجبا و لا مستحبا ، و كان تركهم له خير من فعله ، لأنه قتال فتنة[2] .

و سابعا إن كثيرا من كبار الصحابة السابقين من المهاجرين و الأنصار ، كسعد ، و أبي هريرة ، و ابن عمر ، و سعيد بن زيد ،و صهيب ، و محمد بن مسلمة ، و غيرهم رضي الله عنهم ، قد اعتزلوا الفتنة و لم يوافقوا عليا و طلحة و الزبير –رضي الله عنهم- في خوضهم للفتنة . و هؤلاء الأكابر –المعتزلون للفتنة – على حبهم لعلي و تقديمهم له لم يوافقوه على أمر القتال ، و لم ينظموا إليه[3] . فدل كل ذلك على أن موقفهم هو الأصح و الأولى بالإتباع.

و بصفة عامة فان مشاركة المعتزلين للفتنة في القتال بجانب علي بن أبي طالب ، ما كانت لتضع حدا للحرب على ما ذهب إليه أبو الأعلى المودودي ، بل تزيدها ضراوة ، لأن كل أطراف الحرب كانت مصرة على مواقفها . أفليس عدم خوضهم فيها أضعفها و جنّب كثيرا من الناس الاكتواء بها ؟ . علما بأن المعتزلين للحرب لم ينكروا حق علي في الخلافة و أهليته لها ، و إنما خالفوه عندما عزم على القتال ، و هم لم يكونوا على استعداد للخوض معه في دماء المسلمين ،و ترك قناعاتهم و ما سمعوه من رسول الله –صلى الله عليه و سلم- ،و يتبعون عليا في رأي رآه ندم عليه فيما بعد ،و خالفه فيه كثير من كبار الصحابة . و هو –أي علي – في خوضه للقتال لم يحقق ما كان يرجوه ، فلا هو اقتص من قتلة عثمان ،و لا انتصر على أهل الشام ، و لا تحكّم في جيشه . و لماذا لا

---

[1] نفس المصدر ، ج2 ص: 156، 204 ، 223 .و مجموع الفتاوى ، ج 4 ص: 44 .

[2] ابن تيمية : منهاج السنة ، ج 4 ص: 392 ، 448 .

[3] ابن تيمية : المصدر السابق ، ج6 ص: 333 .

يقال - أيضا- إنه كان في مقدور علي أن يضع يده مع المعتزلين للقتال ، و يتعاون مع المطالبين بدم عثمان ، ليقتص من المجرمين ، و تسقط حجة المطالبين بالاقتصاص كشرط للبيعة ، و بذلك يعود الأمن و السلام للخلافة الإسلامية ؟ ، لكنه لم يفعل ذلك .

و ختاما لما ذكرناه ، يتبين أن موقف الصحابة المعتزلين للقتال في الفتنة ، كان صوابا تدعمه أدلة كثيرة على مستوى النصوص الشرعية ،و الشواهد النظرية و العملية .

ثالثا : هل ندم ابن عمر على اعتزاله للفتنة ؟ :

ذكر ابن عبد البر أن الأخبار صحت ، من أن الصحابي عبد الله بن عمر - رضي الله عنه – ندم على اعتزاله للفتنة ،و أنه قال : ما آسى على شيء ، كما آسى أني لم أقاتل الفئة الباغية مع علي بن أبي طالب[1] . فهل صحيح أنه ندم على عدم مشاركته في القتال مع علي ؟ هذا ما أجيب عنه من مناقشتي لما قاله ابن عبد البر.

أولا فقد رُوي عن عبد الله ابن عمر – رضي الله عنه – ما يعارض ذلك ، فإنه قال –بعد الفتنة - : ((كففت يدي ، فلم اندم ،و المقاتل على الحق أفضل))[2] . و ثانيا أن تلك الرواية ذكرها ابن عبد البر بلا إسناد ، و هي إن صحت فمن المحتمل جدا أن ابن عمر يقصد بالفئة الباغية الخوارج الذين خرجوا على علي بن أبي طالب و حاربهم ، و هم الذين صحت الأحاديث النبوية في ذمهم و تصويب موقف من قاتلهم[3] .

و ثالثا إنه صحّ الخبر عن ابن عمر أنه قصد بالفئة الباغية الطاغية الحجاج بن يوسف الثقفي ، فقد روي[4] عن روح بن عباد ، عن العوام بن حوشب ، عن عياش العامري ، عن سعيد بن جبير ، أنه قال : ((لما احتضر ابن عمر ، قال : ما آسى على شيء من الدنيا إلا على ثلاث : ضمأ الهواجر ،و مكابدة الليل ، و أني لم أقاتل الفئة الباغية التي نزلت بنا ، يعني الحجاج))[5]

---

[1] الاستيعاب ، ج 1 ص: 77 .
[2] الذهبي : سير أعلام النبلاء ، ج3 ص: 213 .
[3] للتوسع في ذلك أنظر : ابن كثير : البداية و النهاية ، ج 7 ص: 309 و ما بعدها
[4] الإسناد صحيح ، على ما ذكره المحقق . الذهبي : السير ، ج 3 ص: 232 .
[5] نفسه ، ج3 ص: 232 .

و رابعا إنه لا يمكن أن يترك عبد لله بن عمر الأحاديث النبوية الكثيرة [1]، التي ذمت الفتنة ، و حثت على اعتزالها ، و صوّبت موقف المعتزلين لها ، ثم هو يتخذ موقفا مغايرا لذلك و هو من أشد الصحابة تمسكا بالسنة كما هو مشهور عنه .

و خامسا إنه لا يُعقل و من المستبعد جدا أيضا ، أن يندم عبد الله بن عمر -رضي الله - على عدم مشاركته في الفتنة بجانب علي بن أبي طالب ، و علي و ابنه الحسن – رضي الله عنهما – قد ندما على ما أقدما عليه في الفتنة ، و قد سبق و أن أثبتنا ذلك[2] .

و سادسا إنه من المستبعد جدا أيضا أن يندم ابن عمر على عدم فعل عمل مكروه ، طهّر الله يده منه ، و هو فعل ليس بواجب و لا بمستحب ، لأنه قتال فتنة غير مأمور به ،و تركه خير من فعله[3] . و لأنه أيضا جرّ على المسلمين الويلات و المآسي . فهل يندم ابن عمر على ذلك و هو الذي صح عنه أنه كان يقول – أيام الفتنة - : ((من قال حي الصلاة أجبته ، و من قال : حي على قتل المسلم ،و أخذ ماله ، فلا))[4] .

و بناء على ما ذكرناه يتبين أن ما رُوي عن عبد الله بن عمر – رضي الله عنه – من أنه ندم على اعتزاله للفتنة و عدم قتاله بجانب علي بن أبي طالب – رضي الله عنه – هو خبر مستبعدا جدا ، و أن الأصح أنه لم يندم على موقفه ، وأنه قصد بالفئة الباغية الحجاج بن يوسف و حزبه .

رابعا : هل أخطأ سعد بن أبي وقاص في اعتزاله للفتنة ؟ :

روى الحاكم النيسابوري عن أبي زكريا يحيى بن محمد العنبري ، عن إبراهيم بن أبي طالب ، عن علي بن المنذر ، عن ابن فضيل ، عن مسلم الملائي ، عن خثيمة بن عبد الرحمن ، أنه قال : سمعت رجلا قال لسعد بن أبي وقاص – رضي الله عنه – أن عليا يقع فيك لتخلفك عنه ، فقال سعد : ((و الله إنه لرأي رأيته ، و أخطأ رأي)) ، ثم قال سعد : إن عليا أُعطي ثلاثا لئن أكون أعطيتُ إحداهن أحب إلي من الدنيا و ما فيها ، منها قول الرسول- صلى الله عليه و سلم – لعلي : ((من كنت مولاه فلي مولاه

[1] سبق ذكرها فيما تقدم من هذا البحث .
[2] أنظر : المبحث الثاني .
[3] ابن تيمية : المصدر السابق ، ج2 ص: 220 .
[4] الذهبي : المصدر السابق ج 3 ص: 228 .

، اللهم وال من والاه ، و عاد من عاداه))[1] . فهل ما رواه الحاكم عن سعد بن أبي وقاص صحيح ؟ .

أولا إن إسناد تلك الرواية غير صحيح ، لأن من رجاله : مسلم بن كيسان الملائي ، و هو ليس بثقة ،و متروك الحديث[2] . و هذا وحده دليل كاف لرد الرواية كلية ، لأنها فقدت شرطا أساسيا من شروط صحة الخبر .

و ثانيا أن الحديث الذي ورد في الرواية أنكره كثير من العلماء ، و من صححه منهم صحح منه القسم الأول منه فقط ، و هو : ((من كنت مولاه فعلي مولاه)) ، و قالوا أن الجزء الثاني زاده الناس[3] . و هذا يعني أن الرواية موضوعة تلاعب بها الرواة و ادخلوا فيها ذلك الحديث غير الصحيح .و مما يزيد ذلك تأكيدا أنه لو صح ذلك الحديث لما تخلف سعد بن أبي وقاص ، و كبار الصحابة المعتزلين للفتنة ، عن الالتحاق بعلي بن أبي طالب ؛ و بما أنهم تخلفوا عنه فعلا ، دلّ ذلك على بطلان الرواية و الحديث معا .

و ثالثا إنه مما يزيد تلك الرواية ضعفا و استبعادا أنها ذكرت أن سعد بن أبي وقاص قال : ((إن عليا أُعطي ثلاثا لئن أكون أعطيت إحداهن ، أحب إلي من الدنيا و ما فيها)) و هذا كلام لا يصدق على سعد ، لأنه فعلا أُعطي أحسن من ذلك ، و أعظم مما في الدنيا ، و هي الجنة ، فقد بشره بها رسول الله -عليه الصلاة و السلام -[4]، و هو من السابقين الأولين الذين رضي الله عنهم ،و رضوا عنه .

و رابعا إن مما يضعف تلك الرواية أيضا ، أن سعدا في اعتزاله للفتنة لم يكن شاكا و لا مترددا في موقفه من الفتنة ، بل كان مقتنعا به داعيا إليه ، فعندما جاءه ابنه عمر – و هو معتزل للفتنة -يدعوه للمشاركة في الفتنة ، ضرب على صدره ، و قال له : اسكت ، سمعت رسول الله – عليه الصلاة و السلام- يقول : ((إن الله يحب العبد التقي الغني الخفي))[5] . و عندما جاءه رجل – أيام الفتنة – و قال له : مع أي الطائفتين أنت ؟ قال :

---

[1] المستدرك على الصحيحين ، ج3 ص: 126 .
[2] الذهبي : ميزان الاعتدال ، ج 6 ص: 419 .
[3] أنظر : ابن تيمية : المصدر السابق ج 7 ص: 319 ، 320 .و عبد الله بن يوسف الزيلعي : نصب الراية ، حققه يوسف البنوري ، مصر ، دار الحديث ، 1983 ،ج 1 ص: 360، و الذهبي : السير ، ج 5 ص: 415 .و أحمد بن حنبل : فضائل الصحابة ، ج2 ص: 105 .و المسند ج1 ص: 152 .و ابن عدي : الكامل في ضعفاء الرجال ، ج3 ص: 80 .
[4] الذهبي : نفس المصدر ج 1 ص: 103 .
[5] مسلم : صحيح مسلم ، ج4 ص: 2277 .

ما أنا مع واحد منهما . فقال الرجل : فما تأمرني ؟ قال سعد : هل لك من غنم ؟ قال الرجل : لا ، فقال سعد : فاشتر غنما فكن فيها حتى تنجلي الفتنة [1] .

و خلاصة ما ذكرناه ، أن ما رواه الحاكم النيسابوري من أن سعد بن أبي وقاص –رضي الله عنه – اعترف بأنه كان على خطأ في اعتزله للفتنة ، هو خبر غير صحيح ، لم يثبت إسنادا و لا متنا .

خامسا : هل شارك الصحابي أبو أيوب في موقعتي الجمل و صفين ؟

سبق و أن ذكرنا أن الصحابي أبا أيوب الأنصاري – رضي الله عنه – كان من بين الصحابة المعتزلين للفتنة ، لكن ابن عبد البر ذكر أن ابن الكلبي و ابن إسحاق قالا أن أبا أيوب شهد الجمل و صفين مع علي ابن أبي طالب – رضي الله عنه[2] . و روى غيره أن أبا أيوب في التحاقه بعلي في الجمل و صفين ، كان يردد حديثا عن رسول الله –عليه الصلاة و السلام- يقول فيه : ((إن رسول الله عهد إلينا أن نقاتل مع علي الناكثين -أي أصحاب الجمل – فقد قاتلناهم ، و القاسطين -أي أهل الشام –فهذا وجهنا إليهم ، و المارقين –أي الخوارج - فلم أرهم بعد))[3] . فهل يصح ذلك عن أبي أيوب ؟ .

أولا إن رواية ابن عبد البر ، عن ابن الكلبي ، و ابن إسحاق ، ضعيفة الإسناد ، لأن هشام بن محمد الكلبي متروك رافضي ، ليس بثقة[4] . و محمد بن إسحاق بن يسار متهم بالكذب ، و كثرة التدليس ، و قال عنه الدارقطني : لا يحتج به [5] .

و ثانيا إنه توجد روايات تاريخية أخرى تخالف ما رواه ابن عبد البر ، و تؤكد على أن الصحابي أبا أيوب الأنصاري – رضي الله عنه – لم يشهد مع علي بن أبي طالب – رضي الله عنه – معركة صفين ، و إنما التحق به عند قتاله للخوارج في موقعة النهروان[6] .

---

[1] انظر المبحث الأول .

[2] الاستيعاب ، ج 4 ص: 1606 .

[3] الذهبي : السير ، ج 2 ص: 410 .

[4] الذهبي : ميزان الاعتدال ، ط مصر ، ج 4 ص: 304 . و ابن الجوزي : الضعفاء و المتروكين ط1 بيروت ، دار الكتب العلمية ، 1406 ، ج 3 ص: 176

[5] الذهبي : المغني في الضعفاء ، ج 2 ص: 552-553 .و السير ، ج 7 ص: 33 .و السيوطي: طبقات طبقات الحفاظ، ط1 بيروت ،دار الكتب العلمية ج 1 ص: 82 .

[6] أنظر : الخطيب البغدادي : تاريخ بغداد ، ج 1 ص: 153 .و الذهبي : السير ، ج 2 ص: 406 ، 410 . و الطبري : المصدر السابق ج 3 ص: 6 .و محمد أمحزون : تحقيق مواقف الصحابة في الفتنة ، ج 2 ص: 171 .

و ثالثا إن الحديث الذي رُوي أن أبا أيوب الأنصاري كان يردده في قتاله مع علي بن أبي طالب ، في معركتي الجمل و صفين ، هو حديث غير صحيح ، رده أهل الحديث[1] ، و ذكره بعضهم ، -كابن الجوزي ،و السيوطي ، و الشوكاني - في الأحاديث الموضوعة[2] .

و بذلك يتبين جليا أن ما رواه ابن عبد البر عن أبي أيوب الأنصاري -رضي الله عنه – من أنه التحق بجيش علي قبل معركة النهروان ، و أنه كان يردد حديث الناكثين و القاسطين ، هو خبر لم يثبت ، و أن الأصح أن أبا أيوب اعتزل الجمل و صفين ، و لم يلتحق بعلي إلا في معركة النهروان سنة 38هجرية .

و إنهاءً لهذا المبحث- و هو الثاني- ، يتبين منه أن الغالبية الساحقة من الصحابة قد اعتزلوا الفتنة ، و إن قلة قليلة منهم قد خاضت فيها .و أن هؤلاء المعتزلين لها كانوا على صواب في موقفهم منها ، متمسكين بما كان معهم من الأحاديث النبوية عن ذم الفتنة و اعتزالها . و تبين أيضا أن ما قيل عن ندم ابن عمر عن اعتزاله للفتنة ، و أن سعدا اعترف بخطئه في موقفه منها ، هو أمر لم يثبت ، و أن الصحيح أنهما بقيا على موقفهما الأول من الفتنة .

خاتمة البحث :

توصلتُ من دراسة قضايا هذا البحث إلى جملة نتائج ، منها : إن الصحابة المعتزلين للقتال في الفتنة يمثلون الغالبية الساحقة من الصحابة الكرام ، و كانت معهم أحاديث نبوية صحيحة صريحة في ذم الفتنة و الحث على اعتزالها ، و تصويب موقف من ابتعد عنها .

و قد كان على رأس هؤلاء صحابة كبار من السابقين الأولين من المهاجرين و الأنصار ، ساهموا بفاعلية في التخفيف من حدة الفتنة ، و دعوة الناس إلى اعتزالها . و أما الصحابة الخائضون فيها – أي الفتنة - فكان عددهم قليلا قد يصل إلى أربعين صحابيا ، أو يقل عن ذلك و أو يزيد بقليل.

---

[1] الذهبي : نفس المصدر ، ج 2 ص: 410، 436 . و ميزان الاعتدال ، ج2 ص: 138 ، و ج 5 ص: 450 .و العقيلي : ضعفاء العقيلي ، حققه أمين قلعجي ، ط1 ، بيروت مؤسسة الرسالة ، 1404 ، ج 2 ص: 51 .

[2] أنظر : ابن الجوزي : الموضوعات ط1 المدينة المنورة ، المكتبة السلفية ، 1386، ج2ص: 11 . و السيوطي: اللآلئ المصنوعة ، ط1 ، بيروت دار الكتب العلمية، 1403 ، ج1 ص: 410-411 .و الشوكاني : الفوائد المجموعة ،ط3 ، بيروت المكتب الإسلامي، 1407ه ، ج 1 ص: 1136 ، 1183 .

و تبين أيضا أن الصحابة المعتزلين للفتنة كان موقفهم منها صحيحا صوابا ، أيدته الأحاديث النبوية الصحيحة الكثيرة التي سبق ذكرها ، و دعمته الآثار السلبية المدمرة التي انجرت عن القتال في الفتنة ، فزاد الشر و قل الخير ، و تفرّق الناس شيعا و أحزابا ، و أصبح بأسهم بينهم شديد ، و تكبدوا في أنفسهم خسائر بشرية كبيرة .

تم بحمد الله تعالى
د/خالد كبير علال / الجزائر

البحث السابع
تحقيق مواقف الصحابيين طلحة و الزبير في الفتنة الكبرى

-35 -36هجرية-

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

مقدمة البحث

الحمد لله رب العالمين ، و الصلاة و السلام على الرسول الكريم ، وبعد ، يندرج هذا البحث ضمن : سلسلة دراسات نقدية هادفة عن مواقف الصحابة بعد وفاة الرسول-عليه الصلاة و السلام-، و قد خصصته لتحقيق مواقف الصحابيين طلحة بن عبيد الله و الزبير بن العوام –رضي الله عنهما- في الفتنة الكبرى ، و قد اخترت منها ستة مواقف هي من أشهر مواقف الرجلين و أخطرها ، و هي أيضا ذات أهمية، و الروايات حولها مختلفة . و قد أخذتُ على نفسي أن أخضع كل ما جمعته –عن تلك المواقف- للنقد و التمحيص مطبقا عليها منهج أهل الحديث في نقد الخبر ، و سأسعى-بإذن الله- للالتزام به و تطبيقه قدر المستطاع .

و أخيرا أرجو أن أكون قد وُفقت في تمييز صحيح الأخبار من سقيمها ، فيما يتعلق بمواقف الصحابيين طلحة و الزبير في الفتنة الكبرى . و أكون -أيضا- قد أقمتُ الدليل على أن مواقف الصحابة في تلك الفتنة ، قد تعرّضت للدس و التحريف المتعمدين ، على يد عصابة تخصصت في الكذب و اتخذته دينا .

و من الله الكريم نسأل التوفيق و السداد ، و أن يجعل عملي هذا خالصا لوجه الكريم ، و أن ينفع به قارئه ،و يجازي كل من سعى في إخراجه و توزيعه أحسن الجزاء ، انه سميع مجيب و الحمد لله رب العالمين .

المبحث الأول : كيفية بيعة طلحة و الزبير لعلي- رضى الله عنهما-

اتفقت كل الروايات-تقريبا- على أن طلحة بن عبيد الله و الزبير بن العوام-رضي الله عنهما- قد بايعا علي بن أبي طالب-رضي الله عنه- بعد

استشهاد الخليفة عثمان بن عفان-رضي الله عنه- ، لكنها اختلفت في الكيفية التي بايعاه بها . فهل بايعاه طائعيّن ، أم مكرهيّن ؟ فقالت طائفة من الروايات أنهما بايعاه طواعية ، و قالت طائفة أخرى أنهما بايعها مُكرهيّن . و سكتت طائفة ثالثة عن الكيفية التي تمت بها البيعة .و كل هذه الروايات سنعرضها أولا ، ثم نحققها و ننقدها ثانيا – إن شاء الله سبحانه و تعالى- .

أولا : مضمون روايات البيعة :

فبخصوص مضمون تلك الروايات ، فمنها ثماني روايات صرّحت بأن طلحة و الزبير قد بايعا عليا طواعية دون إكراه ، الأولى رواها الطبري ، و مفادها أنه لما قُتل الخليفة عثمان بن عفان ، اجتمع المهاجرون و الأنصار يتقدمهم طلحة و الزبير ، فأتوا عليا و طلبوا منه تولي الخلافة فاعتذر لهم ثم كرروا عليه طلبهم مرارا حتى استجاب لهم في آخر مرة ، و خرج معهم إلى المسجد ، فتكلّم فيهم ثم بايعوه [1] .

و الثانية رواها –أيضا- الطبري – و فيها أنه لما قُتل عثمان خرج علي إلى السوق فتبعه الناس ، فهرب منهم و دخل بستانا ، فلحقوا به يتقدمهم طلحة و الزبير ، فقالا لعلي : مد يدك لنبايعك ، فمدهما فبايعاه ، ثم خرج معهم إلى المسجد فبايعه الناس [2] . و الرواية الثالثة هي أيضا للطبري ، و فيها أن علي بن أبي طالب جاء إلى طلحة و قال له : ابسط يدك لأبايعك . فقال له طلحة : أنت أحق ، و أنت أمير المؤمنين ، فابسط يدك ، فبسط يده و بايعه طلحة [3] .

و الروايتان الرابعة و الخامسة رواهما ابن أبي شيبة ، ففي الرابعة أن الأشتر النخعي –أحد رؤوس الفتنة- قال أنه رأى طلحة و الزبير بايع عليا طائعين غير مكرهين[4] .و الخامسة فيها أن عليا قال : ((إن طلحة و الزبير بايعا طائعيّن غير مكرهيّن))[5] .

و أما الروايتان السادسة و السابعة ، فواحدة لليعقوبي ،و الأخرى لابن الأثير ، و قد أكدتا على أن طلحة و الزبير بايعا عليا طواعية دون

---

[1] الطبري: تاريخ الطبري ، ط1 بيروت دار الكتب العلمية ، دت 1407ه ، ج2ص:697 .
[2] نفسه ج2 ص : 697 .
[3] نفس المصدر : ج2 ص: 700 .
[4] ابن أبي شيبة : المصنف ، حققه كمال الحوت ، ط1 الرياض ، مكتبة الرشد ، 1409 ج7ص: 524-525 .
[5] نفس المصدر ج7 ص: 541 .

إكراه[1] . و آخر تلك الروايات – و هي الثامنة- وردت في كتاب الإمامة و السياسة المنسوب لابن قتيبة ،و فيها أن عليا خاطب طلحة يوم الجمل و قال له : إنك بايعت طائعا غير مُكره[2] .

و أما بالنسبة للروايات التي صرّحت بأن طلحة و الزبير بايعا عليا مُكرهيّن لا طائعيّن ، فسأذكر منها –إن شاء الله –ثلاث عشرة رواية ، من بينها سبع للطبري ، أولها فيها نصّ على أن طلحة و الزبير تخلّفا عن بيعة علي عندما بايعه الناس ، فأرسل إليهما ليبايعانه ، فتلكأ طلحة ، فقام إليه الأشتر النخعي و قال له : ((و الله لتبايعن أو لأضربن به ما بين عينيك)) ، فقال طلجة : ((و أين المفر عنه)) ، ثم بايع هو و الزبير عليا[3]-رضي الله عنهم - .
و الثانية ذكرت أن عليا خيّر طلحة و الزبير بين أن يبايع لهما ، أو يبايعانه فبايعاه . ثم قالا بعد ذلك أنهما بايعاه خوفا على نفسيهما[4] . و الرواية الثالثة ، فيها أن طلحة بايع عليا مع الناس في المسجد و هو غير راض[5] . و نفس الأمر ذكرته الرواية الرابعة ، فقد نصّت على أن طلحة بايع مُكرها ،و السيف على رأسه[6]. و جاء في الرواية الخامسة أنه لما اجتمع الناس على علي بن أبي طالب تخلّف طلحة ، فذهب إليه الأشتر النخعي ، فقال له طلحة : دعني أنظر ما يصنع الناس . فلم يدعه و جاء به بعنف إلى المسجد ، فبايع عليا[7] .

و أما الرواية السادسة ، فقد ذكرت أنه لما قُتل عثمان-رضي الله عنه- أمهل قتلة عثمان أهل المدينة يومين لتعيين خليفة ، و إلا سيقتلون كبار الصحابة ، كعلي و طلحة و الزبير-رضي الله عنهم- ؛ فذهب الناس إلى علي فمازالوا به حتى وافق على تولي الخلافة . فذهب البصريون إلى الزبير ،و الكوفيون إلى طلحة ،و أجبروهما على القبول بعلي خليفة ، ثم

---

[1] اليعقوبي : تاريخ اليعقوبي ، بيروت ، دار صادر دت . و ابن الأثير : الكامل في التاريخ حققه عبد القادر القاضي ط2 ، بيروت ، دار الكتب العلمية 1995 ، ج3 ص: 82 .
[2] طبعة الجزائر ، موفم للنشر ، 1989م ج2 ص: 1 ص: 112 .
[3] الطبري : المصدر السابق ج2 ص: 697 .
[4] نفسه ج2 ص: 697 .
[5] نفسه ج2 ص: 697-698 .
[6] نفس المصدر ، ج2 ص: 699 .
[7] نفس المصدر ج2 ص: 701 .

عندما اجتمع الناس في المسجد لبيعة علي ، جاء البصريون بالزبير ،و الكوفيون بطلحة ، فبايعها عليا و قالا أنهما يبايعان مُكرهيّن[1] .

و الرواية السابعة-من روايات الطبري- تقول أن حكيم بن جبلة العبدي –أحد رؤوس الفتنة- جاء بالزبير فمازال به حتى بايع ؛ فكان الزبير –رضي الله عنه – يقول : ((جاءني لص من لصوص عبد القيس ، فبايعت و اللج-السيف- على عنقي))[2] .

و أما الروايات المتبقية ، فمنها الرواية الثامنة ، و قد وردت في كتاب الإمامة و السياسة المنسوب لابن قتيبة ،و فيها أن طلحة قال أنه بايع عليا مُكرها ، و السيف على عنقه[3] .و الرواية التاسعة ذكرها ابن الجوزي في المنتظم ، و فيها أن طلحة و الزبير بايعا عليا مُكرهيّن[4] . و في الرواية العاشرة-لابن الأثير- فيها أن طلحة و الزبير بايعا عليا-رضي الله عنهم- مُكرهيّن خوفا على نفسيهما[5] . و في الرواية الحادية عشر –للذهبي- أن قتلة عثمان هم الذين أحضروا طلحة ، فمازالوا به حتى بايع عليا ، فكان أول من بايعه[6] .

و الروايتان الأخيرتان –الثانية عشرة و الثالثة عشرة- رواهما الحافظ بن كثير ، ففي الأولى أنه لما خرج طلحة و الزبير-رضي الله عنهما- إلى البصرة و قال لهما بعض الناس : ألم تبايعا عليا ؟ قال : بلى و السيف على العنق[7] . و في الثانية – و هي الثالثة عشرة – أنه لما التقى أصحاب طلحة و الزبير بأصحاب علي في البصرة ، اتفقا على أن يرسلوا إلى المدينة كعب بن سوار ليأتيهم بحال طلحة و الزبير ، فيما يخص بيعتهما لعلي ، أبايعاه مُكرهيّن أم طائعيّن ؟ فلما وصل المبعوث إلى المدينة، و كان يوم جمعة دخل المسجد و سأل الناس عن الأمر الذي جاء من أجله فسكتوا ، إلا أسامة بن زيد-رضي الله عنه- فإنه قال : بل كانا مُكرهين . فنهض إليه بعض الناس ليضربوه ، فتدخل قوم و خلّصوه من أيديهم ،و قالوا له : أما وسعك ما وسعنا . ثم كتب علي –رضي الله عنه- إلى

---

[1] نفسه ج 2 ص: 700-701 .

[2] الطبري: المصدر السابق ج 5 ص: 701 .

[3] ج1 ص: 112 .

[4] ج5 ص: 64 .

[5] ابن الأثير : المصدر السابق ج3 ص: 82 .

[6] الذهبي : سيّر أعلام النبلاء ،حققه شعيب الأرناؤوط ،و نعيم العرقسوسي ، ط9 بيروت مؤسسة الرسالة ، 1413ج1ص: 35 .

[7] البداية و النهاية ، بيروت ن مكتبة المعارف ، د ت ج 7 ص : 232 .

السائلين يقول لهم عن طلحة و الزبير : ((إنهما لم يُكرها على فرقة ، و لكن أكرها على جماعة))[1].

و أما بخصوص الروايات التي أثبتت بيعة طلحة و الزبير لعلي – رضي الله عنهما- و سكتت عن الكيفية التي تمي بها تلك البيعة ، فهي على نوعين ، الأول تضمن روايات فيها إيحاءات على أن البيعة تمت طواعية ، لكن ذلك يبقى مجرد احتمال راجح ،و تبقى الرواية تتضمن أن كيفية البيعة مسكوت عنها.و النوع الثاني تضمّن روايات أثبتت البيعة ،و ليس فيها أية إشارات إلى الكيفية التي تمت بها البيعة.

فمن روايات النوع الأول ، أربع روايات ، الأولى و الثانية رواهما البيهقي ، في إحداهما أنه لما قُتل عثمان برز علي بن أبي طالب للناس ،و دعاهم إلى بيعته ، فبايعوه و لم يعدلوا به طلحة و لا غيره[2]. و في الثانية أن عليا قال عن طلحة و الزبير أنهما بايعاه في المدينة ،و خالفاه في البصرة[3] .

و الثالثة رواها الطبري ، و فيها أن الصحابة أتوا عليا في بيته، و طلبوا منه تولي الخلافة فامتنع ، فمازالوا به حتى وافق على توليها ، على أن تتم البيعة في المسجد ، فخرج إليه و بايعه المهاجرون و الأنصار ، ثم تبعهم باقي الناس[4] .و الرواية الرابعة للمسعودي، ذكر، فيها أن طلحة هو أول من بايع عليا ثم نكث[5] .

و أما روايات النوع الثاني ، فهي قد نصت على أن طلحة و الزبير بايعا عليا دون أية إشارات للكيفية التي تمت بها تلك البيعة ، و قد روى بعضها أحمد بن حنبل ،و ابن جرير الطبري ، و أبو عبد الله الحاكم النيسابوري ،و ابن طاهر المقدسي [6].

و ختاما لمجموعة روايات بيعة طلحة و الزبير لعلي-رضي الله عنهم- أشير هنا إلى أنه توجد روايات أخرى تُفيد بأن طلحة و الزبير قد تأخرا

---

[1] نفس المصدر ، ج7 ص: 233 .

[2] البيهقي : الاعتقاد و الهداية ، بيروت ، دار الأفاق الجديدة ، د ت ص : 370 .

[3] نفس المصدر ، ص: 371-372 .

[4] تارخ الطبري ، ج2 ص: 696 .

[5] مروج الذهب ، الجزائر ، موفم للنشر ، ج 2 ص: 436 .

[6] أنظر : الطبري: المصدر السابق ج2 ص: 697 .و الحاكم : المستدرك على الصحيحين ، حققه عبد القادر عطا، ط1، بيروت ، دار الكتب العلمية ،1990 <3 ص:420 .و ابن طاهر المقدسي : البدء و التاريخ ، القاهرة، مكتبة الثقافة الدينية ، د ت،ج5 ص: 209 .و محمد أمحزون : تحقيق مواقف الصحابة في الفتنة ، ط3 الرياض، دار طيبة ، 1420ه ، ج2 ص: 69 .

عن البيعة ، و في بعضها أن الزبير لم يبايع أصلا .و قد جمعت منها ثلاث روايات . الأولى رواها الطبري ، و فيها أنه لما قُتل عثمان-رضي الله عنه- و بايع الناس عليا لم يحضر الزبير ، فذهب علي إلى بيته -أي بيت الزبير-، فدخل و سلم عليه ، ثم خرج مسرعا لما رأى سيفا تحت الفراش تظهر منه ذبابته ، فوجد الناس في انتظاره ، فقال لهم إن الزبير بايعه و وجد منه حسن الاستقبال[1] .

و الثانية رواها الحاكم النيسابوري ،و فيها أن رجلا من أصحاب علي، مر يوم الجمل بطلحة و هو صريع في آخر رمق ، فلما عرفه أنه من أصحاب علي بن أبي طالب ، قال له طلحة : ابسط يدك أبايعك ، فبسط يده و بايعه ، و فارق الحياة ، ثم أخبر الرجل عليا بما حدث له مع طلحة ، ففرح علي و قال : ((أبى الله أن يدخل طلحة الجنة إلا و بيعتي في عنقه))[2] . و هذا يعني أن طلحة إما أنه كان قد بايع ثم نكث ، فجدد بيعته قبل وفاته ، و إما أنه لم يبايع أصلا إلى أن بايع عندما حضرته الموت ، على حسب ما قالته هذه الرواية .

و أما الرواية الأخيرة- و هي الثالثة- فقد رواها المؤرخ ابن الأثير الجزري (630هجرية) ، و ذكر أنه قيل أ ن الزبير بن العوام لم يبايع علي بن أبي طالب أصلا [3] .

ثانيا : نقد روايات البيعة :

سنركز في نقدنا للروايات- السابق ذكرها-، على نقد الأسانيد لا المتون ، لأنها-أي المتون- تدخل كلها في حدود الإمكان العقلي، و لها ما يبررها من الواقع التاريخي ، فالتي ذكرت أن طلحة و الزبير بايع عليا طواعية فهي مقبولة جدا ، بحكم أن عليا كان أجدر و أولى الصحابة و أفضلهم ، لتولي الخلافة بعد استشهاد عثمان .و أما الروايات التي ذكرت أن طلحة و الزبير بايعا مكرهيّن ، فهي أيضا لها ما يبررها عقلا و تاريخا ، بحكم أن قتلة عثمان هم الذين كانوا يسيطرون على المدينة و أهلها ، فلا شك إذن من أنهم سيضغطون على الناس لاختيار خليفة يرضون هم به أولا ، ثم بعد ذلك قد يجبرون من خالفهم على موافقتهم و بيعة من اختاروه . و بناء على ما ذكرناه فان الإسناد قد يكون هو أحسن وسيلة لنقد و تمحيص كثير من تلك الروايات ، لكن ذلك لا يلغي دور المتن و أهميته في تحقيق الأخبار .

---

[1] الطبري: المصدر السابق ج2 ص: 699 .
[2] المستدرك ، ج3 ص: 421 .
[3] الكامل في التاريخ ج 3 ص: 83 .

فبخصوص أسانيد الروايات التي ذكرت أن طلحة و الزبير بايعا عليا - رضي الله عنهم- طواعية فإن الرواية الأولى ضعيفة الإسناد، لأن فيه جعفر بن عبد الله الحميدي ،و هو مضطرب الحديث و ذكره الذهبي في الموضوعات ، و ليّنه العقيلي[1] .و فيه أيضا من لم أتعرّف عليه ، كأبي ميمونة و حسين[2] .

و الرواية الثانية –رواها الطبري – هي أيضا غير صحيحة الإسناد ، لأن فيه : أبو بكر سلمى الهذلي ،و أبو المليح [3] ؛ الأول قال عنه علماء الجرح و التعديل : إنه ضعيف كذاب، متروك الحديث ، ليس بثقة[4] . و الثاني مجهول [5] .

و الثالثة –للطبري- هي أيضا غير صحيحة الإسناد ، لأن من رجاله : جعفر بن سليمان الضبعي(ت 178هجرية)،و محمد بن سيرين(ت110هجرية) (الطبري: التاريخ ، ج2ض:700) . الأول يروي المناكير ، و ضعّفه بعض المحدثين ، و وثّقه آخرون ، و كان شيعيا مغاليا يبغض الشيخين [6] . و الثاني ثقة ، لكنه لم يكن شاهد عيان للحادثة ، فهو ولد سنة 33هجرية ، و الحادثة التي رواها وقعت سنة 36هجرية ، فرواياته هذه مرسلة لم يقل لنا عمن رواها ، لأن سنه لا يسمح له بروايتها .

و الرواية الرابعة-لابن أبي شيبة- إسنادها غير صحيح ، لأن من رجاله : أبو بكر بن عياش(ت 192هجرية) ،و الأشتر النخعي [7] . الأول في حديثه اضطراب ،و ضعّفه يحيى بن معين ،و قال عنه يحيى بن سعيد

---

[1] الذهبي: المغني في الضعفاء ، حققه نور الدين عتر ، د م، د ن ،د ت ، ج 1 ص: 133 . و ابن حجر : لسان الميزان ، ط3 ، بيروت مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ، 1986 ، ج 2 ص: 16 .

[2] انظر : الطبري : المصدر السابق ، ج2 ص: 697 .

[3] أنظر: الطبري: المصدر السابق ج2 ص: 697 .

[4] ابن الجوزي : كتاب الضعفاء ، حققه عبد الله القاضي ، ط1 بيروت ، دار الكتب العلمية ، 1406 ، ج 2 ص: 12 . و الذهبي : ميزان الاعتدال ، حققه علي معوّض ، ط1 بيروت ، دار الكتب العلمية ، 1995 ، ج7 ص: 334-335

[5] الذهبي : نفس المصدر ج 7 ص: 430 .

[6] ابن أبي حاتم : الجرح و التعديل ، ط1 بيروت ، دار إحياء التراث العربي ، 1952 ، ج 2ص: 481 .و الذهبي : من تكلّم فيه ، حققه محمود شكور ، ط1 ، مدينة الزرقاء ، مكتبة المنار ، 1406ه ، ج1 ص: 60 . و ابن حبان : الثقات ، حققه شرف الدين أحمد ، ط1 ، بيروت دار الفكر ، 1975 ، ج6 ص: 140 .

[7] انظر: ابن أبي شيبة: المصدر السابق ج 7 ص: 525 :

القطان : لا يعبأ به ،و وثّقه أبو داود[1] . و الثاني مطعون فيه ، و لا يوثق به ، لأنه من رؤوس الفتنة المتألّبين على عثمان –رضي الله عنه . و الرواية الخامسة –لابن أبي شيبة- هي أيضا إسنادها غير صحيح ، لأن من رجاله : جعفر بن زياد ، و صفوان بن قبيصة [2] . الأول مذكور في الضعفاء ، و الثاني مجهول [3] .

و أما الروايات الثلاث المتبقية من مجموعة البيعة طواعية ، و التي رواها اليعقوبي ،و ابن قتيبة ، ابن الأثير ، فهي بلا أسانيد [4] ، و مجهولة المصدر . لذا فنحن نستبعدها لافتقادها شرطا أساسيا من شروط صحة الخبر و تحقيقه .

و أما مجموعة الروايات التي ذكرت أن طلحة و الزبير بايعا عليا مكرهيّن ، فان الرواية الأولى –للطبري- إسنادها غير صحيح ، لأن من رجاله : وهب بن جرير بن حازم الأزدي(ت206هجرية) ،و محمد بن شهاب الزهري (ت 124هجرية) (الطبري: المصدر السابق ج2 ص: 697) ، الأول مذكور في الضعفاء[5] . و الثاني ، ثقة لكنه يروي المراسيل المراسيل ، و مراسله شر من مراسيل غيره من الرواة ، لأنه حافظ ولا يرسل إلا عندما لا يستجيز أن يسمي من أسقطه من الإسناد[6] . و الرواية التي نحن نحققها مرسلة ، لأن الشهاب الزهري لم يكن شاهد عيان لها ، فهو مولود سنة 50هجرية ،و الحادثة التي رواها وقعت سنة36هجرية، فمن الذي رواها له ؟ .

و الرواية الثانية رواها الطبري مباشرة بعد الرواية الأولى-السابق ذكرها- بلا إسناد و قال : و قد بلغنا أن عليا ... (تاريخ الطبري ج2 ص: 697)، فهذه الرواية إن كانت تابعة للرواية الأولى ، فهي غير صحيحة الإسناد ، كما سبق و أن بيناه .و إن كانت منفصلة عنها فلا نقبلها ، لأنها فقدت شرطا أساسيا من شروط صحة الخبر و تحقيقه ، و أنها –

---

[1] الذهبي: تذكرة الحفاظ ، حققه حمدي السلفي ، ط1، الرياض ، دار الصميعي ، 1415ه ، ج1 ص: 265 .و الذهبي: ميزان الاعتدال ، ج7 ص: 338 .و ابن الجوزي : المصدر السابق ج 3 ص: 228 .

[2] أنظر: ابن أبي شيبة : المصدر السابق ج 7 ص: 541 .

[3] ابن الجوزي: المصدر السابق ج 1 ص: 171،و ج2 ص: 56 . و الذهبي: المغني في الضعفاء، ج1 ص: 132.و 309 .و ميزان الاعتدال ج 3 ص: 434 .و العقيلي: المصدر السابق ج 1 ص: 186 .

[4] انظر: تاريخ اليعقوبي ج2 ص: 178.و الإمامة و السياسة ج1 ص: 112 .و الكامل في التاريخ ج3 ص: 81-82 .

[5] العقيلي: المصدر السابق ج 4 ص: 324.و ابن عدي : الكامل في ضعفاء الرجال ، ط3 بيروت دار الفكر ، 1988ج7ص: 68.

[6] الذهبي: تذكرة الحفاظ ج 1 ص: 111 .

أيضا –بدأت بكلمة : بلغنا ، و هي كلمة قريبة من كلمة : زعموا .و الكلمتان لا يعجز عنهما أحد .

و الرواية الثالثة-للطبري- إسنادها غير صحيح ، لأن من رجاله : أبو مخنف لوط بن يحيى [1] . و هو إخباري متروك ، ضعيف ليس بثقة[2] . و الرواية الثالثة-للطبري- هي أيضا إسنادها غير صحيح ، لأن فيه : محمد بن عمر الواقدي(تاريخ الطبري ج2 ص:699) ،و هو ضعيف متروك كذاب ، و يروي عن كل الناس[3] .

و الرواية الخامسة –للطبري- إسنادها غير صحيح ، لأن من رجاله : شعيب بن إبراهيم الكوفي ،و سيف بن عمر التميمي [4] ؛ الأول فيه جهالة جهالة ،و مذكور في الضعفاء ،و يروي المناكير[5] .و الثاني ضعيف متروك ، يروي الموضوعات عن الأثبات ،و يضع الحديث ،و يروي عن المجهولين[6] . و الرواية السادسة –للطبري- إسنادها غير صحيح ، لأن من رجاله : شعيب بن إبراهيم الكوفي و سيف بن عمر التميمي (تاريخ الطبريج2 ص:700-701) ،و هما مجروحان كما سبق و أن بيناه في الرواية الخامسة . و الرواية السابعة –للطبري- هي أيضا إسنادها غير صحيح ، لأن رجاله هم نفس رجال الروايتين السابقتين ، ومنهم : شعيب بن إبراهيم ،و سيف بن عمر [7]،و هما مجروحان .

و أما الروايات المتبقية من مجموعة البيعة بالإكراه ، و التي تبدأ من الرواية الثامنة إلى الثالثة عشرة، و التي رواها صاحب كتاب الإمامة و السياسة المنسوب إلى ابن قتيبة ،و ابن الجوزي، و ابن الأثير ، ،و ابن كثير، و الذهبي، فهي روايات لا أسانيد لها مجهولة المصدر ، لذا فهي مستبعدة لافتقاده ذلك الشرط الأساسي من شروط صحة الخبر و تحقيقه .

و أما بالنسبة للروايات التي أثبتت بيعة طلحة و الزبير لعلي-رضي الله عنهم- ،و سكتت عن الكيفية ،و تضمّنت إشارات و إيحاءات على أن البيعة تمت طواعية ، فان الرواية الأولى منها ، -للبيهقي- إسنادها غير

---

[1] الطبري: المصدر السابق ج2 ص: 697-698 .

[2] ابن أبي حاتم : المصدر السابق ج7 ص: 182 .و الذهبي: سيّر أعلام النبلاء ج 7 ص: 302 .

[3] الذهبي: تذكرة الحفاض ج 1 ص: 348 .و العقيلي : المصدر السابق ج 4 ص: 108 .و ابن الجوزي: الضعفاء ج 3 ص: 87 .

[4] الطبري: المصدر السابق ج 2 ص: 701 .

[5] الذهبي: المغني ج 1ص: 298 .و ابن حجر : لسان الميزان ج 3 ص: 145 .

[6] الذهبي : ميزان ج 3 ص: 335 .و ابن أبي حاتم : المصدر السابق ج 4ص: 278.و ابن الجوزي: المصدر السابق ج2ص:33.

[7]انظر: الطبري: المصدر السابق ج 2 ص: 702 .

صحيح لأنه مرسل ، أرسله الشهاب الزهري[1] ، و مراسيله مطعون فيها ، على ما تقدم ذكره ، و هو لم يكن شاهد عيان لما رواه ، لأنه من مواليد سنة 50هجرية، و الحادثة وقعت عام 36هجرية . و مما يزيد في ضعفها- أي الرواية- أنها صوّرت عليا-رضي الله عنه-حريصا على تولي الخلافة، فقد خرج إلى الناس يطلبها ،و دعاهم إلى بيعته ،دون أن يختاره أحد من الصحابة و لا من الناس ، و هذا أمر مستبعد في حقه رضي الله عنه .

و الرواية الثانية-للبيهقي-الظاهر أن إسنادها ضعيف ، لأن من رجاله : عبد الله بن محمد بن علي الدقاق ، و عبد بن محمد بن عبد الرحمن المدني،و سالم بن عبد الواحد المرادي [2] ؛ فالثلاثة الأولون مجهولون ، إذ لم أعثر على حالهم في كتب الجرح و التعديل . و الرابع اختلف فيه بين التضعيف و التوثيق[3] . و مما يزيد في ضعف هذه الرواية ، أن في متنها ما يثبت ذلك ، فقد زعمت أن مما قاله علي –لما قدم البصرة- أن معاوية بن أبي سفيان-رضي الله عنهما- وثب على الخلافة ،و هو-أي علي-أحق بها منه ، لقرابته و علمه و سابقته[4] . و هذا كلام غير صحيح بالمرة ، لأن معاوية معاوية لم يأخذ الخلافة إلا بعد مقتل علي ،و تنازل ابنه الحس عن الخلافة لمعاوية ، و هذا الأخير لم يكن يطالب بالخلافة و لا وثب عليها ، في معركة الجمل و لا قبلها ،و لا في معركة صفّين و لا قبلها ، و إنما كان يطالب بالاقتصاص من قتلة عثمان كشرط لبيعة علي بن أبي طالب ، و هذا معروف ثابت عنه .

و الرواية الثالثة –للطبري- فيها إشارة إلى أن المهاجرين و الأنصار و أهل المدينة ، بايعوا عليا دون ذكر لأية معارضة ، أو استثناءات ، أو ضغوط صاحبت البيعة . لكن مع ذلك فاحتمال وجود الإكراه يبقى واردا ، لأن الرواية لم تنفيه ،و لم تؤكد على طواعية البيعة صراحة . أما إسنادها فهو ضعيف على ما يبدو و إن كان أحسن من الأسانيد التي سبقته ، لكنه لا يخلو من انتقادات ، وذلك أن من رجاله : جعفر بن عبد الله الحميدي، و عبد الملك بن أبي سليمان الفزاري ، و عمرو بن حماد ،و علي بن حسين ، و حسين عن أبيه [5] ؛ الأول مضطرب الحديث ، و ليّنه العقيلي ، و ذكره الذهبي في الضعفاء ، و وثقه أبو حاتم الرازي[6] .و

[1] انظر: البيهقي: المصدر السابق ص: 370 .
[2] انظر: نفس المصدر ص: 371-372 .
[3] انظر: الذهبي : الكاشف ج1 ص: 423 .
[4] البيهقي: المصدر السابق ص:371-372 .
[5] الطبري: المصدر السابق ج 2 ص: 696 .
[6] الذهبي: المغني ج1 ص: 113 .و ابن حجر : لسان الميزان ج 2 ص: 16 .

الثاني ذكره العقيلي و الذهبي في الضعفاء، و تكلّم فيه شعبة، و وثقه احمد وبن حنبل[1]. و الأربعة المتبقون لم أتمكن من التعرّف عليهم .

و الرواية الرابعة ، ذكرها المسعودي في مروج الذهب ، دون أن يورد لها إسنادا ، لذا فهي مردودة عليه ، لأنها فقدت شرطا أساسيا من شروط صحة الخبر و تحقيقه .

و أما النوع الثاني من مجموعة الروايات التي أثبتت بيعة طلحة و الزبير لعلي و سكتت عن كيفيتها ، فهي روايات لا تحمل أية إشارة تدل على أن البيعة تمت طواعية أو كرها ، لذا فإنني لا أنقد أسانيدها لأن ما نصت عليه من أن الصحابة و الناس بايعوا عليا ، هو أمر ثابت ،و متفق عليه بين كل الروايات تقريبا .

و أما مجموعة الروايات التي ذكرت أن الصحابيين طلحة و الزبير تخلفا عن بيعة علي ،و في بعضها تخلف الزبير فقط ، فالأولى في إسنادها : عبد الله بن مصعب ، و الزبير بن بكار ،و مصعب بن عبد الله ، و موسى بن عقبة ،و أبو حبيبة مولى الزبير[2] . الأول ضعّفه يحيى بن معين ،و سكت عنه البخاري و أبو حاتم الرازي ،و ذكره ابن حبان البستي في الثقات[3] .و أما الباقون من رجال الإسناد فكلهم ثقات[4] . و كذلك متنها فهو أيضا يزيدها ضعفا ، لأنها لم تذكر لنا أن عليا عندما ذهب إلى الزبير في بيته بايعه الزبير ، و إنما قالت أنه ما إن دخل البيت حتى خرج منه مسرعا ، عندما رأى ذبابة سيف تحت الفراش ؛ ثم تقول أنه عندما استقبله الناس قال لهم إن الزبير بايعه و أكرمه . و هذا يعني أنه كذب عليهم ، و حاشا لعلي –رضي الله عنه –أن يتعمد الكذب ، فيكذب على الزبير ، و على نفسه، و على الناس . و حتى إذا افترضنا صحة الرواية فهي قد أشارت إلى تخلف الزبير عن البيعة ، و ليس إلى عدم البيعة مطلقا .

و الرواية الثانية –للحاكم- إسنادها غير صحيح ، لأن من رجاله : ثور بن مجزأة ،و أبو عامر الأنصاري، و محمد بن عمر المازني، و أبو

---

[1] الذهبي: ميزان الاعتدال ج4 ص:400.و المغني ج 2 ص: 406. و العقيلي: المصدر السابق ج3 ص: 31 .و ابن أبي حاتم : المصدر السابق ج 5ص: 367 .

[2] انظر : الطبري: ج 2ص: 699 .

[3] الذهبي: ميزان الاعتدال ج 4 ص: 201.و ابن حجر : لسان الميزان ج3ص: 261.و ابن حبان : الثقات ج 7 ص: 56 .

[4] انظر: الذهبي: تذكرة الحفاظ ج 2 ص: 528 .و الكاشف ج2ص: 268.و ابن أبي حاتم: الجرح و التعديل ج 9 ص: 359 .و ابن حجر : تعجيل المنفعة ، حققه إكرام الله امداد الحق ، ط1 بيروت ، دار الكتب العلمية دت ،ج 1ص: 474 .

عبد الله جندل بن والق ،و محمد بن يونس القرشي البصري[1] .الثلاثة الأولون مجهولون ، لم اعثر على أحوالهم في مصنفات الجرح و التعديل .و الرابع ضعيف من حيث الضبط ، فهو يغلط و يصحّف [2] . و الخامس كذاب يضع الحديث ، و قد روي أنه وضع أكثر من ألف حديث[3] .

و أما الرواية الأخيرة-الثالثة- التي رواها ابن الأثير الجزري ، فقد أوردها بلا إسناد (انظر: الكامل ج3ص:83) ؛ لذا فهي مستبعدة لفقدانها الإسناد الذي هو شرط أساسي من شروط صحة الخبر و تحقيقه . و مما يزيدها ضعفا و استبعادا ، أن ابن الأثير ذكرها بصيغة التمريض ((قيل)) لا بصيغة الإثبات .

و استنتاجا مما ذكرناه ، يتبين أولا أن بيعة طلحة و الزبير لعلي-رضي الله عنهما- قد تمت بالفعل ، لكن الروايات اختلفت في الكيفية التي تمت بها البيعة ، فهل بايعاه طائعين أم مكرهيّن ؟ و تبيّن أيضا من نقدنا لتلك الروايات أن متونها متناقضة ، و أن كل أسانيدها ضعيفة ، لكن روايات البيعة طواعية، أسانيدها أقل ضعفا من روايات البيعة بالإكراه ، التي هي أشد ضعفا من الأولى .

و ثانيا ، بما أنه تبيّن أن كل الروايات التي ذكرناها كانت أسانيدها غير صحيحة ، فهل يعني ذلك أن الحقيقة قد ضاعت منا فيما يخص كيفية بيعة طلحة و الزبير لعلي ؟ كلا ، إن ذلك لا يستلزم ضياعها ، فقد تكون هناك روايات صحيحة الأسانيد و المتون و لم نعثر عليها لعدم إطلاعنا عليها . كما أن الروايات التي نقدنا أسانيدها و تبيّن لنا عدم صحتها ، فان ذلك لا يعني بالضرورة أن متونها هي أيضا باطلة ، فمن الممكن أن يكون الإسناد غير صحيح و المتن صحيحا ، و العكس صحيح .

و ثالثا ، بما أنه ثبت أن طلحة و الزبير قد بايعا عليا ، فلا بد أن لهذه البيعة من كيفية تمت بها ، و هي لا تخرج عن ثلاث حالات ، إما أنهما بايعا طائعيّن ، و إما أنهما بايعا مكرهّن ، و إما أنهما بايعا مكرهّن طائعين . فالحالتان الأولى و الثانية مستبعدتان لأنه قد تبيّن لنا من نقدنا لروايات الإكراه و الطواعية ، أنها متناقضة و أسانيدها غير صحيحة، و يبدو أن تلك الروايات قد جمعت بين الحق و الباطل ، و وقعت في الإفراط و التفريط ، فالتي ذكرت أن البيعة تمت طواعية ضخّمت مساحة

---

[1] انظر: الحاكم: المصدر السابق ج3 ص: 421 .

[2] ابن حجر : تقريب التهذيب ، حققه محمد عوامة، ط1 سوريا، دار الرشيد ، 1986 ، ج1ص: 143.

[3] الذهبي: تذكرة الحفاظ ج2 ص: 619 .و ميزان الاعتدال ج 6 ص: 338، 378 .

الحرية و الطواعية و الرضا ، ولم تشر إلى أي مظهر من مظاهر الضغط و الإكراه التي صاحبت البيعة . و التي ذكرت أن البيعة تمت تحت التهديد و الإكراه ، بالغت في تضخيم هذا الجانب ، و سكتت عن كل ما يشير إلى مظاهر الحرية و الطواعية و الرضا التي صاحبت البيعة . و بناء على ذلك فان الحالة الثالثة يبدو أنها هي الصحيحة ، بمعنى أن طلحة و الزبير قد بايعا عليا في حالة جمعت بين الرضا و الطواعية و بين الإكراه و عدم الرضا .

و تفسير ذلك أن طلحة و الزبير بايعا عليا –رضي الله عنهم- عن رضا و طواعية بالنسبة لشخصه، فهما لم يكونا يبغضانه و يرفضان خلافته ، لأنه أصبح أفضل الصحابة و أحقهم بالخلافة بعد استشهاد عثمان-رضي الله عنه- ، و مما يؤيد ذلك أنهما عندما خرجا إلى مكة و البصرة طلبا لدم عثمان ، لم يعلنا خلافة جديدة ، و لم يخلعا عليا ، و لم يبايعا شخصا آخر ، و إنما طالبا عليا بالاقتصاص من قتلة عثمان[1] ، و هذا اعترف منهما بأنه هو الخليفة .

و أما عدم الرضا و الضغوط التي صاحبت بيعة علي بن أبي طالب ، فهي معروفة و ذلك أن المدينة بكاملها كانت واقعة تحت سيطرة قتلة عثمان قوة و تنظيما و واقعا ، و قد كان عددهم يقارب 2500 فرد[2] . و لاشك أن هؤلاء كانوا على استعداد لمواجهة كل من يعارضهم أو يحاول الاقتصاص منهم . و قد كان في صالحهم أن يختار أهل المدينة خليفة جديدا لهم ، على أن يتم كل ذلك تحت إشرافهم و بتوجيه منهم و برضاهم . لذا فان القول بأن اختيار علي خليفة تمّ بعيدا عن تدخل و إشراف هؤلاء ، هو قول غير صحيح ، لأنه أولا أن كثيرا من الروايات التاريخية أشارت إلى ضغوط هؤلاء و تدخلاتهم .

و ثانيا إن الاستنتاج العقلي يثبته ، لأنه من الثابت أن قتلة عثمان لما قتلوا الخليفة كانوا هم القوة الوحيدة و الفاعلة في المدينة بلا منازع ، و هذا يعني أنه لا يتم أمر في المدينة دون موافقتهم . و ثالثا إن عليا لما تولى الخلافة كان عاجزا عن تنفيذ القصاص في قتلة عثمان ، و عندما طالبه الصحابة عامة و طلحة و الزبير خاصة ، بالاقتصاص من قتلة عثمان اعتذر لهم بعدم قدرته على تنفيذه .

---

[1] عن ذلك انظر المبحث الأول .

[2] ابن كثير: المصدر السابق ج7 ص: 238 و ما بعدها .

كل ذلك يثبت تعرّض الناس للضغوط و الإكراه و المضايقات على أيدي قتلة عثمان ، الذين ضغطوا أيضا على كبار الصحابة الذين يمثلون خطرا عليهم ، كطلحة و الزبير ، لكي يسايروهم ،و لا يعترضون على خطتهم ، فأدى ذلك إلى عدم رضا كبار الصحابة عن الطريقة التي تمت بها البيعة ، و عن الظروف التي صاحبتها . و عليه يمكن القول أن طلحة و الزبير لم يكرها على الرضا بعلي خليفة للمسلمين ، لكنهما أكرها على قبول ما فرضه قتلة عثمان عليهما و على الناس .

المبحث الثاني : خروج طلحة و الزبير إلى مكة و البصرة

عندما مرت أربعة أشهر على بيعة أهل المدينة لعلي بن أبي طالب ، استأذنه الصحابيان طلحة و الزبير للخروج إلى مكة فأذن لهما ، ثم لما ذهبا إليها جاء الخبر أنهما جمعا الناس و توجها إلى البصرة[1] . فلماذا خرجا إلى مكة و البصرة ؟ و ما هي دوافع خروجهما ؟ و هل يعد خروجهما عصيانا و فتنة و نكثا للبيعة ؟ و هل شهدا طلحة و الزبير شهادة زور عند ماء الحوأب ؟ و لماذا انسحب الزبير من معركة الجمل ؟ و هل التقى علي بطلحة يوم الجمل ، و ماذا قال له ؟ هذه التساؤلات هي التي سأجيب عليها فيما يأتي ان شاء الله تعالى .

أولا : الغاية من الخروج و دوافعه :

ذكر الإمام أحمد في مسنده رواية مفادها أن الصحابيين طلحة و الزبير –رضي الله عنهما-خرجا إلى البصرة طلبا لدم عثمان [2]–رضي الله عنه- .و روى الطبري أن طلحة بن عبيد الله ،و الزبير بن العوام ، و عائشة أم المؤمنين –رضي الله عنهم- ذهبوا إلى البصرة للمطالبة بدم عثمان المقتول ظلما[3] .و ذكر الذهبي أن طلحة و الزبير خرجا من المدينة ليطلبا دم عثمان ،و يأخذان بثأره من قتلته[4] .و نفس الخبر ذكره ابن كثير في البداية و النهاية[5] .

ففيما يخص رواية أحمد بن حنبل ، فقد حسّنها الحافظ الضياء المقدسي ، و المحدث شعيب الأرناؤوط ، و قال عنها الهيثمي : رواها أحمد

[1] الطبري: المصدر السابق ج3 ص: 4 ، 9 .
[2] المسند ، مصر ، مؤسسة قرطبة ، د ت ، ج1 ص: 165 .
[3] تاريخ الطبري ، ج3 ص: 34-35 .
[4] الخلفاء الراشدون ، ص: 288 .
[5] ج 7ص: 232 .

بإسنادين و رجال أحدهما رجال الصحيح[1] . و أما رواية الطبري فهي صحيحة الإسناد لأن رواته ثقات ، و هم : يعقوب بن إبراهيم ،و عبد الله بن إدريس ، و حصين بن عبد الرحمن ، عمرو بن جاوان ، و الأحنف بن قيس[2] .و أما روايتا الذهبي و ابن كثير فقد رُويتا بلا إسناد [3] ، لكنهما يندرجان ضمن الروايتين السابقتين ، فهما يتوافقان و لا يتناقضان . و من ثم يتبين –من ذلك- أن طلحة و الزبير خرجا إلى مكة و البصرة للمطالبة بدم عثمان ،و الثأر له من قتلته .

و أما بالنسبة للدوافع التي حملت طلحة و الزبير على الخروج للمطالبة بدم عثمان ، فقد تباينت حولها الأخبار و المواقف ، فزعم صاحب كتاب الإمامة و السياسة ، -المنسوب لابن قتيبة- أن طلحة و الزبير خرجا من المدينة بعدما فشلا في تحقيق مطامعهما ، و على رأسها الولاية ، و ذلك أنهما بايعا عليا طمعا فيها ، فلما لم يتحقق لهما ما أراداه تكلّما في علي و طعنا فيه ،ثم استأذناه للخروج إلى مكة لأداء العمرة ، فأذن لهما[4] .

و ذكر البيهقي رواية مفادها أن طلحة و الزبير خرجا للمطالبة بدم عثمان لأن عليا كان راضيا بقتل عثمان ،و ذلك أن بعض الناس صوّر لهما-أي طلحة و الزبير- أن عليا كان راضيا بقتل عثمان ، فذهبا إلى عائشة أم المؤمنين و حملاها على الخروج للمطالبة بدم عثمان ،و الإصلاح بين الناس[5] .و هذا يعني أن طلحا و الزبير رأيا في علي تقاعسا تقاعسا عن الاقتصاص من قتلة عثمان ، لأنه كان راضيا بقتله على حد زعم تلك الرواية .

و أما الذهبي فردّ سبب خروج طلحة و الزبير إلى مكة و البصرة ، إلى ندمهما و الرغبة في المطالبة بدم عثمان تكفيرا عما صدر منهما تجاه عثمان ، فذكر أنهما رأيا أنه لا يخلصهما مما وقعا فيه من توانيهما في نصرة عثمان ، إلا أن يقوما في الطلب بدمه ، و الأخذ بثأره من قتلته ،

---

[1] الضياء المقدسي : الأحاديث المختارة ،حققه عبد الملك بن دهيش ، مكة المكرمة ، مكتبة النهضة الحديثة ، 1410 ه، ج 3ص: 33. و الذهبي : سير أعلام النبلاء ، ج1 هامش ص: 57 .و الهيثمي : مجمع الزوائد ، حققه عبد الملك بن دهيش ، مكة ، مكتبة النهضة الحديثة ، 1410، ج7 ص:27 .

[2] الطبري: المصدر السابق ج3 ص: 34-35 . و محمد أمحزون : المرجع السابق ج2 ص: 90 .

[3] انظر: الخلفاء الراشدون ص: 88 .و البداية و النهاية ج 7 ص: 332 .

[4] ج1 ص: 77-78 .

[5] الاعتقاد و الهدايا ، ص: 372 .

فخرجا من المدينة دون مشورة من أمير المؤمنين[1] . و قال –أي الذهبي- عن طلحة : انه حصل له في حق عثمان ((تمغفل و تأليب ، فعله عن اجتهاد ، ثم تغيّر عندما شاهد مصرع عثمان ، فندم على ترك نصرته ، رضي الله عنه)) ، ثم ذكر قولا لطلحة قال فيه : ((كان مني شيء في أمر عثمان ، مما أرى كفارته إلا سفك دمي و طلب دمه)) ، و قوله هذا إسناده جيد[2] . و ذهب الباحث محمد أمحزون إلى القول بأن دافع خروج طلحة و الزبير –رضي الله عنهما- إلى مكة و البصرة ، هو رغبتهما في القصاص من قتلة عثمان لوجه الله ، لكنهما أخطآ في رغبتهما الملحة في الإسراع بالثأر لعثمان ، رغم أن الظروف لم تكن مواتية لذلك[3] .

تلك هي بعض الروايات و الأراء التي قيلت عن دوافع طلحة و الزبير في خروجهما إلى مكة و البصرة ، فهل وُفقت فيما ذهبت إليه ؟ فبخصوص رواية صاحب كتاب الإمامة و السياسة ، فقد ذكرها بلا إسناد [4] . لذا فنحن نستبعدها ، لأنها فقدت شرطا أساسيا من شروط صحة الخبر و تحقيقه . و يزيدها استبعادا أن فيها ما يتعارض مع أخلاق الصحابيين طلحة و الزبير المشهود لهما بالصلاح و الاستقامة و دخول الجنة[5] . كما أنها تتناقض مع الأخبار الصحيحة في الغاية من الخروج و دوافعه .

و أما ما رواه البيهقي فهو خبر غير صحيح ، لأنه ليس له إسناد[6] و متنه منكر، لأنه لا يعقل أن يكون طلحة و الزبير لا يعرفان موقف علي من قضية قتل عثمان حتى يأتي رجل مجهول فيخبرهما بذلك، فيصدقانه و يخرجان للمطالبة بدم عثمان ! علما بأن سبب تأخر علي في القصاص من قتلة عثمان ليس هو أنه كان راضيا بقتله كما زعمته الرواية ، و إنما هو عجزه عن تنفيذ القصاص في قتلة عثمان لقوتهم و سيطرتهم على البلد .

و أما ما قاله الذهبي ، فهو رأي استنتجه من الروايات التي اطلع عليها ،و ذكر بعضها في كتابه سيّر أعلام النبلاء [7]، و قد أيد موقفه

---

[1] الخلفاء الراشدون ،ص: 288 .
[2] الذهبي: سيّر أعلام النبلاء ، ج 1ص: 34 .
[3] تحقيق مواقف الصحابة ، ج2 ص: 139-140 .
[4] انظر ج1 ص: 77 .
[5] أبو الحجاج المزي : تهذيب الكمال ، حققه بشار عواد ، ط1ن بيروت ، مؤسسة الرسالة ، 1980، ج13 ص: 412 . و البخاري: حققه ديب البغا ، بيروت ، دار ابن كثير ، 1987 ج 3 ص: 1161 .و ابن حجر : الاصابة ، حققه محمد البجاوي، ط11 بيروت ، دار الجيل ، 1992 ، ج 2 ص: 553 .
[6] انظر : الاعتقاد ، ص: 372 .
[7] ج 1 ص: 34 .

برواية عن طلحة إسنادها جيد . و هو موقف صحيح أوافقه عليه ، لكنه ليس هو الدافع الوحيد في خروج طلحة و الزبير إلى مكة و البصرة ، و سيأتي ذكر الدوافع الأخرى قريبا –إن شاء الله- علما بأن الذهبي لم يفسر لنا سبب خروجهما دون إعلام الخليفة بنيتهما من الخروج .

و أوافق –أيضا- الباحث محمد أمحزون فيما ذهب إليه ، من الظرف الذي خرج فيه طلحة و الزبير إلى مكة و البصرة لم يكن مواتيا لعلي لينفذ القصاص في قتلة عثمان . لكنني لا أوافقه عندما أكد على أن طلحة و الزبير أخطآ في رغبتهما الملحة في الإسراع بالثأر لعثمان ؛ لأن سلوكهما هذا قد يكون طريقا لحل المشكلة ، فعلي لم يكن في مقدوره تنفيذ القصاص في قتلة عثمان ، لقوتهم و سيطرتهم على البلد ، و هذا يستدعي الحزم و التعاون و الإسراع لكسر شوكتهم ، لكي لا يتعاظم خطرهم أكثر مما هو قائم . و هذا يعني أن ما قام به طلحة و الزبير كان في إمكان علي أن يستفيد منه ، فيضع يده في يديهما للاقتصاص من قتلة عثمان ، و كسر شوكتهم . و بهذا يكون ما قام به طلحة و الزبير-رضي الله عنهما- وسيلة سريعة لحل مشكلة قتلة عثمان ، و يصبح تصرفهما حلا سريعا لمشكلة تحتاج حلا عاجلا ، و ليس هو تصرّف خاطئ لتسرّع صاحبيه . و هذا الذي قلتُه هو مجرد رأي محتمل ، ردا على محمد أمحزون عندما خطّأ طلحة و الزبير فيما أقدما عليه ، في حين أن ما قاما به الصحابيان هو تصرّف يحتمل الخطأ و الصواب على حد سواء .

و يبدو لي أن هناك أربعة دوافع أساسية كانت من وراء خروج طلحة و الزبير ، أولها الندم و التكفير عما صدر منهما من بعض التهاون في حق عثمان ، وهذا الدافع هو الذي ذكره الذهبي . و الثاني إيمانهما بضرورة القصاص من قتلة عثمان المقتول ظلما و هذا موقف يشاركهم فيه عامة المسلمين . و الدافع الثالث يبدو أنهما رأيا أن عليا تأخر في تنفيذ القصاص في قتلة عثمان ، بعد مرور أربعة أشهر من استشهاد عثمان . و رغم أن هذا التأخر له ما يبرره، فيبدو أنهما –أي طلحة و الزبير- رأيا ضرورة التحرك سريعا لتنفيذ القصاص .

و الرابع هو أنهما ربما رأيا أن عليا لا يمكّنه وضعه الذي هو عليه ، من تنفيذ القصاص ، فدفعها ذلك إلى الخروج إلى مكة و البصرة لجمع العساكر ، و بها يتمكنان من المطالبة بدم عثمان ،و كسر شوكة هؤلاء القتلة .

و أما إذا قيل : لماذا لم يطالب طلحة و الزبير-رضي الله عنهما- بما عزما عليه في المدينة ؟ فيقال : إن خطتهما التي رسماها لا يمكن تطبيقها في المدينة ، لأنهما يعلمان أن عليا ليس في مقدوره تنفيذها ، لأن قتلة عثمان هم من حوله يمثلون جيش المدينة . و لأنهما –أيضا- كانا على علم بأن عليا لا يوافق على خطتهما ، و قد رُوي أنهما طلبا منه تنفيذ القصاص ، فاعتذر لهما أنه عاجز عن تنفيذه .و طلبا منه –أيضا- أن يولي أحدهما على الكوفة ،و الآخر على البصرة ، ليأتيانه بالعساكر فيستعين بها على قتلة عثمان ، فقال لهما أنه سينظر في الأمر ، ثم في النهاية لم يوافق على ما اقترحاه عليه[1] . و إذا قيل لماذا لم يخبر طلحة و الزبير عليا –رضي الله عنهم- بخطتهما ؟ فالجواب واضح وهو أنهما كان يعلمان أن عليا لا يوافقهما على ما خططا له و عزما على تنفيذه ،فان أخبراه فخطتهما ستفشل .

ثانيا : هل خروجهما عصيان و فتنة و نكث للبيعة :

تباينت المواقف في النظر إلى خروج طلحة و الزبير إلى مكة و البصرة ، فهناك من نظر إليه على أنه عصيان سافر ، ونكث للبيعة ،و إثارة للفتن بين المسلمين .و هناك من نظر إليه على أنه اجتهاد له ما يبرره شرعا و عقلا و واقعا . فمن تلك المواقف ما رُوي عن علي-رضي الله عنه – أنه قال : إن طلحة و الزبير نكثا بيعتهما له[2] .و روى البيهقي بإسناده أن عليا قال عن طلحة و الزبير ، أنهما بايعاه في المدينة و خالفاه في البصرة[3] . و روى ابن أبي شيبة أن عليا-رضي الله عنه- قال : ((إن إن طلحة و الزبير بايعاه طائعين غير مكرهيّن، ثم أرادا أن يفسدا الأمر ،و يشقا عصا المسلمين))[4] .

فيتبين من تلك الروايات أن عليا قد وصف خروج طلحة و الزبير بأنه مخالفة، و إفساد ، و نكث للبيعة ، و شق لعصا المسلمين . فهل ثبت ذلك عنه ؟ كلا لم يصح ذلك عنه ، لأن تلك الروايات ضعيفة ، فالرواية الأولى في إسنادها عوانة بن الحكم (ت147هجرية) , هو متهم بالكذب ،و يروي عن الكذابين ، كهشام بن محمد الكلبي[5] .و خبره هذا مرسل ، سقط

---

[1] ابن كثير : المصدر السابق ج7 ص: 229-230 ، 245 .
[2] الطبري: المصدر السابق ج 3 ص: 70 .
[3] الاعتقاد ص: 371-372 .
[4] مصنف ابن أبي شيبة ج 7 ص: 541 .
[5] ابن حجر العسقلاني: لسان الميزان ج 4 ص: 386 .و الذهبي : سير أعلام النبلاء ج 7 ص: 201

سقط منه التابعي ، و هو –أي عوانة- ليس تابعيا[1] ، فكيف يروي عن الصحابة و هو لم يأخذ عنهم ؟ ! .

و الرواية الثانية هي أيضا ضعيفة ، لأن في إسنادها من هو مجهول الحال ، كعبد الله بن محمد بن علي الدقاق ، و عبد بن محمد بن عبد الرحمن المديني، .و في متنها ما يدل على بطلانها و تلاعب الرواة بها ، فقد زعمت أن مما قاله علي قبل معركة الجمل ، أنه ذكر أن معاوية بن أبي سفيان قد وثب على الخلافة ،و هو ليس أهلا لها[2] . و هذا كلام غير صحيح ، لأنه من الثابت تاريخيا أن معاوية لم يكن يطالب بالخلافة قبل معركة صفّين، و أنه لم يتسلمها إلا بعد سنة 40هجرية حين تنازل له عنها الحسن بن علي –رضي الله عنهما- .

و الرواية الثالثة –لابن أبي شيبة- هي أيضا غير صحيحة الإسناد ، فمن رجاله : جعفر بن زياد ، و صفوان بن قبيصة الأحمس (مصنف ابن أبي شيبة،ج7 ص: 541) ، الأول ذكره العقيلي ،و ابن عدي ، و ابن الجوزي ، و الذهبي في الضعفاء [3]،و الثاني مجهول الحال[4] .

و مما يمكن الرد به على تلك الروايات ، هو أنه رُوي أن عليا -رضي الله عنه- اعترف بأن لطلحة و الزبير حجة فيما خرجا من أجله ، إن أرادا بذلك وجه الله تعالى[5] .و هذه الرواية و إن كانت ضعيفة الإسناد ، ، لأن فيه : شعيب بن إبراهيم ، و سيف بن عمر التميمي [6] . فإنه يمكن استخدامها لرد الضعيف بالضعيف .

و أشير هنا إلى أنه قد رُوي حديث عن رسول الله –صلى الله عليه و سلم- فيه إدانة للزبير ، قال له فيه : إنك لتقاتلن عليا و أنت ظالم له . فهذه إدانة صريحة للزبير بأنه ظالم لعلي ، إن صحّ الحديث ، لكنه لم يصح ، و لم تثبت طرقه التي ورد بها[7] .

---

[1] ابن حجر: نفسه ج 4 ص: 386 .
[2] البيهقي : المصدر السابق ص : 371-372 .
[3] العقيلي : المصدر السابق ج 1 ص: 86 .و ابن عدي : المصدر السابق ج 2ص: 142 .و ابن الجوزي: الضعفاء ، ج1ص: 171 . و الذهبي: المغني في الضعفاء ، ج 1ص: 132 .
[4] الذهبي : ميزان الاعتدال ج 3 ص: 434 .و المغني : ج 1 ص: 309 .و ابن الجوزي : المصدر السابق ج 2 ص: 56 .
[5] الطبري: المصدر السابق ج3 ص: 33 .
[6] الأول فيه جهالة ، و الثاني ضعيف ، و عنهما أنظر : ثانيا من المبحث الأول .
[7] عن تحقيق هذا الحديث انظر : رابعا من هذا المبحث .

و أما عن مواقف العلماء من تلك القضية ، فسأذكر منها طائفة ، أولها موقف ابن حزم الأندلسي ، يرى أن خروج طلحة و الزبير إلى البصرة ، لم يكن حربا على علي بن أبي طالب ، و لا إبطالا لبيعته و لا نقضا لها ، لأنهما لم يطعنا فيه ، و لا أحدثا إمامة أخرى ، و لا جددا بيعة لغيره ، فلو أرادا ذلك لبايعا لغيره ، و إنما نهضا ((لسد الفتق الحادث في الإسلام ، من قتل أمير المؤمنين عثمان –رضي الله عنه- ظلما))، و الدليل على ذلك أن القوم اجتمعوا و لم يقتتلوا ، و إنما حدث القتال بفعل مكر قتلة عثمان يوم الجمل[1] .

و الثاني موقف المؤرخ ابن الأثير الجزري ، فانه عدّ خروج طلحة و الزبير هربا ، فقال أنهما هربا من المدينة بعد أربعة أشهر من استشهاد عثمان[2] . لكنه لم يقل لنا ممن هربا ، فهل هربا من علي ، أم من قتلة عثمان ؟ ، و ما هي الأسباب التي دفعتهما إلى الهروب ؟ و ما هي المبررات التي جعلته يعتبر خروجهما هروبا . فكلامه هذا غامض جدا.

و الثالث موقف المفسر محمد بن أحمد القرطبي ، يرى أن خروج طلحة و الزبير يوم الجمل ، ليس عصيانا و لا إثما ، لأنه لو كان كذلك لما أخبر عنهما الرسول –عليه الصلاة و السلام- أنهما شهيدين ، و الشهادة لا تكون إلا بقتل في طاعة[3] .

و آخرها- و هو الرابع- موقف الحافظ شمس الدين الذهبي، فإنه لم يعتبر طلحة و الزبير عاصيين في خروجهما إلى البصرة و مشاركتهما في القتال يوم الجمل ، و إنما اعتبرهما متأوليّن قاصديّن للخير[4] .

و تعليقا على ذلك أقول : إن خروج طلحة و الزبير –رضي الله عنهما- له ما يبرره ، لأنه قام على الاجتهاد و التأويل ، لا على الظلم و التعمد في إثارة الفتن . و هو يندرج ضمن تغيير المنكر باليد و اللسان . فهما عندما رأيا أن عليا-رضي الله عنه- ليس في مقدوره الاقتصاص من قتلة عثمان ، سعيا على طريقتهما للاقتصاص من هؤلاء و كسر شوكتهم ، حتى و إن تمّ ذلك دون إذن من الخليفة ؛ و عملهما هذا هو بلا شك مخالفة بيّنة لعلي ، لكن لها ما يبررها ،و يجعلها في إطار الاجتهاد طلبا للحق ، و يخرجها من مجال العصيان و نكث البيعة .و عملهما هذا شبيه

---

[1] الفصل في الملل و الأهواء و النحل ، القاهرة ،مكتبة الخانجي ، د ت ، ج 1 ص: 123 .
[2] الكامل في التاريخ ج3 ص: 82 .
[3] تفسير القرطبي ، حققه أحمد البردوني ، ط2 القاهرة ، دار الشعب ، 1372ه ، ج 16 ص: 321-322 .
[4] سيّر أعلام النبلاء ، ج2 ص: 193 .

بموقف كثير من أهل المدينة الذين بايعوا عليا ، لكنهم عندما أمرهم بالخروج معه للتصدي لأهل مكة و الشام لم يخرجوا معه[1] ، و عصوا أمره لاعتقادهم أن الصواب معهم و ليس معه ، فلم يجبرهم و تركهم على قناعاتهم .

و أما ما قاله العلماء السابق ذكرهم ، فان ابن حزم موقفه صحيح ، و دليله قوي في أن طلحة و الزبير لم ينكثا البيعة .و أما ابن الأثير فموقفه غامض ، فهو لم يبين لنا قصده من قوله أن طلحة و الزبير هربا من المدينة . فماذا فعلا لكي يهربا ؟ و ممن يهربا ؟ و ما هي أسباب هروبهما ؟ هذه التساؤلات و غيرها لا نجد لها جوابا عند ابن الأثير فيما قاله .

و أما القرطبي فموقفه صحيح و جدير بالتدبر و التنويه ، فهو قد لفت انتباهنا إلى أنه لا يعقل أن يكون طلحة و الزبير عاصيين آثميّن في خروجهما للقتال يوم الجمل ، ثم نجد الرسول-عليه الصلاة و السلام- يخبر بأنهما شهيدين و يبشرهما بالجنة ! و هذه البشارة صحيحة ثابتة في حق طلحة و الزبير[2]-رضي الله عنهما- ، و هما من السابقين الأولين من المهاجرين الذين رضي الله عنهم و رضوا عنه . فدلّ كل ذلك على أن خروجهما ليس عصيانا ، و لا إثما ، و لا نكثا لبيعة ، و إنما هو خروج قام على التأويل و الاجتهاد ، طلبا للحق و كسرا لشوكة قتلة عثمان .

و أشير هنا إلى أنه قد رُوي حديث نُسب للرسول-صلى الله عليه و سلم- فيه إخبار بأن فتنة ستخرج من المدينة ، فسّرها بعض رواة الحديث بأنها فتنة طلحة و الزبير ، و نص الحديث هو : ((أُحذركم سبع فتن تكون بعدي ، فتنة تقبل من المدينة ، و فتنة بمكة ، و فتنة تقبل من اليمن ، فتنة تقبل من الشام ، و فتنة تقبل من المشرق ، و فتنة تقبل من المغرب ،و فتنة تقبل من بطن الشام))[3] . هذا الحديث لا ذكر له في أمهات كتب الحديث عند أهل السنة ، و قد ضعّفه المحدث ناصر الدين الألباني[4] . و في متنه ما يدل على أنه غير صحيح ، لأنه أغفل التحذير من أكبر و أخطر فتنة عصفت بالمسلمين ، و هي الفتنة الكبرى التي شتت المسلمين شيعا و أحزابا و جعلت بأسهم بينهم شديدا . فالحديث لم يذكر الفتنة التي

---

[1] ابن كثير : المصدر السابق ج 7 ص: 231، 234 .

[2] أنظر : ابن حجر: الإصابة ج 2 ص: 553 .و المزي : المصدر السابق ج 13 ص: 412 .

[3] الحاكم : المصدر السابق ج 4 ص: 51 .

[4] الألباني: الأحاديث الضعيفة ج 4 ص: 1870 .و ضعيف الجامع الصغير ،ط2 بيروت ، المكتب الإسلامي ، 1408 ، ج1 ص: 189

أشعلها قتلة عثمان، الذين قدموا أساسا من مصر و الكوفة و البصرة . فهل يعقل أن يحذّر الحديث المسلمين من سبع فتن لا توجد من بينها فتنة الفتن التي أخرجت طلحة و الزبير للمطالبة بالحق ؟ !

ثانيا : هل شهد طلحة و الزبير شهادة زور ؟ :

رُوي أنه لما سار أهل مكة إلى البصرة و مروا بمكان يعرف بالحوأب ، نبحت عليهم الكلاب ، فسألت عائشة –رضي الله عنها- عن ذلك فقيل لها : هذا ماء الحوأب ، فأرادت الرجوع ، و قالت للناس ، إنها تذكرت حديثا للرسول –عليه الصلاة و السلام- قاله لزوجاته ، و فيه : ((أيكن صاحبة الجمل الأديب ، و التي تنبحها كلاب الحوأب)) ، فشهد لها طلحة و الزبير أنه ليس هذا هو ماء الحوأب ، و شهد معهما خمسون رجلا ، و قيل أربعون ، فكان ذلك أول شهادة زور في الإسلام[1] .فهل هذا الخبر صحيح ؟ و هل يصدر ذلك الفعل عن رجلين مبشرين بالشهادة و الجنة ؟ .

أولا إن هذا الخبر رواه المسعودي و اليعقوبي بلا إسناد ، لذا فهو مردود عليهما ، لأنه افتقد شرطا أساسيا من شروط صحته و تحقيقه ، و المسعودي و اليعقوبي مجروحان كما هو معروف . و ثانيا أن الخبر فيه طعن صريح في صحابيين جليلين مشهود لهما بالشهادة و الجنة ، و هذا يعني أنهما لا يقدمان على ذلك الفعل الذي فيه تعمد في الكذب و العصيان و ارتكاب كبيرة من الكبائر . لأن ذلك العمل يتنزه عنه عامة المؤمنين ، فما بالك بخاصتهم كطلحة و الزبير المبشريّن بالجنة ؟ !

و ثالثا إنه توجد عدة روايات تخالف ما زعمته الرواية السابقة و تبطلها ، فمن ذلك ما رواه الذهبي من أنه عندما أرادت عائشة العودة ، قال لها بعض من كان معها : بل تقدمين فيراك المسلمون ، فيصلح الله ذات بينهم . ثم ذكرت لهم حديث رسول الله- عليه الصلاة و السلام- الذي قاله لزوجاته . و هذه الرواية إسنادها صحيح[2] ، وليس فيها تعيين لمن تكلّم مع أم المؤمنين ،و لا فيها حكاية شهادة الزور المزعومة . و قد روى الحافظ ابن كثير عن احمد بن حنبل في مسنده ، أن الزبير هو الذي تكلّم مع عائشة عندما أرادت الرجوع ، فقال لها : ((ترجعين ، عسى الله أن يصلح بك بيّن الناس)) ، ثم قال ابن كثير : هذا خبر إسناده على شرط

---

[1] المسعودي : المصدر السابق ج 2 ص:" 428 .و اليعقوبي: المصدر السابق ج 2 ص: 81 .

[2] سيّر أعلام النبلاء ، ج2 ص: 177-178 .

الصحيحين و لم يخرجوه[1] . فهذه الرواية ذكرت الزبير صراحة دون ذكر لشهادة الزور المزعومة .

و في رواية أخرى لابن كثير-بلا إسناد- فيها أنه عندما قيل لعائشة-رضي الله عنها- أن المكان هو الحوأب و أرادت الرجوع ، قال لها عبد الله بن الزبير أن الذي أخبرها بأن المكان هو ماء الحوأب قد كذب عليها .[2] هذه الرواية ليس لها إسناد ، كرواية شهادة الزور ، لكنها تخالفها في أن الذي تكلّم مع أم المؤمنين هو عبد الله بن الزبير و ليس الزبير ، و أنها لم تذكر حكاية شهادة الزور المزعومة .

و أما الحديث المذكور في رواية شهادة الزور ، فقد ورد في كتب الحديث بصيغتين مشهورتين ، الأولى ((كيف بإحداكن تنبح عليها كلاب الحوأب)) ،و الثانية ((أيتكن تنبح عليها كلاب الحوأب))[3] . و قد اختلف العلماء في موقفهم من هذا الحديث ، فمنهم من صححه ، و منهم من ضعّفه ، فمن الذين صححوا إسناده : شمس الدين الذهبي ، و ابن كثير، و ابن حجر العسقلاني ، و الهيثمي[4] . و أما الذين ضعّفوه فمنهم : يحي بن سعيد القطان ، و عبد الرحمن بن الجوزي، و مقبل بن هادي الوداعي ،و ابن طاهر القيسراني [5] .

و إذا كان المحدثون قد اختلفوا في الحكم على ذلك الحديث بين مصحح و مضعّف له ، فقد أُلحقت به زيادات مغرضة ليست منه ، و ظاهرها البطلان . فمن ذلك ما رواه اليعقوبي من أن عائشة –رضي الله عنها-قالت : ((هذا الماء الذي قال لي رسول الله ، لا تكوني التي تنبحك كلاب الحوأب))[6] . و الرواية الثانية رواها عبد الرزاق عن معمر عن ابن طاووس عن أبيه طاووس بن كيسان أن الرسول –عليه الصلاة و السلام

---

[1] البداية و النهاية ج 6 ص: 212 .
[2] نفس المصدر ج7 ص: 232 .
[3] الهيثمي : مجمع الزوائد ج 7 ص: 234 . و الذهبي : المصدر السابق ج 2 ص: 177-178 .
[4] انظر حسب ترتيب المؤلفين في المتن : سيّر أعلام النبلاء ج 2 ص: 177-178 .و البداية و النهاية ج 6 ص: 212 .و فتح الباري ج13 ص: 55 .و مجمع الزوائد ،القاهرة ، دار الريان للتراث 1403ه،ج 7 ص: 234 .
[5] ابن عساكر : تاريخ دمشق ، ج 49 ص: 465 .و ابن الجوزي: العلل المتناهية حققه خليل الميس ، ط1 بيروت ، دار الكتب العلمية ، 1407 ج2 ص: 849 .و الوداعي : أحاديث معلة ظاهرها الصحة ،ط2 مصر ، مكتبة ابن عباس ، د ت ، ج1 ص: 169 . و القيسراني : ذخيرة الحفاظ ، حققه عبد الرحمن الفيرواني ، ط1 الرياض ، دار السلف ، 1416 ، ج4 ص: 4409 .
[6] تاريخ اليعقوبي ، ج2 ص: 181 .

ـقال لنسائه : ((أيتكن التي تنبحها كلاب ماء كذا و كذا ، إياك يا حميراء)) ، يعني عائشة[1] .

فبالنسبة لرواية اليعقوبي ، فقد ذكرها بلا إسناد ، و هذا دليل كاف لردها ، لأنها فقدت شرطا أساسيا من شروط صحة الخبر و تحقيقه ، هذا فضلا على اليعقوبي مجروح ، و الرواية توافق مذهبه الشيعي لأن فيها طعنا صريحا في أم المؤمنين عائشة-رضي الله عنها- فقد صورتها مخالفة لأمر الرسول ـصلى الله عليه و سلم- عندما واصلت سيّرها إلى البصرة رغم نهي الحديث لها .

و أما الرواية الثانية فإنها مرسلة ، لأن طاووس بن كيسان - ت106 هجرية - تابعي و ليس صحابيا[2] .و متنها هو أيضا يشهد على بطلانها لأمرين ، الأول إن المحققين من العلماء قالوا : إن كل حديث فيه ياحميراء هو كذب مختلق[3] . و الثاني هو أن الزيادة الموجودة في الحديث هي دليل على تلاعب الرواة بالحديث و تصرّفهم فيه ، و أن تلك الزيادة باطلة ، لأنها لو صحّت لما تابع طلحة و الزبير و عائشة ـرضي الله عنهم- طريقهم إلى البصرة ، لأن تلك الزيادة فيها نهي و تحذير صريحين لعائشة خاصة ، و لمن معها عامة ، و بما أنهم واصلوا طريقهم دلّ ذلك على بطلان تلك الزيادة ، و أنها أُلحقت بنص الحديث المعروف الذي لا يوجد فيه تحذير و لا نهي ، و كل ما فيه هو مجرد إخبار بالغيب لما قد يحدث لعائشة-رضي الله عنها-. فجاء الكذابون و ألحقوا بالحديث تلك الزيادة لإدانة عائشة و طلحة و الزبير، و إظهارهم أمام المسلمين بأنهم خالفوا حديثا صريحا فيه تحذير و نهي لهم عما هم فيه .

و يتبين مما ذكرناه أن حكاية شهادة الزور التي نُسبت لطلحة و الزبير ، هي حكاية مكذوبة . و أن الحديث المشهور عن حادثة ماء الحوأب لم يتفق العلماء على صحته و لا على ضعفه ،و أن الزيادة التي أُلحقت به هي زيادة باطلة مغرضة . و حتى إذا افترضنا صحة ذلك الحديث في صيغته المعروفة -التي صححه عليها بعض العلماء – فلا يوجد تناقض بينه و بين مواصلة طلحة و الزبير و عائشة ـرضي الله عنهم- مسيرهم إلى البصرة ، لأن الحديث فيه إخبار عما سيحدث ، و ليس فيه نهي و

---

[1] نعيم بن حماد : الفتن ، حققه سمير الزهيري، ط1 القاهرة مكتبة التوحيد ، 1412ه ، ج1 ص: 84

[2] الذهبي : تذكرة الحفاظ ، ج 1 ص: 90 .

[3] منهم ابن قيم الجوزية ، لم يستثن أي حديث ، لكن علي القاري استثنى حدبثا فيه ياحميراء رواه النسائي ، و ليس هو الذي نحن في صدد تحقيقه . ابن قيم الجوزية : نقد المنقول ، حققه حسن السماعي ، ط1 ، بيروت دار الكتب العلمية ، 1990 ، ص : 51 .و علي القارئ : المصنوع ، حققه عبد الفتاح أبو غدة، ط4 ، الرياض ، مكتبة الرشد ، 1404 ،ج1 ص: 211 .

تحذير و منع من مواصلة المسير ، لذا واصلت عائشة طريقها إلى البصرة عندما ترجاها الزبير أو ابنه عبد الله بمواصلة المسير للصلح بين المسلمين و جمع كلمتهم .

رابعا : قضية انسحاب الزبير من معركة الجمل :

يُروى أنه عندما نشب القتال بين أهل مكة و أهل العراق ، في معركة الجمل سنة 36هجرية ، نادى علي الزبير-رضي الله عنهما- و انفرد به و قال له : أُنشدك بالله أما سمعت رسول الله -عليه الصلاة و السلام- يقول : ((انك تقاتلني و أنت لي ظالم))، قال : بلى و لكني نسيت . و في رواية أخرى أن قال له : ((أما إنك ستخرج عليه و تقاتله و أنت له ظالم))، فرجع الزبير . و في رواية ((لتقاتلنه و أنت له ظالم)) فقال الزبير : اللهم نعم ، لو ذكرت ما سرت مسيري هذا ، و الله لا قاتلتك أبدا . ثم انصرف إلى عائشة و أخبرها بالأمر ، فكلّمه ابنه عبد الله و حاول ثنيه عن موقفه .و في رواية أخرى أن الزبير لما سمع ما قاله له علي انسحب من المعركة نهائيا ، فتبعه ابن جرموز –من أهل العراق- و قتله خدعة في يوم الخميس 10 جمادي الأول سنة 36 هجرية [1] .

و قد جمعتُ اثنتي عشرة رواية ،ذكرت كلها أن سبب انسحاب الزبير من معركة الجمل هو سماعه للحديث النبوي الذي ذكّره به علي بن أبي طالب . فهل ما قالته هذه الروايات صحيح ، أم هو مجرد افتراء ؟ .

أولا ففيما يخص الروايات الخمس الأولى ، فقد رواها الحاكم النيسابوري ، و هو متهم بالتعصب للشيعة ، و تصحيح الواهيات و المناكير و الموضوعات[2] . و أما باقي رجاله في أسانيد تلك الروايات فسأذكرهم فيما يأتي تباعا ، فالرواية الأولى في إسنادها : إسماعيل بن أبي حازم ،و ربيعة بن الحارث ، و عثمان خزرزاذ الأنطاكي[3] . و هؤلاء الثلاثة مجهولون ، لم اعثر على احوالهم في مصنفات الجرح و التعديل .

---

[1] الحاكم : المصدر السابق ج 3 ص: 413.و الطبري: المصدر السابق ج 3 ص: 37.و ابن عبد البر: الاستيعاب ج2 ص: 510 .

[2] الذهبي : سيّر أعلام النبلاء ج 17 ص: 174 . و ابن العماد الحنبلي : شذرات الذهب ، حققه محمود الأرناؤوط ، دمشق ، دار ابن كثير ، ج 5 ص: 34-35 .

[3] انظر : الحاكم : المصدر السابق ج3 ص: 412 .

و الثانية في إسنادها : أبو قلابة عبد الملك بن محمد الرقاشي ، و عبد الملك بن مسلم الرقاشي ، و أبو حرب بن أبي الأسود الديلي[1] . الأول كثير الخطأ في الأسانيد و المتون ، و أوهامه كثيرة لتحديثه من حفظه[2] . و الثاني مذكور في الضعفاء [3] . و الثالث لم يكن شاهد عيان للحادثة ،رغم أنه قال أنه شاهدها ، لأنه من الطبقة الثالثة[4]، و من ثم لا يمكنه مشاهدة معركة الجمل (سنة 36هجرية)، هذا يعني أن روايته مرسلة .

و الرواية الثالثة في إسنادها : فضيل بن فضالة ،و الأجلح بن عبد الله بن حجية الكندي ، و أبو حرب بن أبي الأسود الديلي[5] . الأول مجهول الحال ، لم اعثر عليه في كتب الجرح و التعديل . و الثاني متهم بالكذب و التشيع و رواية المناكير ، و قلب الأسماء و عدم التفريق بن المتشابه منها ، لذا قيل عنه : ضعيف جدا لا يحتج به[6].و الثالث لم يكن شاهد عيان لما رواه ، لذا فروايته مرسلة كما سبق و أن بيّنا ذلك .

و الرابعة في إسنادها : معمّر بن سليمان، و عبد الملك بن مسلم الرقاشي، و أبو جرو المازني[7] .الأول مختلف فيه ، و قد ذُكر في الضعفاء[8] . و الثاني هو أيضا ضعيف ، و قد سبق تبيان حاله . و الثالث مجهول الحال[9] . و الرواية الخامسة في إسنادها : جعفر بن سليمان ، و عبد الملك بن مسلم الرقاشي ، و أبو جرو المازني[10] . و هؤلاء كلهم ضعفاء ، و آخرهم مجهول ، على ما ذكرناه في الرواية الرابعة . و بذلك يتبين لنا من تحقيق روايات الحاكم ، عن تكليم علي للزبير يوم الجمل ، أنها روايات ضعيفة بلا استثناء ، لم تصل مرتبة الصحيح .

---

[1] نفس المصدر ج 3 ص: 413 .

[2] الخطيب البغدادي : تاريخ بغداد ، بيروت دار الكتب العلمية ، د ت ج 10 ص: 425 .

[3] انظر : العقيلي : الضعفاء ، ج3ص: 35 .و الذهبي : المغني ، ج2 ص: 408 .

[4] ابن حجر: التقريب، ج 1ص: 632 .و خليفة خياط: الطبقات، حققه أكرم العمري،ط2 الرياض، 1402،ج1 ص: 206 .

[5] الحاكم : المصدر السابق ، ج3 ص: 413 .

[6] انظر: ابن الجوزي: الضعفاء ج1 ص: 64 . و ابن عدي : المصدر السابق ج 1 ص: 426 . و بن حبان : كتاب المجروحين ، حققه محمود زايد ، حلب ، دار الوعي، دت ج 1 ص: 175 . و ابن سعد : الطبقات الكبرى ، بيروت دار صادر ، د ت ، ج6 ص: 350.

[7] انظر: الحاكم : المصدر السابق ج 3 ص: 413 .

[8] العقيلي: الضعفاءج 1 ص: 188.و ابن الجوزي: المصدر السابق ج1 ص: 171 .و الذهبي: المغني: ج1 ص: 132 .و ابن عدي : المصدر السابق ج 2 ص: 164 .

[9] الذهبي: ميزان الاعتدال ج 7 ص: 349 .و المغني : ج2 ص: 777 .

[10] الحاكم : المصدر السابق ج 3 ص: 414 .

أما الرواية السادسة فقد رواها ابن كثير عن البيهقي ، و في إسنادها : فضل بن فضالة ،و الأجلح بن عبد الله بن حجية[1]. الأول يبدو أنه مجهول، مجهول، إذ لم اعثر على حاله في مصنفات الجرح و التعديل .و الثاني متهم بالكذب و التشيع ،و رواية المناكير ،و تقليب الأسماء و عدم التفريق بن المتشابه منها ، لذا قيل عنه : ضعيف جدا لا يحتج به[2] . و أما متنها- أي هذه الرواية- ففيه ما ينكر ، فقد ذكرت أن الزبير لما ذكّره علي بالحديث قال: نسيت و لا أقاتلك ، ثم رجع يشق الصفوف فاعترضه ابنه عبد الله ، فاخبره بالأمر ، فقال له ابنه : انك جئت للصلح بين الناس ، فقال له الزبير: لقد حلفت بأن لا أقاتله ، فقال ابنه : اعتق غلامك أحسن ، و قف حتى تصلح بين الناس . فاعتق الزبير غلامه و وقف ، فلما اختلف أمر الناس انصرف عنهم[3] . و هذا الكلام –في اعتقادي-ظاهر البطلان ، من تلاعبات الرواة المغرضين ، لأنه لا يعقل أن يقف الزبير المبشر بالشهادة و الجنة ذلك الموقف ، فكيف يقر بصحة الحديث الذي فيه دليل قاطع بأنه ظالم لعلي ،و لا ينسحب نهائيا من المعركة ؟ إن منطق الإيمان و المسؤولية يفرضان عليه التوقف و الانسحاب بعد أن يخبر جندها بما سمعه و يدعوهم إلى التوقف عن القتال . لأنه إذا كان هو ظالما لعلي فإن جنده هم أيضا ظالمون له . و أية فائدة من انسحابه من المعركة ، و جنوده من ورائه يخوضون معركة ظالمة ؟ ! . و أما الحكاية المزعومة من أن الزبير كفّر عن يمينه بعتق غلامه ، فهي حكاية مكذوبة ، قيلت للطعن فيه بإظهاره مصرا على القتال رغم سماعه للحديث الذي قال له انك ظالم لعلي .

و أما الرواية السابعة فقد رواها ابن أبي شيبة ، و من رجال إسنادها: عبد السلام[4] . و هو مجهول الحال ، و لم يدرك الزبير ، و سماعه من علي لا يثبت[5]. و هذا يعني أن روايته هذه مرسلة لم يكن فيها شاهد عيان عيان . و الرواية الثامنة رواها عبد الكريم القزويني ، و من رجال

---

[1] البداية : ج 6 ص: 213 .

[2] ابن الجوزي: المصدر السابق ج 1 ص: 64 .و ابن عدي : المصدر السابق ج 1ص: 426 . ابن حبان : كتاب المجروحين ج 1 ص: 175 .و ابن سعد : المصدر السابق ج 6 ص: 350.

[3] ابن كثير: المصدر السابق ج 6 ص: 213 .

[4] انظر : مصنف بن أبي شيبة ج 7 ص: 545 .

[5] العقيلي: المصدر السابق ج 3 ص:65 . و ابن الجوزي: العلل ج 2 ص: 848 .

إسنادها : حبة العرني[1] . و هو ضعيف ليس بثقة، و كذاب مغال في التشيع[2] . لذا فروايته ضعيفة و مردودة عليه .

و التاسعة رواها معمّر بن راشد ، و من رجال إسنادها : قتادة بن دعامة السدوسي[3] .و هو ثقة ، لكن روايته هذه مرسلة ، لأنه لم يكن شاهد عيان لها ، فهو مولود سنة 60هجرية ، و الحادثة وقعت سنة 36هجرية ، فأنى له أن يشاهدها ؟

و الرواية العاشرة ، رواها المؤرخ ابن جرير الطبري، و من رجال إسنادها : أبو بكر الهذلي ، و قتادة بن دعامة السدوسي [4] . الأول ضعيف كذاب متروك[5] . و الثاني متفق على توثيقه ، لكن روايته هذه مرسلة ، لم يكن فيها شاهد عيان لها ، على ما قد بيناه سابقا .

و الرواية الحادية عشرة هي أيضا رواها الطبري، و من رجال إسنادها : وهب بن جرير ، و الشهاب الزهري[6]. الأول مذكور في الضعفاء[7].و الثاني ثقة لكن روايته هذه مرسلة ، لم يكن فيها شاهد عيان لها ، لأنه من مواليد سنة 50هجرية ، و الحادثة وقعت سنة 36هجرية ، علما بأن مراسيله شر من مراسيل غيره ، لأنه حافظ و يرسل عندما لا يستجيز أن يسمي الراوي الذي أسقطه من الإسناد[8].

و الرواية الأخيرة- الثانية عشرة- رواها الحافظ شمس الدين الذهبي، و إسنادها ضعيف ، لأنه ينتهي بمجهول ، و ذلك أن الأسود بن قيس قال : حدثني من رأى الزبير [9] . فمن هذا الراوي الذي رأى الزبير ؟ فهو إذن راو مجهول الحال .

---

[1] التدوين في أخبار قزوين ، حققه عزيز العطار ، بيروت دار الكتب العلمية ، 1987 ، ج 1 ص: 193-194

[2] ابن حبان : المصدر السابق ج1 ص: 267 .و المزي : تهذيب الكمال، ج5 ص: 352 .و ابن الجوزي: الضعفاء ، ج 1ص: 187 .و الذهبي: المغني ج 1 ص: 146

[3] الجامع ، حققه حبيب الأعظمي ، ط2 ، بيروت المكتب الإسلامي ، 1403 ، ج11 ص: 241 .

[4] تاريخ الطبري ، ج 3 ص: 37 .

[5] ابن الجوزي: الضعفاء ، ج 2 ص: 12 .

[6] تاريخ الطبري: المصدر السابق ج 3 ص: 40-41 .

[7] العقيلي:الضعفاء ج 4 ص: 324 . و ابن عدي : المصدر السابق ج 7 ص: 68

[8] الذهبي: تذكرة الحفاظ ، ج 1 ص: 111 .

[9] سير أعلام النبلاء ، ج 1 ص: 58 .

و يُستنتج مما ذكرناه –في نقدنا لأسانيد تلك الروايات- أنها لم تصمد أمام التحقيق ، و أنها ضعيفة بلا استثناء ، لم ترق و لا واحدة منها إلى درجة الصحيح . مما يعني لأن الرواية المشهورة عن التقاء علي بالزبير-رضي الله عنهما- يوم الجمل ليست ثابتة .

و ثانيا إن كثيرا من العلماء المحققين قد أنكروا صحة الحديث الذي زعمت الروايات أن عليا قاله للزبير . فالبخاري أنكر صحته [1].و العقيلي قال عنه : لا يُروى من وجه يثبت[2] . و ابن الجوزي لم يصححه ،و ذكره في العلل الواهية[3] . و قال عنه العجلوني : لم يثبت ، و لم يصححه أهل الحديث[4] .و ضعّفه كل من أبي إسحاق الجويني في كتابه جنة المرتاب[5] ،و أبي حفص عمر الدراني ، في كتابه : المغني عن الحفظ و الكتاب بقولهم لا يصح شيء في هذا الباب[6] .

فيتبين من إنكار هؤلاء العلماء للحديث التي زعمت الروايات السابقة أن عليا قاله للزبير ، أن الحادثة من أساسها باطلة ، و أن الرواة المغرضين المزيفين للتاريخ، هم الذين اختلقوها و الحقوا بها ذلك الحديث الباطل .

و ثالثا إنه مما يزيد في ضعف الرواية المشهورة عن انسحاب الزبير من معركة يوم الجمل ، أن هناك روايات تخالفها في سبب انسحابه ، أولها ما رواه ابن سعد ، فقال : أخبرنا الحسين بن موسى الأشيب ، قال : أخبرنا ثابت بن يزيد عن هلال بن خباب ، عن عكرمة ، عن ابن عباس ، أنه أتى الزبير يوم الجمل، فقال له : أين صفية بنت عبد المطلب ، حيث تقاتل بسيفك علي بن أبي طالب بن عبد المطلب . فرجع الزبير فلقيه ابن جرموز فقتله[7] .

و الثانية رواها الذهبي ، و في إسنادها : هلال بن خباب عن عكرمة عن ابن عباس-رضي الله عنه- أنه قال للزبير يوم الجمل: هذه عائشة تملك الملك لقرابتها طلحة ، فأنت علام تقاتل قريبك عليا ، فرجع الزبير فلقيه ابن جرموز فقتله[8] .

---

[1] الذهبي : ميزان الاعتدال ج 4 ص: 411 .و المغني ،/ ج 3 ص: 35 .
[2] ضعفاء العقيلي ، ج 3 ص: 65 .
[3] ج2 ، ص: 448 .
[4] كشف الخفاء ، حققه أحمد الفلاشي ، ط4 بيروت ، مؤسسة الرسالة ، 1405 ،ج 2 ص: 568 .
[5] ط1 بيروت دار الكتاب العربي دت ج1 ص:528.و
[6] ط1 ، بيروت ، دار الكتاب العربي ، 1407ه ، ج1 ص: 527 .
[7] الطبقات الكبرى ، ج 3 ص: 110 .
[8] الذهبي: سيّر أعلام النبلاء ، ج2 ص: 177 .

و الثالثة رواها ابن عساكر بإسناد طويل ، و من رجاله : السري بن يحيى ،و شعيب بن إبراهيم ، و سيف بن عمر التميمي ، و مضمون الرواية أنه لما انهزم أصحاب الجمل كان الزبير ينادي : أنا الزبير هلموا إلي أيها الناس . و معه مولى ينادي : عن حواري رسول الله تنهزمون . ثم انسحب الزبير من القتال و توجّه نحو وادي السباع[1] .

و الرواية الرابعة ذكرها ابن كثير بلا إسناد ، حيث قال : قيل أن الزبير –رضي الله عنه-رجع عن القتال لما رأى عمارا مع علي-رضي الله عنهما-فخشي أن يقتل في هذا اليوم ، لأنه سمع أن الرسول-عليه الصلاة و السلام- قد قال لعمار ((تقتلك الفئة الباغية))[2] .

تلك هي الروايات التي تخالف الرواية المشهورة عن انسحاب الزبير من معركة الحمل ، فهل هي مثلها ضعيفة ، أم توجد من بينها رواية صحيحة ؟ ففيما يخص الرواية الأولى فقد صحح ابن حجر إسنادها[3] ، رغم أن في رجاله من تكلّم فيه ، و ذلك أن رجاله الأربعة الأوائل و هم : الحسن بن موسى ،و ثابت بن يزيد ،و هلال بن خباب ، متفق على توثيقهم [4] . لكن الخامس و هو عكرمة مولى بن عباس ، فقد وثّقه كثير من المحدثين ، واعتمده البخاري ، و تجنّبه مسلم ،و روى له مقرونا بغيره ،و اتهمه يحيى بن سعيد القطان بالكذب.و قد تُكلّم فيه لرأيه و ليس لحفظه لأنه كان على رأي الخوارج الإباضية[5] .

و في متن هذه الرواية ما ينكر ، فهي تقول : إن ابن عباس خاطب الزبير بمنطق الغيرة و الحمية ، فاقتنع الزبير و انسحب من المعركة بهذه البساطة ، في حين أن منطق الإيمان و المصلحة و الظرف الصعب الذي يعيشه المسلمون ، كل ذلك يستلزم منطقا آخر لإقناع الزبير ،و هو أن يبين له صواب موقف علي ،و خطأه هو في موقفه و ما ينجر عنه من أخطار . لكن الرواية سكتت عن ذلك ،و لم تذكر أن الزبير دافع عن رأيه ، و كأنه لم يخرج إلى الحرب عن مبدأ مقتنع به ، و إنما خرج إليها حمية و غيرة . و بذلك يكون قد كذب على أصحابه و أتباعه عندما قال لهم: إنه يطلب دم الخليفة المقتول ظلما ، ثم تخلى عنهم في أحلك الظروف ،

---

[1] تاريخ دمشق ج 25 ص: 110 .
[2] البداية و النهاية ج 7 ص: 242 .
[3] انظر : الإصابة ج 2 ص: 557 .
[4] الذهبي: ميزان الاعتدال ، ج 7 ص: 95 .و ابن حجر : تقريب التهذيب ،ج1 ص: 133، 164 .
[5] العقيلي: المصدر السابق ج 3 ص: 373 .و ابن أبي حاتم : الجرح و التعديل .و الذهبي : المصدر السابق ج5 ص: 117-181 .

فانسحب من المعركة و تركهم يلاقون مصيرهم فيها . كل هذا يجعلني أقول : إن هذه الرواية غير صحيحة .

و أما الرواية الثانية فهي تشبه الرواية الأولى ، فلها إسناد واحد و متن متقارب . فإسنادها يقال فيه ما قيل عن إسناد الأولى فيما يخص عكرمة مولى بن عباس . و أما متنها فهو أيضا منكر ، لأن فيه اتهاما صريحا لسوء نية الزبير و طلحة و عائشة –رضي الله عنهم-فهم حسب الرواية لم يخرجوا طلبا للحق و الإصلاح ، و إنما خرجوا حمية و طلبا للملك . و هذا غير صحيح ، لأنه سبق و أن أثبتنا أن هؤلاء خرجوا طلبا لدم عثمان ، و لم يخرجوا طلبا للملك . و مما يدل على ضعف هذه الرواية أن منطقها الذي وردت به ، يخالف منطق الإيمان و الإسلام ، وذلك أنها ذكرت أن ابن عباس خاطب الزبير بمنطق الحمية و العصبية، و النفعية الانتهازية ، فأثر فيه و أقنعه بسهولة دون مناقشة ،و لا دفاع عن قناعته التي خرج من أجلها ، فانسحب من المعركة و ترك أصحابه في أتونها . و هذا منطق مُنزّه عنه الصحابة الكرام الذين شهد لهم القرآن الكريم و السنة النبوية ، بالإيمان و الإسلام ، لذلك فإن منطق الإيمان يفرض على ابن عباس أن يخاطب الزبير بمنطق الأخوة و الحق و الإيمان ،و مصلحة الأمة لحقن دمائها . و هل يعقل أن يُعد طلحة و الزبير شهيدين و هما قد خرجا إلى البصرة حمية و طلبا للملك على ما زعمته هذه الرواية ؟! أليس الشهيد هو الذي يقتل في طاعة ؟ فلو لم يكونا في طاعة ما بشرهما رسول الله –صلى الله عليه و سلم- بالشهادة .

و أما الرواية الثالثة فإسنادها ضعيف ، لأن من رجاله : شعيب بن إبراهيم ،و سيف بن عمر التميمي ، الأول فيه جهالة ، و يروي المناكير عن السلف ،و ذكره الذهبي في الضعفاء[1] .و الثاني ضعيف متروك ، يروي الموضوعات عن الأثبات ،و يضع الحديث ،و يروي عن كثير من المجهولين[2] .و أما متنها فلا غبار عليه ،و لا يثير أية اعتراضات وجيهة ، فهو لم يذكر حكاية التقاء علي بالزبير أو ابن عباس بالزبير ، و لم يشر إلى أن الزبير انسحب من المعركة و ترك أصحابه يقاتلون ، و إنما ذكر أنه عندما انهزم أصحاب الجمل ، ناداهم الزبير للالتفاف حوله ، و في الأخير انسحب إلى وادي السباع . و سلوكه هذا عادي و منطقي منتظر .

---

[1] ابن حجر: لسان الميزان ، ج 1 ص: 3 ص: 145 . و الذهبي : المغتني في الضعفاء ، ج 1 ص: 289 .

[2] ابن أبي حاتم : الجرح و التعديل ، ج4 ص: 278 .و ابن الجوزي: الضعفاء ج 2 ص: 35 .و الذهبي: ميزان الاعتدال ج3ص:335.

و الرواية الأخيرة ذكرها ابن كثير بلا إسناد ، و هذا افقدها شرطا أساسيا من شروط صحتها و تحقيقها . و أما متنها فهو –على ما يبدو- يعبر على استنتاج عقلي أكثر مما يعبر عن رواية تاريخية حدثت في الواقع ، لذلك قال ابن كثير : قيل . فهذا من المحتمل جدا أنه يعبر عن استنتاج عقلي لبعض العلماء ، لا على أنه خبر تاريخي . و إذا افترضنا أن ذلك هو رواية تاريخية و ليس استنتاجا عقليا ، فان مما يدفعه ،و يشكك فيه ،و يضعفه ، معطيان اثنان : أولهما أن الزبير كان من البداية يعلم أن عمارا مع علي-رضي الله عنهما-،و على علم بالحديث المذكور ، لكنه اتخذ قرار المطالبة بدم عثمان ، دون النظر لعمار مع أي جهة هو .

و ثانيهما أن القول بأن الزبير انسحب من المعركة عندما رأى عمارا مع علي ، هو زعم يحتاج إلى دليل ، لأن الزبير كان على علم بحال عمار . و انسحابه من المعركة على ما قالته هذه الرواية ، لا يعفيه من المسؤولية ، فهو إذا خاف على عمار من أن يقتله أصحاب الجمل ، فالحل ليس في الانسحاب و الهروب من المعركة ، لأنه إذا قتل عمار في غيابه- أي الزبير- فهو يبقى مسئولا ، لأن أصحابه هم الذين قتلوه ، و إنما الحل هو أن يسعى لإيقاف الحرب ،و يخبر أصحابه بما هو متخوّف منه . و هذا السلوك هو المنتظر من قائد مؤمن مسئول يخاف الله تعالى و يحرص على حقن دماء المسلمين . لكن بما أن الرواية لم تذكر أنه فعل ذلك ، فهذا مما يدل على أنها غير صحيحة .

و يستنتج مما ذكرناه - في نقدنا للروايات السابقة عن سبب انسحاب الزبير، أن جميعها لم يسلم من النقد .و أن الأولى و الثانية أقوى من حيث الإسناد ، و أن الثالثة هي الأقرب إلى الصحة من حيث المتن ،و تخالف الرواية المشهورة عن سبب انسحاب الزبير من المعركة يوم الجمل .

و رابعا إن مما يضعف الرواية المشهورة- عن سبب انسحاب الزبير – و يزيدها استبعادا ، أن متنها شاهد عليها ، فمن ذلك أولا إن الرواية قالت : إن الزبير كان قد سمع الحديث من رسول الله-صلى الله عليه و سلم-ثم نسيّه حتى ذكّره به علي بن أبي طالب ، . و هذا أمر مستبعد جدا ، لأن الحديث فيه إخبار عن أمر خطير و غريب يقع للزبير –ما كان يتصوّر وقوعه- الأمر الذي يجعله دائم التذكّر له و التفكّر فيه ، و الاحتياط له لكي لا يقع فيه . و إذا لم يذكّره ذلك فإن قراره بالخروج و تكوين جيش للمطالبة بدم عثمان ، كان كفيلا بأن يذكّره بذلك الحديث المزعوم ، لأنه –بلا شك- قد فكّر طويلا ،و درس المسألة من كل جوانبها قبل اتخاذه قرار الخروج . فهل يُعقل أن كل ذلك لا يذكّره بالحديث ؟ ثم

إذا افترضنا أنه لم يتذكّر ، فإن التقاء الجيشين في موقعة الجمل ، كان كفيلا بأن يذكره بالحديث عندما رأى عليا يقابله في الصف الآخر . أما و أنه لم يتذكّره حتى التقى الجيشان ،و جاءه علي و ذكّره به ، فأن ذلك مما يدل على أن الحكاية مختلقة من أساسها .

و ثانيا إنه بناء على ذلك الحديث يكون طلحة و الزبير ظالميّن لعلي ، فكيف يكونان كذلك و قد ثبت أن الرسول-عليه الصلاة و السلام- قد بشّرهما بالشهادة ؟ ، و هما قد قُتلا فعلا في موقعة الجمل ، و نحن نعلم أن الشهادة هي قتل في طاعة ،و ليست قتلا في ظلم . فهذا إذن دليل آخر على تهافت رواية التقاء علي بالزبير-رضي الله عنهما – وتذكيره بالحديث المزعوم .
و ثالثا إن الرواية زعمت أن عليا ذكّر الزبير بالحديث في آخر لحظة ، و أن الزبير عندما سمع الحديث انسحب و ترك أصحابه و أتباعه في أتون المعركة . و هذان التصرفان دليلان آخران على تهافت الرواية المزعومة ، لأن الواجب كان يفرض على علي بن أبي طالب –رضي الله عنه- أن يخبر كل الناس- من الطائفتين- بذلك الحديث الخطير قبل التقاء الجيشين ، إقامة للحجة عليهم ،و تبيانا للحق ،و تبرئة للذمة ، لكنه لم يفعل ذلك على ما ذكرته الروايات . و كان عليه –أيضا- أن يبعث بذلك الحديث إلى طلحة و الزبير و عائشة –رضي الله عنهم- قبل اندلاع الحرب ليقيم عليهم الحجة ،و يرشدهم إلى الحق لكنه لم يفعل ذلك .و أما تصرّف الزبير فهو أيضا غريب و مستبعد جدا ، فهو إذا كان اقتنع حقا أنه ظالم لعلي فهذا يعني أن الجيش الذي معه هو أيضا ظالم لعلي . و هذا يحتم عليه شرعا أن يخبر الجيش بما تبيّن له من الحق ، و يدعوه إلى التوقف عن الحرب ،و الدخول في طاعة الخليفة علي بن أبي طالب- رضي الله عنه- . لكن الرواية المزعومة ادعت أن الزبير انسحب و ترك أصحابه في أتون المعركة ،و هذا زعم متهافت و مضحك .
و يتبيّن من مناقشتنا المطوّلة لقضية انسحاب الزبير –رضي الله عنه- من معركة الحمل ، أن الرواية المشهورة عن ذلك الانسحاب لم تثبت إسنادا و لا متنا.و أن هناك روايات أخرى معارضة لها ،و هي أقوى و أقرب منها إلى الصحة .و أن كل الروايات التي ذكرناها اتفقت على أن الزبير انسحب فعلا من المعركة ، لكنها لم تتفق على السبب الذي دفعه إلى الانسحاب . فقيل انسحب لما سمع الحديث .و قيل تراجع عندما كلّمه ابن عباس .و قيل انسحب عندما رأى عمارا مع علي و تذكّر حديث : ((

عمار تقتله الفئة الباغية)) . و قيل إنه انسحب عندما انهزم أصحابه . و قد تبيّن لي من تحقيق تلك الروايات و مناقشتها أنها لم تصح إسنادا و لا متنا ،و لم تقدم لنا جوابا مقبولا معقولا عن سبب الانسحاب ، ما عدا رواية واحدة فقط إسنادها ضعيف ، لكن متنها مقبول معقول ، و لا يثير أية اعتراضات وجيهة ، و هي الرواية التي ذكرها ابن عساكر في تاريخه ،و فيها أن الزبير انسحب إلى وادي السباع بعد انهزام أصحابه . و بناء على ذلك فإنني أرجح صحة هذه الرواية على كل الروايات الأخرى .

خامسا : هل التقى علي بطلحة في معركة الجمل ؟ :

روى الحاكم بإسناده ، أن عليا يوم الجمل بعث لطلحة بأن يأتيه ، فلما حضر كلّمه ،و قال له : ((هل سمعت رسول الله –صلى الله عليه و سلم- يقول : من كنت مولاه فعلي مولاه ، اللهم وال من والاه ، و عاد من عاداه)) ، فقال طلحة : نعم ، فقال علي : فلم تقاتلني ، قال : لم أذكر ، ثم انصرف طلحة[1] . فهل ما ذكرته هذه الرواية صحيح ؟ أولا ففيما يخص إسنادها فهو ضعيف ، لأن من رجاله : محمد بن عبدة بن حرب ،و إياس بن نذير الضبي الكوفي[2] . الأول متروك كذاب ،حدّث عن أقوام لم يراهم ،و آخرين لم يلحقهم [3]. و الثاني مجهول [4] .

و ثانيا إنه توجد رواية أخرى ذكرت حادثة التقاء علي بطلحة –رضي الله عنهما- بطريقة مخالفة لرواية الحاكم ، فقد روى الطبري بإسناده أن عليا التقى بطلحة و الزبير في معركة الجمل ، فقال لطلحة : ((يا طلحة تطلب بدم عثمان –رضي الله عنه- فلعن الله قتلة عثمان)) ، ثم تكلم مع الزبير و ذكّره بالحديث الذي سبقت مناقشته ((لتقاتلنه و أنت له ظالم))[5] .و هذه الرواية مرسلة و غير صحيحة الإسناد ، لأن من رجاله : أبو بكر الهذلي ، و قتادة بن دعامة السدوسي [6]. الأول ضعيف كذاب[7] .و الثاني ثقة ، لكن روايته هذه مرسلة ، لأنه لم يكن شاهد عيان لها ، فهو مولود سنة 60هجرية ،و الحادثة وقعت سنة 36هجرية . لكن مع ضعف هذه

---

[1] المستدرك ج 3 ص: 419 .

[2] نفسه ج3 ص: 419 .

[3] الذهبي : ميزان الاعتدال ج 6 ص: 245 .و ابن حجر : لسان الميزان ، ج5 ص: 272 .و ابن الجوزي: الضعفاء ج 3 ص: 82 .

[4] الذهبي : المغني ج 1 ص: 95 .و ابن حجر : المصدر السابق ج 7 ص: 181 .

[5] تاريخ الطبري ج 3 ص: 37 .

[6] نفسه ج 7 ص: 37 .

[7] ابن الجوزي: الضعفاء ج 2ص: 12 .

الرواية فيمكن استخدامها لمعارضة رواية الحاكم ، فنرد الضعيف بالضعيف .

و ثالثا أن متنها متكون من نص الحديث ،و الحوار الذي دار بين طلحة و علي-رضي الله عنهما-فالحوار فيه ما ينكر و يستغرب ، فلماذا لم يُذكّره علي بهذا الحديث قبل المجيء إلى البصرة ؟ ،و لا يُعقل أن حديثا كالذي ذكّره به ينسى ، لأنه-أي الحديث- جعل عليا عمادا للدين ، لذا –فلو كان صحيحا- لا يمكن أن ينساه طلحة . و حتى إذا افترضنا أنه نسيه ، فإن غيره-بلا شك- سيذكّره بذلك الحديث المزعوم . ثم تقول الرواية : إن طلحة انصرف بعدما ذكّره علي بالحديث ، لكنها لم تقل لنا إلي أين انصرف؟ فهل توقف عن القتال و انصرف نهائيا عنه ، أم انصرف عن علي ، و توجه إلى المعركة للقتال ؟ لكن المعنى الظاهر للحادثة يشير إلى أن طلحة لما تذكّر الحديث انصرف عن القتال نهائيا . و هذا غير صحيح ، لأن الثابت أن طلحة لم ينسحب من المعركة ، حتى قُتل فيها[1]، و لو كان قد أقر بما زعمته الرواية لانسحب من المعركة نهائيا . و عليه فإن كل ما قلناه في نقدنا لهذه الرواية يدل بوضوح على أن متنها كإسنادها غير صحيحين .

و أما فيما يخص الحديث الذي ذكرته رواية الحاكم ، فلا يوجد أي تلازم بين صحته و صحة الحادثة التي ورد فيها الحديث ، ، لكن العكس صحيح ، فإذا ثبت أن الحديث أو بعضا منه غير صحيح ، فيستلزم أنها هي أيضا غير صحيحة . و قد تنازع العلماء في هذا الحديث ، بين منكر له و مصحح له أو لبعضه . فمنهم طائفة أنكرت الحديث كلية كالبخاري ، و إبراهيم الحربي ،و ابن حزم ،و عبد الله الزيلعي[2] ، و ذكره في الضعيف و الموضوعات محمد بن القيسراني،و ابن الجوزي و الجوزقاني،و مقبل بن هادي الوداعي، و ابن تبيط ،و عمر بن عثمان[3] . و

[1] الذهبي : سيّر أعلام النبلاء ج 1 ص: 36 .و الحاكم : المصدر السابق ج 3 ص: 418 .

[2] ابن تيمية : منهاج السنة ، حققه محمد رشاد سالم ، ط1 د م ، مؤسسة قرطبة ، 1406 ، ج 7 ص: 319 . و عبد الله الزيلعي: نصب الراية ، حققه يوسف البنوري، مصر ، دار الحديث ، 1357ه ، ج 1 ص: 360 .

[3]انظر : القيسراني : ذخيرة الحفاظ ج 3ص: 3254، ج3 ص: 5555 .و ابن الجوزي: العلل ج 1ص: 356.و الذهبي : أحاديث مختارة من موضوعات ابن الجوزي و الجوزقاني، المينة المنوّرة ، مكتبة الدار 1404 ج1 ص:52 . و ابن تبيط : نسخة الأشجعي في الأحاديث الموضوعة ،مصر دار الصحابة

و طائفة أخرى حسّنت الجزء الأول من الحديث ، و هو : ((من كنت مولاه فعلي مولاه)) ، و أنكرت الجزء الثاني منه ، و قالت أن الناس زادوه ، و قال بذلك أحمد بن حنبل ،و الترمذي ،و ابن عدي ،و الذهبي[1]. و طائفة قليلة حسّنت الحديث كله ، كابن حبان ،و الضياء المقدسي[2] .

و يبدو لي أن موقف الطائفة الأولى هو الصحيح ، لأن ذلك الحديث المعروف بحديث غدير خُم ، أو خُماء ، قد رواه مسلم في صحيحه من دون أن يُشير إلى ذلك الحديث كلية ، فلا ذكر جزءه الأول و لا الثاني ، و إنما ذكر : ((... و أنا تارك فيكم ثقلين : أولهما كتاب الله فيه الهدى و النور ، فخذوا بكتاب الله و استمسكوا به ... و أهل بيتي ، أُذكركم الله في أهل بيتي ، أُذكركم الله في أهل بيتي ...))- (النووي : رياض الصالحين ، دار القلم ، بيروت ، ص: 141) . و على فرض الأخذ برأي الطائفة الثانية ، فإن الجزء الأول الذي أثبتوه من الحديث ، لا يثير أية اعتراضات ، فهو يقرر المولاة بين المؤمنين ،و هي ليست خاصة بعلي-رضي الله عنه- بل هي بين جميع المؤمنين ، فهي مولاة و ولاية حب و تعاون ، لقوله تعالى: ((و المؤمنون و المؤمنات بعضهم أولياء بعض))[3] . و أما الجزء الثاني الذي أنكروه و قالوا أن الناس أضافوه ، فهو كلام منكر حقا ، يثير كثيرا من الاعتراضات ،و يتناقض مع أصول الدين و سلوكيات الصحابة مع علي . فمن ذلك أولا إن الجزء الثاني من الحديث يقول : ((اللهم وال من والاه ،و عاد من عاداه)) و هذا يعني أن الله تعالى يعادي طلحة و الزبير و عائشة –رضي الله عنهم- لمجرد أنهم حاربوا عليا ، و هذا كلام باطل من أساسه ، لأنه ثبت عن رسول الله –عليه الصلاة و السلام- أنه بشّر طلحة و الزبير بالشهادة و الجنة ،و ينطبق ذلك-أيضا- على زوجات النبي-صلى الله عليه و سلم- و من بينهن عائشة ، فهن أمهات المؤمنين بنص القرآن الكريم ((النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم ،و أزواجه أمهاتهم))[4] .

ج1ص:55.و الوداعي: أحاديث معلة ج1ص:155.عمر بن عثمان،الوضع في الحديث ،دمشق ، مكتبة الغزالي ج2 ص:102 .

[1] الذهبي : سيّر أعلام النبلاء ج 5 ص: 415 . و احمد بن حنبل : فضائل الصحابة ، حققه محمد عباس ، ط1 ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ، 1983 .و المسند ج1 ص: 152 . و ابن عدي : المصدر السابق ج 3 ص: 80 . ابن تيمية : منهاج السنةج7ص:320.

[2] ابن حبان : صحيح ابن حبان ، حققه شعيب الأرناؤوط ، ط2 بيروت، مؤسسة الرسالة، 1993ج 15 ص: 375 . الضياء المقدسي : الأحاديث المختارة ، حققه عبد الملك بن دهيش ، ط1 مكة ، مكتبة النهضة الحدية' 1410ه ،ج2ص: 105 .

[3] سورة التوبة : 71 .

[4] سورة الأحزاب : 6 .

و ثانيا إن ذلك الجزء من الحديث يجعل قتلة عثمان و طائفة السبئية الذين كانوا مع علي ، يجعلهم من الذين يواليهم الله تعالى و لا يعاديهم ، لمجرد أنهم كانوا مع علي ، رغم أنهم من القتلة ، و المنحرفين ، و المنافقين ، و هذا استنتاج باطل و مضحك ، سببه ذلك الجزء الباطل من الحديث .

و ثالثا إن ذلك الجزء من الحديث ((اللهم وال من والاه ، و عاد من عاداه)) ، قد قلب القاعدة الإيمانية ((الحب في الله و البغض في الله)) ، رأسا على عقب و جعلها ((الحب في علي و البغض في علي)) ، و هذا كلام باطل و شرك صريح .

و يرى شيخ الإسلام ابن تيمية ، أن ذلك الجزء من الحديث ، هو كذب بلا ريب ، لأن الحق لا يدور مع معين إلا النبي ، فلو كان علي بن أبي طالب على ما وصفه ذلك الجزء من الحديث ، لوجب إتباعه في كل ما قال ،و هذا كلام غير صحيح لأن الصحابة نازعوه في مسائل فقهية كثيرة و لم يتبعوه . كما أن تلك الزيادة مخالفة لأصل من أصول الإسلام ، عندما نصت على معاداة من عادى عليا ، لأن القرآن الكريم قرر أن المؤمنين إخوة مع قتال و بغي بعضهم على بعض[1] .

فيتبيّن مما ذكرناه أن الحديث لم يصح ، و على فرض الأخذ به فلا يصح منه إلا الجزء الأول فقط ،و أن الجزء الثاني باطل . و بما أن رواية الحاكم ذكرت الحديث بجزأيه ، فان ذلك يدل على أنها تعرّضت للتلاعب و التحريف ، تمثل في إدخال جزء من حديث غير صحيح في متنها . و بما أننا أثبتنا سابقا أن إسناد رواية الحاكم غير صحيح ،و أن متنها هو أيضا منكر و متهافت ، فإن كل ذلك يثبت أن حكاية التقاء علي بطلحة – رضي الله عنهما-يوم الجمل و تذكيره بالحديث ، ما هي إلا حكاية مكذوبة تحمل في طياتها ما يدل على بطلانها .

<u>خاتمة البحث :</u>

تبيّن من خلال دراستنا لقضايا هذا البحث و تحقيق رواياته ، أن خروج الصحابيين طلحة و الزبير إلى مكة و البصرة ، كانت الغاية منه المطالبة بدم عثمان ،و الاقتصاص من قتلته و كسر شوكتهم .و أن خروجهما لم يكن عصيانا ، و لا نكثا للبيعة ،و إنما كان اجتهادا و تأويلا في طلب الحق .و أنهما-أيضا- بريئان من تهمة شهادة الزور التي أُلصقت بهما في حادثة ماء الحوأب ، التي افترها الرواة الكذابون المغرضون .

---

[1] ابن تيمية: مجموع الفتاوى ، ج 4 ص: 414 .

و تبيّن أيضا أن الحكاية التي تزعم أن عليا التقى بالزبير في معركة الجمل و ذكّره بحديث نسيّه ، هي حكاية غير لم تصح إسنادا و لا متنا . و مثلها حكاية التقاء علي بطلحة –رضي الله عنهما- في معركة الجمل و تذكيره بحديث نسيّه ، فهي أيضا لم تصح إسنادا و لا متنا .

و قد استنتجتُ من تحقيق قضايا بحثنا هذا أن مواقف الصحابة في الفتنة الكبرى قد تعرّضت للتلاعب و التحريف المتعمدين على أيدي عصابة تخصصت في الكذب ،و جعلت الطعن في الصحابة و الكذب عليهم ، غايتها في هذه الحياة . لذا علينا ألا نقبل ما ورد عنهم من أخبار في كتب التراجم و التواريخ و غيرها من المصنفات ، إلا بعد تحقيقها إسنادا و متنا ، جمعا بين منهج التحقيق عند أهل الحديث ،و منهج البحث التاريخي الحديث .

تم و لله الحمد أولا و أخيرا

أهم المصادر و المراجع :

(-) ابن حنبل أحمد : المسند ،مصر ، مؤسسة قرطبة ، د ت ، .

(-) = = = : فضائل الصحابة ، حققه محمد عباس ، ط1 بيروت ، مؤسسة الرسالة 1983

(-) ابن أبي شيبة : المصنف ، حققه كمال الحوت،ط1 الرياض ،مكتبة الرشد ، 1409 ه .

(-) ابن كثير:البداية ، بيروت ، مكتبة المعارف ، دت .

(-) ابن طاهر المقدسي: البدء و التاريخ ، القاهرة مكتبة الثقافة الدينية ، د ت .

(-) ابن حجر العسقلاني :لسان الميزان ط3 بيروت ، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ، 1986 .

(-) = = = :تعجيل المنفعة،حققه إمداد الحق ، ط1، بيروت،دار الكتب العلمية دت

(-) = = = :تهذيب التهذيب ، ط1 بيروت ، دار الفكر 1984

(-) = = = :تقريب التهذيب ،حققه محمد عوامة ،ط1 دمشق دار الرشيد 1986

(-) = = = : فتح الباري ، حققه مب الين الخطيب، بيروت دار المعرفة،1379ه .

(-) ابن الجوزي : كتاب الضعفاء حققه عبد الله قاضي بيروت،دار الكتب العلمية، 1406 .
(-) = = : العلل المتناهية، حققه خليل الميس ، ط1 بيروت، دار الكتب العلمية،1403ه .
(-) ابن أبي حاتم: الجرح و التعديل ،ط1 بيروت،دار إحياء التراث العربي، 1952
(-) ابن حبان :الثقات ،حققه السيد شرف الدين أحمد، ط1 بيروت دار الفكر،1975
(-) ابن حبان : صحيح ابن حبان حققه شعيب الأرناؤوط ،بيروت مؤسسة الرسالة 1993 .
(-) = =: كتاب المجروحين، حققه محمود زايد ،حلب دار الوعي ،دت .
(-) ابن عد ي : الكامل في ضعفاء الرجال ، ط3،بيروت دار الفكر،1988 .
(-) ابن القيم الجوزية : نقد المنقول ،حققه حسن السماعي، ط1 بيروت، دار القادري، 1990 .
(-) ابن سعد : الطبقات الكبرى، بيروت ، دار صادر د ت .
(-) ابن تيمية: منهاج السنة النبوية ، حققه رشاد سالم ،ط1 د م ، مؤسسة قرطبة ، 1406ه .
(-) أمحزون محمد : تحقيق مواقف الصحابة في الفتنة ، ط3 الرياض ، دار طيبة ، 1420ه .
(-) الحاكم : المستدرك ، حققه عب القادر عطا، ط1 بيروت دار الكتب العلمية ،1990 .
(-) خليفة خياط: الطبقات ، حققه أكرم ضياء العمري، ط2 الرياض، دارطيبة 1402 .
(-) الخلال أبو بكر : السنة ، حققه عطية الزهراني، الرياض دار الراية ، 1410 .
(-) الخطيب البغدادي:تاريخ بغداد،بيروت دار الكتب العلمية د ت .
(-) الذهبي : سيّر أعلام النبلاء ،حققه شعيب الأرناؤوط،و محمد العرقسوسي،ط9،بيروت مؤسسة الرسالة 1413 .
(-) = =: ميزان الاعتدال، حققه علي معوض، ط1 بيروت، دار الكتب العلمية، 1995 .
(-) = = : المغني في الضعفاء ،حققه نور الدين عتر ، د م ، د ت .

(-) == : من تكلّم فيه ، حققه محمد شكور، ط1 ، مدينة الزرقاء، مكتبة المنار،دت.
(-) = = : الكاشف حققه محمد عوامة، دن ، دت .
(-) = : تذكرة الحفاظ حققه حمدي السلفي ، ط1 الرياض ، دار الصميعي ، 1415
(-) = = : الخلفاء الراشدون، حققه حسام الدين القدسي، ط1 بيروت، دار الجيل ، 1992
(-) الطبري : تاريخ الطبري ، ط1 بيروت، دار الكتب العلمية، 1407
(-) الضياء المقدسي: الأحاديث المختارة،حققه ابن دهيش ، مكة المكرمة، مكتبة النهضة 1410
(-) العقيلي : الضعفاء ، حققه أمين قلعجي، ط1 بيروت، مؤسسة الرسالة . 1404
(-) الهيثمي علي بن أبي بكر: مجمع الزوائد ، القاهرة ، دار الريان للتراث ،دت.
(-) علي القاري : المصنوع ، حققه عبد الفتاح أبو غدة ، ط4 الرياض ،مكتبة الرشد 1404.

<u>البحث الثامن</u>

قضية التحكيم في موقعة صفّين
-بين الحقائق و الأباطيل-
-سنة 37هجرية-

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

مقدمة البحث

الحمد لله رب العالمين ، و الصلاة و السلام على أشرف المرسلين ،و بعد : يندرج هذا البحث ضمن سلسلة : دراسات نقدية هادفة عن مواقف الصحابة ، بعد وفاة الرسول –صلى الله عليه و سلم - ، و هو بحث خصصته لدراسة حادثة هامة و خطيرة ، من حوادث الفتنة الكبرى و قضاياها . و قد اتبعت فيه منهجا علميا موضوعيا ، جمعت فيه كل الروايات –التي قدرت على جمعها- و لها علاقة بقضية التحكيم في موقعة صفّين ، بين الصحابيين أبي موسى الأشعري و عمرو بن العاص – رضي الله عنهما- و قد أخضعتُ تلك الروايات للنقد العلمي إسنادا و متنا- على قدر المستطاع- و أحسب-و الله أعلم – أن البحث قد جاء بالجديد المفيد ، و أنه –إن شاء الله- سيُثلج صدور الباحثين عن الحق ، و يكشف عن شبهات و مفتريات الطاعنين في الصحابة الكرام .

و أرجو أن يجد هذا البحث إقبالا لدى المختصين و المثقفين ، و أن يسد ثغرة طالما تسلل منها خصوم الصحابة ،و أن يفتح أفاقا للبحث العلمي الموضوعي ، عن تاريخ الصحابة خاصة ، و تاريخ المسلمين عامة . و أسأل الله –عزّ و جل- أن يجعله خالصا لوجهه الكريم ،و أن ينفع به قارئه ، إنه تعالى سميع مجيب .

د /خالد كبير علال

المبحث الأول :التحقيق في مسألة القتال في موقعة الجمل و صفين(36-37هجرية)

عندما عزم عليّ-رضي الله عنه – على قتال أهل الشام ،و سمع أن طلحة و الزبير و عائشة –رضي الله عنهما – و معهم أهل مكة ، قد

توجّهوا إلى البصرة ، أسرع ليسبقهم إليها . فلما التقى الطرفان هناك ، جرت بينهما مساع توّجت بالصلح ، لكن قتلة عثمان افسدوا عليهم صلحهم ،و دفعوهم إلى الاقتتال ، فتقابلت الطائفتان المؤمنتان في موقعتي الجمل-بالبصرة- ،ثم صفيّن-على شاطئ نهر دجلة شرق بلاد الشام- ، فكانت حصيلة القتلى بين الجانبين ، أكثر من 60 ألفا ، حسب ما ذكرته الروايات التاريخية [1] . فما هو سبب هذا القتال ؟ و ما هي مواقف الصحابة منه ؟ .

أولا : سبب القتال في موقعتي الجمل و صفيّن :

يعتبر الخلاف في قضية قتلة الخليفة عثمان-رضي الله عنه- هو السبب في حدوث القتال بين المسلمين في موقعتي الجمل و صفيّن ، فأهل الشام طالبوا بالاقتصاص من قتلة عثمان و جعلوه شرطا لبيعة علي بن أبي طالب .و أهل مكة استنفروا الناس و جمعوهم ، للمطالبة بدم الخليفة المقتول . لكن علي بن أبي طالب- رضي الله عنه- خالف هؤلاء ، و كان يرى ضرورة تأخير القصاص من قتلة عثمان ، و أصر على موقفه ،و على استخدام القوة تجاه من خالفه و لم يبايعه [2] .

و كان كبار الصحابة بالمدينة المنورة قد طلبوا من علي إقامة الحدود للأخذ بدم أمير المؤمنين عثمان بن عفان ، فاعتذر بعدم قدرته على تنفيذها الآن . و عندما طلب منه الزبير و طلحة –رضي الله عنهما – أن يولي أحدهما- الزبير- على الكوفة و الآخر على البصرة ، ليأتيانه بالجنود من هاتين المدينتين ، فيتقوّى بهم على قتلة عثمان و جهلة الأعراب الذين معه ، قال لهم : مهلا حتى أنظر في الأمر .[3] و رأيهما هذا وجيه و جدير بالأخذ ، فلو تبناه علي –رضي الله عنه- لكان في مقدوره أن يضع به حدا لدعاة الفتنة و يقتص به منهم . لكن عليا لم يستجب لهما فكان ذلك-على ما يبدو- هو السبب الذي دفعهما إلى استئذان علي بن أبي طالب للخروج إلى مكة المكرمة ، فالتحقا بها و جمعها الناس للمطالبة بدم عثمان .

و يرى الباحث أبو الأعلى المودودي ، أن قرار علي بن أبي طالب بتأخير القصاص من قتلة عثمان كان صوابا ، لأن تطبيقه مباشرة قد

---

[1] انظر مثلا : ابن كثير : البداية و النهاية ، ط3 ، مكتبة المعارف 1981 ،ج7 ص: 245 ، 275 . و المسعودي : مروج الذهب و معادن الجوهر ، الجزائر ، موفم للنشر 1989 ج 2ص: 419-420

[2] انظر : ابن كثير : نفس المصدر ج 7ص: 228، 229 ، 230 .و ابن تيمية : منهاج السنة النبوية ، بيروت المكتبة العلمية ، د ت ج3 ص: 1 ، 2 .

[3] الطبري : تاريخ الأمم و الملوك ، بيروت دار الكتب العلمية ، 1997 نج2 ص: 703 ،و ابن كثير : المصدر السابق ج 7 ص: 228، 229 .

يؤدي إلى تعصب القبائل لهم [1] . نعم قد تكون المصلحة في تأخير القصاص لدفع شر هؤلاء ، ريثما يتمكّن منهم . لكن يجب أن لا ننس أن الاقتصاص من هؤلاء المجرمين واجب شرعي[2] ، و أنه مما لا شك فيه- أيضا- أن مقاتلة المطالبين بدم عثمان ليس بالأمر الهين و ليس هو بالأمر المحبذ شرعا و لا عقلا ، فهم يطالبون بمطلب شرعي ، و عددهم كبير جدا-و من ورائهم قبائلهم- فمجموع قتلة عثمان لا يزيد عن : 2500 شخص ، في حين عدد جيش هؤلاء أكثر من 30 ألف جندي [3] . لذا كان على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب –في موقفه من قتلة عثمان- أن يسعى لإضعافهم ،و يخطط للاقتصاص منهم ، لكن الذي حدث هو أنه عندما اتخذ قرار قتال أهل الشام –و هو في صالح المجرمين- كانوا في جيشه و حاربوا معه ، فساهم هو –من حيث يدري أو لا يدري – في تقوية شوكتهم ،و توفير الحماية لهم ، و هم بدورهم عزّزوا مواقعهم في عسكره ،و صار بعضهم من كبار قادته ، كالأشتر النخعي ،و حكيم بن جبلة[4] . فأصبح من الصعب جدا على علي أن يقتص من منهم ، و التاريخ شاهد على أنه لم يقتص منهم .

<u>ثانيا : تباين مواقف الصحابة من القتال :</u>

تباينت مواقف الصحابة من القتال في موقعتي الجمل و صفيّن تباينا واضحا ، فمنهم من اعتزل الفتنة كلية ، و منهم من قاتل مع أهل العراق ، و منهم من قاتل مع أهل مكة و الشام . فالذين اعتزلوا القتال كان عددهم كبيرا ، منهم :عمران بن حصين ، و سعد ابن أبي وقاص ،و أسامة بن زيد ،و محمد بن مسلمة ، و عبد الله بن عمر ، و أبو هريرة ، و أبو موسى الأشعري ،و سعيد بن زيد ، و عبد الله بن مغفل ،و أبو برزة السلمي ،و زيد بن ثابت[5] –رضي الله عنهم – و هؤلاء يحبون عليا و يوالونه و يقدمونه في الخلافة-بعد عثمان- لكنهم خالفوه في موقفه من القتال ، فقد اعتقدوا أنه قتال فتنة ، ليس بواجب و لا بمستحب ،و كانت معهم نصوص

---

[1] المودودي: الخلافة و الملك ، الجزائر دار الشهاب د ت 1988 ص: 49 .

[2] ابن تيمية: منهاج السنة دج3 ص:201 .

[3] انظر: ابن كثير : المصدر السابق ج 7 ص: 238 و ما بعدها .

[4] ابن كثير : المصدر السابق ج 7 ص: 223، 236 ، 274 .

[5] انظر : ابن تيمية : منهاج السنة ج 1ص: 145 ،و ج2ص: 219 .و ابن عبد البر: الاستيعاب ، ج1 ص: 171. و الذهبي : سيّر أعلام النبلاء ،ط 3 بيروت مؤسسة الرسالة ، 1985 ج 1ص: 93، 103، ج2ص: 375 ج3ص: 23 ، 128 ، 445 . و ابن كثير : البداية ج8 ص: 377 ، 449 .و محمد أمحزون : تحقيق مواقف الصحابة في الفتنة ، ط3 الرياض دار طيبة ، 1999 ن ج2 ص: 169 ، 170 .

حديثية سمعوها من الرسول –عليه الصلاة و السلام- تحذّر من المشاركة في الفتنة ، القاعد فيها خيّر من القائم ،و القائم فيها خيّر من الماشي ، و الماشي خيّر من الساعي [1] .

و كان الصحابي عمران بن حصين –رضي الله عنه –يحث على اعتزال الحرب ،و ينهي عن بيع السلاح ، و يقول : هو بيع السلاح في الفتنة [2] . وأما أبو موسى الأشعري –رضي الله عنه- فكان يجمع الناس و يحذرهم من المشاركة في الفتنة و يثبطهم عن القتال ،و يذكّرهم بما سمعه من الرسول –عليه الصلاة و السلام – في اعتزال الفتنة[3] . و يروى أنه عندما التقى أسامة بن زيد بعلي-رضي الله عنهم –قال له علي: ما كنا نعدك إلا من أنفسنا يا أسامة فلم لا تدخل معنا ؟ فقال أسامة : يا أبا الحسن انك و الله لو أخذت بمشفر-الشفة- الأسد لأخذت بمشفره الآخر ، حتى نهلك جميعا ، أو نحيا جميعا ، فأما هذا الأمر الذي أنت فيه ، فو الله لا أدخل فيه أبدا[4] . و عندما انطلق علي بن أبي طالب لمحاربة أهل الشام اعترض له الصحابي الجليل عبد بن سلاّم –رضي الله عنه- الطريق و نصحه بالرجوع عن قرار القتال ، فلم يسمع له .و لما لم تعجب نصيحته بعض أصحاب علي ، سبّوه ، فقال لهم علي: دعوه فنعم الرجل من أصحاب النبي –صلى الله عليه و سلم-[5] .

و أما عبد الله بن عمر (ت73هجرية) –رضي الله عنهما- فقد حرص على ألا يقترب من الفتنة أبدا ، و لا يكون سببا في قتل أحد[6]. فعندما بويع بويع علي بالخلافة –بالمدينة المنورة- كلّف ابن عمر بالسيّر إلى بلاد الشام ، فأبى و أصرّ على موقفه ، و وجد حلا لنفسه بأن هرب إلى مكة[7] (الذهبي: السيّر ج3 ص: 224 ، 228) . و رُوي أن علي بن أبي طالب كان يغبط ابن عمر ،و سعد بن أبي وقاص في موقفهما من الفتنة ، بقوله :

---

[1] ابن تيمية : المصدر السابق ج 1ص: 144-145 ،و ج3 ص: 220-221 . و بدر الدين الحنبلي : مختصر فتاوى ابن تيمية ، بيروت دار الكتب العلمية ، د ت ، ص: 489 .

[2] الذهبي: المصدر السابق ، ط مصر ن دار المعارف د ت ج 2ص: 364 . و ابن تيمية : المصدر السابق ج 2ص: 219 .

[3] الطبري: المصدر السابق ج3ص: 26،28،37 ، 38 .

[4] الذهبي : السيّر ج2ص:360-361 .

[5] ابن كثير : المصدر السابق ج 7 ص: 234 .

[6] يروى أنه ندم في آخر حياته انه لم يقاتل الفئة الباغية ، لكن الروايات اختلفت عنه في تحديد من هي الفئة الباغية التي قصدها ، فقيل التي حاربت عليا ، و قيل هي طائفة ابن الزبير ،و قيل هي : الحجاج بن يوسف و طائفته . الذهبي : المصدر السابق ج3ص: 229-،232.و ابن عبد البر: المصدر السابق ج1 ص: 171-172 .

[7] ابن كثير : المصدر السابق ج7ص:231،234 .

((لله منزل نزله عبد الله بن عمر ،و سعد بن مالك-ابن أبي وقاص- لئن كان ذنبا لصغير مغفور ، و لئن كان حسنا إنه لعظيم مشكور))[1].

و كان الصحابي أهبان بن صفي البصري يردد –في اعتزاله للفتنة- حديثا قال له فيه الرسول –عليه الصلاة و السلام-: ((في الفتنة اتخذ سيفا من خشب))رواه احمد و الترمذي .و يُروى أنه عندما التقى بعلي بن أبي طالب و عاتبه على عدم الانضمام إليه ، ذكر له الحديث السابق ، فتركه و حثه على طاعة ما أوصاه به رسول الله (ابن عبد البر:الاستيعاب ج1ص: 205) . و عندما قيل للصحابي محمد بن مسلمة الأنصاري-رضي الله عنه- : ألا تخرج للنهي و الأمر ؟ قال : قال لي الرسول –صلى الله عليه و سلم- : ستكون فرقة و فتنة و اختلاف ، فأكسر سيفك ، و اقطع وترك ،و اجلس في بيتك . و هذا الصحابي هو الذي قال فيه رسول الله : ((لا تضرّه الفتنة))[2] رواه أبو داود . و عندما أرسل علي إلى الصحابي الحكم بن عمرو الغفاري (ت51هجرية)-رضي الله عنهما- يطلب منه الانضمام إليه في حربه لأهل الشام ، رد عليه بقوله : ((إني سمعت رسول الله –صلى الله عليه و سلم-يقول : إذا كان الأمر هكذا اتخذ سيفا من خشب)) (الذهبي : المصدر السابق –ط مصر ج 2 ص: 340) .و كاد الصحابي جرير بن عبد الله البجلي(ت51هجرية)-رضي الله عنه –أن يدخل في الفتنة ثم تراجع و اعتزلها ، و كان يقول : لا أقاتل من يقول لا إله إلا الله [3] .و عندما ندب علي أهل المدينة للخروج معه للقتال ، لم يوافقوه و أبوا الخروج معه ؛ فكلّم عبد الله بن عمر شخصيا للخروج معه ، فقال له : أنا رجل من المدينة . ثم كرر عليهم دعوته للسيّر معه عندما سمع بخروج أهل مكة إلى البصرة ، فتثاقل عنه أكثرهم ، و استجاب له مابين : 4-7 من البدريين .

و أما الصحابة الذين قاتلوا مع أهل العراق ، ففي مقدمتهم : علي بن أبي طالب ، و عبد الله بن مسعود ، و عمار بن ياسر، و سهل بن حنيف ، و عثمان بن حنيف ، و الحسن و الحسين ،و جابر بن عبد الله ، و عديّ

---

[1] الذهبي : نفس المصدر ج 1ص: 120.

[2] نفس المصدر ج 2 ص: 268 .و ابن سعد : الطبقات الكبرى ج3 ص: 339 .و ابن كثير : المصدر السابق ط دار المعرفة بيروت ج8 ص: 416 .

[3] الذهبي : المصدر السابق ج 2 ص: 384 .و ابن كثير : المصدر السابق ج 8 ص: 447 .

بن حاتم ، و خوات بن جبير، -رضي الله عنهم -[1] . وبالنسبة لأمير المؤمنين علي بن أبي طالب ، فإنه قد أعلن لجنده أن موقفه في قتاله لأهل الشام هو مجرد اجتهاد شخصي ، رأى فيه انه يحقق الطاعة و وحدة الجماعة ، و لم يدع أن معه نصوصا سمعها من رسول الله –عليه الصلاة و السلام-[2] . و قد كانت أمامه عدة خيارات لتذليل الصعاب التي واجهته ، منها : أن ابنه الحسن نصحه بالبقاء في المدينة و لا يغادرها حتى تصله بيعة كل الأمصار[3] . و في هذه الحالة كان في إمكانه أن يكثف اتصالاته مع أهل الشام لوضع خطة مشتركة للاقتصاص من قتلة عثمان أولا ، ثم بعد ذلك يكون الاتفاق السلمي بين الطرفين ثانيا بعد زوال مبرر امتناع المطالبين بدم عثمان كشرط للبيعة . و من تلك الخيارات – أيضا- أن الصحابيين طلحة و الزبير-رضي الله عنهما-قد اقترحا عليه-أي على علي- أن يعينهما واليين ليأتيانه بالعساكر من البصرة و الكوفة ، فيتقوى بهم على قتلة عثمان ، فيقتص منهم و يقطع دابرهم ، و لا يبقى لأهل الشام حجة في عدم بيعتهم له . و كان في مقدوره-أيضا- أن يرسل –مثلا- من يثق فيهم إلى الأمصار ليأتوه بالجنود ، فيتمكن بهم من وضع حد لشرذمة من المجرمين لا يزيد عددهم عن : 2500 فرد[4] . علما بأن قتال هؤلاء كما هو واجب ، فهو أيضا أولى و أسهل من قتال أهل الشام ؛ لكن عليا اتبع خيارا آخر ، لاعتقاده أن حل قضية أهل الشام هي أسبق من قضية الاقتصاص من قتلة عثمان ، فجاء رأيه موافقا لرأي رؤوس الفتنة الذين حسّنوا له الخروج إلى العراق ، و قد حذّره عبد الله بن عباس من موافقة هؤلاء ، لكنه طاوعهم و لم يسمع له .[5] ظنا منه أن القتال تحصل به الطاعة و الجماعة ، لكن الأمر انعكس تماما ، فزاد الأمر شدة ، و تفرّقت الأمة ،و ضعف جانب علي ،و تقوى جانب من قاتله في نهاية الأمر[6] . كل ذلك جعله -في نهاية المطاف- يظهر ندمه على ما حصل ،و يسارع إلى قبول وقف القتال في موقعة صفّين(أنظر المبحث الثاني) ،و يغبط الذين اعتزلوا الفتنة [7] .

---

[1] الذهبي: الخلفاء الراشدون ، حققه حسام الدين القدسي ط 1 بيروت ، دار الجيل 1992 ص: 329، 389 .و ابن تيمية : منهاج السنة ج3 ص: 156، 220 ،221،و ج4 ص: 121 .
[2] الذهبي:الخلفاء: 388، 389، 390 .و ابن تيمية : نفسه 3/:156، 220 221 ،و ج4 ص: 121 .
[3] ابن كثير :المصدر السابق ج7ص:230،231 .
[4] ابن كثير :" المصدر السابق ج7ص: 238 و ما بعدها .
[5] ابن كثير : المصدر السابق ج 7 ص: 229 .
[6] ابن تيمية: منهاج السنة ج4ص: 121)
[7] الذهبي : سير أعلام النبلاء ج 1 ص: 120 .

و أشير هنا إلى أنه وُجد من الصحابة من كان في معسكر الخليفة علي بن أبي طالب ، و لم يكن موافقا له في قتاله لأصحاب الجمل و أهل الشام ، منهم : ابنه الحسن- رضي الله عنه - ، فقد كان كارها للقتال ، و عندما تأهب والده للخروج قال له :يا أبتي دع هذا ، فإن فيه سفكا لدماء المسلمين ،و اختلاف بينهم ، فلم يقبل منه و صمم على القتال[1] ، ثم كرر له النصيحة عندما انطلق في المسير للقتال ، فلم يستجب له ، و مع ذلك خرج معه و هو كاره للقتال ، لذلك وجدناه عندما تولى الخلافة -بعد والده - صالح معاوية بن أبي سفيان-رضي الله عنهما- و تنازل له عن الخلافة [2]

و منهم أيضا الصحابيان عبد الله بن عباس ،و عقبة بن عمرو البدري الأنصاري -رضي الله عنهما- فالأول نصح عليا بعدم الخروج للقتال ،و حذّره من موافقة رؤوس الفتنة الذين حسّنوا له الخروج إلى العراق من أجل القتال ، فلم يستجب له[3] . و الثاني كان واليا لعليّ على الكوفة ، فلما نشب القتال في موقعة صفين كان يعلن رفضه للقتال ،و يدعوا إلى الصلح ،و عندما سمع بعض شيعة علي يقولون : إن الله هلك أعداءه ، و أظهر أمير المؤمنين. قال : إني و الله ما أعده ظفرا أن تظهر إحدى الطائفتين على الأخرى،ز فقالوا له :ماذا تريد ؟ قال : الصلح . و كان يقول –أيضا- : إن الفتح أن يحقن الله دماءهم و يصلح بينهم . و عندما سمع به علي بن أبي طالب ،و كلّمه في الأمر ،و أصرّ على موقفه عزله عن ولاية الكوفة[4] الكوفة[4] .

و أما بالنسبة للصحابة الذين قاتلوا مع أهل مكة في موقعة الجمل ، فأشهرهم : طلحة و الزبير –رضي الله عنهما – فقد بايعا عليا تحت تهديد قتلة عثمان ، وطلبا منه تعيينهما واليين ليأتيانه بالجنود من الكوفة و البصرة ليتقوى بهم في الاقتصاص من المجرمين ، فلم يستجب لهما ، عندها استأذناه في الخروج إلى مكة فأذن لهما ، فالتحقا بها و شرع في تنفيذ خطتهما- التي اقتراحاها سابقا على علي – فاستنفرا الناس للمطالبة بدم عثمان . و هما بعملهما هذا لم ينكرا حق علي في الخلافة [5] ، و إنما

---

[1] ابن كثير : البداية ج 7ص: 230 .
[2] الذهبي: المصدر السابق ج 3 ص: 261ن 264 . و ابن كثير:البداية ج 7 ص: 235-236.و الطبري: المصدر السابق ج3ص:11-12.
[3] ابن كثير: المصدر السابق ج 7ص: 229 .
[4] الذهبي: الخلفاء الراشدون ص : 403 . و سيّر أعلام النبلاء ط مصر ج2 ص: 353 .
[5] ابن كثير : المصدر السابق ج 7 ص: 228، 229 ، 230 و ما بعدها .

كانت لهما وجهة نظر سعيا في تحقيقها للاقتصاص من قتلة عثمان . و عملهما هذا كان في مقدور علي الاستفادة منه ، عن طريق الاتفاق معهما للأخذ بدم الخليفة الشهيد ، و هو الشيء الذي تم بالفعل عندما تصالح معهما على ذلك في موقعة الحمل، لكن قتلة عثمان افسدوا عليهم صلحهم[1] . لكن الشيء المؤسف و الغريب جدا أن هذا العمل التعاوني بين الطائفتين المؤمنتين ، لم نسمع انه حدث مرة أخرى لقطع دابر قتلة عثمان ، و هو أمر ليس بالأمر الصعب ، فهو واجب ،و أولى و أسهل من القتال الذي جرى في موقعة صفّين .

و أما الصحابة الذين قاتلوا مع أهل الشام ، فمنهم : معاوية ، و عمرو بن العاص ،و فضالة بن عبيد الأنصاري ،و مسلمة بن مخلد ،و النعمان بن بشير ،و معاوية بن أبي خديج الكندي ،و أبو غادية الجهني ،و حبيب بن مسلمة ،و أبو الأعور السلمي ،و بشر بن أرطأة العامري ،و عقبة بن عامر الجهني[2]-رضي الله عنهم – و قد روي أن عدد الصحابة الذين قاتلوا مع معاوية بلغ 300 صحابي ، لكن هذه الرواية إسنادها ليّن لا يحتج بها في علم مصطلح الحديث [3] .و ذكر المؤرخ شمس الدين الذهبي أنه قد قاتل مع معاوية جماعة يسيرة من الصحابة ، و قاتل معه عدد كبير من التابعين و الفضلاء[4] .

و أشير هنا إلى أن الروايات قد اختلفت في تقدير عدد الصحابة - الذين شاركوا في الفتنة - اختلافا كبيرا ، فقيل أنه قاتل مع علي 24 صحابيا ،و قيل : 150 صحابيا ، و قيل : 800 صحابي [5] ،و قدّرهم المؤرخ اليعقوبي ب: 1100 صحابي ،و حددهم المؤرخ المسعودي ب: 2800 صحابي[6] . و رُوي أن عدد الصحابة الذين قاتلوا مع أهل الشام بلغ بلغ : 300 صحابي[7] .و في روايات أخرى أن مجموع الصحابة الذين شاركوا يوم الجمل بلغ أربعة من الأصحاب فقط ، و قيل واحد فقط ممن شهد بدرا . و قيل إن مجموعهم لم يصل إلى 100 ، بل لم يبلغ

---

[1] ابن كثير : المصدر السابق ج7 ص: 238 و ما بعدها .

[2] الذهبي: الخلفاء الراشدون ص: 331 .و سيّر أعلام النبلاء ط مصر ج 2 ص: 334 وج 3ص: 91

[3] الذهبي:السير ج 3 ص: 157 .و محمود الطحان : تيسير مصطلح الحديث ، الجزائر دار رحاب ص:153 .

[4] سيّر أعلام النبلاءج3 ص:128 .

[5] الذهبي: الخلفاء الراشدون ص: 329، 330 .و ابن كثير: البداية ج7 ص: 255 . وخليفة خياط : تاريخ خليفة خياط ج1ص:180.

[6] تاريخ اليعقوبي ، بيروت دار الفكر 1956 ج2 ص: 134 .و مروج الذهب ج 2 ص: 421 .

[7] الذهبي: سيّر أعلام ج3 ص: 157 .

ثلاثين(30) صحابيا ، و قدرهم الشيخ تقي الدين بن تيمية بنحو : 100 صحابي في المجموع[1].

فهذه الأرقام المتضاربة تعكس –في عمومها- خلفيات و نوايا رواتها ، فالمبالغون في تضخيم عدد الصحابة في صف علي ، يقصدون بذلك التأكيد على أن كثيرا من الصحابة قاتلوا معه ،و أن الذين قاتلوه هم –في معظمهم- من المنحرفين . و المقلون في تقدير العدد يهدفون إلى التأكيد على أن الغالبية العظمي من الصحابة اعتزلوا الفتنة ، و أن القتال جرى بين العوام و الأشرار و الأوباش و الرعاع . و الحقيقة أنه لا يمكن قبول الروايات التي حددتهم ب: 1،و 4 ،و 10 ، لأنه من الثابت تاريخيا أن أعلاما من الصحابة شاركوا في الفتنة ، يزيد عددهم عن عشرة ، و قد أحصيتُ منهم طائفة بلغ عددها 35 صحابيا[2] .

و في مقابل ذلك فإن ما ذكره المؤرخان اليعقوبي(ت292هجرية) ،و المسعودي(ت346هجرية) ، هو عدد مبالغ فيه جدا ، لأن روايات أخرى تعارضه ،و أن المصنفات الأخرى التي أرّخت للفتنة لم تذكر هذا العدد الكبير من الصحابة المشاركين في القتال، من حيث عددهم الإجمالي ،و لا من حيث أسمائهم . و أنا شخصيا استبعد جدا ما رواه هذان المؤرخان ، لأن تضخيم العدد من ورائه نزعتهما الشيعية المغالية ، و الشيعة عند المحققين لا وزن لرواياتهم ،و حذّروا من الأخذ عنهم ، لأنهم يتعمدون الكذب[3] .و قد كانت شيعة الكوفة حريصة جدا على تلطيخ كل إنسان بمشاركته في الفتنة[4] . كما لا يخفى عنا أن اليعقوبي و المسعودي لم يذكرا يذكرا للخبر- الذي زعماه- إسنادا لكي ننقد رجاله . و حتى إذا فرضنا- جدلا- صحة ما روياه فإن عدد الصحابة الذين شاركوا في الفتنة يبقى قليلا ، بالمقارنة إلى عددهم الإجمالي المقدر ب: 10 ألآف صحابي عند بداية الفتنة[5] فأين 2800 صحابي من مجموع 10 آلاف . و يبدو لي أن العدد

---

[1] الذهبي : سيّر أعلام النبلاء ج 3 ص: 157 . و الخلفاء الراشدون ص: 186 .و ابن تيمية : منهاج السنة ج 3 ص: 186 . و ابن كثير : المصدر السابق ج 7ص: 253 .و أبو بكر الخلال : السنة ج2 ص:466 .

[2] منهم 21 صحابيا مع علي (الذهبي:الخلفاء ص:329) و الباقي مع الطرف الآخر و قد ذكرناهم سابقا .

[3] ابن تيمية : المصدر السابق ج 1ص: 13 .

[4] الخلال : المصدر السابق ج2 ص:467 .

[5] الخلال : المصدر السابق ج2ص: 466.و ابن تيمية : منهاج السنة ج3ص: 186 .و أبو بكر بن العربي : العواصم من القواصم ،حققه محب الدين الخطيب ط1 د ن 1986 نص: 187 .

القريب من الصحة هو ما ذهب إليه الشيخ ابن تيمية من أنه قريب من مائة .

و يتبين مما ذكرناه عن مواقف الصحابة من الفتنة أن منهم من بايع عليا و قاتل معه ،و منهم من بايعه و لم يقاتل معه ،و منهم من بايعه و قاتله-كطلحة و الزبير- و منهم من لم يبايعه و قاتله –أهل الشام- . مع أن الغالبية الساحقة من الصحابة قد اعتزلت الفتنة و لم تشارك فيها .و قد ذهب الباحث أبو الأعلى المودودي إلى القول بان المعتزلين للفتنة كانت نواياهم حسنة أملا في درئها ، غير أن موقفهم منها أدى إلى تفاقمها ، وبث الشك في قلوب الناس ،و كان على الأمة أن تتعاون مع علي بن أبي طالب ، لاستعادة الأمن و السلام للخلافة[1]. و أقول-ردا عليه- : إن الأمر على عكس ما ذهب إليه المودودي ، لأن المعتزلين للفتنة احتجوا بأحاديث صحيحة عن الرسول-صلى الله عليه و سلم- مدحهم فيها و صوّب رأيهم[2] . لكن الذين خاضوها لم يحتجوا باحاديث للنبي –عليه الصلاة و السلام – ، و إنما اعتمدوا على آرائهم و اجتهاداتهم[3] . كما أن مشاركة المعتزلين للفتنة في الحرب مع علي ما كانت لتوقف الحرب بل تزيدها ضراوة لأن كل أطراف الحرب كانت مصرة على مواقفها . أليس عدم خوضهم فيها أضعفها ،و جنّب كثيرا من الناس الاكتواء بها ؟ فهل يصح بعد هذا أن يقال : إن اعتزالهم للفتنة زاد في تفاقمها ؟ علما بأن المعتزلين للحرب لم ينكروا حق علي في الخلافة و أهليته لها ،و إنما خالفوه عندما عزم على القتال ،و هم لم يكونوا على استعداد للخوض في دماء المسلمين و ترك قناعاتهم ،و ما سمعوه من الرسول-صلى الله عليه و سلم- ،و يتبعون عليا في رأي رآه ، خالفه فيه كثير من كبار الصحابة .و هو في إصراره على القتال لم يحقق ما كان يرجوه ، فلا هو اقتص من قتلة عثمان ،و لا انتصر على أهل الشام ،و لا تحكّم في جيشه .و لماذا لا يقال -أيضا- : إنه كان على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب أن يضع يده مع المعتزلين للحرب ،و يتعاون مع المطالبين بدم عثمان ، ليقتص من المجرمين ، و بذلك تسقط حجة المنادين بالاقتصاص ،و يعود الأمن و السلام للخلافة الإسلامية ؟.

<u>ثالثا : الحكم الشرعي في القتال في موقعتي الجمل و صفّين :</u>

---

[1] الخلافة و الملك ص: 76-77 .

[2] سيأتي ذكرها قريبا ، و انظر : البخاري : صحيح البخاري ، الجزائر ، دار الشهاب ج8 ص: 92

[3] الذهبي: الخلفاء الراشدون ص: 389 . و ابن تيمية : منهاج السنة ج3ص: 156، 220-221 .

توجد نصوص قرآنية و حديثية ، يجب استحضارها و تدبرها ،و استخدامها كضوابط شرعية تنير لنا الطريق ، عند دراستنا لحوادث الفتنة و ملابساتها . منها قوله تعالى : ((و إن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما ، فإن بغت إحداهما على الأخرى ، فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله ، فإن فاءت فأصلحوا بينهما و اقسطوا إن الله يحب المقسطين ، إنما المؤمنون إخوة فأصلحوا بين أخويكم و اتقوا الله لعلكم ترحمون))-سورة الحجرات/9،10- فالله عزّ و جل قد سمى المقتتلين مؤمنين ،و جعلهم إخوة رغم ما حدث بينهم من بغي و قتال .و قد نصت هتان الآيتان على وجود طائفتين مقتتلتين ، و أمرت طائفة ثالثة بالإصلاح بينهما ، فإن أبت إحداهما الصلح و استمرت في القتال ، وجب قتالها حتى تفيء إلى أمر الله . و هذه الحالة لا تنطبق تمام الانطباق على ما جرى بين أهل العراق و الشام . فالمبادأة بالقتال لم تأت من أهل الشام ، و إنما جاءت من علي و أصحابه[1] ، فعندما لم يبايعه أهل الشام قرر قتالهم .و الآية أمرت بقتال الباغي الذي حمل السلاح و أبى أن يضعه ،و لم تأمر بقتال الباغي مطلقا ، لذلك ذهب أكثر العلماء إلى القول بأن قتال البغاة لا يجوز إلا أن يبدءوا الإمام بالقتال كما حدث في قتال علي بن أبي طالب للخوارج ، فإن قتاله لهم متفق عليه بين العلماء بالأحاديث الصحيحة عن الرسول-عليه الصلاة و السلام – بخلاف قتاله في صفين ، فإن أهل الشام لم يبدؤوا بقتاله ، بل امتنعوا عن مبايعته-حتى يقتص من قتلة عثمان- و كان ((أئمة السنة كمالك و أحمد و غيرهما ، يقولون : إن قتاله للخوارج مأمور به ،و أما قتاله في الجمل و صفين فهو قتال فتنة))[2] ، فإذا التزم قوم الإسلام و أقاموا الصلاة ،و آتوا الزكاة ،و امتنعوا عن دفعها للإمام لم يجز له قتالهم عند أكثر العلماء ، كأبي حنيفة و أحمد ،و إنما قاتل أبو بكر الصديق-رضي الله عنه- مانعي الزكاة لأنهم امتنعوا من دفعها مطلقا . و البغي لا يخرج صاحبه عن الإيمان ،و لا يوجب له النار ،و لا يمنعه من دخول الجنان[3] .

و جاء في صحيح البخاري أن النبي-عليه الصلاة و السلام- قال : ((ستكون فتن القاعد فيها خير من القائم ،و القائم فيها خير من الماشي ،و الماشي فيها خير من الساعي ، من تشرّف لهل تستشرفه ، فمن وجد ملجأ

---

[1] ابن تيمية: منهاج السنة ج2ص: 202،204،205 .
[2] نفس المصدر ج4 ص:204 .
[3] ابن تيمية: المصدر السابق ج4 ص: 204، 205 .

أو معاذا فليعذ به))[1] .فالحديث صريح في الحث على اعتزال الفتنة و التحذير من الخوض فيها ، و أن القاعدين عنها أحسن من الخائضين فيها . و قد كان الصحابي أبو موسى الأشعري(ت44هجرية) –رضي الله عنه- يجمع الناس بمسجد الكوفة و شوارعها ،و يذكّرهم بهذا الحديث ،و يحثهم على القعود عن الفتنة[2] .

و روى أبو داود عن الرسول –ص- أنه قال عن الصحابي محمد بن مسلمة (ت43هجرية)- : ((لا تضرّه الفتنة))[3].و هو من نجباء الصحابة ، شهد بدرا و المشاهد الأخرى[4] ،و اعتزل الفتنة كلية ، لذلك مدحه الرسول –عليه الصلاة و السلام- و دلّ قوله فيه على أن القتال لم يكن واجبا و لا مستحبا ، إذ لو كان كذلك لم يكن ترك هذا الصحابي للقتال ، مما يمدح به ، بل كان فعل الواجب أو المستحب أفضل من تركه [5].

و ثبت عند مسلم أن الرسول –ﷺ – قال: ((تمرق مارقة على حين فرقة من المسلمين تقتلهم أولى الطائفتين بالحق)) ،و رواية أخرى ((أدنى الطائفتين إلى الحق)) . فالحديث ذكر ثلاث طوائف – على حين فرقة بين المسلمين – اثنتان مسلمتان ،و ثالثة مارقة ، فالمسلمتان هما أهل العرق و أهل الشام ،و المارقة هم الخوارج الذين مرقوا على أمير المؤمنين علي –رضي الله عنه- و دل الحديث-أيضا- على أن لكل من الطائفتين المسلمتين تعلّق بالحق ، لكن طائفة علي ، أقرب إليه من طائفة معاوية ، لأن طائفة علي هي التي قاتلت الخوارج المارقين [6] .

و روى البخاري و مسلم و غيرهما ، أن النبي –عليه الصلاة و السلام- قال : ((إن عمارا تقتله الفئة الباغية)) و كان عمار-رضي الله عنه – مع أهل العراق ، و قد قتله أهل الشام في صفّين ، فالحديث دلّ على أن الفئة الباغية هي التي تقتل عمارا ، و من المحتمل أن الحديث لا يشمل كل أهل الشام ، وإنما أريد به تلك العصابة- الفئة- التي حملت على عمار حتى قتلته ، ،و هي طائفة من العسكر [7] .و روي أن معاوية تأوّل

---

[1] صحيح البخاري ج8 ص: 92 .
[2] الطبري: المصدر السابق ج 3 ص: 26، 28 ، 37، 38 .
[3] ابن تيمية : المصدر السابق ج1 ص: 144-145 .و الذهبي: سيّر أعلام النبلاء ج2 ص: 268 .
[4] (الذهبي: السير ج2 ص:266 .
[5] ابن تيمية : نفسه ج1 ص: 145 .
[6] نفس المصدر ج 2 ص: 220.و ابن كثير : البداية ج 7 ص: 279، 280ن 290 و ما بعدها .و بدر الدين الحنبلي: المصدر السابق ص: 489 . و ابن العربي : العواصم ص : 123 .
[7] ابن تيمية : الخلافة و الملك ، الجزائر ، دار الشهاب ص: 90 .و بدر الدين الحنبلي:المختصر ص:486 .

الطائفة التي قتلت عمارا بأنها هي الطائفة التي جاءت به ، فردّ عليه علي بقوله : فالمسلمون إذن هم الذين قتلوا حمزة و ليس المشركون .و عند ابن تيمية أن ما ذهب إليه معاوية ضعيف ،و أن ما قاله علي هو الصواب[1]. لكن لا يغيب عن البال أن في الطائفتين بغاة ، فالذين قتلوا عمارا بغاة و هم من أهل الشام ،و الذين قتلوا الخليفة عثمان أعظم بغيا و جرما من هؤلاء ،و قد وصفهم رسول الله بالمنافقين[2]، و هم مع جيش العراق ، مما يجعل ما ذهب إليه معاوية بن أبي سفيان له وجه من الصحة ، فقتلة عثمان هم السبب في مجيء عمار و غيره . و في هذا الأمر يرى الباحث محب الدين الخطيب أن قتلة عثمان هم الفئة الباغية ، فكل مقتول يوم الجمل و صفين فإثمه عليهم لأنهم هم الذين أججوا نار الفتنة بين المسلمين ، ابتداء بعثمان و انتهاء بعلي ،و مرورا بطلحة و الزبير و عمار –رضي الله عنهم - [3] .

و يرى ابن تيمية أن من قاتل عليا كان باغيا ، لكن بغيه لا يخرجه من الإيمان ،و لا يوجب له النار ،و لا يمنعه من الجنان ، لأن البغي إذا كان بتأويل فصاحبه مجتهد ،و قد اتفق أهل السنة على أنه لا تُفسّق أية طائفة من الطائفتين ،و إن كانت إحداهما باغية ، لأنهم متأوّلون مجتهدون ، و المجتهد المخطئ لا يُكفّر و لا يُفسّق ،و إن تعمد البغي فهو ذنب من الذنوب ، يُرفع عقابه بالتوبة و الحسنات الماحية ،و المصائب المكفرة ،و شفاعة الرسول ،و دعاء المؤمنين[4] .

و جاء في صحيح البخاري أن الرسول –عليه الصلاة و السلام- قال عن الحسن بن علي : ((إن ابني هذا سيد و لعل الله يصلح به بين فئتين من المسلمين))[5] ، فأصلح الله به بين أهل العراق و الشام . و يدل مدح رسول الله للحسن بالإصلاح بين الطائفتين المسلمتين ، على أن الإصلاح هو المحمود ، و لو كان القتال واجبا أو مستحبا لم يكن تركه محمودا [6] .

.

---

[1] الخلافة و الملك ص: 90 .
[2] سبق توثيق ذلك في بحث رؤوس الفتنة من هذا الكتاب .
[3] ابن العربي: المصدر السابق هامش ص : 124 .
[4] ابن تيمية : منهاج السنة ج2 ص: 220 .
[5] صحيح البخاري ج8 ص: 98-99 .
[6] ابن تيمية : المصدر السابق ج2 ص: 220 .

و أشير هنا إلى أن أئمة أهل السنة ، كمالك و الأوزاعي و أحمد ، لم يصوّبوا القتال في موقعتي الجمل و صفّين ، لأنه كان قتال فتنة ، غير مأمور به ،و تركه خير من فعله [1] . فعلي لم يكن ملزما بقتال أهل الشام ، لمجرد امتناعهم عن بيعته ، مع كونهم ملتزمين بشعائر الإسلام ،و يطالبون بحق شرعي ، كما أن أهل الشام لم يكن لهم أن يمتنعوا عن بيعته و طاعته ، بل كان عليهم أن يبايعوه و يضعوا يدهم في يده . و على كل فإن الطائفتين مؤمنتان متأولتان يُستغفر لهم كلهم و يُترحّم عليهم ، لقوله تعالى: ((و الذين جاؤوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا و لإخواننا الذين سبقونا بالإيمان ،و لا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا إنك رؤوف رحيم))-سورة الحشر/10-.

كما أنه لا يخفى عنا أنه لم تتحقق من الفتنة مصلحة للمسلمين ، في دينهم و لا في دنياهم ، بل نَقُص الخير و ازداد الشر ، و سُفكت الدماء و قويت العداوة و البغضاء،و تفرّقت الأمة و لم تجتمع على إمام واحد ، و ضَعُفت طائفة علي بن أبي طالب التي كانت أقرب إلى الحق ،و قويت طائفة أهل الشام[2] .و معلوم أن الفعل الذي تكون مصلحته راجحة على مفسدته ، يحصل به من الخير أعظم مما يحصل من عدمه ، فترك القتال كان أفضل و أصلح و أخير .و قد كان علي- رضي الله عنه- يرى في القتال طريقا إلى الجماعة و الطاعة ، فاجتهد في الدماء كما اجتهد الخليفة عثمان في الأموال ، و أمر الدماء أخطر و أعظم ، فحصل بها من الشر أضعاف ما حصل من إعطاء الأموال[3] . و يبدو لي أن عليا لو صبر و اجتهد أكثر لكسب أهل مكة و الشام، ثم وجه سلاحه للاقتصاص من قتلة عثمان ، و تطهير جيشه منهم ، لأمكنه تجنب كثير من المآسي ، و لما انتهى به الأمر إلى نهايته المأسوية المعروفة .

و يتبيّن مما ذكرناه ، أن النصوص الشرعية قد حذّرت من الفتنة ،و حثّت على اعتزالها ، و صنّفت المسلمين إلى أربع طوائف ، أولها اعتزلت القتال ، و قد مدحها الرسول –عليه الصلاة و السلام – على موقفها .و ثانيها و ثالثها طائفتان مسلمتان اقتتلتا عن اجتهاد ، لكل منها تعلق بالحق ، لكن طائفة العراق كانت أقرب إلى الحق من طائفة أهل الشام . و رابعها طائفة مارقة ، جاءت الأحاديث في ذمها و قد قاتلها علي بن أبي طالب .علما بأن المعتزلين للفتنة المبايعين لعلي لم يقاتلوا معه ،

---

[1] نفس المصدر ج 1ص:144، ج4ص:281 .

[2] نفس المصدر، ج2ص:223،156 .

[3] ابن تيمية : المصدر السابق ج2 ص: 223،204ن ج3ص: 175، 237 .

لأنهم فرّقوا بين صحة إمامته ،و بين وجوب القتال معه ، فلا يلزم كونه إماما صحة قتاله لأهل مكة و الشام[1] . و أما الآيات و الأحاديث المتعلقة بالفتنة فهي معالم هادية ،و ضوابط شرعية تعصم الإنسان من الانحراف عن الجادة ،و تمنعه من السقوط في مهاوي الرفض و النصب ،و تنير له طريق أهل السنة ، و تمكنه من معرفة حكم الشرع في القتال الذي جرى بين المسلمين في موقعتي الجمل و صفين ، و الله أعلم.

المبحث الثاني : مسألة التحكيم في موقعة صفّين (37هجرية) :

لما طالت حرب صفّين بين الطائفتين المسلمتين(سنة:37هجرية) ،و اشتد الحال على أهل الشام ،و ترجّحت كفة أهل العراق، اقترح عمرو بن العاص على معاوية –رضي الله عنهما- رفع المصاحف ، فوافقه و أمر جيشه برفعها ، فرفعها أهل الشام و دعوا إلى الاحتكام إلى كتاب الله[2] . فما هو موقف أمير المؤمنين علي و أصحابه من دعوة هؤلاء إلى وقف القتال ؟ ،و ما هو مضمون اتفاق وقف القتال ؟ .

أولا :موقف علي و أصحابه من وقف القتال:

تزعم الرواية -الشائعة - التي رواها المؤرخون [3] عن الإخباري أبي مخنف لوط بن يحي (ت157هجرية) ، أنه لما رفع أهل الشام المصاحف ، قال علي –رضي الله عنه – لأصحابه : إن في الأمر مكيدة و يجب الاستمرار في القتال ، و أن رؤوس أهل الشام ، كمعاوية ،و عمرو بن العاص ،و ابن أبي معيط ،و حبيب بن مسلمة ،و ابن أبي سرح ،و الضحاك بن قيس ، ليسوا بأصحاب دين و لا قرآن ،و أنه قد صحبهم أطفالا و رجالا ، فكانوا شر أطفال و شر رجال . لكن أصحابه لم يوافقوه ، و قالوا له : ما يسعنا أن ندعى إلى كتاب الله ، فنأبى أن نقبله . ثم تقدمت إليه –أي إلى علي- جماعة من القراء [4] -الخوارج - و طالبوه بالموافقة على وقف القتال ،و هددوه بالقتل أو يدفعونه إلى خصمه إن لم يوافق ، فرضخ لهم و وافقهم بعدما حذّرهم من مغبة فعلهم هذا ، و أمر قادته بوقف القتال [5]. ثم عندما اختار أهل الشام عمرو بن العاص ممثلا عنهم

---

[1] محمد آمحزون : المرجع السابق ج 2 ص: 169 .

[2] الطبري : المصدر السابق ج 3 ص: 101 . و اليعقوبي : المصدر السابق ج2 ص: 134 .

[3] منهم : الطبري ،و اليعقوبي ،و المسعودي ،و ابن الأثير ،و ابن الجوزي ،و الذهبي ، و ابن كثير.

[4] منهم : مسعر بن فذكي التميمي ،و زيد بن حصين الطائي . الطبري: المصدر السابق ج 3ص: 101

[5] انظر : الطبري: نفس المصدر ج3 ص: 101، 102، 107،106،105،103.و المسعودي : المصدر السابق ج2ص: 469 .و اليعقوبي : المصدر السابق ج 2 ص: 134 .و ابن كثير : البداية ج 7

في التحكيم ، اقترح عليّ على أصحابه أحد الرجلين : ابن عباس أو الأشتر النخعي كممثل عنه ، لم يوافقه الأشعث بن قيس و القراء-دعاة وقف القتال حسب الرواية - و اختاروا أبا موسى الأشعري ممثلا عن العراقيين ، فلم يقبل علي ، لكن إصرارهم على موقفهم اضطره إلى الموافقة على تعيين أبي موسى ممثلا للعراقيين في التحكيم المرتقب عند اجتماع الحكمين . ثم كتب الطرفان وثيقة الصلح (صفر 37هجرية) ،و فيها تم الاتفاق على أن يلتقي الحكمان ببلدة دومة الجندل-على الطريق بين دمشق و المدينة- في رمضان من سنة 37هجرية ،و لهما أن يؤخرا اللقاء إن أرادا ذلك إلى العام المقبل و يكون اللقاء ببلدة أذرح-جنوب بادية الشام بين الأردن و السعودية- ، و عليهما أن يحتكما إلى الكتاب و السنة [1] .

ذلك هو موجز الرواية المشهورة عن وقف القتال في صفّين، و اختيار الحكمين و كتابة وثيقة الصلح ، و هي التي سأنقدها اسنادا و متنا لإظهار قيمتها التاريخية من حيث الصحة و البطلان . ففيما يخص إسنادها فإن من رواتها : أبو مخنف لوط بن يحي(ت157هجرية) ، قال عنه علماء الجرح و التعديل هو: إخباري تالف لا يوثق به ، ضعيف ليس بثقة و ليس بشيء ، و انه شيعي محترق صاحب أخبارهم [2].فهذا الرجل إذن مطعون فيه ، و غير موضوعي ، و هذا يعني أن روايته مرفوضة من حيث الإسناد.

و أما متنها فسأنقده من عدة جوانب ، أولها : موقف القراء من وقف القتال و التحكيم ، فهي –على ما ذكره الطبري-ذكرت أن القراء وافقوا على وقف القتال و اجبروا عليا على موافقتهم . لكن هذه الرواية يوجد ما يدفعها و يناقضها ، فمن ذلك أنه رُوي أن عليا-رضي الله عنه – عندما رجع من صفين إلى الكوفة انفصلت عنه جماعة من القراء –الخوارج- بمكان يعرف بحروراء ،و خرجت عليه و آذنته بالحرب[3]، و هذا يعني أن هؤلاء لم يكونوا موافقين على وقف القتال و الصلح منذ البداية ، لذلك خرجوا على علي بن أبي طالب . و قد يقال –دفعا لما ذهبتُ إليه – إنه رُوي أن القراء لما اعتزلوا عليا أرسل إليهم ابن عباس ، ثم التحق به و

ص: 191 ، 192، 195 ، 291، 295 . و ابن الأثير : الكامل في التاريخ ج3 ص: 193 .و ابن الجوزي : المنتظم ج5 ص: 121، 122 123. ابن طاهر المقدسي : البدء و التاريخ ج 5 ص:221 220 .و الذهبي : سير أعلام النبلاء ج2 ص: 283، 284 .

[1] انظر : المصادر السابقة ،و ابن قتيبة: الإمامة و السياسة ، الجزائر ، موفم ، ج1 ص: 196ن 197 .

[2] الذهبي : ميزان الاعتدال حققه محمد البجاوي ، بيروت دار احياء الكتب العربية ، ج 3 ص: 419-420

[3] الطبري: المصدر السابق ج3ص: 105 .

ناظرهم فقالوا له : نحن الآن غير موافقين على وقف القتال و التحكيم ، و أننا قد كفرنا ،و ها نحن نعترف بذنوبنا و نتوب ، ثم طالبوه بالتوبة فتاب عما صدر عنه ، فبايعوه و دخلوا معه الكوفة[1] . و هذا خبر غير صحيح ، لأن هذا الاتفاق المزعوم بين علي و الخوارج ينقضه أمران : أولهما إن الطرفين حدثت بينهما معركة النهروان الشهيرة[2].و ثانيها أن عليا استمر على عهده مع أهل الشام ، و لم ينقضه و أرسل ممثله إلى التحكيم بدومة الجندل[3] .

و مما يزيد الأمر وضوحا ،و يدل على أن الخوارج كانوا رافضين للصلح ابتداء ،و لم يرفضوه بعد صفّين ، أن هناك روايات ذكرت ذلك ، أولها هو أن الذي أجبر عليا على وقف القتال و الصلح هو الأشعث بن قيس ،مع كثير من أهل اليمن، و ليس القراء و إنما هم -و على رأسهم عبد الله بن وهب الراسبي- أنكروا على علي بن أبي طالب قبوله التحكيم ، و قالوا له : إنك أوصلتنا إلى الفرقة و المعصية و الذل في الدنيا و الآخرة ، ثم دعوه إلى قتال عدوهم[4] .و الرواية الثانية ، فيها أنه لما حمل الأشعث بن قيس كتاب الصلح ليقرأه على الناس ،و مر بطائفة من بني تميم و قرأه عليهم ، قال له رجل يعرف بعروة بن أدية : ((تُحكّمون في أمر الله عز و جل الرجال ، لا حكم إلا لله ، ثم شد بسيفه و ضرب عجز دابته ضربة خفيفة و اندفعت الدابة ، و صاح به أصحابه : أن أملك يدك ، فرجع)) ، فغضب للأشعث قومه و أناس كثير من اليمن ، و كاد الأمر أن يؤدي إلى فتنة لولا تدخل العقلاء[5] . فهذه الرواية صريحة في أن الرجل الرافض للصلح هو من القراء –الخوارج- لأنه رفع شعارهم : لا حكم إلا لله .و هذه الحادثة كانت قبل الانتهاء من معركة صفين .

و الرواية الثالثة مفادها أن عليا لما أراد إرسال ممثله للتحكيم المتفق عليه ،أتاه رجلان من الخوارج ، هما : زرعة بن برج الطائي و حرقوص بن زهير السعدي ،و طالباه بالتوبة عن خطيئته ،و بالرجوع عن التحكيم ،و الخروج إلى مقاتلة عدوهم ، فقال لهما : إنكم قد عصيتموني في البداية ، و أنه قد أُعطى العهد و لا يستطيع نكثه [6] .فهذه الرواية تشير إلى أن

---

[1] نفس المصدر ج3ص: 105 .

[2] نفس المصدر ج 3 ص: 115 و ما بعدها .

[3] نفس المصدر ج 3ص: 111)

[4] ابن قتيبة: المصدر السابق ج1 ص: 190 . علما أن هذا الكتاب غير ثابت النسبة لابن قتيبة ، و الصحيح أن مؤلفه مجهول ، لكننا استخدمنا روايته هنا لرد الضعيف بالضعيف .

[5] الطبري: المصدر السابق ج3ص: 104 .

[6] الطبري : المصدر السابق ج3 ص: 113 .

الخوارج كانوا رافضين للصلح قبل أن يجتمع الحكمان ،.و فيها –أيضا – نقض دعوى أن عليا اتفق مع الخوارج ،و أنه تاب عما صدر منه ،و أن الخوارج بايعوه من جديد ،و دخلوا معه إلى الكوفة .

و الرواية الرابعة إسنادها صحيح ، رواها الإمام أحمد و ابن أبي شيبة ، و مفادها انه لما أرسل أهل الشام مصحفا لأهل العراق ،و وافق علي بن أبي طالب على عرضهم ، جاءته الخوارج –و هم القراء آنذاك- و أنكروا عليه فعلته ، و طالبوه بالنهوض لقتال أهل الشام[1] . و الرواية السادسة هي خبر موجز ، ذكره الإمام البخاري ، و يحتاج إلى شرح لفهمه ، و مفاده أن التابعي حبيب بن أبي ثابت قال : أتيت أبا وائل أسأله ، فقال: كنا بصفين ، فقال رجل –أرسله معاوية- : ألم تر إلى الذين يدعون إلى كتاب الله ، فقال علي : نعم . فقال سهل بن حنيف -للقراء -: اتهموا أنفسكم ،و في رواية : اتهموا رأيكم ، و ذكّرهم بيوم الحديبية عندما عارضوا الصلح الذي تم بين الرسول- صلى الله عليه و سلم- وبين المشركين ، فأنزل الله سورة الفتح تأييدا لرسوله[2] . و قد ساق هذا الصحابي حديث الحديبية ، للقراء عندما رفضوا الصلح و التحكيم و أصروا على مواصلة القتال ، فدعاهم إلى مطاوعة خليفتهم علي- رضي الله عنه- ،و لا يخالفونه لأنه أعلم بالمصلحة منهم ، و ذكّرهم بما جرى يوم الحديبية بمعارضة الصحابة للصلح ، ثم ظهر لهم أن رسول الله كان على صواب[3] .

و يتبيّن مما ذكرناه ، أن الخوارج كانوا رافضين لوقف القتال و التحكيم منذ البداية ، وان الرواية الشائعة عنهم من أنهم هم الذين دعوا إلى وقف القتال و الصلح ،و اجبروا عليا على الموافقة ، هي رواية غير صحيحة . وهذا الرأي قال به بعض الخوارج الإباضية المعاصرين ، منهم : ابو اسحاق اطفيش ،و سليمان بن داود بن يوسف ، فالأول ذكر أن الخوارج أبوا التحكيم ،و أنكروا على عليّ رضوخه لدعاة وقف القتال و التحكيم ،و على رأسهم الأشعث بن قيس[4] . و الثاني أنكر أن يكون الخوارج هم الذين ألزموا عليا على قبول التحكيم ثم تراجعوا عن رأيهم

---

[1] ابن كثير : المصدر السابق ج7 ص: 291 . و محمد آمحزون : المرجع السابق ج 2 ص: 216-217

[2] صحيح البخاري كتاب التفسير ، باب : إذ يبايعونك تحت الشجرة و كتاب: الإعتصام بالكتاب و السنة

[3] محمد أمحزون: المرجع السابق ج2 ص:218 .

[4] أبو إسحاق أطفيش : الفرق بين الإباضية و الخوارج ، دم د ت ص : 7، 8 .

،و قال: إن هذا زعم باطل لا سند له ،و أن الأشعث بن قيس و قومه –من أهل اليمن- هم الذين أرغموا عليا على قبول التحكيم و اختيار أبي موسى الأشعري[1] . و يرى الباحث محمد أمحزون أن الزعم بأن القراء يتحملون مسؤولية وقف القتال و التحكيم و تعيين أبي موسى الأشعري حكما ، ما هو إلا ((فرية تاريخية اخترعها الإخباريون الشيعة الذين كان يزعجهم أن يظهر علي –رضي الله عنه- بمظهر المتعاطف مع معاوية و أهل الشام ،و أن يرغب في الصلح مع أعدائهم التقليديين .و من جهة أخرى يُحمّلون المسؤولية أعدائهم الخوارج و يتخلّصون منها ،و يجعلون دعوى الخوارج تناقض نفسها ، فهم الذين أجبروا عليا على قبول التحكيم ، و هم الذين ثاروا عليه بسبب التحكيم)) [2] . لكن الملاحظ أن الشيعة و الخوارج لم يعترفوا بالحقيقة ، فلم يعترف أي واحد منهم أن عليا قبل الصلح طواعية و عن اقتناع ، فالشيعة قالوا : إن الخوارج أجبروه على ذلك . و الخوارج قالوا : إن الأشعث بن قيس و قومه هم الذين حملوه على قبول الصلح .

و أما الجانب الثاني في نقدنا لرواية الطبري السابق ذكرها ، فهو يتعلق بما روته من أن عليا رفض وقف القتال و التحكيم ،و إنما وافق على ذلك مجبرا ، و هذا الخبر المشهور ينقضه خبر صحيح ، رواه احمد بن حنبل و البخاري و ابن أبي شيبة ، مفاده انه لما أرسل أهل الشام بمصحف إلى علي بن أبي طالب ،و دعوه إلى الاحتكام إليه ،و قالوا له : بيننا و بينكم كتاب الله : ((ألم تر إلى الذين أتوا نصيبا من الكتاب ، يدعون إلى كتاب الله ليحكم بينهم ثم يتولى فريق منهم و هم معرضون))-سورة آل عمران /23- . فقال علي : نعم أنا أولى بذلك ، بيننا و بينكم كتاب الله . فجاءه القراء- الخوارج – و أنكروا عليه فعلته [3] . فيتبين من هذا أن أمير المؤمنين علي- رضي الله عنه- قبل التحكيم من تلقاء نفسه بعيدا عن أي ضغط ، تماشيا مع ما يوجبه الشرع من الرجوع إلى الكتاب و السنة ، عند التنازع .

و الجانب الثالث في نقدنا للرواية المشهورة ، يتعلق بما روته عن علي من أنه قال عن رؤوس أهل الشام -لما رفعوا المصاحف- : ((فإن معاوية ،و عمرو بن العاص ، و ابن أبي معيط ،و حبيب بن مسلمة ، ابن

---

[1] الخوارج هم أنصار الإمام علي ، الجزائر ، دار البعث ص: 104، 105، 106 ن107 .
[2] تحقيق مواقف الصحابة في الفتنة ج2 ص: 215 .
[3] البخاري : صحيح البخاري ، كتاب التفسير ، باب إذ يبايعونك تحت الشجرة .و ابن كثير : البداية ج7 ص: 291 .و محمد أمحزون : المرجع السابق ج2 ص: 216-217 .

أبي سرح ، و الضحاك بن قيس ، ليسوا بأصحاب دين و لا قرآن ، أنا أعرف بهم منكم ، قد صحبتهم أطفالا و صحبتهم رجالا ، فكانوا شر أطفال و شر رجال))[1] . و هذا النص يحمل في طياته دليل بطلانه ، لأنه إذا كان علي بن أبي طالب ولد سنة (18أو20ق الهجرة)، فإنه من الطبيعي جدا أن يصحب في طفولته معاوية (ولد سنة:17ق الهجرة) ،و عمرو بن العاص(ولد سنة:20ق الهجرة) لأنهما من سنه ، لكن لا يمكن أن يصحب في طفولته حبيب بن مسلمة، و الضحاك بن قيس ،و الوليد بن عقبة بن أبي معيط ، لأن الأول و لد سنة 2 ق الهجرة ،و الثاني ولد سنة: 8 أو نحو: 4 ق الهجرة ، و الثالث كان صبيا عند فتح مكة [2]، و علي كبير متزوّج ! . و مما يزيد هذه الرواية بطلانا أنها ذكرت من بين رؤوس أهل الشام : عبد الله بن سعد بن أبي سرح ،و عقبة بن أبي معيط ، فالأول لم يبايع عليا و لا معاوية ،و اعتزل الفتنة ،و التحق بفلسطين إلى أن توفي بها سنة : 36 هجرية قبل معركة صفين . و الثاني هو أيضا اعتزل الفتنة و لم ينظم إلى أية طائفة[3] .

ثانيا :مضمون وثيقة الصلح :

روى الطبري –نقلا عن أبي مخنف لوط- أن كتاب التحكيم نص على أن يحتكم الحكمان إلى كتاب الله ، فإن لم يجدا فيه فبالسنة النبوية الجامعة غير المفرقة .و في رواية أخرى أن يحتكما إلى القرآن و يختارا لأمة محمد –عليه الصلاة و السلام-[4] .و ذكر اليعقوبي و المسعودي أنه على الحكمين أن يحتكما إلى كتاب الله و لا يتجاوزانه ،و لا يحيدان عنه إلى هوى و مداهنة[5] . و سينصب نقدي لهذه الروايات على الإسناد أولا ، فرواية الطبري الأولى في إسنادها أبو مخنف لوط بن يحي ، و هو إخباري شيعي تالف متعصب لا يوثق به[6] . و أما روايته الثانية ففي إسنادها : عبد الله بن أحمد ،و سليمان بن يزيد ، فالأول غير ثقة ،و الثاني ليس بالقوي

---

[1] الطبري: المصدر السابق ج3ص:101)

[2] انظر: الذهبي: سيّر أعلام النبلاء ج 3 ص: 162، 189 .و ابن العماد الحنبلي: شذرات الذهب ، دمشق ، دار ابن كثير ، ج1 ص:222 .و ابن هشام : مختصر سيرة بن هشام ، الجزائر ، مكتبة النهضة ص: 262 .و ابن كثير: البداية ج8 ص: 643 . أحمد بن حنبل : المسند رقم الحديث : 16426 ج4 ص :32 . البيهقي : سنن البيهقي ج 9ص: 54-55 .

[3] الذهبي :السير ج 3 ص: 33 ،35 .و الخلفاء ص: 318 .و ابن العماد :شذرات ج 1 ص: 210 .و الطبري: المصدر السابق ج2 ص: 647 . و ابن العربي : العواصم: 96 .و ابن حبان : الثقات ج 3 ص: 430 .

[4] الطبري: المصدر السابق ج3 ص: 103، 105 .

[5] تاريخ اليعقوبي: ج2ص: 135.و مروج الذهب ج2ص: 471-472 .

[6] (الذهبي : ميزان الاعتدال ج3ص:419-420 .

لا يحتج به[1] . و أما رواية اليعقوبي و المسعودي ، فهما لم يذكرا لما أورداه إسنادا ، و من ثم فلا قيمة لما ذكراه من حيث الإسناد ، علما بأنه يجب علينا اعتبار كل منهما الراوي الوحيد في إسناد روايته ، و بما أنهما مؤرخان شيعيان ، فإنه لا يوثق بهما ، لأن أهل العلم بالنقل اتفقوا على أن الشيعة هم أكذب الطوائف ،و الكذب فيهم قديم ،و حذّروا من الأخذ عنهم ، لأنهم يضعون الحديث و يتخذونه دينا[2] .

و أما ثانيا ، فإن هذه الروايات لم تتفق على المصدر الذي يحتكم إليه الحكمان ، فالأولى نصت على أنهما يحتكمان إلى الكتاب أولا ، ثم السنة ثانيا . و الثانية اكتفت بذكر الكتاب دون ذكر لشيء آخر .و الثالثة أكدت على ضرورة الاحتكام إلى القرآن الكريم دون غيره ، فلا يُتجاوز و لا يُحاد عنه . أفلا يبعث هذا التباين الواضح الغريب على الشك في صحة هذه الروايات ؟ و ألا يدل ذلك على تلاعب الإخباريين بها ؟ .

و ثالثا إن هذه الروايات قد أشارت إلى المصدر الذي يحتكم إليه الحكمان ، لكنها ضربت صفحا عن الموضوع الذي يناقشانه و يبتان فيه ، . أليس من الغريب جدا أن لا يُذكر موضوع النزاع الذي يبحث له الحكمان عن حل ! ؟ . لكن الرواية الثالثة لمّحت لذلك بطريقة غامضة حين قالت : ((فاشترطا أن يرفعا ما رفع القرآن ،و يخفضا ما خفض القرآن ، و أن يختارا لأمة محمد –صلى الله عليه و سلم-))[3]. لكنها لم تقل لنا ماذا يختار الحكمان لأمة محمد ، فهل يختاران لها حلا لقضية قتلة عثمان التي أوصلت المسلمين إلى الاقتتال ، أم يختاران لها خليفة جديدا يتولى أمر الناس ؟ . ليس لتلك الروايات إجابة عن هذا الإشكال ، مما يدل على تلاعب الرواة بها . لكن هذا الإشكال أزالته رواية أخرى رواها الذهبي حددت موضوع التحكيم صراحة ، و فيها أن عليا و معاوية –رضي الله عنهما- قد نصا في وثيقة الصلح على أن من ولاه الحَكَمان الخلافة فهو الخليفة ،و من اتفقا على خلعه خُلع[4]. لكن هذا الخبر تطعن فيه أمور ، أولها إنه يفتقد إلى الإسناد ،و ثانيها إنه تعرّض لقضية الخلافة في وقت كان سبب الخلاف هو قضية الاقتصاص من قتلة عثمان و ليس مسألة الخلافة ، فجيش الشام لم يكن ينكر أحقية علي و أولويته في الخلافة ، و

---

[1] (الذهبي: نفس المصدرج2ص:391،390،228 .

[2] ابن تيمية : المنهاج ج1 ص: 13 و الذهبي ميزان الاعتدال ج3 ص: 420، 558 ، 559 ج4 ص: 304 .

[3] الطبري: المصدر السابق ج 3 ص: 105 .

[4] الذهبي : الخلفاء الراشدون ص: 332 .

إنما كان يطالب بالاقتصاص من قتلة عثمان كشرط للبيعة . و ثالثها إن أهل الشام لم يكونوا في موقف قوة لكي يشترطوا ذلك الشرط الخطير ، فهم يكفيهم أن يرفع عنهم العراقيون سيوفهم- بعدما ترجّحت كفتهم – لينجوا بأنفسهم ، كما أن أهل العراق من المستبعد جدا أن يقبلوا بإمكانية تغيير علي بمعاوية و كفة الحرب لصالحهم . فإقحام موضوع الخلافة في وثيقة الصلح لا ينسجم مع سياق الحوادث و أسباب النزاع في الجمل و صفين ؛ الأمر الذي يدل على أن هذه الرواية قد تعرّضت للتحريف و التلاعب .

و ختاما لهذا المبحث يتبين منه أن الزعم بأن علي بن أبي طالب – رضي الله عنه-قد أُجبر على وقف القتال و قبول الصلح هو زعم باطل ، و الصواب هو أن عليا هو الذي وافق عليه طواعية دون إكراه ، لا من الأشعث بن قيس و قومه ، و لا من الخوارج الذين أصروا على مواصلة القتال لا على وقفه . كما أن مضمون وثيقة الصلح يؤكد تعرضها للتحريف و التلاعب .

ثالثا :التحقيق في مسألة قرار الحكمين :

اجتمع الحكمان : أبو موسى الأشعري ،و عمرو بن العاص –رضي الله عنهما- بدومة الجندل ، و قيل بأذرح(سنة37هجرية) ، للبت في التحكيم الذي نص عليه اتفاق الصلح في موقعة صفين ،و حضر معهما جماعة من الصحابة المعتزلين للحرب كعبد الله بن عمر، و عبد الله بن الزبير، مع حضور نحو : 800 رجل من أهل الشام و العراق كشهود على التحكيم[1] .فماذا دار بين الحكمين ؟ و على ماذا اتفقا ؟

(أ): الرواية المشهورة عن اجتماع الحكمين :

روى الطبري عن أبي مخنف لوط ين يحي ، أن مما دار بين الحكمين أن عمرو بن العاص اقترح على أبي موسى الأشعري تولية معاوية بن أبي سفيان الخلافة ، أو يتولاها هو شخصيا ، فرفض أبو موسى و قال له :إن هذا الأمر شورى بين المسلمين ،و لأهل الدين و الفضل ، ثم اقترح عليه تعيين عبد الله بن عمر ، فأبى عمرو بن العاص ،و اقترح هو بدوره ابنه عبد الله ،و وصفه بالفضل و الصلاح ، فقال أبو موسى : ابنك رجل صدق ، لكنك غمسته في هذه الفتنة . و في نهاية الأمر اتفق الحكمان على خلع معاوية و علي ، وأن يجعلا الأمر شورى بين المسلمين ، فنهض أبو

---

[1] الطبري: المصدر السابق ج3 ص: 101، 105،106 .و اليعقوبي : المصدر السابق ج2 ص: 135 .و المسعودي : ج2 ص:475 .

موسى ليعلن الاتفاق، فتقدم إليه عبد الله بن عباس و حذّره من أن يخدعه ابن العاص ،و أمره بأن لا يتقدم عليه في الكلام لأنه-أي عمرو- رجل غادر ، إذا تكلمت أنت الأول خالفك بعد ذلك .و تقول الرواية أن ابن عباس حذّر أبا موسى لأنه كان مغفلا ، ثم تقدم أبو موسى و قال أمام الحاضرين : ((إنا قد نظرنا في أمر هذه الأمة فلم نر أصلح لأمرها ،و لا ألم لشعثها من أمر قد أجمع رأيّ و رأي عمرو عليه ،و هو أن نخلع عليا ومعاوية و تستقبل هذه الأمة هذا الأمر ، فيولوا منهم من أحبوا عليهم ، و إني قد خلعت عليا و معاوية ، فاستقبلوا أمركم و ولوا عليكم من رأيتموه لهذا الأمر أهلا ، ثم تنحى و أقبل ابن العاص فقام مقامه ، فحمد الله و أثنى عليه و قال : إن هذا قد قال ما سمعتم و خلع صاحبه ، و أنا اخلع صاحبه كما خلعه ،و اثبت صاحبي معاوية ، فإنه ولي عثمان بن عفان و الطالب بدمه و أحق الناس بمقامه)) ، فقال أبو موسى : مالك لا وفقك الله ، غدرت و فجرت ! إنما مثلك كمثل الكلب إن تحمل عليه يلهث ،و تتركه يلهث . فقال عمرو : إنما مثلك كمثل الحمار يحمل أسفارا ، ثم انصرف مع أهل الشام إلى معاوية ،و سلّموا عليه بالخلافة . و قال ابن عباس : قبّح الله رأي أبي موسى ، حذّرته و أمرته بالرأي فما عقل . فكان أبو موسى يقول : حذرني ابن عباس غدرة الفاسق ، لكنني أطمأننت إليه ،و ظننت أنه لن يؤثر شيئا على نصيحة الأمة[1] .

و في رواية أخرى للمسعودي و صاحب كتاب الإمامة و السياسة أن الحكمين اتفقا على خلع علي و معاوية ، و تعيين عبد الله بن عمر بن الخطاب خليفة للمسلمين[2] .و في رواية لابن العماد الحنبلي أن الحكمين اتفقا على أن يخلع كل واحد صاحبه ، فخلع أبو موسى عليا ، و لم يخلع عمرو بن العاص معاوية بن أبي سفيان[3].

ذلك هو موجز الرواية المشهورة عن اجتماع الحكمين و ما انتهيا إليه ، و سينصب نقدي لها على الإسناد و المتن معا ، ففيما يخص الإسناد فإن من رجالها –حسب رواية الطبري- أبو مخنف لوط و هو إخباري شيعي متعصب ضعيف لا يوثق به عند علماء الجرح و التعديل ، و قد سبقت الإشارة إلى ذلك ،و هذا يعني أن رواياته مرفوضة من حيث الإسناد .و

---

[1] الطبري: المصدر السابق ج 3 ص: 111، 112،113 . الذهبي: الخلفاء ص: 333 .و ابن سعد : الطبقات الكبرى ج 1ص: 24 ،و ج4 ص: 194 .و المسعودي:مروج ج2 ص: 280 . و ابن الأثير : الكامل ج 3 ص: 207 .و اليعقوبي : المصدر السابق ج 2 ص: 135-136 .و ابن العماد : شذرات ج1 ص: 215

[2] الإمامة و السياسة ج1ص: 203.و مروج الذهب ج2ص:478،479 .

[3] شذرات الذهب ج 1ص: 215 .

أما متنها فهو في غاية الاضطراب و الغرابة ،و سينصب نقدي له على: موضوع الاجتماع ، و شخصية الحكمين ، و قرار الحكمين.

فبخصوص الموضوع ، فإن الرواية قد صرّحت أن الحكمين قد ناقشا موضوع الخلافة و اتخذا منه موقفا مشتركا . و هذا أمر مشكوك في صحته ،و مستبعد جدا و يصعب تصديقه ، لأن سبب الخلاف بين الطائفتين هو قضية قتلة عثمان و ليس مسألة الخلافة ، إذ لم يكن هذا الأمر قد ظهر ، و لم يكن أهل الشام يطالبون بالخلافة لمعاوية ،و ما كانوا ينكرون حق علي فيها . فهل يُعقل أن يترك الحكمان البت في سبب الفتنة ، و يناقشان أمرا غير مطروح البتة ! ؟ . أليس هذا من علامات تلاعب الإخباريين بالرواية و تصرّفهم فيها ؟ .

و أما بالنسبة لشخصية الحكمين أبي موسى ، ابن العاص-رضي الله عنهما- فإن الرواية المشهورة قد وصفت الأول بأنه مُغفل و ضعيف الرأي ، و الثاني وصفته بأنه مكار و مخادع و داهية ، فهل لهذه المزاعم من صحة ؟ فبالنسبة لأبي موسى فإن المعروف عنه يتنافى تماما مع ما وصفته به رواية التحكيم ، فقد أرسله الرسول-عليه الصلاة و السلام- إلى اليمن مع معاذ بن جبل ،و ولاه عمر بن الخطاب إمارة البصرة و الكوفة ،و أثنى عليه بالفهم و خصّه بكتابه الشهير في آداب القضاء و قواعده .و كان من أعلم الصحابة و أقضاهم و جاهد زمن الرسول و بعده ،و هو الذي فتح مدينتي أصفهان و تُستر[1] .فهل يُعقل أن يكون من هذه صفاته و أعماله مغفلا ضعيف الرأي ؟ و هل يقود المغفل الجيوش و يتولى القضاء و الإمارة ؟ أليس ما اتهم به أبو موسى هو بهتان مكشوف و كذب مفضوح ؟

و قد ذكر القاضي أبو بكر بن العربي المالكي(ق:6هجرية) أن الطائفة التاريخية الركيكة عندما أرادت تزييف التاريخ روّجت بين الناس أن أبا موسى كان أبلها ضعيف الرأي محدود القوى ،و أن عمرو بن العاص كان داهية ضربت الأمثال بدهائه ، كل ذلك ليسهل لها تحقيق ما أرادته[2] .و مما يؤسف له أن الباحث توفيق المدني قد وقع تحت تأثير مزيفي التاريخ ، عندما أساء الأدب مع الصحابي أبي موسى الأشعري ،

---

[1] انظر: الذهبي : السير ج2 ص: 279،275،274 .و ابن العربي: العواصم ، هامش ص: 126-127 .

[2] العواصم من القواصم ، ص : 127 .

فوصفه بأنه درويش و لم يستح من ذلك[1] .و إني لأتعجب منه كيف تجرأ على وصف صحابي جليل بذلك الوصف المُشين المكذوب، إرضاءً لمؤلف كتاب : الخوارج هم أنصار الإمام علي[2] .

و أما عمرو بن العاص ، فقد شهد له التاريخ بالفطنة و الذكاء و الحزم ، و أنه أسلم قبل الفتح و هاجر إلى المدينة طواعية ، و مدحه الرسول-صلى الله عليه و سلم- بالإيمان عندما قال : ((أسلم الناس و آمن عمرو بن العاص))[3] و ولاه إمرة جيش غزوة ذات السلاسل و تحت إمرته كبار الصحابة ، و حديثه مروى في الصحيحين و غيرهما من كتب الحديث[4] . لذا فإنه من المستبعد جدا أن يصدر عنه ما نسب إليه من مكر و خداع و كذب ، و إنما المحترفون المزيفون للتاريخ وجدوا في شخصيته فرصة للطعن فيه عن طريق المبالغة في وصف دهائه ، ليسهل لهم الكذب و التحريف و التلاعب بالإخبار .

و فيما يخص قرار الحكمين و ما جرى بينهما من نقاش ، فيلاحظ عليه أولا أن هنالك اختلافا بين الروايات في الأمر الذي اتفق عليه الحكمان ، فرواية تقول أنهما اتفقا على خلع علي و معاوية ، و تركا الأمر شورى بين المسلمين. و أخرى تقول أنهما خلعا الاثنين و عينا ابن عمر خليفة للمسلمين ، و رواية ثالثة تقول أنهما اتفقا على أن يخلع كل واحد صاحبه ، دون التطرّق لمصير الخلافة ، أفلا يدل هذا الاختلاف في قرار الحكمين على تلاعب الرواة بتلك الروايات ؟.و ثانيا إنه يتبين للمتدبر فيما جرى بين الحكمين-حسب الروايات- أن في الأمر ما يوحي بأنه مُدبر و مُخطط له سلفا ،و أنه مسرحية غير محبوكة الأدوار ، حاكها محترفو تزوير التاريخ ، فمن ذلك أن رواية الطبري زعمت أن أبا موسى عندما أراد التكلم ، تدخل ابن عباس فنصحه و حذّره من مكر ابن العاص ، و كأن أبا موسى طفل لا يفهم و غبي أبله ، و هذا باطل لا يصح في حقه ،و قد سبق و أن بينتُ أنه كان عالما متبحرا ،و قائدا مظفرا ،و قاضيا فطنا ،و أميرا محنكا .

و ثالثا إن الروايات التي ذكرت حادثة التحكيم قد ضخّمت أمر من يتكلم الأول ، الأمر الذي جعل ابن عباس يتدخل و ينصح أبا موسى

---

[1] سليمان بن داود: الخوارج هم أنصار الإمام علي/: 16 .و توفيق المدني قدّم لهذا الكتاب المليء بالكذب

[2] سبق و أن أثبتنا أن عليا وافق على وقف القتال طواعية ،و أن الخوارج هم الذين عارضوه ، فعندما لم يوافقهم خرجوا عليه بالسلاح فقاتلهم ، فكيف يكونون أنصاره ؟ ! .

[3] حديث حسن رواه أحمد و الترمذي .

[4] الذهبي: المصدر السابق ج 3 ص: 55،56 .

بالتأخر ليسبقه ابن العاص، ثم أظهرت الرواية أن أبا موسى لم يستجب و لم يتفطن للحيلة فكان ذلك سبب فشله و مكر عمرو به . و هذا –في اعتقادي- تعليل مُضحك سخيف ،و كلام فارغ يدل على تلاعب الرواة بتلك الروايات، لأن المسألة ليست في التقدم و التأخر ، و لا في الأول ولا المُتأخر . فإذا افترضنا أن ابن العاص كان فعلا يريد المكر بأبي موسى ، ففي مقدوره أن يتكلم هو الأول و يحقق ما خطط له ، فيقول –مثلا- : لقد وافق أبو موسى على خلع علي و معاوية ، و أنا أوافقه على خلع علي ، و لا أوافقه على عزل معاوية ، فهو ولي عثمان و المطالب بدمه،و أولى من يخلفه في منصبه . أليس بهذا التصرف يكون قد قطع الطريق كلية أمام أبي موسى ؟

و رابعا إنه يُلاحظ على ما جرى بين الحكمين-بناء على ما قالته الروايات-أنهما تسابا و تشاتما ،و طعن بعضهما في بعض .و هذا أمر مُستبعد جدا ، لأنه يتنافى مع المتواتر من أخلاق الصحابة و آدابهم ، و قد مدحهم القرآن الكريم و أثنى عليهم . و قد يزعم الطاعنون في الصحابة بأن هؤلاء –بعدما اقتتلوا – انحرفوا عن الشرع ،و فقدوا أخلاقهم و آدابهم . و هذا زعم باطل لا يصدق على الصحابة ، لأنهم دخلوا في الفتنة مجتهدين متأولين طالبين للحق ،و لم يدخلوها منحرفين ظالمين خارجين عن الدين ، فهم طائفتان مؤمنتان مقتتلتان ، يصدق عليهم قوله تعالى : ((و إن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا . . .)) .

و لأبي بكر بن العربي ،و ابن تيمية ، رأيان في قرار التحكيم جديران بالتدبر و التنويه ، فالأول يقول : إن الناس قد تحّكموا في أمر التحكيم ((فقالوا فيه ما لا يرضاه الله ،و إذا لحظتموه بعين المروءة –دون الديانة- رأيتم أنها سخافة حمل على سطرها في الكتب- في الأكثر- عدم الدين ، و في الأقل جهل مبين))، و أما ما رُوى عما جرى بين الحكمين فهو((كله كذب صراح ما جرى منه حرف قط و إنما هو شيء أخبر به المبتدعة ،و وضعته التاريخية للملوك فتوارثه أهل المجانة و الجهارة بمعاصي الله و البدع))[1] .و أما الثاني فيرى أن الحكمين عندما التقى اتفقا على عزل معاوية بن أبي سفيان عن ولايته على الشام لا عزله عن كونه خليفة ، لأنه لم يكن خليفة و لم يدع لنفسه الخلافة إلا بعد اجتماع الحكمين[2] .

---

[1] العواصم من القواصم ص : 125، 128 .
[2] ابن تيمية : متهاج السنة ج 2 ص:202، ج3 ص: 222 .

و بذلك يتبين من مناقشتنا للرواية المشهورة عن اجتماع الحكمين ، أن إسنادها غير صحيح ،و متنها مضطرب مشكوك فيه ،و مظاهر التحريف بادية عليه ، لذا لا يمكن الوثوق فيها و لا الاحتجاج بها و لا الاطمئنان إليها ،و يزيدها ما يأتي ضعفا و استبعادا .

(ب): روايات تخالف الرواية المشهورة عن قرار الحكمين :

هي ثلاث روايات تخالف المشهور عن قرار الحكمين ، أولها ما رواه الطبري عن الشهاب الزهري ، مفادها أن الحكمين لما اجتمعا حضرت طائفة من الصحابة المعتزلين للحرب ،و وفد أهل الشام ،و لم يحضر وفد أهل العراق ، فكان الذي جرى بين الحكمين أن قال عمرو بن العاص لأبي موسى الأشعري : ((يا أبا موسى أأنت على أن نسمي رجلا يلي أمر هذه الأمة ؟ فسمه لي فإن أقدر على أن أتابعك ، فلك عليّ أن أتابعك ،و إلا فلي عليك أن تتابعني . قال أبو موسى : أسمي لك عبد الله بن عمر .....فقال عمرو : إني أسمي لك معاوية بن أبي سفيان ، فلم يبرحا مجلسهما حتى تسابا ، ثم خرجا إلى الناس فقال أبو موسى : إني وجدت مثل عمرو بن العاص مثل الذين قال الله –عز و جل –فيهم : ((و اتل عليهم نبأ الذي أتيناه آياتنا فانسلخ منها)) – سورة الأعراف /175- ، فلما سكت أبو موسى تكلم عمرو فقال : أيها الناس وجدت مثل أبي موسى ، كمثال الذي قال عز و جل : ((مثل الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل أسفارا))-سورة الجمعة/5- ،و كتب كل واحد منهما مثله الذي ضربه لصاحبه إلى الأمصار))[1] .

هذه الرواية إسنادها غير صحيح ، لأن من رجاله : عبد الله بن أحمد ،و سليمان بن يزيد ، الأول غير ثقة ، و الثاني ليس بالقوي و لا يحتج به[2] ، و هي تشبه الرواية المشهورة فيما جرى بين الحكمين ، لكنها ذكرت ما لم يرد في الرواية المشهورة فقد ذكرت أن وفد العراق لم يحضر إلى التحكيم ،و أن الحكمين تسابا قبل خروجهما إلى الناس ، فلما خرجا إليهم طعن كل منهما في الآخر ثم تفرّقا دون ذكر لحكاية الاتفاق و العزل و المكر . فهذه الرواية – على ضعفها-يمكن استخدامها كدليل ضعيف لنقد الرواية المشهورة الضعيفة هي أيضا ، لضرب الضعيف بالضعيف ، و إظهار مدى تلاعب الإخباريين بالروايات التاريخية و تصرفهم فيها .

---

[1] الطبري: المصدر السابق ج 3 ص: 105-106 .
[2] الذهبي : ميزان الاعتدال ج2 ص:228،391،390 .

و أما الرواية الثانية فرواها المسعودي ، و فيها أنه لما تم اللقاء ، قال عمرو بن العاص لأبي موسى : ((سمّ من شئت حتى أنظر معك ، فسمّ أبو موسى ابن عمر و غيره ، ثم قال لعمرو : قد سميت أنا ، فسمّ أنت ، قال : نعم أسمي لك أقوى هذه الأمة ،و أسداها رأيا ،و اعلمها بالسياسة ، : معاوية بن أبي سفيان ، قال : لا و الله ما هو لذلك بأهل ، قال : فآتيك بآخر ليس هو بدونه ، قال : من هو ؟ قال : أبو عبد الله بن العاص،-أي نفسه- فلما قالها علم أبو موسى أنه يلعب به ، فقال : فعلتها لعنك الله ،و لعن الذي أرسلك)) ، فتسابا و لم يخطبا على الناس و تفرقا ، فلحق أبو موسى بمكة ،و انصرف عمرو بن العاص إلى منزله و لم يذهب إلى معاوية[1] .

فهذا الخبر رواه المسعودي بلا إسناد –كعادته في معظم ما يرويه- ،و هو يتفق مع الرواية المشهورة في حدوث السب و الطعن ، لكنه يخالفها في أن الحكمين لم يتفقا على شيء ،و أنهما انصرفا دون أن يخطبا في الناس ،و أن ابن العاص لم ينصرف إلى معاوية لمبايعته بالخلافة و إنما انصرف إلى منزله . و هذا خلاف جوهري بين الروايتين ، يزيد الرواية المشهورة ضعفا و استبعادا ، و يؤكد ما قلته سابقا من أن الرواة قد تلاعبوا برواية التحكيم و حرّفوها .

و الرواية الثالثة رواها أبو بكر بن العربي عن الدارقطني بإسناده إلى التابعي صاحب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب : حضين بن المنذر[2] ، و فيها أنه لما عزل عمرو بن العاص معاوية ، جاء حضين بن المنذر فضرب فسطاطه قريبا من فسطاط معاوية ، فبلغ خبره معاوية فأرسل إليه ، فقال : إنه بلغني عن هذا –أي عمرو بن العاص- كذا و كذا – أي عزله لعلي و معاوية- فأذهب فانظر ما هذا الذي بلغني عنه .- ثم يقول حضين -: فأتيته فقلت اخبرني عن الأمر الذي وليت أنت و أبو موسى ، كيف صنعتما فيه ؟ قال: قد قال الناس في ذلك ما قالوا ،و الله ما كان الأمر على ما قالوا ،و لكن قلت لأبي موسى : ما ترى في هذا الأمر ؟ قال: أرى أنه في النفر الذين توفى رسول الله –صلى الله عليه و سلم- و هو عنهم راض . قلت : فأين تجعلني أنا و معاوية ؟، فقال: إن يستعن

---

[1] مروج الذهب ج 2 ص: 481 .

[2] باقي رجال الإسناد هم : ابراهيم بن همام ،و أبو يوسف الفلوسي و هو يعقوب بن عبد الرحمن بن جرير ,،و الأسود بن شيبان ،و عبد الله بن مضارب . ابن العربي : العواصم هامش ص : 129 .

بكما ففيكما معونة ،و إن يستغن عنكما ، فطالما استغنى أمر الله عنكما))[1]
.

فهذه الرواية أكدت على أن عمرو بن العاص لم يخن أبا موسى الأشعري ، و أنه عزل معاوية و لم يثبته ، وفقا للاتفاق الذي تم بينهما . و أنه-أيضا – أنكر ما أشاعه الناس عن التحكيم ، من خداع و سب و مكر ، و ذكر أنه وافق أبا موسى في اقتراحه ترك أمر الخلاف للصحابة الذين توفى الرسول و هو عنهم راض ، ثم انصرفا و لم يذهب هو إلى معاوية . فهذا الخبر يناقض الرواية المشهورة عن قرار الحكمين ،و يقلبها رأسا على عقب ، لكنه لم يبين مقصود الحكمين من الأمر الذي اتفقا عليه و أرجعاه إلى كبار الصحابة ، أهو أمر الخلافة ، أم هو أمر قتلة عثمان ؟ و في هذا الشأن يرى الباحث محب الدين الخطيب أن الأمر الذي اتفق الحكمان على تركه لأعيان الصحابة هو الإمامة[2] .لكن الباحث محمد أمحزون يرى أنه : ((ليس من شك في أن أمر الخلاف الذي رأى الحكمان رده إلى الأمة أو إلى أهل الشورى ليس إلا أمر الخلاف بين علي و معاوية حول قتلة عثمان ، و هو ما أطبقت على ذكره المصادر الإسلامية ، أما الخلاف حول الخلافة فلم يكن نشأ عندئذ ، و لم يكن معاوية مدعيا للخلافة ،و لا منكرا حق علي فيها ، و إنما كان ممتنعا عن بيعته و عن تنفيذ أوامره في الشام حيث كان متغلبا عليها بحكم الواقع لا بحكم القانون ، مستفيدا من طاعة الناس له ، بعد أن بقي واليا فيها زهاء عشرين سنة)). ثم ذكر هذا الباحث رواية عن القاضي أبي بكر الباقلاني مفادها أن الحكمين ما اتفقا قط على خلع علي بن أبي طالب عن الخلافة[3]
.

و أنا أوافق الباحث محمد أمحزون فيما ذهب إليه من أن مسألة قتلة عثمان هي التي أرجأ الحكمان البت فيها إلى كبار الصحابة ، لأن هذه القضية هي سبب القتال ،و هي التي تتفق مع سياق الحوادث التاريخية ، و لأن رواية الدارقطني و الباقلاني لم تذكرا أن الحكمين عزلا عليا عن الخلافة ، مما يؤكد أنهما لم يتناقشا في موضوع الخلافة ، لأنه كان محسوما ،و لم يكن أحد ينازع عليا فيه .

لكن إذا كانت قضية قتلة عثمان هي التي بتّ فيها الحكمان ،و لم يكن أمر الخلافة موضوعا للمناقشة ، فعن ماذا عُزل معاوية بن أبي سفيان ؟ .

---

[1] نفسه ص : 129 .

[2] ابو بكر بن العربي : المصدر السابق هامش ص: 129 .

[3] تحقيق مواقف الصحابة ج2 ص: 233-234 .

لم تصرّح رواية الدارقطني عن ماذا عُزل ، لكن يبدو أن العزل خصّ أحد أمرين أو هما معا ، الأول عزل معاوية عن إمارة الشام ، و الثاني إبعاده من أن يكون ضمن كبار الصحابة الذين يتولون البت في مسألة قتلة عثمان . و الثالث عزله عن الأمرين . فبخصوص عزله عن الشام فهو أمر مستبعد جدا ، ليس له علاقة مباشرة بموضوع اجتماع الحكمين – و هو قتلة عثمان- ،و لأنه ليس حلا عمليا بسبب ما يجده من معارضة أكيدة من معاوية و أهل الشام ، و يزيد الأمر تعقيدا . لذا فالاحتمال الثاني هو الوارد و المقصود ، و يدعمه قول عمرو بن العاص في رواية الدارقطني حين قال : ((قلت فأين تجعلني أنا و معاوية ؟ فقال –أي أبو موسى- إن يستعن بكما ففيكما معونة ،و إن يستغن عنكما فطالما استغنى أمر الله عنكما))، فقوله هذا فيه إشارة إلى أن ابن العاص و معاوية قد استبعدا من جماعة الصحابة التي تتولى أمر البت في قتلة عثمان .

و أما مصير اتفاق الحكمين ، فإنه من الثابت أنه لم يعرف طريقه إلى التطبيق ، ربما لأن عليا-رضي الله عنه- قد انشغل بمشاكل جيشه ،و أنه لم يكن في مقدوره الاقتصاص من قتلة عثمان بعدما تغلغلوا في جيشه و تموقعوا فيه ، خاصة بعدما خرج عليه الخوارج بسيوفهم ،و السبئية بأفكارهم الملحدة . و يبدو من جهة أخرى أن معاوية لم يكن متحمسا للمشاركة الفعالة لتنفيذ قرار الحكمين بسبب صعوبة تنفيذه ، فهو مشغول بإمارته في الشام ،و علي في نزاع مع الخوارج و السبئية . و لأنه- أي معاوية- على ما يبدو لم يكن راضيا كل الرضا عن قرار الحكمين عندما عزلاه عن جماعة الصحابة الذين يبتون في أمر قتلة عثمان ، و مما يدعم ذلك أن ابن العاص عندما فارق أبا موسى لم يذهب إلى معاوية ليخبره بقرار الحكمين ، و إنما التحق ببيته لإحساسه أن معاوية قد لا يرضيه ذلك العزل.

و ختاما لهذا المبحث يتبين منه أن الروايات الثلاث الأخيرة تخالف الرواية المشهورة في خبرها عن قرار الحكمين ، و أنها أثبتت أن الإخباريين قد تلاعبوا برواية التحكيم و حرفوها . و أن رواية الدارقطني هي الرواية الصحيحة ، لخلو إسنادها من المعروفين بالكذب[1] –كما هو حال الروايات السابقة ، كرواية الطبري- ،و لأنها خلت من المطاعن و

[1] انظر: الذهبي : الكاشف ، حققه احمد الخطيب ط1 ، جدة دار القبلة 192 ج1 ص: 251، 340 . و راجع : الضعفاء للعقيلي ،و كتاب المجروحين لابن حبان ،و ميزان الاعتدال للذهبي ج 2 ص: 506 .

الشكوك التي أثيرت في نقدنا للروايات السابقة الذكر . و لأنها –أيضا- لا تتعارض مع أخلاق الصحابة ،و تتوافق مع سياق الحوادث التاريخية .

خاتمة البحث

تبين من دارستنا لمواقف الصحابة – رضي الله عنهم- من القتال في موقعتي الجمل و صفين ، أنهم انقسموا حيالها إلى ثلاث طوائف ، الأولى اعتزلت الفتنة كلية و نأت بنفسها بعيدا عن الفئتين المتقاتلتين ، و هي بموقفها هذا مدحها رسول الله –عليه الصلاة و السلام- في نصوص عديدة ، دلّت على أن اعتزال الفتنة هو الأولى،و أن القتال لم يكن واجبا و لا مستحبا .و الثانية و الثالثة هما الطائفتان المتقاتلتان من أهل العراق و من أهل مكة و الشام ،و قد كان لكل منهما تعلق بالحق ، كانت شيعة علي أقرب إليه من شيعة معاوية .

و اتضح أيضا أن عليا-رضي الله عنه- قد وافق على وقف القتال طواعية دون إكراه من أحد ، رغبة منه في حقن الدماء ، و أن الخوارج كانوا معارضين له في مسعاه .و أن الرواية المشهورة عن اجتماع الحكمين غير صحيحة لم تصمد أمام النقد العلمي إسنادا و لا متنا ، و قد خالفتها روايات أخرى زادتها ضعفا و استبعادا ، أهمها رواية الدارقطني الصحيحة الإسناد و المتن .

تم و لله الحمد

...

البحث التاسع

تضارب روايات الفتنة الكبرى و منهاج تحقيقها

يتبين لكل دارس لحوادث الفتنة الكبرى و تاريخ المسلمين في القرن الأول الهجري ، أن المصنّفات التي دوّنت تلك الفترة ، ضمّت في طياتها روايات كثيرة متضاربة و متناقضة، جعلتها أشد تعقيداً و غموضاً و التواءً، من باقي مراحل التاريخ الإسلامي، فالتبس على الناس فهمها ، و تشابهت على العقول حوادثها، و عَظُمت على النفوس وقائعها(1)

أولا : ظاهرة الروايات المتضاربة المتعلقة بحوادث الفتنة الكبرى:

وضع الكذابون أخباراً مكذوبة، و رووا آثاراً منقطعة، و أموراً باطلة، فذكروا عن مغازي رسول الله –عليه الصلاة و السلام- روايات من جنس الحكايات المختلقة، التي تُروى عن الطرقية، و هارون الرشيد، و عنترة بن شداد، يعلم المحققون أنها كذب بما عرفوه من الأخبار الصحيحة في سيرة رسول الله(2).و ما يُروى عن الصحابة من الآثار ، منها ما هو كذب، و منها ما قد زيد فيه و نُقّص، و غُيّر عن وجهه (3).

و وُجِدت طوائف انتسبت إلى دين الإسلام، امتلأت قلوب أتباعها حقدا على الصحابة -رضي الله عنهم-، فصنعوا لهم من الأخبار المكذوبة شخصيات مزيّفة غير شخصياتهم الحقيقية، ليقنعوا أنفسهم بأنهم أبغضوا أناسا يستحقون منهم هذه البغضاء، فامتلأ التاريخ الإسلامي بأكاذيبهم(4)، و كثر فيه الدس و الخلط ، و الافتراء و التزوير. و الغريب أن هذا

التاريخ هو نفسه يحمل الرد على تلك المفتريات التي اشتهرت، أو شُهّرت، و ذاعت بين الناس، فتقبّلها العوام، و أهمل تحقيقها الخواص .

و قد كَثُرَت الأخبار المكذوبة عن حوادث الفتنة الكبرى ، لدى الشيعة أكثر من غيرهم من الطوائف الإسلامية ، لأنهم يضعونها و يتخذونها دينا(5). و هم في نظر الشيخ ابن تيمية من أجهل الناس في المنقولات و الأحاديث و الآثار، و في التمييز بين صحيحيها و ضعيفها. و عمدتهم في المنقولات، أخبار منقطعة الأسانيد، كثير منها من وضع المعروفين بالكذب، و الإلحاد، و علماؤهم يعتمدون على ما ينقله أبو مخنف لوط بن يحيى ، و هشام بن محمد بن السائب،و أمثالهما من المعروفين بالكذب.و قد اتفق أهل العلم بالنقل و الرواية على أن الشيعة أكذب الطوائف، و الكذب فيهم قديم، و حَذَّروا من الأخذ عنهم، لأنهم يضعون الحديث و يتخذونه دينا(6).

و مما يؤيد ما ذهب إليه تقي الدين بن تيمية، أن كبار الإخباريين المتخصصين في تاريخ صدر الإسلام و الدولة الأموية ، هم من الشيعة، كمحمد بن السائب الكلبي (146هجرية)، و ابنه هشام بن محمد بن السائب الكلبي (ت 204هـ)، و أبو مخنف لوط بن يحيى (ت157هـ)، و نصر بن مزاحم بن يسار (ت 212هـ)، و محمد بن عمر الواقدي البغدادي (ت 207هـ)، فهؤلاء عند أهل التحقيق شيعة اخباريون كذابون متروكون، لا يُوثق بهم(7). لكن الكذب لم يقتصر على هؤلاء، فقد وُجد إخباريون من غير الشيعة مُتهمون بالوضع، فسيف بن عمر التميمي (ت 200هـ) متهم بالكذب، يروي عن المتروكين و المجهولين (8). و محمد بن إسحاق بن يسار (ت 151هـ) وثّقه بعض أهل الحديث و اتّهمه آخرون بالزندقة، و أخذوا عليه إدخاله في السيرة روايات منكرة منقطعة، و أشعار مكذوبة(9) .

لكن روايات المُعَدّلين الثقات ، هي أيضا لم تخل ، من مرويات منقطعة و أمور باطلة(10)، فكاتب الواقدي محمد بن سعد (ت 230هـ) و إن عدّله أهل الجرح و التعديل(11)، فقد وُجد في طبقاته الخبر الضعيف، و القوي، و المُسند، و المنقطع، و المشهور، و الغريب، و المرسل(12) . و محمد بن جرير الطبري (310ه)، ثقة عند المحدثين ، لكن من يطالع ما دوّنه عن حوادث الفتنة و الدولة الأموية في تاريخه ، يجد فيها كثيرا من الأباطيل ، لأن معظم رواياته أخذها عن أولئك الإخباريين الكذابين الذين ذكرنا حالهم سابقا.

و الحافظ أبو نعيم الاصفهاني (ت 430هـ) من ثقات أهل الحديث، لكنه روى في كتابه: حلية الأولياء ، أخبارا عن فضائل الصحابة و الأولياء فيها الضعيف، و المكذوب باتفاق أهل العلم، و هو فيما يرويه عن شيوخه ثقة. لكن الآفة ممن " هم فوقه و هم لم يكذبوا في النقل عمن نقلوا عنه، لكن يكون واحد من رجال الإسناد ممن يتعمد الكذب، أو يغلط، و هم يُبَلِّغون عمن حدثهم، ما سمعوه منه، و يروون الغرائب لتُعرف، و عامة الغرائب ضعيفة، كما قال الإمام أحمد: "اتقوا هذه الغرائب فإن عامتها ضعيفة" (13).

فالإخباريون و الرواة مزجوا في رواياتهم لحوادث الفتنة الكبرى ، الصحيح ، بالضعيف، و الموضوع-أي المكذوب-، متأثرين بانتماءاتهم المذهبية، و ظروفهم السياسية فيما يذكرونه من أخبار. و قد تصدى لهم المحققون لنقد ما يروونه عن النبي- عليه الصلاة و السلام- و عن صحابته الكرام (14). و على يدهم نشأ علم الجرح و التعديل، و مصطلح الحديث، غير أن عملية التحقيق لم تشمل كل الأخبار، فبقيت كتب التاريخ و التراجم، و الأدب، و الفرق، مليئة بالروايات المتضاربة.

ثانيا :نماذج من الأخبار المتضاربة عن الفتنة الكبرى :

يجد من يطالع كتب التاريخ روايات متضاربة عن الحادثة الواحدة، و قد يجدها في الكتاب الواحد، فمحمد ابن جرير الطبري - مثلا - كثيرا ما يسرد روايات مختلفة عن الخبر الواحد (15)، الأمر الذي يبعث على الشك، و يجعل الباحث في حيرة و على حذر فيما ينقله من تلك الأخبار، نورد منها أربعة نماذج .

المثال الأول: خروج أبي ذر إلى الرّبذَة

اختلفت الروايات في خروج أبي ذر الغفاري – رضي الله عنه- (ت 32 هـ) إلى الرّبذَة،-مكان جميل على طريق مكة و المدينة- هل خرج إليها بإرادته، أم أخرجه عثمان – رضي الله عنه-إليها ؟ فقد روى المسعودي، و اليعقوبي أن عثمان أهان أبا ذر، و أخرجه من المدينة إلى الرّبذة، و منعه من الالتحاق بالبصرة، أو مكة، أو الكوفة، ومنع الناس من التحدث معه (16). و في روايتين ذكرهما ابن كثير، و الذهبي، أن عثمان أمر أبا ذر الغفاري بالخروج إلى الرّبذَة(17) . و في أخبار أخرى ذكرها الطبري، و ابن كثير، و الذهبي، أن أبا ذر خرج من المدينة إلى الرّبذة بإرادته (18) ، و أن عثمان طلب منه البقاء عنده، فأبى، و استأذنه في الالتحاق بالرّبذة، فأذن له. و كان أبو ذر يروي حديثا للنبي –صلى الله

عليه و سلم- يأمره بالخروج إليها (19). وأنكر القاضي أبو بكر بن العربي المغربي المالكي أن يكون عثمان أخرج أبا ذر -رضي الله عنهما- ، و إنما خيّره بين العزلة و خلطة الناس، فاختار العُزلة، و اتخذ الرّبذة مكانا له، لأنه كان زاهدا لا يصلح لمخالطة الناس (20).

فأين الخبر الصحيح من بين هذه الأخبار؟ إن القول بأن عثمان أهان أبا ذر، و أجبره على الالتحاق بالرّبذة، و منع الناس من التحدث معه، هو أمر بعيد عن التصديق، لأن أخبارا أخرى تنفيه، و أن أخلاق الخليفة الراشد عثمان بن عفان المعروف بالرحمة و الحلم، تأبى عليه أن يفعل ذلك بصحابي زاهد جليل، يأمر بالمعروف و ينهى عن المنكر وفق أسلوبه في الاجتهاد. لكن لا يستبعد أن يكون عثمان، قد اقترح عليه اعتزال الناس، و خَيَّره بين البقاء عنده أو اتخاذ مكان آخر، فوافق على الخروج إلى الرّبذة. و ربما يكون أبو ذر هو الذي طلب من الخليفة الالتحاق بذلك المكان، فأذن له، مع الإجلال و الإكرام، و هو ما تؤيده الكثير من الروايات (21).

المثال الثاني : من الذي أرسله عثمان إلى الثائرين عليه؟:

في سنة 35 هـ، خرج المنحرفون على عثمان من مصر و البصرة و الكوفة، و اجتمعوا بالمدينة، فبعث الخليفة من استمع لهم، و أقنعهم بالرجوع إلى ديارهم. فمن الذي أُرسل إليهم؟ في رواية للمؤرخ اليعقوبي أن عمر بن العاص هو الذي استقبل الوفود (22)، و في روايات أخرى أن محمد بن مَسْلمة هو الذي بعثه الخليفة إلى الناقمين عليه (23). و في أخبار أخرى أن عليا هو الذي خرج إلى الثائرين على عثمان (24). فأين الرواية الصحيحة من بين هذه الروايات ؟

إن ما ذكره اليعقوبي هو خبر مرجوح و مشكوك فيه، و مستبعد، لأنه انفرد به عن غيره من المؤرخين. و أن عمرو بن العاص رُوي أنه في ذلك الظرف كان ناقما على الخليفة و يؤلب الناس عليه لأنه عزله عن ولاية مصر (25). فكيف يبعث عثمان رجلا ناقما عليه إلى الثائر عليه ؟! أما عن علي و محمد بن مسلمة –رضي الله عنهما- فبعض الروايات، أشارت إلى أن عثمان أرسل عليا، و أخرى ذكرت أنه بعث محمد بن مَسْلَمة، فيمكن الجمع بينهما، فمن الجائز أن الخليفة بعث الاثنين، إما في وفد واحد و إما في وفدين منفصلين، و قد روى الطبري رواية ثالثة، تؤيد ذلك، مفادها أن عثمان أرسل الاثنين إلى الخارجين عليه (26).

المثال الثالث :من الذي قتل عثمان بن عفان ؟ :

تضاربت الروايات تضاربا كبيرا في تحديد قاتل الخليفة عثمان بن عفان-رضي الله عنه- ، سنة 35هجرية ، فقيل أن القاتل هو محمد بن أبي بكر الصديق (توفي والده و هو طفل صغير) ، وقيل سودان بن حمران ،و قيل رومان اليماني ،و قيل جبلة بن الأيهم (المِزي: تهذيب الكمال، ج19ص:455) .و قيل قتله محمد بن أبي حذيفة ،و عمرو بن الحمق ،و كنانة بن بشر التجيبي ،و عبد الرحمن بن عديس .(اليعقوبي: التاريخ ،ج2ص: 124) . و قيل أن الذين قتلوه هم أراذل من أوباش القبائل ،و لم يتعين من قتله و كانوا أربعة آلاف رجل(ابن العماد الحنبلي: شذرات، ج1ص:201) . و لإزالة هذا التضارب لا بد من جمع كل الروايات المتعلقة بقتل عثمان، و دراستها و تمحيصها و نقدها إسنادا و متنا ، و قد فعلنا ذلك في البحث الخامس من هذا الكتاب .

المثال الرابع : عدد الصحابة الذين شاركوا في الفتنة :

اختلفت الروايات في تقدير الصحابة الذين شاركوا في الفتنة الكبرى اختلافا كبيرا، فقيل أن عدد من قاتل مع علي بن أبي طالب أربع و عشرين صحابيا (27). و في رواية أخرى 150 صحابيا (28)، و قيل 800 صحابي (29). و قدرهم اليعقوبي بـ 1100 صحابي (30). و حددهم المسعودي بـ 2800 صحابي (31). و روي أنه قاتل مع جيش الشام في صفين 300 صحابي (32)، و في روايات أخرى أن مجموع من شارك يوم الجمل أربعة من الأصحاب، و قيل واحد فقط ممن شهد بدراً، و قيل أن عددهم لم يصل 100، بل لم يبلغ ثلاثين صحابيا ،و قدرهم ابن تيمية بنحو 100 صحابي في المجموع (33).

فهذه الأرقام المتضاربة تعكس خلفيات و نوايا رواتها، فالمبالغون في تضخيم العدد يقصدون التأكيد على أن كثيرا من الصحابة قاتلوا مع علي بن أبي طالب ، و أن الذين قاتلوه معظمهم من المنحرفين. و المقلون في تقدير العدد، يهدفون إلى التأكيد على أن غالبية الصحابة اعتزلوا الفتنة، و أن القتال دار بين العوام، و الأشرار و الأوباش. و لا يمكن قبول الروايات التي حددت عددهم بـ 1، أو 4، أو 10، لأنه من الثابت أن أعلاما من الصحابة شاركوا في الفتنة، كعلي، و بن عباس، و عمار، سهل بن حنيف، و عثمان بن حنيف، و الحسن، و الحسين، و معاوية، و عمرو بن العاص، و طلحة، و الزبير، و القعقاع بن عمر – رضي الله عنهم -. و في المقابل فإن ما ذكره اليعقوبي (توفي بعد سنة 292هـ) و المسعودي (ت 346هـ) هو عدد مبالغ فيه جداً، و مما يبعث على الشك فيه، أن روايات أخرى تعارض ما ذكراه، و أن المصنفات التي تناولت

الفتنة لم تذكر هذا العدد الكبير من الصحابة. و أنا شخصيا أرتاب فيما رواه اليعقوبي و المسعودي، لأن تضخيم العدد من ورائه نزعتهما الشيعية. و الشيعة عند المحققين يتعمدون الكذب، لذلك حذّروا من الأخذ عنهم (34). و فيما أورداه لم يذكرا للخبر إسنادا يساعدنا على نقد رجاله. و حتى إذا فرضنا صحة ما روياه، يبقى عدد الصحابة الذين شاركوا في الفتنة قليلا بالمقارنة إلى عددهم الإجمالي الذي قُدر عند بدايتها بـ 10 آلاف صحابي (35). فأين 2800 صحابي من مجموع عشرة آلاف ؟

فهذه أمثلة تعطي للقارئ صورة – و لو ناقصة – عن تضارب الروايات التاريخية، و ما سببته من تشويه لحوادث الفتنة الكبرى.و أما عن اختلافها –أي الروايات- في تحديد الأعمار، و مبالغتها في ذكر الأرقام فهي كثيرة، من ذلك تضاربها في تحديد عُمر الخليفة عثمان – رضي الله عنه- ، فقيل : سبعون سنة، و قيل ثمانون، وقيل أربع و ثمانون، و قيل ست و ثمانون ،و قيل تسعون، وقيل ثلاث و تسعون(36). و لما اشتهر المغيرة بن شعبة (ت 50هـ) بكثرة التزوّج، رُويت غرائب عن عدد النساء اللاتي تزوجهن، فقيل تزوّج ثمانين، و قيل مائة، و قيل ثلاثمائة، و قيل ألف(37) فهذه الروايات و أمثالها، مبثوثة في بطون كتب التاريخ تنتظر من ينقدها، و يمحصها، ليكشف عن حقيقتها، و عن أسباب ورودها.

ثالثا :أسباب تضارب الروايات المتعلقة بالفتنة الكبرى :

توجد أسباب معروفة، كانت وراء تضارب روايات حوادث الفتنة الكبرى ، منها الخطأ و النسيان، و ولوع النفس بالغرائب و المبالغات. لكن السبب الرئيسي الذي أدى إلى اختلاف روايات الفتنة و تناقضها فيما بينها ، هو التعصب الطائفي و المذهبي، و ذلك أن المسلمين عندما انقسموا إلى شيع و أحزاب، بعد مقتل عثمان – رضي الله عنه-، و تطاول عليهم الزمن، أصبحت كل طائفة منهم تبحث لنفسها عن نصوص من القرآن و السنة، و عن المستند التاريخي، تأييداً لمواقفها ، و أفكارها ،و تصرفاتها المذهبية، فالتي لم تجد ما تدعّم به موقفها ، لجأت إلى وضع الأخبار المكذوبة عن النبي –عليه الصلاة و السلام-، و عن صحابته- الكرام (38). و قد تخصص أُناس في رواية التاريخ، عُرف مُعظمهم بالتعصب، و الكذب، و التلاعب بالأسانيد و الأخبار وفق خطة مرسومة مدروسة محكمة (39).

و مما كان له تأثيره السيئ في تضارب روايات الفتنة ، أن فترة تاريخ صدر الإسلام، و الدولة الأموية، كتبت في عهد العباسيين حيث لا يسر

الكثير منهم التحدث عن مفاخر ذلك الماضي و محاسن أهله . و في ظل دولتهم، دُوّن ذلك التاريخ على أيدي ثلاث طوائف : الأولى كانت تنشد العيش عند الخلفاء بما تكتبه عن الأمويين، و الثانية رأت التّدين و التقرب إلى الله تعالى لا يتمان إلا بتشويه سمعة الصحابة، كالصديق، و الفاروق، و عثمان –رضي الله عنهم- (40)، و الثالثة، من أهل الإنصاف، جمعت التاريخ من الإخباريين على اختلاف مشاربهم، و ذكرت الأسانيد في غالب الأحيان، و تركت التحقيق لمن يقدر عليه، و على رأس هذه الفئة محمد بن جرير الطبري(41) (ت 310هجرية) .

و قد تصدى أهل العلم و الإيمان، للإخباريين الوضاعين فيما رووه عن رسول الله-صلى الله عليه و سلم-، وكشفوا أكاذيبهم ، بفضل منهجهم العلمي الدقيق في نقد الرواية ، فكانت ثمرته: علم الجرح و التعديل، و مصطلح الحديث(42)، لتمحيص السنة النبوية و تنقيتها. غير أن هذه العملية لم تشمل مصنفات التاريخ، سواءً التي كتبت بالأسانيد أو بدونها، فهي ما تزال مادة خامة ، تنتظر النقد و التحقيق. و بما أنه ثبت أن كثيرا من أخبار الفتنة الكبرى موضوعة، و أن الأهواء و العصبيات كانت من وراء ترويجها و تدوينها(43)، فليس من الصواب الاحتكام إليها قبل نقد رواياتها و تمحيصها(44) .

رابعا :ضرورة نقد أخبار الفتنة الكبرى و تحقيقها:

أمر القرآن الكريم بالتثبت في الخبر إذا جاءنا من مصدر غير موثوق، قال تعالى : " يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا " - سورة الحجرات/6-و عملية التثبت تستلزم استخدام مختلف الوسائل الممكنة للتأكد من صدق النبأ، و هي مرتبطة بطبيعة الخبر، و بالزمان و المكان اللذّين وُجدت فيهما. و عندما اجتمع أهل الكتاب عند الرسول- عليه الصلاة و السلام- و ادعى اليهود أن إبراهيم –عليه السلام -كان يهوديا، و عارضهم النصارى، و قالوا بل كان نصرانيا، ردّ عليهم الله تعالى بقوله : " يا أهل الكتاب لم تُحاجون في إبراهيم و ما أُنزلت التوراة و الإنجيل إلا من بعده أفلا تعقلون هاأنتم هؤلاء حاججتهم فيما لكم به علم فلم تحاجون فيما ليس لكم به علم و الله يعلم و أنتم لا تعلمون " (سورة آل عمران/65-66)، فالله - سبحانه و تعالى- ردّ على دعوى أهل الكتاب بمنطق التاريخ، و مؤداه : كيف يكون إبراهيم –عليه السلام- يهوديا أو نصرانيا، و ما أنزلت توراة اليهود، و إنجيل النصارى، إلا من بعده بقرون مديدة ؟ و هذا دليل عقلي تاريخي، استخدمت فيه المطابقة الزمانية بين الدعوى و الحقيقة التاريخية ، فلم تحقق تلك المطابقة . ثم نبههم الله – عز و جل –

إلى ضرورة توظيف العقل في مثل هذه القضايا بقوله " أفلا تعقلون " ثم أنكر عليهم المحاجاة فيما لا علم لهم به.

فيتبين لنا من ذلك أن الخبر لا يقبل بمجرد الزعم و الدعوى ، فهذا لا يعجز عنه أحد . بل لا بد من التأكد من صدقه إذا شككنا فيه ، باستخدام مختلف الوسائل المتاحة، و طريقة القرآن الكريم يمكن تعميمها و تطبيقها على العديد من الأخبار، و هو في ذلك يعطي المثال، و يترك للعقل البشري مجال الإبداع مفتوحا.

و قد انتقد الشيخ تقي الدين بن تيمية المؤرخين المسلمين مراراً ، لأنهم يروون أخباراً مرسلة(45)، و يكثر الكذب فيما يدّونوه، و قلما يسلم لهم نقلهم من الزيادة و النقصان، لذلك لم يعتمد عليهم أولوا الأبصار من علماء أهل السنة ، و اعتمدوا على ما كتبه أرباب النقل من أهل الحديث(46). و انتقد أيضا الشيعة في اعتمادهم على أخبار منقطعة بلا أسانيد ، عن طائفة عُرف فيها كثرة الكذب، و التناقض في النقل، و ليس لها أسانيد للرجال كأسانيد أهل السنة للنظر فيها و نقدها(47).

و قد تفطّن العلماء المسلمون إلى ضرورة نقد الأخبار، و التصدي للكذابين، فتخصص فريق منهم في نقد الرواية و الرواة، و تكوّن على أيدهم علم قائم بذاته، له موضوعه و قواعده(48). غير أن عملهم هذا اقتصر على السنة النبوية و بعض أخبار الصحابة . و بقيت معظم حوادث الفتنة الكبرى و باقي روايات التاريخ الإسلامي -بقضاياه الشائكة و رواياته المتضاربة- دون تمحيص، فإذا حدثك-أي التاريخ الإسلامي- في موضوع برواية سرعان ما ينقضها بأخرى في نفس الموضوع، و إذا وقف بك على سبب حادث من الحوادث، استدرك عليك بسبب آخر يهدمه(49)، فعلى عاتق الباحثين في التاريخ الإسلامي تقع مسؤولية دراسته و تحقيقه، فإذا التمسنا بعض الأعذار للمتقدمين في طريقة تدوينهم للتاريخ، فأي عذر يُلتمس للمتأخرين في سكوتهم و تركهم للنقد و التمحيص(50).

و يُؤخذ على بعض الباحثين المُحدَثين أنهم يكتبون عن صدر الإسلام ، بطريقة السرد و الانتقاء دون الاستقصاء الكامل لروايات الحادثة الواحدة، لمقارنتها و نقدها. فالمؤرخ إبراهيم حركات تطرق في كتابه " السياسة و المجتمع في عصر الراشدين" لامتناع الصحابي سعد بن عبادة عن بيعة الصديق (رضي الله عنهما) ثم قال : " و يروي هشام الكلبي أن عمر بن الخطاب بعث رجلا يدعو سعدا إلى البيعة، و أنه فوّض إليه قتله إن أبى، و يضيف هشام أن سعد بن عبادة رفض بيعة أبي بكر، فرماه

الرجل بسهم فقتله"(51). فالمؤلف أورد الخبر و لم يعلق عليه و لم يقارنه بروايات أخرى. و المشهور في مصنفات التاريخ و التراجم أن سعد بن عبادة –رضي الله عنه- لم يبايع الصديق و لا عمر (رضي الله عنهما)، و لم يُقتل و لم يُجبر على البيعة لهما، و عاش إلى خلافة عمر بن الخطاب حتى توفي بالشام نحو سنة 15هـ (52). فأين هذا مما ذكره إبراهيم حركات نقلا عن هشام الكلبي؟ أما بالنسبة لإسناد الخبر، فالمؤلف لم يتعرض له، و فيه هشام الكلبي (ت 204هـ) و هو إخباري شيعي متروك متهم لا يُوثق به(53)، أراد بخبره الطعن في عمر بن الخطاب . فالرواية كما ترى لم تصمد أمام التحقيق العلمي متنا و لا إسنادا .

و عندما تعرّض المؤرخ أحمد أمين لبيعة الصديق في كتابه "فجر الإسلام" ذكر أن عليا لما بلغه خبر بيعة أبي بكر لم يرض عنها(54). و ما كان له –أي أحمد أمين- أن يجزم بذلك، بل عليه أن يشير إلى الروايات الأخرى التي تعارض ما أورده، فيجمعها، و يقابلها و يحققها. فالطبري الذي روى خبر تأخر علي عن البيعة، هو نفسه روى أن المهاجرين كلهم هرعوا إلى بيعة الصديق من غير أن يدعوهم، و أن عليا لما سمع خرج من بيته مسرعا فبايع الصديق و جلس إليه (55).

و يتبين مما ذكرناه أن إخضاع روايات الفتنة الكبرى للنقد و التمحيص أصبح عملا ضروريا لتنقيتها من الأخبار الضعيفة، و المكذوبة ، اعتمادا على خطوات منهج علمي شامل متكامل، اتضحت لي بعض معالمه، أذكرها فيما يأتي تباعا ، إن شاء الله تعالى .

خامسا :خطوات منهج النقد و التحقيق :

سأذكر من خطوات منهج النقد و التحقيق ، خمس خطوات هي- في اعتقادي- كفيلة-إن طُبقت- بتمحيص روايات صدر الإسلام و الفتنة الكبرى ، و تمييز صحيحها من سقيمها ، **أولها** عرض الأخبار التي لها علاقة بالإسلام، و الرسول و الصحابة على القرآن الكريم أولا ، ثم على السنة النبوية الصحيحة الثابتة ثانيا ، فالروايات التي توافقهما و لا تناقضهما تُقبل بعد نقدها، أما التي تعارضهما، فلا يُلتفت إليها، لأنه ما عُلم من الكتاب و السنة الصحيحة لا يُرد بروايات ذُكرت في مصنفات التواريخ و السّير، فيها الصحيح و الموضوع و المرسل و المنقطع، لأن اليقين لا يزول بالشك(56).

و الخطوة الثانية هي الاحتكام إلى المتواتر من الروايات التاريخية ، فإذا وصلتنا أخبار شاذة واهية تخالف ما هو متواتر، و مجمع عليه بين الصحابة و بين المؤرخين، رفضناها. فإذا رُوي أن الصحابة تكاتبوا فيما

بينهم، و جاءوا من الثغور إلى المدينة للجهاد في الخليفة عثمان، فقتلوه لأنه أفسد دين الإسلام(57)، رددنا هذا الخبر، لأن الطبري الذي رواه، هو نفسه ذكر روايات كثيرة تعارضه(58). كما أنه من الثابت في مصنفات التاريخ و التراجم و الحديث، أن الذين قتلوا عثمان هم الأشرار الذين قدموا من مصر، و الكوفة، و البصرة. و أن الصحابة و أولادهم كانوا على استعداد للدفاع عنه لكنه أبى عليهم ذلك، و أمرهم بالانصراف، وأن كثيرا من الصحابة كانوا بالمدينة و الكوفة و الشام أثناء الفتنة ، و لم يجتمعوا بالمدينة على حد زعم تلك الرواية(59).

و **الخطوة الثالثة** هي الجمع بين نقد الإسناد و المتن معا ، فلابد لكل خبر من إسناد، فالخبر الذي فقد إسناده، جُهل مصدره. فكيف نقبل خبرا ليس له راو؟ فإذا توفر الإسناد، فيمكن تحقيقه عن طريق دراسة أحوال رجاله ، جرحا و تعديلا، ثم نخضع متن الخبر للنقد و التمحيص. و بذلك تتكامل عملية التحقيق. و مثاله أن خبر اجتماع الصحابة و قتلهم عثمان ، تَبيّن أنه موضوع من حيث المتن، فهو أيضا لا يصح من حيث الإسناد، فالخبر ورد بإسنادين عن طريق إخباريين مشهورين ، الأول هو محمد بن عمر الواقدي(60)، و الثاني في سنده محمد بن إسحاق بن يسار المدني(61). فالواقدي متروك، متهم بالكذب(62)، كان يتشيع و يلزم التقية(63)، و محمد بن إسحاق متهم بالكذب و الزندقة و رواية الأخبار المنكرة و المنقطعة(64). و بذلك يسقط الخبر متنا و إسنادا.

و **الخطوة الرابعة** هي معرفة عدالة الرواة المؤلفين ، فلا نسوي بين الرواة العدول، وبين الرواة المجروحين، و بمعنى آخر بين الموضوعيين المتجردين، وبين الذاتيين المتعصبين. فالصنف الأول صوابهم كثير، و خطؤهم قليل، و الصنف الثاني خطؤهم كثير و صوابهم قليل. و هناك فرق كبير بين من يتعمد الوضع، و الكذب في تدوين الأخبار، و بين من لا يفعل ذلك، و إن وُجدت في كتبه أخبار ضعيفة، و منقطعة، و موضوعة، فهي لم تأت عن عمد منه، و إنما هي من باب الخطأ و السهو و النسيان، أو أنه ذكرها لتُعرف و تُتجنّب . فمحمد بن السائب الكلبي (ت 146هـ) إخباري متروك متهم بالكذب و الغلو و التشيع(65)، في حين محمد بن سعد (ت 230هـ) وثّقه أهل الجرح و التعديل(66)، لكنه روى في طبقاته - إلى جانب الصحيح - الضعيف، و الغريب، و المنقطع، و المرسل(67). فإذا تعذرت عمليات النقد و التمحيص و تعارضت روايات العدول مع روايات المجروحين، قدمت روايات المُعدلين.

و الخطوة الخامسة هي عرض الأخبار التاريخية على العقل الصريح، و سنن الاجتماع و الكون ، و العلم الصحيح . فإذا وصلتنا روايات تتعارض مع ذلك فلا يمكن قبولها(68)، و مثاله أنه رُوي أن صحابيا قاتل الجن و تغلب عليهم، و أنه عندما قُتل الحسين بن علي، حدثت كوارث كونية، فتصادمت الكواكب، و أمطرت السماء دما أحمرا، و كسفت الشمس حتى بدت الغيوم(69) .

فهذه الخوارق المزعومة تتعارض مع واقع الإنسان، و طبائع المخلوقات، و لا يقبلها العقل العلمي. لذلك نجد النبي –عليه الصلاة و السلام-عندما تُوفي ابنه إبراهيم و انكسفت الشمس في ذلك اليوم، و قال الناس: انكسفت لموته، تدخل رسول الله و قال: **" إن الشمس و القمر آيتان من آيات الله لا ينكسفان لموت أحد و لا لحياته "** -رواه البخاري- .أما ما يُروى عن الأنبياء - عليهم السلام- من معجزات، فهي في حقهم ممكنة، و الإيمان بها واجب إذا قام الدليل الشرعي الصحيح على ثبوتها.

و بذلك يتبين لنا أنه إذا ما طُبقت هذه الخطوات الخمس -و غيرها- أمكن نقد كثير من الأخبار و تمييز صحيحها من سقيمها ، لتنقية التاريخ الإسلامي عامة و حوادث الفتنة الكبرى خاصة ، لتنقيتها من الروايات المتضاربة و المكذوبة ، التي طمست كثيرا من الحقائق التاريخية ، و شوهت سيّر شخصيات بريئة نزيهة ، و أثقلت تاريخنا بركام كبير من المفتريات و الأباطيل .

تم البحث و لله الحمد

الهوامش :

- محمد الصادق عرجون : عثمان بن عفان ، ط 2 السعودية ، الدار السعودية 1981 ص: 9-10 .

2-ابن تيمية :منهاج السنة النبوية ، بيروت المكتبة العلمية ، د ت ج 4 ، ص : 168 .

3-ابن تيمية : مجموع الفتاوى ، جمع محمد قاسم و ابنه ، ط1 الرياض 1980 ، مج 3 ،ص : 155 . و ابن أبي العز الحنفي: شرح العقيدة الطحاوية ، ط9 ، بيروت ، المكتب الإسلامي 1988، ص:483

4-أبو بكر ابن العربي : العواصم من القواصم، حققه محب الدين الخطيب ط1 د ن، 1986 ص:47.
5-ابن تيمية : منهاج السنة النبوية ، ج 1 ، ص: 13 .
5- نفس المصدر ، ج1 ، ص : 13 .
6-الذهبي : ميزان الإعتدال في نقد الرجال ، حققه محمد البجاوي ، دار إحياء الكتب العربية ،د ت،ج 3 ،ص : 419-420، 558-559 ، ج 4، ص: 304 .و ابن النديم: الفهرست، حققه مصطفى الشويمي ،الجزائر المؤسسة الوطنية للكتاب،1985، ص: 443.ابن تيمية:منهاج السنة،ج19،3 .
7-الذهبي : المصدر السابق ، ج2،ص: 255-256 .
8-نفس المصدر ج3 ص: 469 .
9-نفس المصدر ج3،ص:560 .
10-ابن تيمية : المصدر السابق ، ج2 ص: 248 .
11- الذهبي : الميزان ، ج 3 ص: 560
12- الذهبي : الخلفاء الراشدون حققه حسام الدين القدسي ، ط1، بيروت، دار الجيل 1992، ص:91.
13-انظر : محمد عجاج الخطيب : السنة قبل التدوين ، ط1، مكتبة وهبة، 1963، ص: 119و مابعدها
و محمود الطحان : تيسير مصطلح الحديث ، الجزائر دار رحاب ، دت، ص: 62،33، 88 .
14-انظر : تاريخ الأمم و الملوك ، بيروت ، دار الكتب العلمية ،1997ج2،ص:666-667 و ج3 ص: 39، و ما بعدها .
15-المسعودي: مروج الذهب، الجزائر موفم للنشر ،1989، ج2،ص: 406-407 . و اليعقوبي: تاريخ اليعقوبي، بيروت دار الفكر،1956 ج2،ص: 121 .
16-ابن كثير : البداية و النهاية ،ط3،بيروت مكتبة المعارف 1981، ج7،ص:115 . و الذهبي :الخلفاء الراشدون ص: 235 .
17-الذهبي : سيّر أعلام النبلاء ، حققه إبراهيم الأبياري ، مصر دار المعارف ، د ت ج2،ص: 42 .و الطبري: المصدر السابق ج2،ص:616 .و ابن كثير المصدر السابق ،ج7ص :155 .و الذهبي : الخلفاء الراشدون ،ص: 235 .

18-الذهبي : المصدر السابق ،ج2 ص: 51-52 .و ابن كثير : المصدر السابق ج 7 ص:155 .
19-أبو بكر بن العربي : المصدر السابق ، ص: 60-61 .
20-الطبري : المصدر السابق ، ج2 ص: 616 .و ابن كثير : المصدر السابق ج 7ص: 155 . و الذهبي : الخلفاء الراشدون ، ص: 235 . سيّر أعلام النبلاء ،ج2، ص: 42 .
21-اليعقوبي : المصدر السابق ، ج 2ص: 122-123 .
22-ابن سعد : الطبقات الكبرى ، بيروت دار صادر ، 1985 ج3، ص: 65 .و الطبري : المصدر السابق ج 2ص: 666-667 . و الذهبي: الخلفاء الراشدون ،ص: 255 .
23-المسعودي : مروج الذهب ، ج2ص: 410 .و الطبري: نفس المصدر ، ج2ص: 657-658 . و ابن كثير : المصدر السابق ،ج 7ص: 170 .
24-الطبري : نفس المصدر ، ج2ص: 656 .
25-نفس المصدر ، ج2ص: 666 .
26-الذهبي : الخلفاء الراشدون ، ص : 329 .
27-ابن كثير : السابق ،ج7 ص: 255 .
28-خليفة خياط : تاريخ خليفة خياط، حققه أكرم ضياء العمري ،ط1 العراق ، مطبعة الآداب 1967 ،ج1 ص: 180 . و الذهبي: المصدر السابق ص: 330 .
29-اليعقوبي : المصدر السابق ، ج2، ص: 134 .
30-المسعودي : المصدر السابق ج2، 421 .
31-الذهبي : سيّر أعلام النبلاء ، ط3، حققه نعيم العرقسوسي و غيره،بيروت مؤسسة الرسالة ،1985 ، ج3، 157 .
32-ابن تيمية : منهاج السنة النبوية ،ج3ص: 186 .و ابن كثير : المصدر السابق ج7ص/: 253.و الذهبي : الخلفاء الراشدون ص: 186 .
33-ابن تيمية : نفسه ج3 ص: 186 .
34-نفس المصدر ، ج3 ص : 13 .
35-نفس المصدر ، ج3 ص:186. وابو بكر بن العربي : المصدر السابق ،ص:187 .
36-ابن كثير : البداية و النهاية ، ج7 ، 190 .
37-نفس المصدر ، ج8 ،ص: 49 .

38-انظر : محمد عجاج الخطيب : السنة قبل التدوين ، ص: 194 و ما بعدها .
39--أبو بكر بن العربي : العواصم من القواصم ، ص: 128 .
40--نفسه ، ص: 128 .
41-نفس المصدر ، ص: 129 .
42-انظر : محمود الطحان : تيسير مصطلح الحديث ، ص: 7 و ما بعدها و عجاج الخطيب:السنة قبل التدوين ، ص: 219 وما بعدها .
43-إلا المتواتر من الأخبار التي لا شك في حدوثها ، كبيعة الصحابة للصديق و عمر و عثمان رضي الله عنهم ، و الإقتتال يوم الجمل وصفين .
44-انظر : ابن كثير : تفسير القرآن العظيم ، ط1، دمشق، مكتبة دار الفيحاء،1994، ج1ص: 195 .
45-المرسل في التعريف الإصطلاحي، هو الحديث الذي سقط من إسناده اسم الصحابي و رفعه التابعي إلى النبي(ص) مباشرة . انظر : محمود الطحان : المرجع السابق ص: 70 .
46-ابن تيمية : منهاج السنة ، ج 3 ص: 196 .
47-نفس المصدر ص: ج2،ص: 116 .
48-عن ذلك انظر : محمود الطحان : تيسير مصطلح الحديث .و عجاج الخطيب : السنة قبل التدوين .
49-محمد الصادق عرجون : عثمان بن عفان ص: 10 .
50-ابو بكر بن العربي : المصدر السابق ص: 120 .
51-إبراهيم حركات: السياسة و المجتمع في عصر الراشدين ، بيروت الدار الأهلية ، 1985ص:17 .
52-انظر : الطبري: المصدر السابق ، ج2ص:244 .و الذهبي : الخلفاء ،ص:91-92 . و سيّر أعلام النبلاء ج1ص:277 .و المسعودي: مروج ج2 ص: 355 .و ابن كثير : البداية،ج 7ص:33 .و ابن سعد : الطبقات الكبري ،ج3ص: 617 .
53-الذهبي : ميزان الاعتدال ، ج4ص: 304-305 .
54-طبعة الجزائر ، موفم للنشر ،1994 ،ص :410 .
55-الطبري: المصدر السابق ،ج2 ص: 236 .
56-ابن تيمية: منهاج السنة ،ج2،ص: 209 .
57-الطبري: المصدر السابق ،ج2،ص: 644،662 .
58-انظر ج4،ص:644،661 و ما بعدها .

59-انظر : الطبري : المصدر السابق ،ج2،ص:661 .و ابن كثير : البداية ،ج7ص: 170و ما بعدها
60-الطبري: نفس المصدر ،ج 2،ص: 644 .
61-نفس المصدر ج 2،ص: 662 .
62-الذهبي : ميزان الاعتدال ،ج3 ص: 663-664 .
63-ابن النديم : الفهرست ، ص: 443 .
64-الذهبي : المصدر السابق ، ج3 ص: 469 .
65-نفس المصدر ، ج 3،ص: 558-559 .
66-نفس المصدر ، ج3 ص: 560 .
67-الذهبي : الخلفاء الراشدون ، هامش ص: 91 .
68-تبقى المسألة نسبية ،فقد يكون أمر ما غير ممكن في زمن من الأزمان ، ثم يصبح ممكنا في زمن آخر ، فالإنسان القديم لم يحلّق في الفضاء ، لكن إنسان اليوم أصبح التحليق عنده عاديا . فإذا رويت أخبار عن طيران الإنسان القديم كان ذلك مستحيلا في حقه ، أما الآن فالأمر مشاهد معيش .
69-ابن كثير : المصدر السابق ج3 ص: 201 .

خاتمة الكتاب

ختاما لكتابنا هذا يتبين منه أن بحوثه التسعة كانت بحوثا تمحيصية نقدية هادفة ، أظهرت كثيرا من الحقائق التاريخية ، و أبطلت روايات كثيرة أيضا ، كانت متداولة بين أهل العلم ، و التي أساءت إلى تاريخنا عامة ، و تاريخ الصحابة خاصة . كما أنها بيّنت جوانب هامة تتعلق بالخلافة و الفتنة الكبرى، كانت مطموسة و مبعثرة في بطون الكتب ، فأظهرها كتابنا هذا ، و هي مبثوثة بين ثناياه .

و من ذلك أيضا أنها أظهرت الموقف الصحيح لعلي بن أبي طالب من خلافة أبي بكر وعثمان- رضي الله عنهم- . و أبطلت كثيرا من الشبهات التي أُلصقت بالخليفة الراشد الشهيد عثمان بن عفان ، و ردت على الطاعنين فيه . و بينت المواقف الصحيحة التي أتخذها عموم الصحابة و أعيانهم من الفتنة و القتال فيها . و بينت أيضا الدور التخريبي الذي قام به طلاب الدنيا و السبئيون في الثورة على عثمان ،و إفساد الفكر و المجتمع الإسلاميين . كما أنها أعطت نماذج تطبيقية و نظرية لمنهج نقد الأخبار القائم على نقد الأسانيد و المتون معا ، الذي وضعه علماء الجرح و التعديل من جهة ، و هو منهج قابل للتطوير و التطبيق على حوادث التاريخ من جهة أخرى .

تمّ الكتاب ، و لله الحمد

د / خالد كبير علال
2009/1430/ الجزائر

محتويات الكتاب

مصنفات للمؤلف :

1- صفحات من تاريخ أهل السنة و الجماعة في بغداد .
2-الداروينية في ميزان الإسلام و العلم .
3- قضية التحكيم في موقعة صفين – دراسة وفق منهج علم الجرح و التعديل
4- الثورة على سيدنا عثمان بن عفان – دراسة وفق منهج علم الجرح و التعديل-
5-مدرسة الكذابين في رواية التاريخ الإسلامي و تدوينه .
6- الصحابة المعتزلون للفتنة الكبرى – دراسة وفق منهج أهل الجرح و التعديل
7- الأزمة العقيدية بين الأشاعرة و أهل الحديث .
8- أخطاء المؤرخ عبد الرحمن ابن خلدون في كتابه المقدمة
9- الأخطاء التاريخية و المنهجية في مؤلفات محمد عابد الجابري و محمد أركون .
10-أباطيل و خرافات حول القرآن الكريم و النبي محمد-عليه الصلاة و السلام- -دراسة نقدية لدحض أباطيل الجابري ،و خرافات هشام جعيط-
11-نقد فكر الفيلسوف ابن رشد الحفيد –على ضوء الشرع و العقل و العلم –
12-التعصب المذهبي في التاريخ الإسلامي- خلال العصر الإسلامي-
13-بحوث حول الخلافة و الفتنة الكبرى-وفق منهج علم الجرح و التعديل- .
14- مقاومة أهل السنة للفلسفة اليونانية .